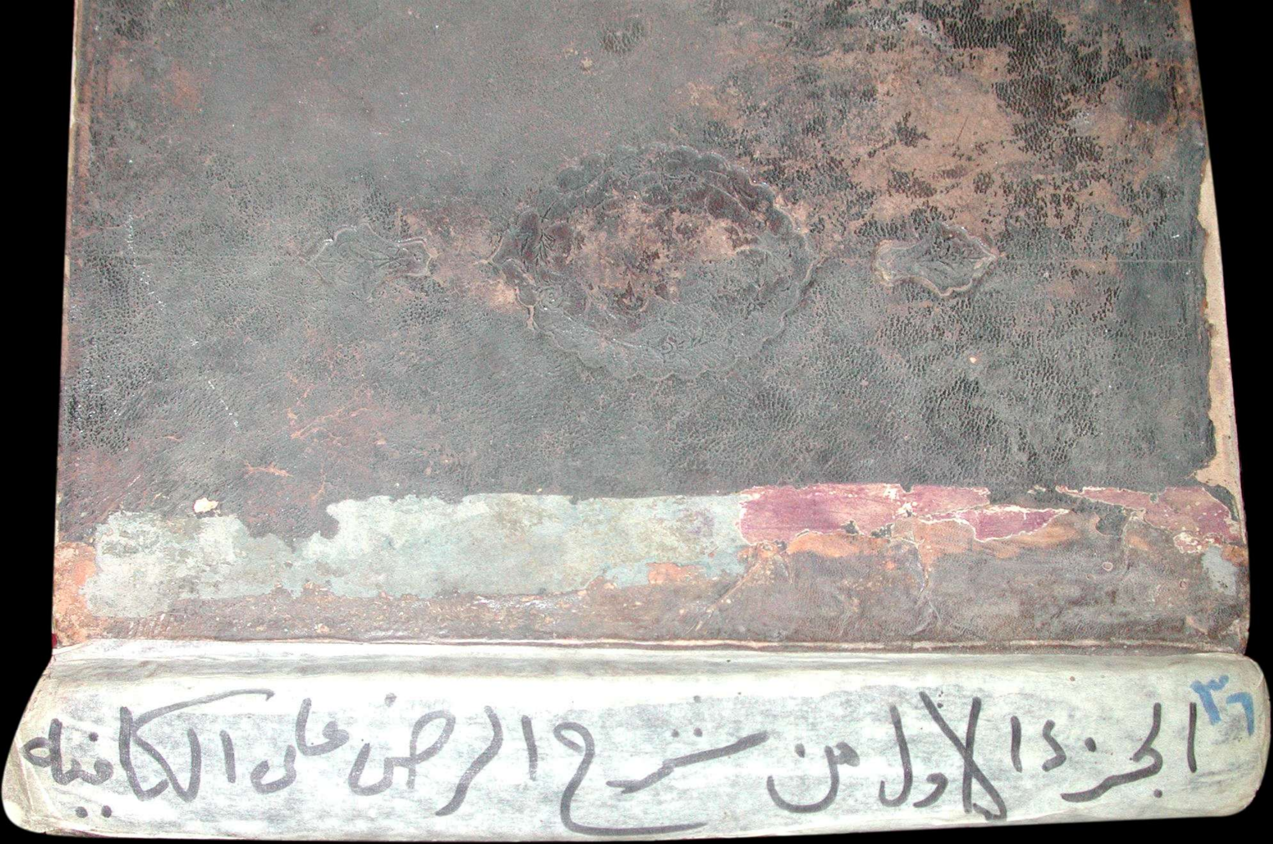

٣٦
الجزء الاول من شرح الرضى على الكافيه



بسم الله

هذا الجزء الرابع من شرح الرضي على الكافية
من الكتب التي اشتراه للقراءة فيها بجامعه مولانا الامام
الاعظم الشيخ محمد رضوان الله عليه
وحرر في شهر صفر المظفر ١٣٠٥



هذا الجزء الاول من شرح الامام العلامه
المحقق المتقن المدقق نجم الدين ابي القسم
الرضي بن سعد العراقي العلوي شكر الله
سعيه ورحمه رحمة واسعة
انه على ذلك قدير لكافية
العلامه ابي عمرو
وعثمن بن عمر
ابن ابي بكر
المالكي
المعروف
بابن الحاجب
تولاه الله
مكافاته

ولعمري لقد اودع مسائل غريبة وجدها لما ابداه من التعاليل
حلية بعيشه فهو حري بان يسمع صوته ويلبى دعوته وتردد خبيئته ه الحمد لله
على ما اولى من الانعام والصلوة على محمد واله الكرام ما احواه بحمد ...
العبد من زهر اللسان وصلى الله على سيدنا محمد واله الاكرمين الطاهرين

وصلى الله على سيدنا محمد واله وسلم

ولنعم ... نحن بضا على هذا الكتاب
والاعانة وترجمان المطلع لبيان ... السيد ... الشباب
وان وجد خللا فليعذر ما الله اعلم بالصواب

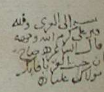
أقر وفي الرضي تتالو علومها ٥ وتجري وراء الغلو النفيس ٥
وذلك نوبين الانام نجومها ٥ فهو شرف للشروح كالرئيس ٥
لو ان سيبويه ما قد حواه ٥ قال هذا مناجي وانيس ٥
وصلاة على النبي واله ٥ ما تغنى على الغصون الذبيس ٥
نستمد البنان كل فاد ٥ بصلاح الامور وطيب النفوس ٥

ولله العلامه ... احمد بن صالح ... في مدح هذا الشرح

عليك بالنحو ... ٥ ... وارثت المصطفى
... بالسيد المرتضى ٥ ... اخا الرضي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين وصلى الله على محمد وآله وسلم

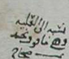
الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن أن يحاط بعدد وتعالت كبرياؤه عن
أن يشمل بحد تاهت في موامي معرفته سابلة الأفهام وغرقت في بحار
عزته سابحة الأوهام كل ما يخطر ببال ذوي الأفكار فهو معزول
عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعتقد عليه ضمائر أولي الأبصار
فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته
على خاتم أنبيائه ومبلغ أنبائه محمد ابن عبد الله المبشر به
قبل ميلاده وعلى السادة الأطهار من عترته وأولاده **وبعد**
فقد طلب إلي بعض من أعتني بإصلاح حاله وأسعفه بما سنح مقدوري
من مقترحات آماله أن أعلق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب
رحمه الله عند قراءتها علي فانتدبت له مع عوز ما يحتاج إليه الخائض في هذا
اللج والسالك لمثل هذا النهج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة
بذلا لسؤله وتحقيقا لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن
الأصول إلى الفروع فإن جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي
صلوات الله على مشرفه لالتفاته فيه وإلا فمن قصوري ولغوي فيما ابتغيه
والله تعالى المؤمل للإرشاد إلى سواء السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل **قوله**
الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم أن الكلمة
مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا للذي
فيه التاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس يقع على القليل والكثير
ثم لعل وإنما لكن الكلم لا يستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف تمر وضرب
وقيل إن الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما في النفس
وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة يقال كلمة
شاعر وقال تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الأصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ
به وهو المراد هاهنا كما استعمل القول بمعنى المقول **وهذا** كما يقال الدرهم
ضرب الأمير أي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الأصل مصدرا
على الصحيح على صيغة مصادر الأفعال التي تنصبها على المصدر نحو كلمته
كلاما وتكلم تكليما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف
أو على أكثر أو كان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أو لا أما إطلاقه على المفردات فكقولك
لمن تكلم بكلمة كزيد أو بكلمات غير مركبة تركيب الإعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير
مفيد وأما إطلاقه على المهمل فكقولك لمن تكلم فلان تكلم بكلام لا معنى له فالقول والكلام
واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان أو من حروف



المعاني وعلى أكثر منه مفيدا كان أو لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ
والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج
من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله **وقوله ثم قد استعمل**
الكلام استعمال المصدر فيقال كلمته كلاما كما يقال أعطى عطاء مع أنه في الأصل اسم لما يعطى
وهذا كما حكي عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال يعني من دهنك إياها وقد اختص
الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود من وضع اللفظ جعله دليلا على المعنى
من المعاني مع قصد أن يتواطأ عليه بين قوم فلا يقال إذا استعملت اللفظ
بعد وضعه في المعنى الأول إنك واضعه إذ ليس جعلا أولا بل لو جعلت اللفظ
الموضوع لمعنى لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل إنك واضعه كما إذا سميت به زيد رجلا
ولا يقال لكل لفظ يدل بالطبع من غير قصد لمعنى إنها موضوعة له من دون اصطلاح
التواطؤ بها كحرفات العوام على هذا ليست ألفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف
الأول إلى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا إلى قوله لمعنى لأن الوضع لا يكون
إلا لمعنى إلا أن يفسر الوضع بصوغ لفظ مهملا كان أو لا مع قصد التواطؤ فلا بد من الاحتياج
إلى قوله لمعنى لكن ذلك خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى الشيء ما يعنى به أي يراد
معنى المفعول **قوله لمعنى مفرد** يعني بالمعنى المفرد الذي لا يدل جزء
لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو ضرب الدال على المصدر والزمان أو لا
جزء له نحو ضرب فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب
زيد وعبد الله إذا لم يكونا علمين وأما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما
لأن اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب
الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب
صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ
بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها لأن الحد للتبيين وليس له أن يقول
إني أردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لأن جميع الأفعال إذا تخرج عن
حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه أيضا الاعتراض
بأن المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة
والإشارة فإنها تدل بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس
أيضا إذا كان أخص من الفصل بوجه وهو هاهنا كذلك لأن الموضوع للمعنى المفرد قد
يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع كأح
الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لأنه دال أيضا على معنى كحياة المتكلم
به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما وضع لا لمعنى كالمهملات كلعم ونحوه من الهذيانات

وقد مر الكلام على هذا الاحتراز ويبقى له مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله
وضرب زيد غير غلمين **فان قيل** ان الثاني لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلمًا
كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة
فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا
ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظ كل كقوله تعالى
ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات اي كل انسان والا لم يجز
الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه
وهذا الاستغراق مفيد للكثرة مناقض للوحدة والثاني ماهية الجنس من غير
دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكله الذئب لم يكن هناك
ذيب **معهود** ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشترى اللحم
وكل الخبز وهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود
في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان
ماهية الشيء لا لبيان استغراقه **ان قيل** لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدا
في التانيث **فالجواب** انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية
نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فنحو هذه الدار مكان طيب
وزيد نسمة عجيبة **وقوله لفظ** معناه وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ
بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثل هذا كما يقال صوم ورجال صوم
ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع **فان قيل** كان ينبغي ان يقول
لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات **قلت لا يخرج مثل ذلك**
بالوحدة لان مثل قولك قال وقالوا وقطع وبرقع لفظة واحدة وكذا الكل يتلفظ
به مرة واحدة مع ان كل واحد منها ليس كلمتان بخلاف التائبين **ان قيل**
هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات
فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع **فالجواب** انا لا نسلم ان المركب
ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي
التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي
قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان
ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل وزن مفعل
وكذا حال الامر والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم الصرف
واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف
اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من تركيب كيفية اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها

الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما
ذكرنا **ان قيل** ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة
جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف
على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال
الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في فاعلة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب
ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين **فالجواب**
ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب
المركب اعراب المفصل فلا يكون كلمة بل كلمتين الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف
المتصلة في الكلم المذكورة فكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتهما معاملة الكلمة
الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه في نحو نمري وعلوي
وشنوي ونحو ذلك مما غير بالحرف بسبب المنسوب اليه والمضارع وصار بانس تمام
بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة في نحو ضربت فلا يوجب تغير البنية اذ لا يعتبر
حركة اللام وسكونها في البنية كما يجيء في اول التصريف ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضي
نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار
عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطاري على حروفه ووزنه الطاري
والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات
الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذا كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما
على جزء معناه وكذا نحو اسيد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو
ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول
والالة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزايد ولا يصح ان يدعى هاهنا
ان الوزن الطاري كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة وكما يصح
ان يدعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان يغير
تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزء لفظه على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للاخر
وفي هذه الكلم المذكورة الجزءان مسموعان معا **قوله وهي اسم وفعل وحرف**
انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قايم
والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم
الفعل على الحرف لانه وان لم يحصل من الفعلين كما حصل من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام
نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه ليس باحد جزئي الكلام ومن كلماته كلام **فان قيل** يجب
ان تكون الكلم هذه الثلاثة معا لان الواو والجمع في نحو ذهب زيد وعمرو بزيد كلمة
لانه اسم وفعل وحرف **فالجواب** انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه



كما تقول السكنجبين خل وعسل وما وما **ذكره** قسمة الشي الى جزئياته
نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ويريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون
الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف
والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجي في باب حروف العطف بل المراد انهما
يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاني زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شي نحو زيد قايم
وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو **بخلاف او** فانها في الاصل لحصول
احد الشيين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان المعنى احد الثلاثة دون الباقي
بل وان اريد الحصر مع او قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل
او حرف فيكون القضية مانعة للجمع والخلو كما هو المذكور في مظانه وكذا كان ينبغي
ان يذكر المصنف لانه مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل **فان قيل**
الك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين **قلت**
ان اردت بقولك الكلمة اسم ان الكلمة لفظها اسم لدخول علامة الاسما كاللام والتنوين
عليها فهو مغالطة لان معنى كلام كان الفعل كلمة موجب من حيث المعنى ولفظ
الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان
معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد
اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط
فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف
اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الا تناقض **قلت** لا نريد ان
من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي
وضع له او لا نحو خرجت من الكوفة حرف جر وكذا ضرب فعل في نحو ضرب زيد ومثله
اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك وكذا قولك الفعل
لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب وقصدت معناه الموضوع له وكذا
قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشي الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ
المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو ما لا يعرف في ذلك مستدا ان احدهما محكوم
عليه بشي وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكني بلفظك عنه
فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضعين **قوله لانها اما ان**
تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن
باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل **وقد علم بذلك**
حد كل واحد منها اعلم ان اسم ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر
اي لانه حالها اما دالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدى محذوف

الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها
متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة منحصرة في هذه الاقسام
واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى
في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول
اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم
اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة وهذه قسمة دايرة بين
النفي والاثبات فيكون حاضرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر
حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والمركب من
الجنس والفصل هو الحد **قوله الكلام** **ما تضمن كلمتين بالاسناد**
ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم انما قدم حد الكلمة على حد الكلام
مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد
والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ويعني بقوله الكلمتين ما يتركب
منهما ولكونهما جزئيه لان جزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قايم وقام زيد ومقدرين كنعم
في جواب من قال ازيد قايم او قام زيد او احدهما مقدرا دون الاخر وهو اما الفعل
كما في ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدى او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد
بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه
بذلك المخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن النسبة التي في
التوابع ومسوغاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قايم وقولنا في الاصل ليشمل الاسناد
الذي في الكلام الانشايي نحو بعت وانت حروف الطلب نحو هل انت قايم وليتك قايم ولعلك قايم وكذا
قولك اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب فيا على سائر
الجمل الفعلية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم
فاعله لتضرب وفي الغايب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها وقولنا
بكلمة كما في زيد قام وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه فكان على المصنف ان يقول
كلمتين او اكثر وليس له ان يقول اصل الاخبار الافراد لانه لا دليل عليه ويجي فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى
وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من
المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا اما مكرم يوم الجمعة ضربه وضرب زيد يوم الجمعة اما مذكرنا
فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجي في باب المصدر
وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لذاته ليخرج الاصلي اسناد
المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه
ليست بكلام واما نحو اقايم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل ومعناه كما في اسما الافعال وليخرج نحو

المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدى في الحال او في الاصل وفي الصفة
والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية
لانها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها في الجزا الجزا الشرط وجواب القسم
كلامات بخلاف الجملة الشرطية والقسمية **والفرق بين الجملة والكلام** ان الجملة
ما تضمن الاسناد الاصلي سوى كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدى وسائر
ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما
اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة
ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام
الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله الاسناد عن بعض ما ركب من اسمين
كالمضاف والمضاف اليه والتابع مع متبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم بعوض بكذا
وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة من الكلم الثلث وهي
اسم مع حرف وفعل مع فعل وحرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزا الكلام هو الحكم
اي الاسناد الذي هو الرابطة ولا بد من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع
يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح
لاحدهما والتركيب لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي من الثلث اعني الاسم
والفعل والحرف لا تتعدى ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان
يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل
مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا
فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما لكون الفعل مسندا والاسم مسندا
اليه فالاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا واما يا زيد فلسد يا مسد
دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما
الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا المعنى **قوله ولا يتأتى**
ذلك اي لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة
اي تركب من كلمتين بهذا الرابط او للمعية اي مع هذا الرابط **قوله الاسم**
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة لم يقتصر على
ما تقدم من قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام
في اول ضمنه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل
على الحصر **قوله ما دل** اي كلمة دلت والاولى دخل فيه الخط والعقد والنصبة
والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم
احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة وكل كلمة لفظة فالاسم لفظ

لان الكلمة كلي والاسم جزئي لها وقوله **في نفسه** الجار والمجرور في
محل الجر صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة
كان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المصنف ان الضمير
في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل
على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار في نفسها حكمها كذا اي
باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم
في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في معنى الجملة
الدار في نفسها كذا اقيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها ومعنى الكلام
على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما ان الاسم كلمة دلت على معنى
ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير
صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر
سوى المذكر وقد يكون جملة في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة
اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف
يوجد معناه في غيره لفظ غيره اما متقدم عليه في نحو بصري او مؤخر عنه كما في الرجل
والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون في بصري متضمنا للمعنى الذي
احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي لان هذا تضمن معنى لم يدل عليه
لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودال عليه بل الدال على المضمون
مما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث
فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد
مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون
معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب
ونون نضرب على معنى الضمير اللازم اضمارها **وقد يكون الحرف دالا على معنيين**
كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب
في معنى الحرف ان يكون معنى الاسما الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالة
على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتا تضرب في خطاب المذكر فانها تعد
معاني الفاعلين بعد الافعال ثم تقول ان معنى من الابتدا هو معنى لفظ
الابتدا سوى الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتدا ليس مدلوله مضمون
لفظ اخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر
ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ
الابتدا نحو الابتدا خير من الانتها ولم يجز الاخبار عن من لان الابتدا الذي
هو مدلولها في لفظ اخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما

عبر عن الشي باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقه فالحرف وحده لا معنى له
اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شي ليدل على ان في ذلك الشي فايده ما فاذا افرد
عن ذلك الشي بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل
في انفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك
بان يقال ان طويل مثلا في جاني رجل طويل موجد لمعناه اى الطول في موصوفه
حتى صار الموصوف متصفا له وذلك بان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين
احدهما قايم بالاخر اذ الطول قايم بذي معناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي
في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به
الطول لا ليعلم به الطول واما قولهم التعب دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع
معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد
مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربه زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل
اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد
ولا تذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح بان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع
ليدل على ضاربه ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم
الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب
وفي فاعل عن ضاربه بخلاف من فانه لا يفيد الا على معنى الابتدا في غيره
قوله غير مقترن صفه بعد صفه لقوله معنى والتبس معنى قوله غير مقترن
بيان قوله في حد الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنه الثلاثه
اى على معنى واقع في احد الازمنه الثلاثه معنا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا
مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلول
لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في
احد الازمنه الثلاثه معنا في نفس الامر لكن ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر
ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلوله والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه
ليس احد الازمنه الثلاثه اى الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق
السموات وقيام الساعه لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنه
معنا عند السامع لكن لا يدل له اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل
والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال
او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج
اسما الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجي في بابها ويدخل
فيه المضارع لانه دال على احد الازمنه الثلاثه بالوضع ان قلنا انه حقيقة في

الحال مجاز في الاستقبال وكذا ايضا ان قلنا باشتراكه في الحال والاستقبال لان
اللفظ المشترك في معنيين مختلفين فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع
لاحد الازمنه الثلاثه معينا وكذا في الاستعمال والاثبات وذلك المعين على السامع الحال
لكنه لاحدهما معينا وكذا يدخل الافعال الانشائيه لعروض الانشا وكون الفعل
لاحدهما معينا في الوضع سواء كان الانشا العارض لازما كما في عسى وعدا لازم كما في
نعم وبيس ولا يدخل في هذا اللفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل
الذي مضى والفعل الاتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكاين
في ما مضى من الزمان بل لكل ما مضى في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل
والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن
حتى لا يرد مثل هذا الى الا ضل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم
الموضوع دال بتركيبه على احد الازمنه الثلاثه كالعبور مثلا ان قلنا انه معنى كون
الشي في الماضي او المستقبل فان دلالته على احد الازمنه الثلاثه بالحروف المرتبه
لا بالوزن ومن ثم سمى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالعابر وعبر يعبر والكل انه بمعنى المضي
او البقاء في الزمان او في المكان قال تعالى كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنه
الثلاثه لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال **والحق** ان مثل هذا الاهمال
لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل عن ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد
في الحدود الا الالفاظ الصريحه المشهوره في المعنى المقصود بها **ان قيل** ان الضمير الغايب
والاسما الموصوله وكاف التشبيه الاسميه وكم الخبريه واسما الشرط واسما الاستفهام
خارجه من حد الاسم لعدم دلالتها على معنى في نفسه **فالجواب** ان الضمير المذكور والاسما الموصوله
وان احتاجت الى لفظ اخر لكن لا يفيد معناها الذي هو الشي المبهم وتعيّنه
في ذلك اللفظ فان لفظ الذي مثلا يفيد معناها الذي هو الشي المبهم في نفسه
لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك
المبهم في الصله وكذا ضمير الغايب فهما مبهمان لكن لا شرط فيهما من حيث الوضع
انه لا بد فيهما من معنى مخصص فلذا عدّا من المعارف وكذا اسم الاشاره لانه
كثيرا ما يكتفى بقرينه غير لفظيه للتخصيص واما الكاف الاسميه فمعناها المثل
بخلاف الحرفيه فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ اخر وكذا معنى كم كثير
لا الكثره التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها
القله التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكاف الاسميه والحرفيه
صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب
وكم ما فرقنا لكن لما ثبتت اسميه كم بدخول علامات الاسما عليها ولم يثبت مثله في رب

وكذا في الكاف اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما
اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما دال على معنى في نفسه وعلى معنى
في غيره نحو قولهم ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون
الكلام اذ بعض مضروب المخاطب مستفهم عنه وفي معنى الشرط ومعنى الشرط
موجود في الشرط والجزا واي في الموضعين دال على ذات ايضا وهي ليست معنيهما
بعدها ولا يجوز الجواب عنه بما قاله سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعني
الهمزة وان حذفا وجوبا فاصل في مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال لكان الاصل اأيهم
ضربت وان ايهم تضرب اضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان
عارضان فيها وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسما الاستفهام والشرط
نحو من تضرب اي امن تضرب ومعنى اي في التعيين في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب
اي ان من تضرب اضرب فجميع اسما الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية او
الاستفهامية هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض
بمثلها وبالكاف ورب وكم **قوله** ومن خواصه دخول اللام
والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد
والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد
بالاطراد ان يصدق لفظ كل الى الحد بجعله مبتدى ويجعل المحدود خبرا
كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على معنى في نفسه
غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد
بالعكس ان يجعل مكان هذين نقيضيهما فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير
مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما لم يدخله الالف واللام
فليس باسم وقد يقال العكس لجعل المبتدى خبرا والخبر مبتدى مع انتفا النفي
والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فطرد قضية الحد والمحدود كلية
مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس
كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة ينعكس كلية
ولا تطرد كذا نحو كل ما يدخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام **قوله**
دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب
والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجي في الموصولات
وبخلاف ساير اللامات كلام الابتدا وكلام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت
لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة
في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه

واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع
فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته
لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجي الا في ضرورة الشعر واما اختص
الجر بالاسم لانهم قصدوا الى ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركات الثلاث
ويعطوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فبعضه ما لا يكون معمول
الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب **واما التنوين**
فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذا اربعة اقسام
احدها للتنكير نحو صه وصه ومه ومه ودج وسيبويه **قيل** ويختص بالصوت
واسم الفعل واما التنوين في نحو زيد واحمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكين
لان الاسم منصرف **وانا لا ارى** منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير
معا فرب حرف يفيد فايدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فقول السوى
في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا ثبت بالاسم يختص للتمكين واما اختص بتنوين التنكير
بالاسما لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها للتمكين ومعناه كون الاسم معربا فلا يكون
الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب
من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البنا وثالثها للتعويض
عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قايما فسحى ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها
لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المونث السالم نحو مسلمات على الاعرف من قولهم
ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كان للتمكين لم يثبت في نحو
قوله من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت للاعلام وليست عوضا من المضاف
اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المونث في مقابلة النون في جمع المذكر لان
هذا معنى مناسب الا ترى انهم جعلوا نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر
فالنون في جمع المذكر قايم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين
فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شي تمام الاسم وليس
في النون شي من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين الذي في جمع المونث
السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شي من تلك المعاني لكنهم حطوها عن
النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب
حركتها **وقال الربعي وجار الله** ان التنوين في نحو مسلمات للصرف **قال**
جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التا التي فيها
كانت لمحض التانيث فسقطت والتانيه علامة لجمع المونث وفيما قال نظر لان عرفات
مونث وان قلنا انه لا علامة للتانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة

لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا
فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ولا ارض ابقل ابقالها فابيتها لا يعض
عن تانيث مضر الذي هو نبتها او بل البقعة والاولى عندي ان يقال التنوين
للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط
وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه
كالتنوين في غير المنصرف للضرورة وانما لم يحذف المانع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج
هاهنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر وروى بيت امرء القيس
تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنى دارها نظر عالي بكسر التاء
بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين فيروى من اذرعات
كما في ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء
التنوين في مثله مع العلمية ايضا **وقال بعضهم** التنوين فيه عوض
من منع العجمة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يوتى به
اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك لان الالف والواو والياء
في القوافي تصلح للترنم لما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها في الخفاء
اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل
ايضا والمعرف باللام القافية ~~وهو يلحق عند بعضهم الروي المقيد ويختص باسم~~
~~الغالي~~ **قال** اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
ولم يسمع دخولها الحرف ولا يمتنع ذلك في القياس نحو نعم في القافية وقد يلحق
عند بعضهم الروي المقيد فيختص باسم الغالي لانه تجاوز الحد وحد هذا التنوين
ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة
فقد جاوز حده وخرج به الشعر عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا وهو
كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة
او تكسر للساكنين كما في وجسد على ما يجي في اخر الكتاب انشاء الله وانما الحق بالروي
المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشي مسندا اليه بالاسم لان المسند
اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات
في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه
ولهذه العلة اختصت التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والندا
بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجعة فيها الى
الاسم وكذا التصغير في نحو قوله يا ما املح غزلانا شدن لنا من هولياكن
الضال والسمر
راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شي موضوع

غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه **واما نحو قوله تعالى**
رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني ارجعني **وقوله الحجاج**
يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول بجمع والاخر بتثنية اذ التثنية
ضم مفرد الى مفرد مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ
غيره في المعنى وارجعون واضربا في معنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشي الى مثله
في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتاكيد والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يكرر
بلفظين فصاعدا لكنهما اختصرا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع
لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي انضمام شي الى مثله في اللفظ وان
كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى ارجع
البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به واختص الاضافة اعني كون
الشي مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام
زيد والتعريف والتخصيص من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة
في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومودب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه
فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا في مثلها الا اسما ولم يذكر المصنف
من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله من اضافة
الظرف الى الافعال وعليه بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن الايراد المذكور
بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله
والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع تعلق الفعل
من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبارد **واما انا فلا اضمن صحة**
هذا المثال ويجي مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو قام زيد
الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولهم اتيتك زمن الحجاج امير
هي المضاف اليها واما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين
قوله وهو معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
هذا احد معربي الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر فيه الا
ما في اقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي تذكر
في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاخر بالنظر الى الجزء
الاخر او الاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيد مركب الى ضرب وضرب
الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد
وهذا مثل لا حد الجنسين هذا زوج الاخر وتقول لهما معا زوج ومراد المصنف
المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل

واحد من حروفه او اجزائه فتوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا
من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا داب المصنف يورد في حدود
هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته
وينبغي ان يحتاط في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ
المشتركة فكيف باستعمال لفظ في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا
المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب
الى غيره غير مشابه لمبني الاصل معربا بل المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم
مركب مع المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب
الاضافي لا ان المضاف عامله على قول والحرف المقدر على الاخر كما يجيء وكذا التابع
مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة

قوله مبني الاصل هذا ايضا من ذاك لانه اصطلاح تفرد منه مراد به الحرف
والفعل الماضي والامر على ما فسره في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما
يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة
اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم
المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف على ان اختار مذهب الكوفية
في كون المضارع اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجيء في بابه لم يرد عليه
ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني
ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان اي
ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر مطلق
الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال والاستقبال
وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل احترازا من قسمي المبني
وذلك لان الاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم
الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة والاسماء المعدودة تعديدا كاسماء
العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد
وعمرو وبكر والاصوات كنخ وهدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند
تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب ولهذا قال المركب
اي الاسم الذي فيه مثبت الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجي في
التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة تعديدا ان شاء الله
واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب الموجود المانع منه والمانع مشابهة
للحرف او للفعل على ما يجي في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء
الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما ياتي فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل

ولم يذكر الاصوات لانها لم تبن لمشابهة الحرف والفعل بل لعدم التركيب ...

يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه

قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا
الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لا بد منه جعله النحاة
حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العوامل **قال المصنف**
وهذا الحد يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف
الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب
اولا فان حدوا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب موقوفة على معرفة الاختلاف
توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب بسبب
عند المسمى الكلام فعطيه بعد تعقل حقيقته حمه من اختلاف الاخر اما ان عرف
الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل لحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق
به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته على معرفة
المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف
آخره وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاني هولاء ونحو جاني قاض
فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير
ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب
لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في آخره
نحو هولاء وامس وقد يكون ايضا كما في جملته نحو هنا فلهذا يقال في نحو هولاء انه في محل الرفع
اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في نحو جاني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره
قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا
او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير
قوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في
الشرح **قوله** ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب
في الاسماء والضمير في قوله آخره للمعرب وفي قوله به لما وفي
قوله عليه اي على المعرب قوله المعتورة اي المتعاقبة **قوله** ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما ويعني بها الحركات
والحروف ويدخل في عموم لفظ ما العامل ايضا لانه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به لكن الاختلاف
الحاصل حاصل من العامل بالآلة التي هي الاعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين
فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة
الموثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سمي عاملا ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر
اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجبة بان يقال بالاستعانة دخولها في الآلة
اكثر منه في الموجب ولا يعترض على الحد بكسر الاخر لاجل الاضافة وبالنسبة وفتحه لاجل تاء
التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الاخر انتقل لاجل الاضافة من غير اسقاط

الى شى اخر واسعى لاجلها النسب وتا التانيث واستثقل الى اليا والتا تركيبهما مع الاسم
وهذا تغير فى الاخر وكذا فى الف المثنى ويايه وواو الجمع ويايه وذلك لان تعاقب الاعراب
ما اختلف اخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا بد من العامل فى المضاف الى
اليا والمنسوب والمونث بالتا والمثنى والمجموع الا بعد لحاق الاحرف المذكورة بها لانك
اجريت مناداى فى قولك جانى مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيته وكذا البواقى
فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مثلا لعدم التركيب فلم يختلف اخر المعرب بهذه
الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير فى نحو مسلمان ومسلمون ليس فى الاخر اذ الاخر
هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين وكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون
اخر الحروف فكذا النونان **قال المصنف** انما اخترت هذا الحد
وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاكثر ليشى على حد بعض المتاخرين الاعراب
اختلاف الاخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته فى الاخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا
اختلاف من حيث لا تدري لقولك ما اختلف اخره به ولا يختلف اخر الشى بشى
الا ايضا اثبت الاختلاف ولو ثبت الاختلاف ايضا
الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر **قال** ذلك
فهو امر واحد باشى من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم اخر الكلمة
واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شى واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشيا فكيف يكون
الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا اتما يمشى على ان معنى الاختلاف انعقاب حركتين حركة
اخرى او انقلاب حرف حرفا اخر والانقلاب من حيث هو هو شى واحد ولكن ان معنى قولنا
اختلف الاخر اى تصف بصفة لم تكن عليها فان زيدا مثلا فى حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات
فلما ضممت الدال بعد التركيب فى حال الرفع فقد اختلفت اى انقلبت من حال السكون الى هذه
الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف فى الاخر وانتقال الاخر الى الفتحة عن انتقاله
الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فها هنا ثلث اختلافات متغاير بعضها لبعض
بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلة فى مطلق الاختلاف فالاختلاف
اذا ثلثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان
اعرب بالحروف فاختلاف الاخر اذا احتيج عن احدهما زيد حرف محذوف من الكلمة فقط
او زيده مع القلب كما اذا ازيدت مثلا اعراب الحروف زيدت عليه الواو والمحذوفة
رفعا وزيدتها وقلبها الفا فى النصب ويا فى الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذى زيد
فى الاخر لغرض بعينه اعرابا ايضا وجعله مع القلب علامتى النصب والجر اعرابا كما جعلت
الواو والالف المزيدتين علامتين للتثنية والجمع فى نحو مسلمان ومسلمون علامتى الرفع
ايضا وجعلتهما مع القلب علامتى النصب والجر وكذا فوه وذو وامثال فقد اختلف حال الالف
والواو ورفعاهما صار الشيئين بعد ما كانا شيئا واحدا وينبغى ان يفتقر كلام لحده من
الكسر فى نحو ان المسلمات ومسلمات غير الاخرى والاختلاف فى اخره ثلثة فيهما

كصمى ولك مفرد او فلك مجموعا وكذا اجمعا نحو ان احمد وباحمد وباان المسلمين وبالمسلمين
وان المسلمين وبالمسلمين وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلنا اعرابا
لان علامتى التثنية والجمع لا يجوز حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف فى كل اسم
ثلثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا الاختلاف ايضا نحو حركة حركة او حرف
حرفا كما فهم المصنف فهى ايضا ثلث اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول
الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا فى الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة
غير تحول الفتحة ضمة حصلت ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وهو
ثلثة **قال** ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم فى اول تركيبه
غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسم لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جانى زيد فلا
اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد **واقول** ان معنى الاختلاف
كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما ففيه اذا اختلاف
ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانتقال حركة الى حركة لكان الالزام مشترك بينه وبين النحاة
لقولهم ما اختلف اخره به فما لم يتعاقب حركة حركة لم يكن ما اختلف اخره به فان قال
اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان **قيل** فالعبارة الصحيحة عن مثل هذا
المراد ما يختلف اخره به لا ما اختلف **قوله** ليدل على المعانى تعليل لوضع الاعراب
فى الاسماء **اعلم** ان ما يحتاج الى التمييز من معانى الكلم على ضربين احدهما ان يكون فى الكلمة
معنيان او اكثر طارى بعضها على الاخر كالمعانى الكلم المشتركة نحو القرء فى الطهر والحيض
وضرب فى التاثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها
ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين
او المعانى من الاخر لان جاعل الاحرف المشتركين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر
حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما **والثانى** ان يكون فى الكلمة معنيان او اكثر
يطرا احدهما او احدها على الاخر فلا بد للطارى ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو عليه
ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارى غير اللازم للكلمة
لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما فى التصغير والجمع المكسر
والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال عليه صاير
كاحد حروف تلك الكلمة كما فى المثنى والجمع السالم والمنسوب والمونث والمعرف نحو مسلمان
ومسلمون ومسلمات وزيدى ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارى على الكلمة
كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى فى موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى فى المضاف
وان كان يطرا ان المعنى لا نما للكلمة فان كان الطارى معنى واحدا لا غير ككون الفعل
عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للتمييز بينه وان كان
الطارى اللازم احد الشيئين او الاشيا فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة

تكن لازمه ولا تتصير للتمييز على الكلمه الاخرى التي بها جرى ذلك المعنى كما في
في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامه غير لازم لهما بخلاف ما نحن
فيه فاحتاجوا في هذا الموضع الى احساط حتى لا يُغلب ما طرا بسببه المعنى كان هناك
علامه لازمه للكلمه داله على معناها الطاري ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لا
بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمده للكلام او كونه فضله فجعل
علامته ابعاض حروف المد التي هي احف الحروف اعني الحركات وجعل في بعض الاسما حروف
المد وهي الاسما السته والمثنى والمجموع بالواو والنون لعله نذكرها في كل واحد منها ولم
يجعل حروف مد الحقيقيه لما قصد ذلك بل جعلت في الاسما السته لام الكلمه او عينها علامه
وفي المثنى والمجموع حرفا التثنيه والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي
هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلثه الفاعل والمبتدى والخبر وجعل النصب للفضلات
سوى افضاها الى الكلام بلا واسطه كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز
او افضاها بواسطه حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسما التي تلي حروف الاضافه
اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات
اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان يميز بعلامه ما هو فضله بواسطه حرف ولم يكن يوجد
غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضله فصار معنى كون الاسم مضافا اليه
معنى العمده بحرف معنى اخر منضما الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف
ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضله نحو الله لافعلن واذا عطفت على المجرور فالحمل على الجر
الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤسكم
وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافه زال النصب المقدر
كما سيجي ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها
لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم
فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامه كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو
الفعل لانه صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدى والخبر هو الاخر
على مذهب الكسائي والفرا اذ كل واحد منهما صار عمده بالاخر واما في باقي الفضلات
فقال الفرا هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الاخر
صارت فضله فيهما معا تسبب كونها فضله فيكونان ايضا سبب علامه الفضله وقال
هشام بن معويه هو الفاعل وليس ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجز الاول
بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسما فضله وقال البصريون العامل هو الفعل
نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بنا على الاصل المذهب المذكور
وجعل الحرف الموصل لاحد جزاي الكلام الى الفضله عاملا للجر في ظاهر الفضله اذ بسببه
حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمده ثم قد يحذف حروف الجر لزوما مع الفعل الذي وصله

من ان النصب
علامه الفضلات

الحرف الى الفضله لعروض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجي في باب الاضافه
فنزول النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا
مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار
قام الاسم المجرور بتخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين
الحرف ومجروره ومعناه ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني
وعلى معنى من في نحو خاتم فضه اذ هو مبين بالثاني فيعمل عمل الجر على هذا الاسم كما عمل على
حرف الجر كما يجي فاصل الجر ان يكون علم الفضله التي تكون بواسطه ثم يخرج في موضعين عن كونه
علم الفضله ويصير علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في المجرور
المسند اليه نحو مر بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا
والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطه الحرف لكن لما كان الواو في الاصل للعطف
وهو غير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضله ايضا كالمستثنى المفرغ
لم يروا اعمالها فنقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا
فلا يطرا على معانيها شي بل معانيها طاريه على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم
واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طاري كما مر لكن قد يطرو عليها في بعض المواضع
احد معنيين ملتبسين كما في قولك ما انت حاجه فيطلبك على ما يجي في قسم الافعال
فاعتبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا لمشابهته الاسم حملا فالنص على
ما يجي في بابه فظهر بهذا التقدير ان الاصل في الاعراب الاسما دون الافعال والحروف وان اصل
كل اسم يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسما الافراد وهي في حاله الافراد غير
مستحقه للاعراب كما تقدم في الاسما المعدوده قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسما
الا للمستعمل في الكلام مركبه فاستعمالها مفرده مخالف لنظر الواضع فبنا المفردات وان
كانت اصلا للمركبات عارضا لها لكون استعمالها مفرده عارضا لها غير وضعي وقد خرج من
عموم قولهم اصل الاسما الاعراب ضربان منها احدهما اسما الاصوات كنخ وخيه ودج لان
الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفرده لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يجي في بابها
اسما حروف التهجي لانها كالحكايه لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك
الحروف المحكيه الا لفظه لا فانهم لم يمكنهم النطق بالالف الساكنه توصلوا اليه باللام
المتحركه كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنه بالالف المتحركه اعني الهمزه
واما الف فهو اسم الهمزه لان اوله الهمزه فينبغي ان نقول لا وحدها ولا نقول لام الف
واما قوله تكتبان في الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزه لانهما
الهمزه لا صورة لها ولو نظر الواضع في الضمنين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين
في نطقه فلم يحتاج ان يضعهما على اقل من ثلثه احرف لانك لا تجد معربا على اقل من
ثلثه احرف الا وقد حذف منه شي كيد ودم وقد ضاع كثيرا منها على حرفين

قيل بل عدد بادكا
الحرف لحط جلي على
محلف

كبح وجه دبا وبنا هو ثا وانما صاغ على اقل من ثلاثه ما كان يعرف انه في التركيب
مشابهًا للحرف فكما دمن وما الضمير وكافه فعلم انه شي لسوب عليه فيحور بناه على
اقل من ثلاثه ثم تقول لا يلزم الكسائي والفرا ما الزماني براقع المبتدى والخبر
من انه يجب تقدم العامل على المعمول فيلزم تقدم كل واحد من المبتدى والخبر
على الاخر فيلزم تقدم الشي على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشي متقدم على ذلك
الشي وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوي ليس موثرا في الحقيقه حتى يلزم تقدمه على اثره
بل هو علامه كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد
من المبتدى والخبر متقدم على صاحبه من وجه متوخر عنه من اخر فاذا اختلف الجهتان
فلا دور اما تقدم المبتدى فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له
وانما تقدم الخبر فلانه محط الفايده وهو المقصود من الجمله لانك انما ابتدات بالاسم لغرض
الاخبار عنه والغرض وان كان متوخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العله الغايه
وهو الذي يقال فيه اول الفكر اخر العمل فرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فتراقع المسند
والخبر اذا كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما في الاخر في نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فاداة الشرط
متقدمه على الشرط اذ هي موثره لمعنى الشرط فيه متاخره عنه تاخر الفضلات عن العمد فالمبتدا
والخبر على هذا التقرير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا محمولين في الرفع عليه وهو مذهب
الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل
ولا على ما يعزى الى س من كون المبتدى اصلا للفاعل في الرفع وعلى التقرير المذكور
الحال والتمييز والمستثنى الفضله اصول في النصب كالمفعول وليست بمحموله عليه
كما هو مذهب النحاه ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر تراقع المبتدى والخبر لما تقرر
في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحاله تقدم الشي على موثره ضعف عليهما فسخ عليهما
كثيرا ما دخل عليهما موثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان واخواتها وما ولا المشبهه
على ما يجي في ابوابها فصارت العمده في صوره الفضله منتصبه وهي اسم ان ولا المشبه به
وخبر كان وكاد واخواتهما ومفعولا ظن ووجه مشابهتهما الفضله يجي في ابوابها وانما جاز
تقدم كل واحد من جزئي الاسميه على الاخر لعمل كل واحد منهما في الاخر والعامل متقدم
الرتبه على معموله لكن الاولى تقديم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر
وان كان الخبر مقدما في العنايه ولم يلزم هذا اعني علم جواز تقدم الفاعل على الفعل لان
الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدى عاملا في الخبر ولم يعتبروا لمحال
المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك
ان اصل الاسما الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه عله كما تذكره في المضمرات
والمبهمات واسما الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسما الاصوات واسما
حروف التهجي فبناؤها اصلي لا يحتاج الى تعليل واعرابهما في نحو قوله ٭ تداعين باسم

الشيب في متثلم ٭ وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو وياء هاج بينهم جدال ٭
معلل لكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب قوله
وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعليه والنصب علم المفعوليه
والجر علم الاضافه واعلم ان الحركات في الحقيقه ابعاض حروف العله فضم الحرف
في الحقيقه اتيانك بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده ببعض من اليا
وفتحه الاتيان بعده بشي من الالف والا فالحركه والسكون من صفات الجسم حقيقه
كالحركه الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب الحرف بلا فصل
ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد
ذلك سكون الحرف فالحركه اذا بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه
لا بعده بلا فصل واذا اشبعت الحركه وهي بعض حروف المد صارت حرف مد تاما
وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركه ارتفعتا
عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركه البنا ضما وحركه الاعراب
رفعا لان دلاله الحركه على المعنى تابعه لثبوت نفس الحركه اولا وكذلك نصب الفم
تابع لفتحه كان الفم كان شيا ساقطا فنصبته اي اقمته بتحريكك اياه فسمي حركه البنا فتحا
وحركه الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشي اذ المكسور
سقط ويهوي الى اسفل فسمي حركه الاعراب جرا وخفضا وحركه البنا كسرا لان الاولين
اوضح واظهر في المعنى المقصود من صوره الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف
والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشي القاطع للحركه او للحرف فسمي الاعرابي جزما
والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانه المعنى والكشف عنه
من قوله صلى الله عليه واله الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين وسمي المبني مبنيا
لثباته على حاله واحده كالبنا المرصوص قوله فالرفع علم الفاعليه
اي علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمده الكلام ولا يكون في غير العمد
والنصب علم الفضليه ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المصنف
الرفع في الاصل علم الفاعليه والنصب علم المفعوليه ثم يكونان فيما يشبههما واما الجر
فعلم الاضافه اي كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع
ثلاثه اشيا الضم والالف والواو في نحو جا مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعه
الفتح والكسر والالف واليا في نحو ان مسلما ومسلمات واباك [illegible] ثلاثه اشيا الضم والالف والواو
في نحو جا مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعه الفتح والكسر والالف
واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثه الكسر والفتح واليا في نحو بزيد وباحمد ومسلمين ومسلمين
وبابيك فكلها سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروع فيجي بين الرفع والضم
عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص

(هذا استقصه — interlinear)

اي اذا جمعوا على هذا العدد هذه وهو سبع عشر سنه هاج بينهم قيل تصحيف الجدال وهو ان الجدال ماسهم بعد سبع عشر سنه من مولده صلى الله عليه لان الالف واحد والواو سته والياء عشره (margin note)

فلمن الضم قد يكون علم العمده كما في جا الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام
في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريه فهي لا تقع الا على حركات
غير اعرابيه بنائية كانت كضمه حيث او لا كضمه قاف قفل ومع القرينه يطلق على حركات
الاعراب ايضا كقول المصنف بالضمه رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين
في الاخر مطلقا **قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع والنصب والجر**
عنده الحركات كما ذكرنا والحروف وعلى هذا من قال الاعراب الاختلاف فمثال الرفع
اسعال الاخر الى علامه العمده والنصب اسعاله الى علامه الفضله والجر اسعاله الى علامه
الاضافه والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضد
وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على عدم الحركات وانما جعل الاعراب في اخر الكلمه
لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمده او فضله والدال على الوصف بعد الدال على الموصوف
قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي انما بين العامل لاحتياج قوله
قبل ويختلف اخره لاختلاف العامل الى بيانه ويعني بالمتقوم التحقق من قام العرض
بالجوهر فان معنى الفاعليه والمفعوليه والاضافه كون الكلمه عمده او فضله او مضافا
اليها وهي كالاعراض القائمه بالعمده والفضله والمضاف اليه بسبب توسط العامل
فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم لكن النحاه جعلوا الالة كانها هي الموجبه للمعاني
ولعلامتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل فالبا في قوله يتقوم للاستعانه
نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقه اله والمقوم هو المتكلم وليس الباقي هو لكن قام هذا
الغرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ايهاما لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به
هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم
المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمده او فضله او مضافا اليه العمده
فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدر ومن او المضاف
من قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافه بين الفعل
والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافه قام بالمضاف اليه
لاجل الحرف ولا ينكر هاهنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خبر
في قوله رؤبه وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه لاجل
الحرف ولا ينكرها هنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في خبر في قوله رؤبه
وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او متنبي به كما ان النصب
ان المقدره في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فالشبيه او واو الجمع
كما يجي في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذلك الجر برب المقدره
بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى
قال ان حرف الجر شرعت نسخه والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا

للمكان غلام لزيد نكره كغلام لزيد بمعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة
الاول فهو الجار بنفسه **قال العامل معنى الاضافه**
فليس بشيء لانه ان اريد بالاضافه كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي
والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اريد بها النسبه التي بين المضاف والمضاف
اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبه التي بينهما وبين الفعل
كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل **قوله**

جمع المونث **اخوك** **المثنى** **جمع المذكر السالم** **هذا تقسيم**

للاسما المعربه بحسب انواع اعرابها المختلفه وذلك انا بينا ان الرفع ثلاثه اشيا والنصب اربعه
والجر ثلاثه فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب
يكون فيدا بمعربات تجي اعرابها تكون بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها
ثلاثه اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلاث كل واحد منها في محلها اعني الضم
في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيئان احدهما اى الذى لا يكون
مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا احترازا عن غير المنصرف وكان عليه
ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسما السته ولا يجوز ان يكون قوله المفرد
احترازا عن المضاف فيخرج الاسما السته اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي شيء
من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع لثلاثه قيود الجمعيه احترازا عن المثنى
اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم
لان الاعراب المذكر منه بالحروف والمونث غير مستوف للحركات والانصراف
احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبيا وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد
اى بجميع الحركات لمشابهته للمفرد لكونه صيغه مستانفه بعد وضع مفرده
ويكون بعضه مخالفا البعض في الصيغه كالمفردات المخالفه الصيغ وايضا لم يطرد في اخره
حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون قوله بالضمه رفعا
الجار والمجرور خبر المبتدا في قوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل
رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور
وذو الحال الضمير المستتر فيه والبا في قوله بالضمه بمعنى مع ويجوز ان يكون
المعنى ملتبسات بالضمه ومعنى الكلام هما مع هذه الحركه المعينه في حال كونهما
مرفوعين اى مصاحبين لعامل الحال وكذا قوله والفتحه نصبا وامثاله وهذا
من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف فانه مثل ان في الدار زيدا

والجره عورا على ماجي والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعًا والكسرة
نصبا وجرا وهو شي واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المونث احترازا
عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر
المستوي في الحركات نحو حالاف للضم والفتح نحو مساجد وانما نبني هذا
الجمع الفتح واتبع الكسر اجرا له مجرى اصله اعني جمع المذكر السالم على ما يجي بعد
والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو اساسي واحد اعني غير المنصرف
مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح
لما يجي في بابه تنبيه للعرب اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلاثة اقسام احدها
ما استوى في الحروف الثلاثة كلا في محلها وهي الاسما الستة بشرط افرادها
وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير يا المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها
اعراب سائر الاسما المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها تتحرك
عينه ولامه وجوبا لينم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه لمشابهة
الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير يا المتكلم لما سيجي لان المقطوع منها عن الاضافة
محرك بالحركات لما سيذكر والمضاف الى يا المتكلم لا يسمى اعرابه على ما سيجي وتصريحه
بهذه الاسما الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها **وكهم**
في اعراب هذه الاسما اقوال **الاقرب** عندي ان اللام في اربعة منها وهي
ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام للمعاني والمعنا وبه كالحركات وكذا العين
في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم
العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة
او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة او عينها وسيسند هذا الوجه
بعد ذكر الاوجه المقولة فيها **فعن س** ان هذه الاسما ليست معربة بالحروف
بل الحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن ثبت في هذه الاسما
حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كاخوك واخوك واخيك ثم حذفت الضمة
للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا فقلبت الواو يا لانكسار ما قبلها
ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **والاعتراض**
عليه كيف خالفت الاربعة منها الغي المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام
للاضافة واتى الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع
ما قبل حركة الاعراب لحركة الاعراب قليل وايضا سيعاد من الحروف ما سيعاد من الحركات
في الظاهر فهل لا يجعلها مثلها في كونها علامات على المعاني **وقال المصنف** ظاهر
مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة
ثم قال ان الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين **وقال** انها معربة

بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما اول
المصنف كلام سيبويه **وقال الاخفش** انها مزيدة للاعراب كالحركات
وبعد ما قاله في فوك وذو مال لبقا المعرب على حرف واحد وذلك مما لا نظير له
وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو
يا لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في باحل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبلها
لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه **وقال المازني** انها معربة بالحركات
والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله ادنو فانظور وقوله ساعن عن ذكر
عقرب جشرة ... يا فخ مسل الفنيق المكرم ... وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك
لضرورة الشعر وسوغ حذفه بلا اختلال في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف
وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما لام او عين تعلى قوله لا يكون في الرفع
اعراب ظاهر وهو ضعيف لبقا الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة **وقال ابو علي** انها
حروف اعراب ويدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب بدون الاعراب
ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الا انه مع كونها
كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه **وقال المصنف**
ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين لان
دليل الاعراب لا يكون من نفس الكلمة فهو يدل بعد ما لا تعدد المبدل منه وهو الاعراب
كالباقي بعد الباس بخلاف الواو التي هي اصلها ولا سيما ذو وفوك على حرف
لقيام البدل مقام المبدل هذا اخر كلامه ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل
الاعراب من نفس الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من نفسها كما اقتصر
في المبني والمجموع على ما يصلح للاعراب من نفسهما اعني علامة التثنية والجمع
اذ هي من نفس المثنى والمجموع ... انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة
دون الحركة عليها اختيارا توطئة لجعل الاعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم
علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما بها لاستيفا المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا
للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى من حيث تولد منها
فاستبد بها المفرد الاول لانه كل حرف منها حركتين او اكثر كهو لان يستبد المثنى
والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه
الاسما واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب
وبالحروف التي هي اقوى منهما مع كونها فروعها وحملوها على المثنى والمجموع
باستغنائها بالحروف الثلاثة كلا في موضعه فكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفيها
ولا كان كل حرف منهما في موضعه وانما اختاروا هذه الاسما لخلاف نحو غد لمشابهتها
للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك

حال الاضافة لتظهر ذلك اللام فقوى المشابهة وخصوا هذه الاسمائين من الاسما
المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الاخر حروف علة تصلح ان تقوم مقام
الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها
كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل شيا منسيا فهي اذا كالحركات المجلوبة
للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الا لطلبها
الا للاعراب **واما في** ذو فليس لامه حرف علة وامالحواس واسم
همزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل مقاومتها اياها في النسب حواسي وسوى
وكان لامها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسما واو
فاختاروها لتكون الواو التي هي اصل فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب ثم
لم يجعلوا منها حروفا ودم اذ لامه يا **ثم نقول** جعلوا الواو والياء في الجر والثاني النصب
لتكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لا يصاح ما قبلها وانكسار وجعل ساكنة
للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها
لانها ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتنبيه
في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقي فيطرح الباب
ومعنى حمك ابو زوجك اما اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسبة زوج المراة
والهن الشي المستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك **والثاني من**
الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه بالالف ونصبه
وجره بالياء وهو المثنى وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق
باخره الف ونون لتدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجي في باب المثنى فلم يكن كلا
داخلا في المثنى اذ لم تثبت كل في المفرد **واما قولهم** في كلت رجليها سلامى زايده
فالالف محذوفة للضرورة كما يحكى وكذا اثنان اذ لم تثبت في المفرد اثن لكن كلا ليس
لمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف نحو كل اثنان فانه ليس بمثنى
كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولنا اثنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه
من الثني وكان عليه ان يذكر مذروان اذ لم تستعمل مفرده فان زعم انه
ثابت في التقدير اذ كانه مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان
يذكره وذلك ان معنى ثني لو استعمل طرف الحبل ولنس في الطرف الواحد معنى التثنية
كما لم يمكن ان يقال المفرد اذ لنس في المفرد معنى الشي فالثنايان طرفا الحبل
المثنى فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر هاهنا
هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة
للمثنى غير مثنية للواحد **قال ويدل عليه** جواز تشديد نون
هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو ذان واللذان عنده في المثنى

ي الق[illegible] الفاموس والمذروان بالكسر
وفى[illegible] وهو الذي ي[illegible] وش
ا[illegible] احسائه رش القوس ما ينبع
عليه اطراف القوس من اعلى واسفل
وجا نقيض بعد رويه ما عبا منهم[illegible]
والله اعلم

ط
لا يلزم [illegible] ذكر هذان
واللذان هنا لانهما مبنيان
وكلامه هاهنا في المعربات
وان سلم فهذا الاعتراض
لو قال فاعرابهما [illegible]

ينبغي ان تكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر
ما توهم انه مفردها **وانما** اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات
لا تسعهما الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح ان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب
المكسر وجمع المونث السالم بالحركات وانما اعرب هذا الاعراب المعين لان الالف كانت
قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذلك الواو في الجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة
عدد المثنى والواو ولثقله لكثرة عدد الجمع وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والجمع
نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ثم ارادوا اعرابهما فان صوغ المثنى والمجموع
متقدم لا محالة على اعرابهما ففيهما ما صلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد
كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي
التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للنصب والجر في المثنى والمجموع والجر اولى بها
فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي
الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الناشئة قبل اعراب المثنى
مع عدم استثقالها بعده واما الضم قبل الياء في الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة
والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء الضمة ما قبلها واوا مع ان تغيير الحركة
اولى من تغيير الحروف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسرها قبل ياء المجموع اذا حذف
نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك
الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجي في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال
بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة
للاعراب كما ذكرنا **وقال سيبويه** حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب
فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على ما هي في الاسماء الستة
فالمثنى والمجموع اذا معربان بالحركات المقدرة كالمقصور **وفهم الاعراب من**
هذه الحروف نضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب مقدر
عند سيبويه على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال واما تبدل
من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب بمعنى لا لفظ
فقصد الاعراب اللفظي **وقولهم** بأي شي يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل
حروف الاعراب ولم لا يكون كما اخترنا ان نجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه
حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب
معا اذ لا تنافي بينهما **ثم نقول** الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية
فان قيل وكيف يكون معرب بلا حرف اعراب **قلنا** ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات
لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اديت الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف
اخر يقوم به **وقال الاخفش والمازني والمبرد** انها دلائل الاعراب

لاحروف الاعراب وقال ك هي الاعراب ومعنى القولين سوى فان ارادوا انها
زيدت في اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعربا
وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلايل الاعراب فذاك ما
اخترناه **وقال الجرمي** هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى
مذهبه تكونان في الرفع مقدرتين لحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا
على مذهبه في الاسما الستة **وقال بعضهم** الاعراب بالحركات مقدرة في ملو الالف
والواو والياء والحروف دلايل الاعراب وهذا اقرب من قول الكوفيين في الاسما الستة
والكلام عليه ما من هناك **فان قيل** علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام
الكلمة وانتم اخترتم في الاسما الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروف
الكلمة **فالجواب** ان حق اعراب الكلمة ان تكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي
اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان
بالحركات فلابد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما عرف فيكون الحركة
بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلابد ان يكون الحرف
اخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل
اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى
عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة
ولكن الفرق بينهما ان التنوين مع كونها علامة للكمال يكون على افادته
هذا المعنى على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا ينوب بها من تلك المعاني
شيء وانما سقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف
يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير
وكذا يسقط التنوين للبنا في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون نحو يا زيدان
ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط
التنوين وقفا وحرف الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي
في الوقف ان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين
فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا بعد الفتح لانه حرف معرض للحذف لعدم
لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف تخفيف
بعد الفتح يعلمها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء
وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا
اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم يثبت بحالها
وكذا ان كانت الفا خفيفتها نحو العصا وتعلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضي
ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجي في باب الوقف **وقال س**

النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عند
الذين كانت المفرد يستحقهما ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه
لكن لما لم يظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد
ما كان عوضا منهما فثبت معهما ات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها
حذف التنوين فهي في نحو جاني رجلان نافي عوضا منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من
الحركة فقط وفي رجلا من زيد عوض من التنوين فقط وفي رجلان وفيما لبني عوض منهما ولا احدهما
وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البنا فقط وفيما قال بعضهم لان حروف العلة ابدا
على ما دلت عليه الحركة معينة من التعويض من الحركة **وقال بعض الكوفيين**
انه تنوين حرك للساكنين فعوضت بالحركة وهو ما اخترناه ان ارادوا انه كالتنوين في معنى
كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة **وقيل هو بدل من الحركة** وحدها
وهو ضعيف لحذفها في الاضافة **وقال الفرا** هو للفرق بين المفرد المنصوب
الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو المجموع
وقيل هو بدل من تنوين في المثنى ومن الثنتين في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا
مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيح ذلك خرط القتاد ومع تسليمه
نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا وزجال وعسر فلا يستحقان الا تنوينا
واحدا الا انه اهدر ذلك التكرير اللفظي واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه
به لفظا لكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يعبر عنه بالتجرد عن النون ومعنى
لكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو بلا نهاشيا نحو كلاهما وكلا كما
وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا
له نحو جا الرجلان كلاهما ورحبنا كلانا وجبتما كلاكما وانحاز ايضا ان نقول كلاهما
جاني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جبتما وكلانا جيناد فاذا كان
في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا
فالاولى جعله موافقا للمتبوعه في الاعراب لم يطرد ذلك فيها واذا لم يتبع المثنى المعرب
نحو حسنا كلانا وحسنا كلاكما وجا كلاهما او كلاهما جاني واما اذا اضيف الى المظهر فانه
لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاني اخواك كلا اخويك وكنا نه نعربونه مضافا الى المظهر
ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الف كلا وكلتا
مضافا الى المضمر في الاحوال كما في المضاف الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل
من الواو وعند س لابدال التا منها في المونث كما في اخت وبنت ولم يبدل التا من اليا
الا في اثنتان **وقال السيرافي** هو من اليا لسماع الامالة فيه واما الكسرة
فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجي الكلام عليه في باب الامالة

[illegible] جعل اعرابها في كلا وانما جاءا بالف التانيث بعد التا ولم يكن
[illegible] لان التا لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل جعلها [illegible]
[illegible] المونث كاخت وبنت وهنات ولهذا لم يفتح ما قبلها ولم يعلل
[illegible] الوقف هاء **فاما بنت** اخي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث
[illegible] الالف ايضا لما كانت سعر للاعراب صارت كانها لتثبت للتانيث
[illegible] **وعند الكوفي** [illegible] فعتل ولم يستعمل مثله في كلامهم وعند
[illegible] الالف في كلا وكلتا للتثنيه ولزم حذف نونيهما للزومهما للاضافه وقالوا
اصلهما كل المفيد للاحاطه فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنيه حتى يعرف
ان المقصود الاحاطه في المثنى لا في الجميع كالواو ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطه
في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سوى قالوا يجوز للضروره استعمال الواحد
قال في كلت رجليها سلامى واحده كلتاهما مقرونه بواحده [illegible]
وقال كلت كفيه توالي دائما بجيوش من عقاب ونعم **والجواب** انهما لو كانا
مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما في كلتا اذا ما بال سنا فاته **وقال الله
تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها** ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا مضافا الى المضمر او
الى المظهر كما يوجد في التثنيه واما البيتان فالالف حذفت فيهما للضروره بدليل فتح التا
ولو كانت مفرده لوجب كسر التا في قوله كلت رجليها وضمه في قوله كلت كفيه ولكان
معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى **واعلم** ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف
لان وضعهما للتاكيد ولا تؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف كما يجي في بابه والمضاف
اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو جاني كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز
تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التا بكلا مضافا الى مونث افصح من
تجريده نحو كلتا المراتين ويجوز الحمل على اللفظ مره وعلى المعنى اخرى كقوله تعالى كلتا الجنتين ثم
قال وفجرنا خلالهما **والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال اما الواو**
وعشرون واخواتها لان الذي لا يجمع المذكر السالم كل اسم يثبت مفرده
ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلاله على ما فوق الاثنين وليس اولوا وعشرون
واخواتها كذلك لان الموضوع وضع جمع السلامه وليس له اذ لم يات ال[illegible] المفرد
وكذا عشرون واخواتها وليس عشر وثلاث واربع احاد العشرون وثلثون
واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلاث عشرات مع كل عشر
يزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلاثه وكذا اقل ثلاثون للتسعه مع كل
ثلاثه يزيد عليها واما عليون وقلون ونحوها فانها جمع عليه وقله ونحوها فانها جمع
[illegible] وقله ونحوها وان كانت على خلاف القياس **هذا قوله ولنا ان**
حد المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره الف او يا ونون مزيدتان لم يدخل فيه اثنان

هذه وثنايان ومذروان واللذان وهذان واطلاق كلا فلك يحتاج الى افراد هذه
هذه المثنيات بالذكر **وحد** جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين
في آخره واو او يا ونون مزيدتان فيدخل فيه اولوا وعشرون واخواته واما ذوو
فهو داخل في حد الجمع المذكور على اي وجه كان لان واحده ذو **قال الشارح**
ولكني اريد به الذي وبابه صدره فلا اعني بذلك اسلكك **قوله**
العدد فيما تعذر كعصى وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا
ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه **هذا** بيان الاعراب المذكور
في اي الاسما المعربه يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا فحصر الاسما المقدره الاعراب
قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه بحذف المضاف وهو اعراب
واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل **اعلم** ان
تعذر الاعراب لاحد شيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله
فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا
الاول باب عصى يعني كل معرب مقصور فان تعذر اعرابه في لفظ الاحوال الثلث
لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره ولانقلب حرفا آخر اي همزه فلا يمكن تحريك
الالف مع بقائه الفا والثاني باب غلامي يعني كل مفرد احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي
مضافا الى يا المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف
متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما
تعرف في قولك جا غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب بعد كونه مسندا اليه
اي كونه عمده الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسما وكونه مسندا اليه مسبوق بحصوله
اولا في نفسه والمسند اليه المجي في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفه
الاضافه الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافه فالاول الاضافه ثم كون المضاف معمولا
ثم الاعراب **ثم نقول** انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى يا المتكلم التزموا ان يكون حركه
ما قبل الآخر كسره ليوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشغولا
بحركه لازمه واحتمال الحرف لحركتين متغايرتين كالسا او مما يلتبس مستحيل ضروره
واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الآخر رفعا لا
الاسم المنقوص الذي حرف اعرابه يا قبلها كسره فتستثقل الضمه والكسره على اليا المكسور
ما قبلها وذلك محسوس لضعف اليا وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركه ثقيله
ان شكلها قبلها وقبل الواو ولم يستثقل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومعز واما
الفتحه فلخفتها لا تستثقل على اليا مع كسره ما قبلها نحو رايت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا
لانه نقص حركتين ويسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا

عن مطلق الحركة والعصا المنع والادل او لا لانه لا يسمى نحو غلامي مقصوراً وان
كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا
مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجي والمقصور من اقسام المعرب **والثاني**
كل جمع مذكر سالم مضاف الى يا المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جاني
مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو واليا مع تماثلهما واولهما ساكنة مستعدة
للادغام فقلب اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى اليا اذ المراد بالادغام التخفيف
وكذا يفعل لو كانت الثانية واوا نحو سيد ومت وان كان العكس في ادغام المثلين
قلب الاول الى الثاني كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولا هما في الاخرى
وكسر ما قبل اليا لاتمام ما شرع فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف
محل التغيير فمن ثم لم تكسر الضم نحو سبيل وميل اي لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتمم به
ولم تكن الضم قريبا من الطرف وليست اليا الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما
قبلها كاليا الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض
دون فعل من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتهما
مع المتحركة كحرف واحد فنحو سُيّل كهيام وان كان الاسم الذي قلب واوه
يا للادغام في اليا على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الوسط جوز وايضا بقاء
الضم على حاله فقالوا في جمع الوي لي فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر
في نحو جاني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فاليا فيه باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت
دون العلة اما بعد نحو جاني صالح القوم وصالحوا القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي
القوم من المقتبه بحروفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف
نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجز المضاف واما لفظه في الاحوال الثلاث
فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في قسم المقدر
اعرابه مطلقا المحكي نحو مَن زيدٌ ومن زيداً ومن زيدٍ لكونه معربا مقدر الاعراب
وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية **واعلم** ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني
لاضافته ومخالفهم المصنف كما رايت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو
الحق به لبيان اعراب نحو علامه وعلامك وعلامي ومن ابن لهما ان الاضافة الى المبني مطلقا
سبب البنا بل لها شرط كما يجي في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر
اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فانتفى من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله
واللفظي فيما عداه **قوله غير المنصرف** ما فيه علتان من تسع او واحدة
منها تقوم مقامهما وهي
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب

مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابرهيم ومساجد ومعديكرب
وعمران واحمد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين **قوله** ما فيه
علتان من علل تسع **اعلم** اولا ان اقوال النحاة ان الشي العلاني علة لكذا
لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشي ينبغي ان يختار
المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشي وذلك الحكم والحكم في اصطلاح
الاصوليين ما توجبه العلة واراد على المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين
لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهما ايضا لكل
واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جز العلة
لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها حصل الحكم فالعلة التامة اذا مجموع علتين

او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان
شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر
والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتا علمين والمجموع بالواو والنون
علما للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين
في جميع ذلك فيحتاج في قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظرا الى الصرف على قوله
عبارة عن تعري الاسم عن الشيئين المعتبرين وعن السبب القايم مقامهما وهو حال
الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما وكان الوجه ان تقول ويزول حكم غير
المنصرف للضرورة او التناسب لتحكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف
حكم المعرب اعني اختلاف الاخر باختلاف حكم العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف
عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر
والتنوين للمسائل نحو ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حد المصنف تكون ما
دخله اللام والاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف
سوا قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان التنوين والكسر سقطا معا وذلك
ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه
التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البنا وجعلوا
من تمكن ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم
غير منصرف وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع
الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هولا
نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واحمرون
وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو
الاحمر واحمركم ايضا عندهما ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام

والاضافه لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان الكسر يسقط تبعًا للتنوين وذلك انه يعود في
حال الضروره مع التنوين تابعًا له مع انه لا حاجه داعيه الى اعاده الكسر اذ الوزن يستقيم
بالتنوين وحده فلو كان الكسر ايضا حذف لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضروره
اليه اذ مع الضروره لا يرتكب الا قدر الحاجه وانما يتبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف
لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافه والبنا فان اد والنص من اول الامر
على انه لم يسقط الا للمشابهه الفعل لا للاضافه ولا للبنا ولا لشي اخر فجد فوامعه صوره
الكسر التي لا يدخل الفعل ولهذا يولي نون العماد نحو ضربني ويضربني وانما لم نظهر اثر
منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع احتماع سببين نحو احمران ومسلمون علما لمونث
لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا فتحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع
للجر فلم يتبع الجر النصب **بل ان سمي بهما** واعرب باعراب المفرد اي جعل النون معقب
الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما اذا تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر
ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثه
اضرب احدها وهو اقواها ان يتضمن معنى الاسم معنى الفعل سوى كما في اسما الافعال
فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البنا ويعطى عمله وثانيها وهو اوسطها
ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصليه ويشابهه في شي من المعنى كاسم الفاعل
والمفعول والمصدر والصفه المشبهه فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى
لضعف امر الفعل في البنا بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب
فلا يبنى منه الاقوي المشابهه للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سوا
كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها الا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن
يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعًا لا اصلا كما ان الافعال فرع الاسما افاده واشتقاقا
اما الافاده فلاحتياج الفعل كونه كلاما الى الاسم واستغنى الاسم فيه
عنه واما الاشتقاق فيجي في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهه لضعفها
مع ضعف الفعل في البنا ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك بتضمن معنا الطالب
للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل يمنع بهذه المشابهه علامه الاعراب
فيكون اسما معربا بلا علامه اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او يمنع التنوين
والكسر معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعًا من جهتين
ولم يقنع بكونه فرعًا من جهه واحده لان المشابهه بالفرعيه مشابهه
غير ظاهره ولا قويه اذ الفرعيه ليست من خصايص الفعل الظاهره
بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعيه في الاسما
بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجي فلم يكتف بواحد منها الا اذا قامت
مقام اثنتين **فان قلت** اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل

العلم الاعجمي على اصل اهل الكوفه ان الفعل غير
المركب مع فاعله وليس يركب المرد والمركب فرع
المفرد والله اعلم

اوسال ان الفعل مركب من الحدث والزمان وهو فرع المفرد

ايضا فلم كان اعطى الاسم حكم الفعل اولى من العكس **فالجواب** ان الاسم يتطفل على
الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك المطلق المناسبه بينهما وذلك كما يتضمن
في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل والمفعول والصفه المشبهه
والمصدر يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسما على الافعال في المعنى فيعطى حكم الافعال
وذلك بنا اسم الفعل وعمله معا وعمل البواقي فحسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما
لاجل مشابهته لنوع اخر كما اذا اتفق مشابهه الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها
وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهه الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات
والمضمرات والغايات او يتضمن معناه كاسما الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجي في باب
المبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما خصه وها هنا يكون اذا مشابهه لاجل بنا الاسم
خلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البنا دون الفعل واذا شابه الفعل
الحرف بلزوم معنى الانشا الذي هو بالاصاله للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى
وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجي في بابه فظهر ان الاسم قد شابه الفعل والحرف
وكذا الفعل قد شابه الاسم والحرف واما الحرف فشابه الفعل فقط **قوله والنون
زايده** انتصب زايده على انها حال من النون والعامل فيه معنى الكلام فان معنى قوله
وهي عدل ووصف الى اخره اي تكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون
زايده وقد الحق بالاسباب المذكوره ما شابه الف التانيث المقصوره وهي كل الف زايده
في اخر الاسم العلم سوى كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها
بالعلميه تمتنع من التا كالف التانيث واذا عد الالف والنون سببا لمشابهه الف
التانيث بالامتناع من التا فعد الالف المقصوره من الممتنعه من التا اولى لمشابهتها
لها لفظا وامتناعا من التا واما الف الالحاق الممدوده نحو علبا فلم يلحق مع العلميه
بالف التانيث الممدوده وان كانت ايضا ممتنعه من التا مثل الف التانيث الممدوده لاجتماع
شيين احدهما ضعف ما شبهه الف الالحاق الممدوده اي الهمزه في نحو حمرا في باب التانيث
دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزه في الاصل الفا والثاني كون همزه الالحاق في مقابل
الحرف الاصلي ولذلك الحق الالف والنون في نحو سكران لمشابهه الف التانيث الممدوده
لان النون ليست في مقابله حرف اصلي والف الالحاق المقصوره وان كانت في مقابله
حرف اصلي لكنها تشبه علامه التانيث الاصليه اي الالف المقصوره المنقلبه
عن علامه التانيث اي الف التانيث الممدوده واما فرعيه هذه العلل فان العدل
فرع ابقا الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف
فرع التنكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولا عندنا في الاصل والعجمه في كلام العرب
فرع العربيه اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربيه اذا في كلام
العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الف التانيث

كالمي بعد او فرع ما زيد عليه و وزن الفعل فرع وزن الاسم اذا كان مختصا بالفعل او اوله
زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وها هنا
نوع اخرى لم يعتبروها لكون الاسم مصغرا او منسوبا او ... وشاذا كالمنادي وغير
ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصه **قوله** وحكمه ان لا يكسر
ولم يقل ان لا يجر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره فتح
فالفتح الذي يأخذه عندهم عمل الجار وهو يعمل لا محاله وقال الاخفش والمبرد
والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني
اي الفعل ضعيفه بحذف علامه الاعراب مطلقا اي التنوين وبني في حاله واحده فقط
واخص البنا في حاله الجر لكون الفعل المشابه في التعري من الجر **قوله** ويجوز صرفه
للضروره او التناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا قال الاخفش
انه مما لا ينصرف مطلقا من الشعر وغيره لغه الشعرا وذلك انهم كانوا يضطرون
كثيرا لاقامه الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنت على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوا في
الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا و قواريرا وقال هو
والكسائي انصرف ما لا ينصرف مطلقا لغه قوم الا افعل منك فانكره
غيرهما اذ ليس لمشهورين عن احد في السعه والاختيار نحو جاني احمد وابراهيم ونحو ذلك
واما للضروره فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصوره لعدم الضروره
ومنع الكوفيون صرف افعل في الضروره لان من مع مجروره كالمضاف اليه
فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضروره وفرق بين المضاف
وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضروره ترك صرف المنصرف
لا مطلقا بل بشرط العلميه دون غيرها من الاسباب لقوتها كما سبق ذلك عند
الكلام في تفضيل الاسباب وذلك لكونها شرطا لكثير من الاسباب مع
كونها سببا واستشهدوا بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
ومنعه الباقون اسيد الاولى بالضروره
جواز رد الاشيا الى اصولها في صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشيا عن
اصولها وقريب من هذا جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور لا ما دل
ومنعوا دليلهم بان قالوا الروايه يفوقان شيخي في مجمع والانصاف
ان الروايه لو ثبتت عن ثقه لم يجز ردها وان ثبتت هناك روايه اخرى
قوله سلاسلا صرف لتناسب المنصرف الذي يليه اي اغلالا فهي كقولهم
هناني الشي ومراني والاصل امراني **قوله** قواريرا يعني اذا قرئ منونا الا ان
وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان
يكون للاطلاق كما في قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد

له من صرف غير المنصرف وانما صرف ليناسب الاي في هذه السوره لان اواخر
الاي كالقوافي بعضها بواقعها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله
عليه السلام خير المال سكه مابوره وفرس مامورة اي مؤمرة اي كثيره النتاج وقال
تعالى والفجر ثم قال بعد بشر ولمال سجع الموافقه **قوله**
اعلم ان الاكثرين على
وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث
ان تمام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربيه
واما نحو ثمان ورباع اي الذي القيه باعيته ورجل شناح اي طويل وحمار حزاب
اي غليظ قصير فشذوا اذ واما نحو التراقي والتغاري فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر
لكنه كسر لاجل اليا واما نحو هوازن وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وتبقى
حكمه واما ثمان وشام فالالف فيهما عوض من احدى يا النسب فهذا الوزن
عارض لم يعتد به وذلك لانهما صار الى هذا الوزن بسبب احدى باى
النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى وبالنسب عارضه لا يعتد
في الوزن نحو حمالي في المنسوب الى حمال وكمالي في كمال وكذا تهام في نفيع
الثاني المنسوب الى التهم يعني تهامه قال ارقني الليله برق
بالتهم يا لك برق من يشقه لا يلم قال الرضي منهم من يقول يماني وشامي
بتشديد اليا وهو قليل وتجي حجته في التصريف ان شا الله تعالى وانما لم يعتد
بالنسب عارضه في نحو قاري وكراسي وعواري وبخاتي ودناسي ونحوها لانها
تثبت في احادها وضعت هذه الجموع على اعتبار تلك اليات في الاحاد
وليس ذلك اي اعتداد اليا في المفرد وصوغ الجمع عليه بقياس الا ترى
انك لا تقول في جمع عجمي عجامي وان كان ياوه للوحده كما في بخي وقيل ان
ان ثمانيا مثل ثمان الالف واليا للنسب الى الثمن الذي هو جزء من ثمانيه وفيه
نظر اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافه الى الثمن كالاربع الى الربع والخمس
الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب في الرباعي
انسب فيكون منسوبا الى الرباعيه وهو السن ويجوز ان يقول في الثماني انه
منسوب الى الثمانيه اي مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا في المعدود
والثمانيه في الاصل العدد لا المعدود وكما تقول في صريح العدد سته ضعف
ثلاثه ولا تقول ست ضعف ثلاث وقد تجي تحقيقه في باب العدد فالالف فيهما
اذا عوض الف المنسوب اليه تقديرا لانه بدل من احدى يا النسب وكذلك
اليا غير اليا كما قيل في هجان وفلك وقد جا ثمان في الشعر غير منصرف شاذا قال
الشاعر يحدو ثماني مولعا بلقاحها وهو على التوهم لما راى فيه معنى الجمع
ولفظه شبه لفظ الجمع ظنه جمعا اما سرا وبل فعجمي على الاشهر وقد قيدنا الاحاد

بالعربيه او عربي مفرد شاذ او جمع تعذرا كما يجي واما نحو اكلت واجمال
فانهما وانلمياتٍ لهما نظير في الاحاد الا ان كونهما جمع قله وحكم جمع القله
حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فتثبت في عصد جمعيتها لا مع انه نسب
الى سيبويه ان افعال مفرد ولذا قال تعالى مما في بطونه والضمير للانعام
وجاز وصف المفرد به نحو برمه اعشار وثوب اسمال ونطفه امشاج ولم
يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يضح الاعتذار بمجي افعل في الواحد
نحو اذرح في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا بآجر وانك لانهما
اعجميان ولا بالملم لانها لغة رديه شاذه والفصيح ضم الهمزه ولا باسد لانه
جمع شده على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل **قوله** بلغتها واجمعت
اشدي فانه الفعل **وقال بعضهم** انما قوي حتى قام مقام
السببين لكونه نهايه جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا
الوزن فيرتدع ولهذا سمي الاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام
واناعيم **اما قوله عليه السلام** ابكن صواحبات يوسف **وقوله**
جذب الصراريين بالكرور جمع صراري جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامه
ونحن قلنا نهايه جمع التكسير **وقيل** لما لم يكن في الاحاد له نظير اشبه الاعجمي
الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمه وعلى هذا ففيه سببان
لا سبب كالسببين **وقال الجرولي** فيه الجمع وعدم النظير في الاحاد
وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعيه كما ياتي في سراويل
ففيه ايضا عنده سببان والاسباب عند الاكثر من التسعه **وقال المصنف**
منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقه كاكالب او كونه على وزن جمع
الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الف التانيث
اعني الممدوده والمقصوره مقام سببين فللزوم مهما الكلمه وبنا الكلمه
عليهما بخلاف تا التانيث فان بناها على العروض وان اتفق في بعض الاسما لزومها
كعنصوه وقمحدوه وحجاره وخرابه وغيرها كما يجي في باب التانيث
قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصليه تحقيقا كثلاث ومثلث
واخر وجمع او تقديرا كعمر وقطام في تميم العدل اخراج الاسم عن
صيغته الاصليه بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب
ليخرج اينق في نحو انوق وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول ويخدو عنق
وقولنا لا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال
قوله خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اولى فهو لفعل العدل
وهو الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عنه بنيته والعدل الانحراف والخروج

قوله عن صيغته الاصليه يخرج عنه اخوات قلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من
قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام
ليست من صيغة الكلمه لان الكلمه لم تصغ عليها الا ان تقول كانها من صيغه
الكلمه وتبنيها لشده امتزاجها **قوله تحقيقا** نصب على المصدر لان الخروج
اما خروج تحقيق اي خروج محقق كرجل سوا بمعنى رجل سي او خروج تقديري
اي خروج مقدر ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون
الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه منصرفا لكان هناك طريق الى معرفه كونه
معدولا لاخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضروره وجدان الاسم
غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم يحكم
قط بعدوله عن عامر بل كان كادد واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان
عن ثلثه ثلثه وذلك انا وجدنا ثلاث وثلثه ثلثه بمعنى واحد وفايده تكرير
امر دي احر على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرات الكتاب جزا جزا وجاني القوم رجلا
رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا وكان القياس في باب العدد ايضا التكرير
عملا بالاستقرا والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير
مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثه
ثلثه فقيل انه اصله وقد جا فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعه اتفاقا
وجا فعال من خمسه الى عشره في قول **الكميت** ولم يستريثوك حتى رميت
فوق الرجال خصالا عشارا
والكوفيون والمبرد يقيسون عليها الى التسعه نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس
والسماع مفقود **ولا يستعمل** على وزن فعال من واحد الى عشره مع يا النسب
نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي **وعند س** ان منع الصرف
في هذا للعدل والوصف **فان قيل** الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه
في نحو اربع فكيف اثر فيه ولم يوثر في اربع **قلت** هذا التركيب المعدول لم يوضع
الا وصفا ولم يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع
المعدول عنه **والفرا** يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف
وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفيه كاحمر يوثر فيه الوصف وان لم
يتبع الموصوف **وقال ابن السراج** وانما لم ينصرف لكونه مثنى مثلا
معدولا عن لفظه اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معنى اثنين واحد
الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي **وقيل** ان فيه عدلا
مكررا من جهه اللفظ لان اصله كان اثنين اثنين فجعل مره واحده ثم غير لفظ اثنين

مثنى. **وقال الكوفيون وابن كيسان** ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا تدخل اللام واذا اجري على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل
على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه افعل التفضيل بشهادة التصرف
نحو اخر اخران اخرون واخرى واخر واخريان اخريات واخر مثل الافضل
والافضلان والافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات
والفضل فمعنى اخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاءني زيد
ورجل اخر رجل اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير
فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور
اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار اخر ولا امرأة اخرى ويستعمل اخريات في
المعنى الاول ولا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني زيد في
اخريات الناس اي في الجماعة المتأخرة وكذا الاخر والاخر فلما خرج اخر وسائر
تصاريفه عن معنى التفضيل استعمل من دون لوازم افعل التفضيل اعني من
والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران
ورجال اخرون وامرأتان اخريان ونسوة اخر **قيل** الدليل على عدل اخر انه لو كان
مع من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر على وزن افعل
لان افعل التفضيل ما دام مصحوبا بمن ظاهرة او مقدرة لا يكون مطابقا لمن هو له
بل يجب افراده ولا يجوز ان تكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف
الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما
في حينئذ وكلا اتيا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف **نحو قوله**
الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة اخذا من استعمالهم فلم يبق الا ان اصله
اللام **ولمانع ان يمنع** الحصر فيما ذكر من الوجوه لما ذهب اليه الخليل في اجمع
واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع خروجها من تلك الوجوه فالاولى
ان يقال في امتناع كون اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز
اظهاره ولا يجوز اظهاره ها هنا **ومنع ابو علي** من كون اخر معدولا عن اللام
استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن
ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام اخر **واجيب**
ان معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن
اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان
معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم
لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه
علما **وذهب ابن جني** الى ان قياس اخر لما تجرد عن اللام والاضافة

ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول
عن اخر من ويلزم على هذا القول ان يكون اخران واخرون واخرى واخريان
معدولات ايضا عن لفظ اخر الا ان اخرى واخريات غنيا عن اعتبار العدل بالف التانيث
والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع
نحو اخران واخرون كما مر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل
ولو لم يكن ايضا لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وادعاء كون
ظواهر الفاظ المؤنث والمثنى والمجموع معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعيد فالاولى
ان لا يدعى كون اخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين
بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا
وانما عدل عنه لتجرده عن معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجيء في باب افعل
التفضيل وذلك لانه بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسره المصنف
اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل **نقول العدل** اخراج اللفظ كما ذكرنا عن الاصل
ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحوهما
وجمع ومثنى وثلاث معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين
مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو
قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعها فعلى هذا اذا
كان المعدول معربا والاسم الجعل له سبب اخر امتنع صرفه فلم يمتنع ... واخواتهما
لعدم اعتبار العلمية فيهما كما اعتبرت في سحر على ما يجيء **واما جمع ومثله** واخواته
كتع وبتع وبصع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلى
افعل فعل كحمر او حمر **قال ابو علي** ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل
فعلاء مؤنث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا جمع **وقوله**
حلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجيء في الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع وفعل
لجمع المذكر والمؤنث نحو جاءني الرجال الجمع **قال والحق** ان جمعا اسم لا صفة وقياس
جمع فعلاء اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات
فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك
فجمعه اذا على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم والوصف كما يجيء في باب الجمع
واما السبب الاخر فيه وفي اجمع فعن الخليل انه تعريف اضافي لان الاصل جاءني القوم
اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرات الكتاب اجمع اي جميعه **قيل هو ضعيف**
لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف **وله ان يقول** انا لم نعتبر ذلك مع
وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء واما مع حذفه فما المانع
من اعتباره **وقال بعضهم** فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تأكيدا للمعارف

بلا علامة التعريف والموكد لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من قوله
قد صرة البكرة يوما اجمعا مما كان الموكد فيه محدودا فعلى هذا
القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومسا وبكرا وضحا وعتمة ونحوه
اذا كانت معينات فانهن اذا معارف بلا علامة مختصة تعد العموم كالاعلام
الغالبة سوى الخوالنجم والصعق واما الوصف وقال المصنف فيه
وفي اجمع مع العدل والوزن الوصف الاصلي وان صار الان الغلبة في باب
التاكيد فهما عنده كاسود وادهم ونحوهما وهذا اقرب لكن بقي الكلام في ان اجمع
في الاصل من اي الصفات هو من باب احمر حمرا ام من باب الافضل والفضلى
لا يجوز ان يكون من باب الاحمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل
وبالنظر الى نقله الى الاسما بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال ابان وعبد الحوص
من الجعفر فما عبد قيس لو نهبت الاحاوصا فافعلون لا يجوز فيه
لا فعل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلا لا يجي في الاغلب الا في الالوان والحلى
والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى
قولنا قرات الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا وقرابة من كل شي فهو تفضيل
لقولهم جميع نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمحى
عنه معنى التفضيل فهو كما ذكرنا في اخر بعينه معدول في اللفظ عن لوازم افعل
التفضيل الثلاثة اعني اللام والاضافة ومن فاخر واجمع فيهما العدل والوصف
والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب
الافضل ان مونثه جمعا وحقه جمع كاخرى والجواب عنه انه لما انمحى عنه
معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى
الصفة مع انه وزن افعل صار كاحمر الذي هو على افعل وهو صفة فجاز جمعا
كحمرا واذا جاز كلتان نحو حسنا وحشنا وعليا مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال
لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المصنف ان
يذكر سحرا معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر ايضا
امس وقعا على لغة بني تميم كما يجي في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما
وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام العهد
سوى ما صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول
احتمالا من استغراق لغتهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علتهما فمتقدم كما يجي في
الظروف المبنية قوله او تقديرا قد مضى التقدير اعلم انما هو على وزن
فعل من الاسما على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك
كصرد وهدى وجمع كغرف وعمر فهذه كلها منصرفة وان سمي بها على ضربين معدول
اذا كان المسمى مذكرا

واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالندا
كحطم وختع في مبالغة خاطم وخاتع فهو كضرب في مبالغة ضارب وثانيها
مبالغة فاعل مختصة بالندا نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المونث نحو
يا فساق ويا لكاع كما يجي في باب الندا وفعل وفعال المختصان بالندا معدولان
عند النحاة بخلاف نحو حطم وختع قالوا ولم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا
بالندا بل شاذا فاما مبالغتة في شيوع الاستعمال كما ساوق حطم في الاستعمال
خاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاسما المشتركة
في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن السائغ وسيجي
لهذا مزيد بحث في اسما الافعال ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال
مبنية كانت او ممنوعة الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالندا ادعوا عليه
عند بني تميم نحو بذال وفجار وفساق اعلاما وهو الذي قالوه حق لو ثبت لهم ان جمعها
معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجي في اسما الافعال وثالث الاقسام
جمع فعلا افعل التفضيل ولا عدل فيها الا اخر وجمع واتباعه كما ذكرناها
واما علم وهو ان جمع شرطين فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير
منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وجاخ وعدم قثم وجحى قبل العلمية حكمنا بكونه
معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فعلنا هو علم مرتجل اي
غير منقول عن شي وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون
مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرنا
حينئذ الى تقدير العدل فيه على ما نقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع
للشرطين حكمنا بكونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلنا ان نعتبر العدل فيه وتنسبه
الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب اما اذا ثبت انه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم
منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجي له فاعل قبل العلمية
ولا فعل فهو منصرف لو جا مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا والذي ان جا له فاعل
قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها هو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل
حسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل
اما عمرو وزفر وعلى هذا الاصل فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جا لهما فاعل قبل العلمية
جا فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى
يا بن الطلامة منه النوفل الزفر
لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين
في فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه

فان قيل هلا حكم في المرحله التي هي نحو موهب ومكوزه منصرفا لو انعو مجيه مكسر الها ومكانه ومحبب وحيوه ومحب وحيوه ايضا انها معدوله عن موهب اذ ان هذه التعسم ان رجوع الى

قلت لانها وان كانت خارجه عن القياس الا ان هذه العدل لخروج عن الاصل وهذا الاصل من وجه فكانها لبيتت بعد ولد اذا العدل رجوع اليه اما في محبب ومكوزه فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفا بالواوي ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين ان يجي منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر نحو موضع وموجل مخالفه للاصل وانما خولف ذلك حملا على الاكثر وذلك ان معتل الفا الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما موهب فاسم رجل فانما صرف اما بنا على انه فوعل او على انه مفعل لكن كونه اكثر من مفعل كما في التصريف او وهما انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذا موكل علما واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يعتبر في الاصل العدل ولو سلمنا لزومه قلنا انه معدول عن جمع شموس والا لزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمه في نوح ولوط حتى يقال انه لا يوثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما حيوه فان الصيغه لم تتغير والعدل خروج عن الصيغه الاصليه فوزنه وحيوه جميعا فعله قلنا ان نركب كونها معدوله الى قوله وهو قطام في تميم اما في لغه اهل الحجاز فمبنيها عدل عند النحاه لكنها مبنيه وكلامه في المعربات وهو غير المنصرف ويعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المونثه وذلك ان فعال على اربعه اقسام كما يجي اسم فعل كنزال وبناوه ظاهر وعلم للمصادر على راي النحاه كفجار للفجره وصفه للمونث كفساق بمعنى فاسقه وهما ايضا مبنيات باتفاق قالوا لمشابهته باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام فانها معربه فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار في التقدير معدول عن فاسقه والفجره

والقسم الرابع علم الاعيان المونثه فلغه الحجاز بناوه كله لمشابهتها ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا

وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذات الرا من هذا القسم مبنيه على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها ليحصل لكسر اللازم بسبب البنا اذ كسر الرا مصحح للاماله المطلوبه المستحسنه وغير ذات الرا كقطام معربه غير منصرفه للتانيث والعلميه ولم يحتاجوا في ترك الصرف هاهنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاه يقدرونه من غير ضروره لانه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البنا الذي

هو سبب الاماله فتقديره ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف كانت من ذوات الرا او لا وسيجي الكلام على تقدير العدل في مثله في اسما الافعال

قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل كذلك فلا تضره الغلبه فلذلك صرف مررت بنسوه اربع وامتنع اسود وارقم للحيه وادهم للقيد وضعف منع افعى للحيه واجدل للصقر واخيل للطاير

يعني الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوه اربع فلا تضره الغلبه فلذلك امتنع اسود وارقم

قوله وانا الى الان لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف لم يقم اما قولهم مررت بنسوه اربع فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما تذكر وهو عدم قبوله للتا فانه يقال للمونث اربعه لا لعدم شرط الوصف ولنسلم قولهم ان التا في اربعه ليست بطاريه على اربع لان اربعه للمذكر واربع للمونث والمذكر في الرتبه قبل المونث بخلاف يعمل ويعمله فان يعمله للمونث فالتا طاريه ففي النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد تعرض له بعد بالخروج عن الاعتبار وهو التا في المونث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالها فاذا كان الوزن في الحالين حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حالة اخرى فسوى تلك الحاله قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يعور في اربع المونث استعمال الاصل اعني اربعه للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل لكونه غير لازم لانه يقال للمونث يعمله فالوزنان متساويان بعدم اللزوم واربع يريد ضعفا لعروض الوزن على يعمل

قوله فلا تضره الغلبه معنى الغلبه ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشيا ثم يصير لكثره الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشي الى قرينه بخلاف ساير ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج فيه الى قرينه بخلاف ساير اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبه وكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحيه السودا حتى لا يحتاج فيها الى قرينه من الموصوف او غيره اذا اغنيت به ذلك النوع من الحيات السود بخلاف ساير السود فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من قرينه اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الا وصاف العامه بالعلبه عن معنى الوصفيه ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبه فان اعتبار الوصف مع العلميه فيه نظر كما يجي وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبه تخصيص اللفظ

بعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما خرج عن الوصف
العام اى لا يطلق على كل ما يقع عليه بلى يخرج الوصف لفظا عن كونه وضعًا
اى لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود فى باب ما لا ينصرف
الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف
فى شرحه **قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش** وهو قوله
ومذهب سيبويه اولا لما ثبت منه ما من اعتبار الوصفيه الاصليه وان زال
حقيقتها معنى بل لا استدلال له فى باب احمر اذا نكر بعد العلميه بباب اسود العالب
لان معنى الوصف فى احمر اذا زال بالعلميه تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب
احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمره او لا يكون فى السودان المسمى كل واحد باحمر
رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر فى منع الصرف ويكون مع العلميه ايضا
بقا معنى الوصف كما يجى فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار معنى الوصف
بعد العلميه بلازم وهو فى الوصف الغالب من دون العلميه كاسود لازم
لبقائه بحاله قطعا وبعضد بقا معنى الوصف فى مثله عندهم **قول ابى على**
فى كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسما وكسرا تكسيرها
لم يخلع عنهما معنى الوصف بدليل انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما فى التنكير وجعلت
ان معنى الوصف مقرر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف غلب الحال والظرف فيهما
هذا النقطه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حيه سودا ومعنى ارقم
حيه فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمه اى سواد اى قيد من حديد
لان الحديد اسود فلم يثبت نحو اسودات الوصفيه الاصليه تعتبر بعد زوالها
فلا حجه اذن لسيبويه فى منع صرف احمر المنكر بعد العلميه كما انه لم يثبت بارنب
وقال بعضهم ما لم تعتبر الصفه الغالبه
ان الوصفيه العارضه لا تعتبر
نحو ابطح ونحوه من الغالبات فينصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا
لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها **قوله**
وضعف منع افعا معطوف على قوله صرف اى ويكون الوصف الاصلى معتبرا
ضعف منع افعا لانه لم يتحقق كونه وصفا فى اصل الوضع ولا ثبت ايضا فى الاستعمال
نحو مررت بحيه افعى بل توهم انها موضوعه للصفه لما روى انها الحيه الخبيثه الشديده
من قولهم فعوه السم اى شدته وكذا توهم فى الاجدل الذى هو الصقر
انه موضوع فى الاصل للوصف اى طاير ذو اجدل وهو الاحكام وقد قيل
للبرع حبلا فكانها يونث الاجدل وكذا توهم فى الاخيل ان معناه الاصلى
طاير ذو اخيلات اى خطوط ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات
ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا

فافعى وان كانت فى نفسها خبيثه واجدل طايرا ذا قوه واخيل طايرا ذا خيلان
الا انك مثلا اذا قلت لقيت اجدلا جمعنا هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد
معنى القوه كما تقول رايت عنقا بالا تقصد فيها معنى الوصف بالشده وان
كانت اقوى من الصقر ولسن صرفها لكونها غير موضوعه للوصف تحقيقا
كما اشار اليه المصنف واما منع صرف مثله فغلط وتوهم **قوله**
التانيث بالتا شرطه العلميه والمعنوى كذلك وشرط تحتم
تاثيره زياده **على الثلاثه او تحرك الاوسط** والعجمه
فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمى
به مذكر **فشرطه الزياده** فقدم منصرف وعقرب ممتنع
اعلم ان التانيث على ضربين بالالف او بالتا فما هو بالالف
فتحتم التاثير على شرط اللزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام
سببين وتزيد تا التانيث تا زايده فى اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب فى الوقف
ها فنحو اخت وبنت ليسا بمونثا بالتا بل التا بدل من اللام لكن يختص هذا الابدال
بالمونث دون المذكر لمناسبه التا للتانيث فعلى هذا الوسمت بكلمتين واحدت
وهنت مذكرا لصرفتهما والتانيث بالتا على ضربين احدهما ان تكون التا فيه
ظاهره فشرطه العلميه سوا كان مذكرا حقيقيا كحمزه او مونثا حقيقيا
كعزه او لا هذا ولا ذاك كغرفه فالعلميه شرط تاثيره متحتما فلا يوثر من دون
العلميه بدليل نحو امراه قايمه وفى قايمه الوصف الاصلى والتانيث بالتا فالخلل
لم يجى الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكره المصنف حاصل
وذلك ان اصل وضع تا التانيث فى الاصل على العروض وعدم الثبات تقول فى قايمه قايم
فى المونث والمذكر ولا يجى لهذا المعنى **وانما قلنا فى الاصل** لان اصل وضعها للفرق
فى الصفات والاسما الاغير
لازمه للكلمه كضاربه ومضروبه وحسنه وامراه ورجل وحماره وحمار واما
فى غير هذا المعنى فقد يكون لازمه كما فى جمره وغرفه كما يجى فى باب التانيث ثم ان
العلميه حيث كانت للكلمه من الكلمات الغريبه صيرتها مصونه من النقصان
فلزم التا بسببها **فنا عايشه كراء جعفر** صارت لازمه لا تحذف
الا فى الترخيم كما تحذف الحرف الاصلى وانما ذلك لان التسميه باللفظ وضع له
وكل حرف وضعت الكلمه عليه لا ينفك عن الكلمه ففى كل عايشه فى الجنس لم موضوعا
مع التا فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التا فصار التا كلام الكلمه فى هذا
الموضع واما ان كانت العلميه فى غير الكلم الغريبه فربما تصرف العرب فيها بالنقص

وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرائيل وميكائيل
وارسطاطاليس فقالوا جبرئيل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو
ورسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم العجمية
وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مثال لانهم بما ليس من اوضاعهم
ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت واما الزيادة في الاعلام فنقول ان
كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وذكرى وبا التانيث
في نحو عرفة والف الالحاق في نحو معزى لم تجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون
الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد تشخيصه اذا استعمل على وضعه
العلمي وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة الا ما افاد العلم كتا الوحدة ولام التعريف
من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم
بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه التا
المفيد لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان
موضوعا له جازت مطلقا ان لم تخرج العلم بها عن التعيين كيا النسبة
ويا التصغير وتنوين التمكين نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين
جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كما في الزيدان والزيدون
على ما يجي في باب الاعلام **فان قيل فاذا صار التا** بالعلمية لازما فهلا
قيل في نحو حمزة انه قايم مقام سببين كما قلت في الالف فيكون العلمية شرطا فيه
مقام سببين ولا يكون سببا **قلت** لما ذكرنا من ان وضع التا في الاصل على العروض
فلزومه عارض ولم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم **وثانيهما**
ان يكون التا مقدرا وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي سواء كان حقيقيا
كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر والالف لا تقدر كالتا اذ الالف
للزومها لا تحذف حتى تقدر ولا يؤثر التا مقدرا ايضا الا مع العلمية ولا يبعد
الاستدلال على كون التانيث المعنوي ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حايض
وامراة جريح كما فعل المصنف في شرحه لان المراد بالمونث المعنوي ما كان التا
فيه مقدرا كما مر لا المونث الحقيقي وفي نحو حايض لا تا مقدرا اذ لو كان كذلك
لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كعقرب وليس كذلك ولكنت
تقول في تصغيره تصغير الترخيم حييضة كما تقول في سماء سمية وليس كذلك
لانك تقول فيه حييض الا ترى ان نحو حايض منصرف مع التانيث والوصف
ومثله مع العلمية ايضا منصرف كما يجي وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر

عندهما اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية
تصير التا الظاهرة متحتمة التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكن
الاوسط كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التا المقدرة فضعيف فان سد
مسده في اللفظ حرف اخر اثر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجي وما يسد مسده
الحرف الاخير في الزائد على الثلاثة لان موضع موضع التا في كلامهم فوق الثلاثة
ولا يراد بالبه **واما نحو** شية وشاة فمحذوف اللام ودليل سده مسده
تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التا بخلاف قدر فان تصغيره قديرة والمونث
بالتا المقدرة حقيقيا كان او لا اذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت
به مذكرا حقيقيا او مونثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه التا مقدرة
وحرفا سادا مسدها فهو نظير لحمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط
اولا والاول ان سميت به مونثا حقيقيا كقدم في اسم امراة او غير حقيقي كسقر لجهنم
فجميع النحويين على منع صرفه للتا المقدرة لقيام تحرك الوسط
مقام التا والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع القائم
مقام التا انك تقول في حبلى حبلي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادى الا جمادي
وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف السادّ مسد التا
وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه
لعدم تقدير التانيث وذلك كرجل سميته سقرا وكتاب سميته قدما وانما لم
يقدر لطرو المذكر في الوضع الثاني على ما ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى
هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين فسمي بهما
بعد التصغير وان لم يسد مسد التا ولا مسد السادّ مسده شي وذلك اذا كان
ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة او لا فان لم يكن فان سميت به
مذكرا سوى كان حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف
في صرفه وان سميت به مونثا حقيقيا او غيره **فالزجاج وسيبويه**
والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مونثا بالوضعين اللغوي
والعلمي فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لفوات
السادّ مسد حرف التانيث وما سد مسد السادّ وكذا الخلاف فيما سكن
حشوه للاعلال لا وضعا كدار وناو فيهما كهند ودعد وكذا الثلاثي كبد
اسم امراة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا
فالصرف لا غير اذ هما كنوح ولوط كما يجي وان سميت به مونثا حقيقيا او لا فترك
الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن شيا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي
لكن مع سقوطها عن التسبيب لا تقصر عن تقوية احد السببين حتى يصير الاسم

بها متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المونث اذا سمي به مذكر حقيقي
او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة احرف ولا يعتبر تحرك
الاوسط ولا العجمة وها هنا شروط لمنع صرف المونث اذا سمي به مذكر
تركها المصنف احدها ان لا يكون ذاك المونث منقولا عن مذكر
فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية
المونث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا
انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المونث لان الاصل المطرد
في الصفات ان يكون المجرد من التا منها صيغة المذكر وذو التا موضوعا
للمونث فكل نعت لمونث بغير التا فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمونث
وثانيها ان لا يكون تانيث المونث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل
غير لازم فان نسا ورجال وكل جمع مكسر خال عن علامة التانيث ولو سميت
بهما مذكرا انصرفت لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل
بل يجوز لنا ان ناولهما بالجميع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي
كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نسا ورجال بل تاويلهما باعتبار التاويل
بالجماعة وهذا تاويل غير لازم كما ذكرنا على اربعة اضرب **وثالثها**
ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان الاسما المونثة السماعية
كذراع وعناق وعقاب وشمال وجنوب قسمة عقلية وهي اما سوى استعمالها
مذكرة ومونثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها
مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها
مونثة كذراع فالوجه ترك الصرف اذا سمي به مذكر وجاز الصرف ايضا
او لا يستعمل الا مونثة فليس فيها بعد تسمية المذكر الا منع الصرف واما
ان عكست الامر اعني سميت المونث باسم المذكر حقيقيا كان او لا فان
كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كرجل وحسن او زائدا على الثلاثة
كجعفر فلا كلام في منع صرفها لظهور امر التانيث بالطريان مع ساد مسد
التا او ساد مسد التا وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وعمرو
سمي بمثلهما امراة **فالخليل وسيبويه وابو عمرو** يمنعون
الصرف متحتما كما هو لظهور امر التانيث بالطريان **وابو زيد**
وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون
صرفه على صرف هند نظرا الى اصله **قوله وشرط تحتم تاثيره**
اي تاثير التانيث المعنوي والمراد به تانيث ما التافية مقدرة سواكان

حقيقيا كزينب او لا كعقرب **قوله زيادة على الثلاثة** او تحرك الاوسط
او العجمة اي اذا سمي به المونث وذلك لما ذكرنا ان الحرف الزائد على الثلاثة
يقوم مقام التا وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الزائد الساد مسد التا **واما العجمة**
فانها وان لم تسد مسد التا ولا مسد الزائد المذكور وليست ايضا سببا في
الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته
مقدرة بلا تا فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية
ولذا قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي قوله فهند يجوز صرفه لخلوه
من جميع شرائط التحتم الثلاث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط
وماه وجور للعجمة **قوله فان سمي به مذكر** اي بالمونث المقدرة تاوه **قوله**
فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة
لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته فزال بالتذكير الطاري في الوضع
العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا سد مسد علامته حرف ولا تقاومه الحركة
القائمة او لا مقام التا فيكون ماه وجور اذا كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر
فلا يكون التا مقدرة وسيجي ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية
بل انما يوثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرف لعدم الحرف
الزائد وعقرب ممتنع لان الزائد قام مقام تا التانيث **واما اسما القبائل والبلدان**
فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر شرطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب
وبغداد وخراسان ونحو ذلك فان لم يكن فيها فالاصل فيها الاستعمال فان وجدتهم
سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا
وحنينا ودابقا وترك صرفهم سدوس وجذام وهجر وعمان فالصرف في القبائل
بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوها
وترك الصرف في القبائل بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن
بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود
وواسط وقريش فجوازهما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها
فلك فيه الوجهان هذا ومن ما جعلوا الاب مولودا بالقبيلة صرفوه الصرف **قال**
وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا في العلى وعروقا ويصفونه ببنت
نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا يذكرون اسم الام بالحي فيصفونه بابن نحو
باهلة ابن اعصر وباهلة امراة وقد يونث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف
مضاف مونث نحو جاءتني قريش مضر اي اولاد قريش فحذف المضاف المحذوف
كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون ومنه قوله تعالى كذبت
ثمود المرسلين بتنوين ثمود ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله

بالقبيلة فهو ما أول بالمذكر والمونث باعتبارين الاسناد والصرف ولا وضع
فيه واما قولهم قرات هود ان جعلته اسم النبي عليه السلام على حذف المضاف
اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما
اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان ينصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر
الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة
ويجيء بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور وغيرها في باب
الاعلام ان شاء الله تعالى قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان
المعارف غير الاعلام المبهمات وهما مبنيات فلا مدخل لهما في غير المنصرف
اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن عند من قال غير المنصرف ما حذف
منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر
وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف
فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان من تسع او واحدة منها قائمة مقامهما
لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل
فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في احمر واخواته تعريف
الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعوض المضاف لدخول
التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها علمية في العجمية
وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وابراهيم
ممتنع قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل
استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب
اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كاسمعيل وابراهيم او لا
كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي به نافع راويه عيسى لجودة قراءته وانما
اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي ان لا يصرف
فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان ينصرف فيه تصرف
كلامهم فاذا وقع اولا مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فكانهما
امتنعا معها جاز ان يمنع ما ينافيهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة
حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر
تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطرو
عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير وتخفيف ما استثقل فيه بحذف
بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذرباذكان
ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة
اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق

والبدح فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة
العربية علما فاشترط ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمية منع الصرف
كنرجس ونعم فيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرف كلجام علما ففيه
العجمة وعلى ما قال المصنف بمجموع الشرطين واجب العلمية في العجمة مع احد
الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه
واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فيجيء لكل عندهم منصرف متحتما
كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعتبرين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب
والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المونث نحو سقر
انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها
حتى يسد شيء مسدها بل الاعجمي المجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او متحركه
شابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول
لا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري جاوز عما
ذهب اليه المصنف بان جعل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جائز صرفه
وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا
فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام
والقياس المذكور ايضا يمنعه والذي غره تحتم نحو ماه وجور ولولا العجمة
لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشيء على ضربين
اما لكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما لكونه سببا كالعدل
في ثلاث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت في الثلاثي الساكن الاوسط
لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح فتبين بما تقدم علة وجوب
صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان
خفة الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثابت في الاصل وله علامة مقدرة
تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناه
امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى
منها قوله وشتر وهو حصن باران وجور اب يقول ان امتناعه من الصرف
لاجل تانيثه بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه
الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح عليه السلام
قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح
واما فرازنة فمنصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف
وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه في العربية وقيل عربي جمع سروالة
تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض قوله

صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع جمع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير
جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب
وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية
جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجي
في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم انكن صواحبات يوسف **وقوله**
جذب الصراريين بالكرور **وقوله** واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم
خضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان
يكون اوله مفتوحا وثالثه الف وبعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر او لا كمساجد
ودواب او ثلاثة اوسطها ساكن الاوسط فلو فات هذه الصيغة لم يؤثر الجمعية كما في حمر
وحسان مع ان كل في واحد منهما الجمعية والصفة وانما اشترط في هذه الصيغة
ان لا يكون بعدها ها احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو
كراهية وطواعية وعلانية فتكسر من قوة جمعيته فلا تقوم مقام السببين ولا سيما
على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم
منع ثمان ورباع وجوار وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط
السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط **قوله وخضاجر علما للضبع غير منصرف**
قوله علما حال من الضمير في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان
جمع خضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع والضبع
لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحد
منها وهو علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجي في باب الاعلام ففيه
اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان
ورباع **والجواب عنه** عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر
في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض
الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية
القائمة مقام السببين **فان قيل** أليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما ذكر المصنف
بعد من تضاد الوصف والعلمية **فالجواب** ليسا متضادين في بعض اعتبار جمعية الجمعية
مع العلمية كما سمي جماعة معينة من الرجال بكلاب مثلا فيكون معناه هذه الجماعة
المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي بابانين جبلان فروعي
مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشي واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم
معنى التثنية من لفظ ابانين اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية
والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي بين الوصف والعلمية **واما**
قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد الاطلاق

فنافا قول الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا
بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانا نقول هذا العالم
وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المصنف بالاطلاق
العموم **قلنا** لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المعتبرة
في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح النعت
لا يخصص ذلك الصاحب كما يجي في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالته على ما ذكرنا صحيحة
بعينه لذلك المخصص وصفتان فلا يضر في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك
المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه لما يمنع الجري على ما وضع له وهو
الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضر ذلك العارض
على ان في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وصفة في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا
في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع
من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية هاهنا كالغلبة
هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها
بذات واحدة والغلبة في الاوصاف لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم
والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصفية مع العلمية انما سمعت هاتف
لبيها في لهم وقول حسان شعر وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد
وايضا فمعلوم ان اللقب كالمظفر ونحوه من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح والذم فيكون فيه
معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر
والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت
تلمح ولو كانت الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص
بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه **فان قلت** فاذا لم يكن بينهما تناف فلم يمتنع صرفهما في
ومحمد في المثال والبيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الاصلي **قلت** لانه كان يجب
الا ان المعتبر الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سوى ما لمح فيها المعنى الاصلي
كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلي انما يلمح في بعضها خفيا
او يومى اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع
لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انما تعتبر وان لم تناف العلمية ولكن لمحها
في بعض الاعلام لان المعتبر الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى الوصف
والجمعية لا يعتد بهما ان في الموضع الذي يصح فيه لمحهما فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل
الذي لم يلمح فيه معنى الجمع وفي نحو حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد
علما كما قال ابو علي وهو ان فيها العلمية او شبه الاعجمي حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي
ليس له نظير في العربي فزيد عنده في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه

شيئان بان ما كان غير مبني احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمية
وذلك ان الجاربردي يعد عدم النظير في الآحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية
وغيرهما لم يعده شرط السبب كما يفعل غيره وكان سعيد الاخفش يصرف نحو
مساجد علما لان زوال السبب وهو الجميع وهو جار في المستعمل عندهم **قوله**
وسراويل الاكثر على انه غير منصرف وقال فتى فارسي في سراويل رامح
واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب
كما عرب الآجر لكنه اشبه من كل وجه ما لا ينصرف قطعا عرفنا دليل يحمل على ما
معها شابهه منع الصرف ولم يمنع الآخر تحقيقا لان جمع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف
الا ترى نحو الجرد والكلب وعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية
وفيه التأنيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط
لسبب الجمعية الا عند الجاربردي فسيبويه لمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنته غير المنصرف
وقال الجاربردي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر
لكن الكلام في العجمة الجنسية ويكون لان تعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره
لاطراد منع صرف جمع ما على هذا الوزن **وقال المبرد** هو عربي جمع سروالة
قطعة خرقة وقال عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق
لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بل انما جاء ذلك في الاعلام كمدائن
في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه تقديري لا تحقيقي كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة
ان ما على هذا الوزن لا يمتنع الا للجمعية ولم يتحقق لكونه لا دلالة مفرده فقدرناها لئلا
تنخرم القاعدة واذا استعمل الشيء على الانقطاع جاز لان يستعمل اسم تلك الانقطاع على الجمع
منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثله يختص بوزن افعال لانه قد جاء
قولهم :. جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم يضحك منه التواق :. وشراذم جمع
بلا خلاف والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعال مفرد **وقال ابو الحسن**
ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه نقل بانصرافه
ايضا نظرا الى قوله عرب الآجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالآجر لاجل التعريب فقط
لا لكونه منصرفا مثله الا ترى بعد الا انه اشبه من كل وجه ما لا ينصرف **قوله** واذا صرف
فلا اشكال الا ان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفقد الشرط وحده هذا ويمكن
تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع
فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرفه فلزواله لوقوعه على الواحد وكذا يجوز في
نحو حمار حزاب ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو داب حمار حزابي
وحزابيا لتقول هو جمع حزباء اي الارض الغليظة والجمع الحزابي كصحارى بالتخفيف
قوله ونحو جوار اي المنقوص من هذا الجمع **اعلم ان الاكثر** ان جواري في اللفظ

كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري **قال الفرزدق**
فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
وقال الآخر اسماء الاله فوق سبع سمائيا وهي قليلة والخارج ها الكسائي وابو زيد وعيسى بن
عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا
منصرفا او غير منصرف **فقال الزجاج** ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم
على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما
منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهر من الاسم والفعل على ما تبين
قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا
والاعتراض عليه ان الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسر الراء جاءني جوار وكذا الرا
حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم وكل ما حذف لاعلال موجب
فهو في حكم الباقي كيغم ويبح والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف حبلى ذو ليل
معصوري جنادل ودلادل **وقال المبرد** عوض من حركة الياء ومنع الصرف
مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف فتحه ثم جواري بحذف الحركة
ثم جوار بعوض التنوين من الحركة لخف الثقيل بحذف للساكنين **وقال**
سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء وفسر بعضهم هذا القول
بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذف فتحه ثم جواري
بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير
المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء لينقطع التنوين الحاصل طمع الياء
الساقط في الرجوع لو يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب
المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري
كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي تبعيس حذف التنوين وتبعه
الكسرة في السقوط وصيرورته فتحا ايضا وايضا ان يقال جاني الجوار ومررت بالجوار
عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وتعل الفرعية بالفعيها
وفسر السيرافي قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين وهي الحكي والاعلال
مقدم على منع الصرف لما ذكرنا بحذف الياء للساكنين ثم اوجب بعد الاعلال صيغة الجمع
الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا
بحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل
لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى
واسقاما نه فقدم الاعلال في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة
لان الالف احوى المنوي ثابت تقديرا فهو على وزن افعل بحذف تنوين الصرف
لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوف ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى

[illegible marginal notes]

بالالف اخف منه بالتنوين واما جوارٍ فهو بالتنوين اخف منه بالياء والحركة
اللفظية المعوضة في غير المنصرف تعله ما يمكن بينهما لذلك على ثقله المعنوي
لكونه متصفاً بالفرعين الا ترى انك تقول خطايا وترايا واداوى بلا تنوين اتفاقاً
لما انقلبت الياء الفاً في الجمع الاقصى وكل غير منصرف معوض حكمه حكم جوار فيما ذكرنا
ويجي فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امراة واعيل اسم تصغير اعلى واذا احمل هذا
النوع اعني جوار واعيل علماً فيونس يجعل حاله كحاله في النكرة وذلك
بانه يعدم منع الصرف على الاعلال الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر
نحو جاءني جوارٍ وقاض واعيل بياء ساكنة ورأيت جواريَ وقاضيَ واعيليَ بياء مفتوحة
في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع
الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو ... فوقا ... في مجمع كما تقدم
واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علماً كحاله نكرة سوى
واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احيّ بحذف الياء الاخير
نسياً لكونه متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في فعل او جار مجراه كما يجي في المحي
وياتي مثلها الحذف نسياً كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها
نسياً يمنع الصرف لانه لفظ اوله زيادة على وزن الفعل وعيسى ابن عمر يصرفه
لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسياً بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسر الراء
كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف
نحو يعد ويضع علماً وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو وابن
العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احي نسياً بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول
الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف غطي تصغير عطا فجعله كالجاري
مجرى الفعل اعني المحي في الاعلال فاحي عنده كاعيل سوى في الاعلال ومنع الصرف
وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو كاسيود في تصغير اسود
كما يجي في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله
التركيب وشرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك
انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معاً بعد جعلهما في وضع العلم صون من حذف
احدهما اذ العلمية كما قلنا تومن من النقصان ولولاها كان التركيب عرضة للانفكاك
دالة وال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان احدهما ...
انما الجزءان على حالهما قبل العلمية كما يجي في المبنيات وكان علمه ان تقول ولا معرباً
جزوه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو زيد اعلم وكذلك نحو ما زيد وتقول انما
والا يكون الثاني مما بنى قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علماً فان الاولى اذا
مراعاة البناء الاول على ما يجي في باب المبنيات قوله ما فيه الف ونون ان كان

اسما شرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى
ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اعلم ان الالف والنون
انما اثرتا لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معاً
وتفوات هذه الجهة تسقط الالف والنون من التاثير وشابهتاها ايضاً بوجوه اُخر
لا يفرق انها ... في سكران ... احمر وكون الزائدين
في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمونث وكون المونث
في نحو سكرى صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه
الثلاثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وعطفان ونحوها
... بينهما ايضاً من وجهين اخرين لا يعتدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة
الالف والنون معاً كزيادة الفي حمراء معاً وكون الزائد الاول في الموضعين الفاً فانه
احتج الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء
التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها
اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة
والنون حتى تقال ان النون بدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي
وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذاً وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى
الى ادغام النون في الواو وجراهم على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة
لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان تبدل من حرف فزيادتهم كونها تبدل له
بدلاً من حرف تناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل
مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون تحتاج الى سبب اخر ولا تقوم
بعينها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الآخر اما العلمية
كعمران واما الصيغة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير
محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سبباً بل شرط الالف والنون
اذ هما تمتنع عن زيادة التاء وهذا الامتناع هو شرطها سوى كانت مع العلمية او الوصف
والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام
علتين قوله ان كان اسماً اي غير صفة وانما اشترط فيه العلمية لتومن بها
عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف بالرفع
على ما علمين مختلفين عطف صفة على كان ... وقوله فانتفى على ان لان التقدير وان كان
صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يجي في باب العطف
قوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصوداً لذاته
بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجي فيه فعلى لا يجي فعلانة في لغتهم الا عند بني
اسد فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضاً نحو غضبانة وسكرانة

فيصر فوت اذ ن فعلان فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر في تاثير الالف والنون
انتفا التا لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفا التا وقد حصل هذا
المعنى في الرحمن لا بوا سطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري
تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا منه مونثا لا من لفظه اعني بالتا ولا من غير
اعني على فعلى فيجب ان يكون غير منصرف **فان قلت لا نسلم** ان وجود فعلى
مطلوب ليتطرق به الى انتفا فعلانة بل هو المقصود بذاته لانه لا يحصل بوجود ها
مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكونه مونث هذا على غير لفظه كما ان
مذكره على غير لفظه **قلت هذا الوجه** وان كان يحصل به بينهما مشابهة
الا انه ليس وجها للمشابهة ضرورة بحيث لا يوثر الالف والنون بدونه بل الوجه
الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفا التا الا ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد
انتفا التا من دون وجود فعلى ثم نقول منع الصرف في رحمن اولى لان الممنوع من الصرف
مما على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف فيثبت بهذا ايضا ان اشتراط
انتفا التا اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول بل الصرف فيما نشك فيه
هل صرفته العرب اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم فيما يجي فعلان صفة
لم يعلم هل اتى منه فعلانة او لى وهل وجد له فعلى او لى فبعضهم يصرفه لان
الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة
الشعر ممنوع الصرف شبيها بباب سكران قال ~ كم بين بيشة من حرف
ومن علم كانه لامع عريان مسلوب ~ وقد جاءت الفاظ تحتمل نونها
الاصالة فيكون منصرفا وفيه اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا ينصرف نحو حسان وفينان
فهما اما من الحس والفين فينصرفان واما من الحسن والعب فلا ينصرفان وكذا
نحو شيطان ورمان **وقال الاخفش** اذا سميت باصيلال منعت الصرف
لان اللام بدل من النون كما تصرف اذا سميت بهراق اذا الهاء بدل من الهمزة **قوله
ومن ثم اختلف في رحمن** يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط في قال
الشرط انتفا فعلانة لم يصرفه في نحو الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجي
رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجي رحمى ولم يختلف في نحو سكران
لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفا الشرط على المذهبين **قوله
قوله وزن الفعل** شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب
او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتا ومن ثم امتنع احمر وانصرف
يعمل **قوله يختص بالفعل** نحو شمر فان هذا الوزن لم يات في الاسما الا اعجميا
نحو بقم او نحو شلم لبيت المقدس فعل مختص بالفعل ولم يات في كلامنا في كلام العرب
او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لما وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه

ها كلها افعال وعلى هذا نحو يزيد ويشكر وتغلب خواص لعدم هذه الاوزان
في اجناس الاسما العربية ويزيد ويشكر في الاسما منقولان وتغلب اعجمي ونحو
دبرج واعصد واصبع وندنا اذ انه من الغالبة في الفعل واما فعل فمن اعجمي
اذ لم يات فعل في الاسما الاجناس الا دئل لدويبة **وقيل ان الغرب** قد
ينقل الفعل الى اسما الاجناس وان كانت قليلة كقوله صلى الله عليه واله
الله تعالى نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطائر بشر والاحريوط لشيء يعطيه
غنته فعلى هذا في دئل يعني دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله
من قولهم دئل فيه اي اسرع والدال من مشية الخ واما دئل علما فيجوز ان يكون
من ذلك وان كان منقولا من دئل والعسر لا نه انتقل الى العلم كما قيل شمس
فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما قيل ان الدئل لغة في الوعل
والزنم بمعنى الاست فهما شاذان ومن الخواص نحو استفعل وتفاعل وتفوعل
وتدحرج وانفعل وافتعل وهي كثيرة **قوله او يكون اوله زيادة كزيادته**
اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة
الفعل من حروف انيت او غيرها فالحق المشتق منه ما لوقي اذا سمي به انصرف لان الهمزة
اصلية وكذا اثفى علما لكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية فلو كان افعل
لوجب الادغام كاشد واحب واما السب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع
لب والفك شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لعدم
مع العلمية والنحاة قالوا في قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته وغلب عليه
اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسما حتى يصح ان يقال وزن الفعل
مضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسما او ساوى فيه الاسم والفعل لم يقل
انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على مخالفتهم شيئان احدهما انه راى فاعل
في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كان الغلبة في الافعال معتبرة
لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي
منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وشاتم والثاني انه راى ان نحو احمر
واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل
ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجي منه افعل التفضيل ومنها يجي افعل فعلا كاحمر
واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلا يجي منه الا ماضيا للافعال من بعض
الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يمتنع اقتل وانصر ولذا اورد على
الاخفش ونحوها احسب واحال واطى واوجد وان عم على اعلم دارى قال
ويجي افعل ماضيا للافعال من غير ما جا منه فعل ثلاثي كاشيم والجم وانمر
ويقابله في الاسما من غير الفعل الثلاثي ايضا في العلة نحو اديع وافكل وارانب

ولقايل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجي في جميع الافعال الثلاثيه بل جا على ما اخترت
انت من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل من كل ما يجي منه افعل التفضيل
الاسمي فعل التعجب الفعلي فيكونان في غير الالوان والعيوب سوى واما الالوان والعيوب
فكما يجي فيهما افعل فعلا وهو اسم يجي فعل يفعل لان باب افعل فعلى من غير باب فعل يفعل
بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع لم يجي الا قليلا نحو انشيب في باب حدث واحمد
في غير الالوان والعيوب ففي كل ما ذكرنا ساوي الاسم والفعلي في نزيد الفعلي بمجيه
حكايه عن النفس ومن باب اذهب ويذهب والذي جاني فعل يفعل مفتوح العين
وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكايه النفس في المضارع
نحو اذهب واحمد يدل على افعل فعلى اذ لا يجي في غير باب فعل يفعل الا قليلا كما انشيب على
ما يجي في التصريف ان شا الله تعالى لكنا لا ننا في ان الغلبه في افعل الفعلي ليست بظاهره

وقال المصنف معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن

الا بعد الاحاطه بما وقع الفعل على ذلك الوزن في القبيلين وهو اما متعذر او متعسر
ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبه شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن
معرفه ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احد فيهما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعل
في الفعل قياس في الامر من نفعل اكثر الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا
في كل شي كاصبع وايضا كون الوزن مختصا باحد القبيلين وهو قايل به في نحو شمر وضرب لا يمكن
الا بالاحاطه بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن
الفعل تصديره بالزياده المذكوره لكون هذه الزياده قياسيه في جميع الافعال المضارعه
دون الاسما اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزياده في اوله
واما غير المنصرف كنعم وبيس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزياده لاطرادها
في جميع الافعال دون الاسما اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا
كانه الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوايد
في الفعل لا يكون الا لمعنى واما في الاسما فقد يكون بمعنى كاحمر وافضل وقد لا يكون
كارنب وافكل وابدع فكانها لم توجد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل
الزيادات ان يكون لمعنى وانما اشترط هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه
التانيث ولا يكون عرضه له لان الوزن هذه يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل
لا يلحقه هذه التا فكما تجر الزياده المتصدره الوزن الى جانب الفعل تجره التا
الا الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم ويخرج التاني الحراذ الوزن في الاسم فانه في
انمل يعمل مع الوصف الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بصدر
الزياده لجواز لحاق التا في نحو ارملة ويعملة اما لحاق التا باسود في الحيه فلا يضر
لان هذا اللحاق عارض بسبب غلبه هذا اللفظ في الاسما والاصل ان يقال في مونثه سودا

هذا والاوزان الخاصه بالفعل كثيره نحو استفعل واستفعل واستفعل
ومنها تفاعل وتفوعل وذحرج وذحرج واتفعل وافتعل وغير ذلك واذا
سميت نرجس بكسر النون ونزيت بضم التا الاولى فالصرف واجب لعدم
الوزن والزياده المذكوره شرط الوزن فلا يوثر من دون المشروط ولم نعرفها
الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن نضرب ونزيت على
وزن يفعل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزياده المغيره
في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يغير ذلك بوزن الفعل وان كان
الهالا اختصاص له بالفعل كالهمزه وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لانا لا نكثر
في الاستعمال اراق وارق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزياده
المصدره المعتبره حاصله فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تجر وزن الفعل ويدل
عليه نحو تعد ويهب وكذا المحذوف العين كيقل ويسع وتخفين فو كذلم يعل ولم يبع
ولم يخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا احش وارم واغز لان همزه
الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطرده مطرده في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف
الا وقياس امره ان يكون بهمزه الوصل ونحو عد وقل اصله الهمزه لو لم يحرك في المضارع
ما بعد حرف المضارعه فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف
ردت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون
في الاسما فتقول في المسمى بيقل واحش جاني يقول واحشا وكذا في المسمى بقل وبع جاني
قول وبيع وان لم يكن في المغير الزياده المعتبره المصدره وكان التغيير لازما كالمسمى بقل وبع
وعد ويعل ويبع لم يعتبر الوزن الفايت الاصلي فتقول جاني قول وبيع وخاف
جاني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما تقول في علم علم فهو عند سيبويه يضر
ايضا بالوزن كما في رد وسع

وقال المبرد

ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن
لانه لا جامع اذن العلميه واما ان كان بعد النقل والتسميه كما اذا سمي بعلم ثم خفف
فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلميه وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم
واما التغيير في الاول فهو في العلميه لازم اذ لم يصادفه الوزن العلمي الا مخففا هذا

واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل

الذي عند لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يوثر مطلقا خلافا ليونس فانه
اعتبر وزن الفعل مطلقا سوى غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف من نحو جمل
وعضد وكتف ومعفر وجام اعلاما واعتبره عيسى بشرط كونه منقولا عن الفعل
نحو كعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامه تعرفوني

والجواب

انه ان كان علما فمحكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جمله كتزيد في قوله
انبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفه موصوف

مقدار اي انا ابن جلا امرء اي انكشف او جلا الامور اي كشف وفيه ضعف
لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا في الشعر وقد تذكره في باب الضعف واما بعد ذلك فقليل
نادر ولا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة **قوله وما فيه**
علمية موثرة اذا نكر صرف لما تبين من انها لا تجامع موثرة الا ما هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما
فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد يعني يكون العلمية موثرة ان يكون منع صرف
الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا لا غير
او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل
في موضع اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام في تميم والثاني ان يكون مع الوزن سواء
كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد وشكر وفي موضعين
على الخلاف الاول بان مساجد علما فان العلمية سبب فيه **عند ابي علي**
والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير
في الاحاد وليست شيئا عند المصنف لاعتبار الجمع الاصلي فيكون اذن نحو عثمان ورباع
علمين مصروفا عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند سيبويه
فيه العلمية والتانيث المعنوي وقد تذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التانيث
فقال سراويل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير
وكان القياس يقتضي ان لا توثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الحقيقية عنده وعدم
النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فقوله في جمع اعلام اسباب الثاني من الموضعين كل عدل كان
قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلاث **فالاخفش وابو علي** واكثر النحاة يصرفونه
لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بزوال سلطان معنى العدد **وذهب**
الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو ثاني
قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر وهو اولى
واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا
لكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما اذا سميت بفعل من قولك الفضل فانه
ينصرف اذ لا عدل في الاصل **والاخفش والكوفيون** يصرفون اخر وجمع ولكع
اعلاما اذ العلمية وضع احر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي والعلمية
لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غيرما وضع له اولا من ظرف زمان
او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهوره فعلى في باب العدل
نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل والثاني اعني كون العلمية شرطا لا غير في موضع
واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو عمران
وعثمان لانه يمتنع بهما من التاء فشابه الف التانيث فهو مثلها مقام شبيهي وعند التانية

العلمية سبب معها كما مر والثالث اعني ان تكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة
مواضع اتفاقا في المونث بالتا لفظا او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف
الزائد المقصور فحال العلمية في غير المواضع المعدودة غير موثرة على ضربين اما
لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن
الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا توثر وهو اذا كان مع الف التانيث نحو حمرا
او سرا **حلافا للجزولي** فانه لا يلغي شيئا هذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف
رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية موثرة اذا نكر
لان جميع ما العلمية الموثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشيا التانيث
بالتاء والعجمة والتركيب والالف الزائدة المقصورة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا
اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن
اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان
لكان يزول بالتنكير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يوثر بدون الشرط وجميع ما العلمية
الموثرة سبب فيه ثلاثة اشيا العدل والوزن والجمع وشبه العجمة او عدم النظير في الاحاد
في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية الموثرة لوجهين الاول
ان كل واحد منها يضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل او فعل
او فعل او فعال او فعلى كثلاث ومثلث واخر وسحر واسس عند عمر وقطام عندهم ايضا
وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس لجمع ايضا من اوزان الفعل
الثاني انه لم يضاد الثلاثة ايضا لم يجمع مع العلمية الموثرة موثرة لا يستعملان مع المنصرف
فيها الا احدها فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية الموثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون
ان يحمل لمشيه قول المصنف ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والنون كما قلنا في حال
وكما يمكن ان يقال في اصمت علم المكان القفر اذ اصله اصمت بضمتين فعدل الى اصمت في حال
العلمية ولم تطرا العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بموثرة لا يستعملان مع
بالتانيث دونهما لانه انما عدل علما كما قلنا في سمس بن مالك فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن
والعدل فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه مع العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن
ضبعته ومن ابن له ان صيغة العدل مخصوصة بما ذكر من الاوزان فذلك ان قلنا
ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه
السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية فلنا في ثلاث ومثلث وبابهما انها لا تنصرف لاعتبار
الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بينهما بعضهم بين هذا الباب وبين باب احمر
بان قال الوصف هاهنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع
بعد التنكير الا معنى اذ معنى ثلث ثلث مسمى بعد اللفظ خلاف احمر المنكر فانه لا يمنع

ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذى يقوى عندي ان الزايل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره فى باب احمر او فى غيره وسياتى تمام الكلام عليه فى موضعه وقياس **قول سيبويه** فى احمر ان يصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسياتى ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير فاذا نكر سحر بعد التسمية فلا يوجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت له قبل التسمية لكون المراد به سحر يوم بعينه وكذا امس رفعا عند بنى تميم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلى مع العلمية التى ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولى فلسبب واحد وهو عدم النظير فى الاحاد وشبه شبب اخر يعنى الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو على الى الاخفش انه لا ينصرف بصرفه بعد التنكير ايضا ويعترف بينه وبين احمر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب وافكل **وقال العبدى** لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش فى ترك صرفه وقول الجزولى اولا واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمى حمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولى يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية صرفه ايضا بعدها واما الكلام فى احمر بعد التنكير **خلافا للسيبويه** فسيجئ ومثله فعلان الصفة اذا سمى به ثم نكر سواء انصرفه الاخفش وقال الاخفش لو سميت باسم مركب اخر حروفه زوائد الف التانيث والجمع الاقصى نحو معدى حمرا او معدى مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذا ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمنعا الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوها بعد التنكير نظرا الى افرادها **وقول الاخفش** ان مجموع الكلمة ليس ذا الف تانيث مع جعل الجزء الاخير جزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فمسلم **قوله موثرة** حال ومعمول لجامع ما ويعنى بما هى شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والالف والنون والتركيب فى الموضوع اسما **قوله الا العدل** مستثنى مما هى من المستثنى منه المقدر الذى استثنى منه لفظه بعد اسبابها اى لا جامع سببا غير السبب الذى هى شرط فيه الا العدل فكلا المستثنى من ذلك المقدر نحو ما ضربت الا زيدا الا عمرا اى ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا اى ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية الموثرة تجامع الاربعة الاشياء وهى شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هى شبب معهما فان كانت فى اسم واحد مع الاربعة الاول كما ذكرنا فاذا نكر بقى بلا سبب لزوال الاربعة الاسباب وكذا ان كان مع الشى او بلا ثه من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما معا لتضادهما

فلا يكون الا مع احدهما كما فى نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقى على سبب واحد قال وانما قلت هما متضادان ليصح حكم الكلى بكون كل ما فيه علمية موثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية الموثرة فى اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير مع ان العلمية موثرة لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية الموثرة واما بيان تضادهما فلما تقدم واعترض على قوله بانه قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما فى اسم لم تكن العلمية موثرة معهما اذا كانت العلمية اذن زايدة عليهما بعد استقلالهما بالتاثير **والجواب** عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على العدل والوزن اذن كما ذكرنا فى اصمت والاعتراض الحق ان منع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا **قوله** وخالف سيبويه الاخفش فى مثل احمر علما اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين فى حكم واحد **قوله اعتبارا** منصوب على انه حال من سيبويه اى خالف معتبرا او مصدر لان معنى خالف سيبويه اعتبر الصفة بخلاف الاخفش او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش الى قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه فى اعتبار الصفة بعد زوالها ونعرض ان الوصف الاصلى لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلى فاجاب المصنف عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان فى حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزايل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضى العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف **قوله** فى حكم واحد يعنى فى حال واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين فى حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما فى حال واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل فى هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجتمعا فى حال واحدة كما ذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر ومعنى اعتبار الوصف الاصلى بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ حتى لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلى فيه لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شى باى التاويل كان الاعتبار خلاف الاصل اذا المعدوم من كل وجه لا يوثر بمجرد كونه كان موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلى فى حال التسمية كما لو سمى مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه فى حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم فى وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها فى الاغلب

اى خالف معتبرا الصفة قال شرح س اى خالف معتبرا او مصدر لان معنى خالف س اعتبر الصفة بخلاف الاخفش

وضع العلم الوصف وان كان لم يعتبر في ذلك وان لم يلمح ما يلمح ذلك وقليله كزيد وعمرو بعده عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو

بعده عن المعنى الاصلي كما لو سمي باحمر اسود واشقر اذ لم يعتبر بعد التسمية الاصلي بل انقطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود واشقر اذ لم يعتبر بعد السكر

الاصلي بل انقطع النظر عنه بالكلية ... الاوسط انه خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس

ايضا **وقال الاخفش** في كتاب الاوسط ان خلافه في افعل فعلاء وكذا في فعلان فعلاء واما افعل

واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء وكذا في فعلان فعلى واما افعل التفضيل فاعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من التفضيل انصرف اجماعا

التفضيل فاعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا اي المتصل به الصرف اجماعا لا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف

بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل الاسمي الذي لا معنى

ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا جرد من اللبس بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل واندع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلسوت عمله

للوصف فيه كافكل واندع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والحلق الظاهر في الوصف تكون في بيان كونه

في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهر في الوصف فيكون في بيان كونه موضوعا لصفة فاذا اتصل بفعل من فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل

موضوعا لصفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فاما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور

الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذ ثبت وجود علامته الى الوصف اعني من بخلاف احمر لعريه عن العلامة

وصفه اذ ثبت وجود علامته الى الوصف اعني من ومن عام افعل التفضيل الداله على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجرورها كالمضاف اليه

الداله على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجرورها كالمضاف اليه لان التنوين يشعر بالانفصال من حيث المعنى الوضعي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا

من حيث المعنى الوضعي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف احق

ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف على ما تقدم في جمع من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع

من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وبعدها **ثم اعلم** ان التصغير يخل من اسباب

هذا الحكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل بالتصغير

منع الصرف بالعدل عن وزن الى اخر لانه يزول الوزن المعتد الى البناء بالتصغير لوجوب

وكذا الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يختل بالتصغير لوجوب

ذكر الوزن مراعى في العدل وكذا الجمع ومساجد ربيع ومسيجد ات ولو سميت به ثم صغرته

رده الى واحده فقال في رباع ومساجد ربيع ومسيجدات ولو سميت به ثم صغرته انصرف لان

رده الى واحده فيقال في رباع ربيع واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان

انصرف انصرافه لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان

انصرف لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرته بعد التسمية

التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغرته بعد التسمية

التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغرته بعد التسمية به وتخيل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم

به وتخيل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما

ودحيرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما يقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب

يقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب **واما ان عرض** الوزن في المصغر

لانه على وزن مضارع فعل نحو تبيطر ودحيرج ونحو تضارب علما تضيرب وفي تحلئ تحيلئ **فبعضهم** لا يعتد به

ولم يكن في المكبر كما نقول في تضارب علما تضيرب وفي تحلئ تحيلئ فبعضهم لا يعتد به لعروضه بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو ثلاث وبلاث لكونه وضعا

لعروضه بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مررت بنسوة اربع لكونه وضعا مستانفا فلا يصرف اذ يرد التصغير اذ ورد للوزن والوصف العارض في التصغير **والدليل**

مستانفا فلا يصرف اذ التصغير اذ ورد للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل **على** عروض الوصف في التصغير قولهم علموان ورجلون في جمع مصغر علام ورجل

قيل وكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حمرة وتصغير حمزة لعروض الوصف

المنافي للعلمية الا انه لم يكن الوصف ظاهرا في التصغير لم يعتد به **والدليل**

على خروج معنى الوصف الى الواصف في المصغر عدم جريه صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما

لا فيما قال نظر لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف الذي هو وضع صحيح التبعية

لما يخصص للذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذكر لان التبعية اساس في ما عدا

الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه

واما الالف والنون فيقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل

التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان

علما سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما ينقلب الفه مما لا ينقلب يتعلق بالسماع من في التصغير

في التصريف الحاصل ان هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون

والوزن من جهة دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة

قوله وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسرة اي كان يدخلهما ينجر بالفتح

فصار يستهما ينجر بالكسر **اعلم** ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل

تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه

لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ

التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين

فقد مر في بيان نوني المثنى والمجموع وعوضا ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين

صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال

لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف

شبه الفعل فكانه لا شبه في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم

الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا

اليه بحرف جر ظاهرا ومقدرا من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاولى ان

قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات

والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والتوابع تبعيتها والمنصوب

في الاصل فضلة لكن يشبه به بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتهما وخبر ما ولا والمجرور

في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه **قوله** هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه

الى المونث اي المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة

المبتدا له كمطابقته للعائد اليه ومثله قولهم من كانت امك ويعني باسماء الفاعلية

الضم والالف والواو اذ دل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو فيه احد عمد الكلام فكل

ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه ان يقال المرفوعات ما اشتمل

على علم العمدية لان الرفع في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس محمولا على رفع الفاعل كما بينا

بل هو اصل في جميع العمد على ما مر **قوله منه الفاعل** وهو ما اسند اليه

الفعل وشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قايم ابوه

قوله لانه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدى والخبر حملا على
معنى ما ان ما قدم الفاعل على ساير المرفوعات بناسبه انه اصل المرفوعات ولهذا اسمي الرفع
علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه **قوله ما اسند** قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد
ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشايي نحو بعت وهل ضرب زيد ونحوه **قوله**
او شبهه يعني به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يعم
او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بعدهما الضمير نحو زيد قدامك
او في الدار او الظاهر نحو زيد امامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم
الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجي في باب المبتدى **قوله**
وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن توهم
متوهم لو ظن ان زيد في نحو زيد قام مسند اليه قام لانه مسند الى الضمير الراجع اليه فان
قيل اذا كانوا يجوزون ان يقال لما يرجع اليه الضمير المسند اليه انه مسند اليه فقد دخل نحو قام
زيد في المجموع انه مسند **قلت هو موخر في الحقيقة** وتقديمه عارض
لان الخبر اصله التاخير كما يجي فاذن قد خرج بقوله فقدم عليه والاولى ان يقال لم يكن محتاجا
الى هذا القيد لانه لا يقال لكل ما يرجع اليه الضمير المسند اليه في اصطلاحهم مسندا اليه
بل يقال في قولك مثلا اعط رجلا جاءك لا يقال ان رجلا اسند اليه جاء وان كان اسند الى ضميره
في قولك زيد قام ان زيدا مسندا اليه قام مع الضمير وكذا زيد قام ابوه اسند الجملة الخبرية
الى زيد فلم يسند قام وحده اليه ولا يجب الاحتراز منه ومالك وتوهم المتوهم الباطل وانما
يجب الاحتراز عن الشي الداخل في الحد مما ليس من جملة المحدود المبتدى لان نحو زيد في قولك
في قولك زيد قام مسندا اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال
او الاصل كما مر في حد الكلام وكل خبر يرفع لغير ضمير المبتدى نحو ان يقال هو مسند الى
المبتدى وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدى وكل خبر رافع
لغير ضمير المبتدى فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدى وكل خبر غير رافع لشي كالجوامد فهو وحده
مسند الى المبتدى نحو انت زيد ان قيل فالمبتدى في قولك قايم زيد يدخل في حد الفاعل
لان المسند قدم عليه **قلت** هو موخر تقديرا وتقدمه كلا تقدم الى قوله على جهة قيامه به
اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به نحو شكله سوى كان فاعلا
او لا يقال علمت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله
على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعني بتلك
الجهة ان لا تغير صيغة الفعل الى فُعل ويُفعل واشباههما اي المضموم الاول المكسور ما
قبل الاخر في الماضي والمضموم الاول المفتوح ما قبل الاخر في المضارع وذلك ان طريقة
اسناد الفعل القايم مصدره بالفاعل حقيقة نحو طرف زيد عدم التغيير وكلما اسند الفعل

اليه

اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قايما به على الحقيقة
كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقيل لان الاثر
الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما الصدور عن
احدهما ووقوعه على الاخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو
عند **عبد القاهر والزمخشري** فاعل اصطلاحا فلا يحترز عنه ليدخل في الحد وعند
من لا يجعله فاعلا يخرج بهذا الحد لانه ليس بفاعل وخلاف فهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة
فاعل او لا وليس خلافا معنويا ومثله بزيد قايم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل لا نصا
كما ذكر فيما قصد لاحتمال كون قايم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا
في الفاعل والمسند خلافا **للخلف** فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد العامل
للاعراب انما هو المتكلم لكن النحويين جرت عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التي بسببها يحصل
المعنى المقتضي في المعرب لا الى المعنى المقتضي كما قالوا في المضاف انه العامل لا الاضافة وقد ذكرنا ان الموجد
في حد الاعراب وجوب تقديم الفعل على الفاعل ى
قوله والاصل ان يلي فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا
من قولهم وليك الشي اي قرب منك فلذلك جاز اي جواز هذه المسألة معلل بكون
الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع
اليه الضمير موخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير
تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك انه انما
لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم
على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده الا
في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجي
وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجي تفسيره فيما بعده منصوبا
على التمييز لان ذلك المنصوب لا يوتى به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلتبس بخلاف
زيدا في مسألتنا فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم
بشي لغرض من مجيئك به بعينه فقط لم ينف الابهام فاما اذا جئت بعده بشي لغرض
الاصلي منه عن التفسير كالمفعول ها هنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد
الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم **منع القرا والكسايي** في باب التنازع اعمال
الثاني اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجي **خلافا للبصرية** وقد
جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول
به بالفاعل مع تقديم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد
بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وعوه وبقوله
لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع والجواب التاويل برب الجزا

واصحاب الغضبيات وبقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر
من كل جانب ... والاولى يجوز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية
سمعه مع شيوعه في باب التنازع ما قالوا وكذا نقول نحو اعطيت درهمه زيدا
لان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما في مفعول
ما لم يسم فاعله ويقال اعطيت صاحبه الدرهم وله ضرب غلامه زيدا وكذا اذا
كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه ثم بنسبه اقدم مما يتعدى
اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو فيك باحسانه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا
اي من قومه ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المسائل التي لا **قوله واذا**
انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله
بعد الا او معناها وجب تقديمه **قوله واذا انتفى الاعراب** هذا بيان
لما يعرض من موجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جاز التاخر عنه **قوله**
لفظا منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره **قوله فيهما** اي في الفاعل
والمفعول به مع الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل
والمفعول مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل
لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب المانع والقرائن اللفظية
والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يجي فيلزم
كل واحد موكره ليعرفا بالمكان الاصلي والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع
احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت
موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو
اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله عليهما ونحو ذلك وكذلك اذا
كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سوى كان المفعول اسما ظاهرا
كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل
منفصلا **فان قيل** في المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك ضارك
الذي هو ضمير متصل منفصل عن عامله **قلت** لما كان التا فاعلا وضميرا متصلا
وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بمنزلة بعض حروف الفعل الا ترى
الى اسكان لام ضربت حذرا فيكون وذلك انهم لا يجوزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة
فلما صار هذا التركيب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها حذرا فيخوض بك فان المفعول
فضلة يستغني الكلام عنه من تمام الكلام فصار ضمير المفعول في ضربتك كانه انفصل
بالفاصل اما لو تقديم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل
بعامله ولا هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا
كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة **قوله او وقع مفعوله بعد الا** اي مفعول

الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغي ان تعرف اولا انه يجب في الاستثناء
المفرغ اذا ذكرت انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل مما بعدها
وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا
في المتاخر وما لذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخل الخصوص ولا العموم
كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا
لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد
ايضا وبالعكس اذا قلت ما ضرب عمرا الا زيد مضروبية عمرو محصورة على زيد اي لم يضربه
الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو
ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد
فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية
عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب عمرا
الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ لا يصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال
فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد احتمل ايضا المعنى لان مضروبية
عمرو في اصل المسئلة اعني في ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الان
صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد نحو ما ضربت الا زيدا اما
اذا لم تذكرهما او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا
نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد
الا زيدا في المفعول فاذا ذكرت فاعلا ومفعولا غير ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا
عامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد عمرا اي احد احدا الا زيد عمرا او ذكرتهما
غير محصلين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شي في المستثنيات
المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شي يتعلق به الفاعل
فما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو حتى ذكرتهما خاصين فيكون
على زيد فيخص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى لا ضارب الا زيد ولا مضروب
الا عمرو فصار ضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا
هذا مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثر لضعف
اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان الا على وجه البدل
ولا غيره فلا نقول في البدل ما اعطيت احدا شيئا الا عمرا دينارا ولا نقول في غير البدل ما اعطي
احد شيئا الا عمرا الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى
منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا
وذلك لان الاسمين يكونان بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اي كانهما
وقعا قبل الا ولم يبقيا مستثنيين كانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين معمول

ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا
من الاول لابد له من التقدير
ومعمول عامل مضمر نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون
وان كان المستثنى منهما مقدرين لكن المستثنيين لم يذكر الا منهما
الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا وكلاهما مذكورين لكن المستثنى اذن لشك لو وقع
نحو ما ضرب احد شيئا الا زيدا او الا زيد السوط لم يجز لان المستثنى اذن شك او
قبل الا وهو ضعيف ما استثنى شيء الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا
بقوله وما اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير
ما اتبعك احد في حالة الا اراذلنا بادي الراي فان لم يذكر المستثنى منه والتقدير
ما اتبعك احد الا في حال له الا اراذلنا في بادي الراي اي بلا روية فلعلهم ان يعتقد رشدا
ما اتبعك احدا في حاله الا اراذلنا بادي الراي او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه
بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوك في بادي الراي ان زيد مقدم معنى وليس المستثنى
ما الا يجوز غيره وان اراد نفي اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرا زيد
وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثنى شيئين باداة الا الا ان اكثر
النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى
هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف
او معمولا لما الا يتعلق به المستثنى لغير العامل في المستثنى نحو قوله شعر ... رانتك اذ لم يبق الا الموت
ضاحكا وذلك انما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة عن الجملة الاولى لان قولك
ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فانحصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة
فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الجزء الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الجزء
غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى
له تعلق بهما من وجه وهو مع كل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الجزء
الاجنبي من عامله اذ قولك لم يبق الا الموت معمول رانتك وضاحكا معموله لا اخر فاذا اشبه هذا
فاذا وقع معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة اما مرفوع او منصوب
ولا يكون الا في الشعر كقوله شعر ... كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوايح
وكقوله شعر ... لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب مصراعه اضمر والله
عاملا اخر من جنس الاول اي قامت النوايح ولا اشتهي باب الامير الا كارها **والكسائي**
جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سوى كان العمل رفعا او نصبا
صريحا كان النصب كما ذكرنا اولا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشعر وغيره بلا تقدير
لناصب ولا رافع **وابن الانباري** جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب
فبنى على هذا الكلام ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد الاسم المستثنى على الاصح سوى كان
ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا زيد واعلم قلت في بيان
اول المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلك
ان تقول ان تحصر وبه زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان تضرب زيدا

كما كان فيما ضرب زيد الا عمرا امكن ان تضرب عمرا غير زيد ايضا
يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى **قوله او معناها**
انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فاذا قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر
كما ذكرنا فيما ضرب زيد الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر استدلالا بقوله
قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء لمن اعتق واجيب بان المراد
في الحديث التاكيد وكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا لمن اعتق كقوله صلى الله عليه وسلم
لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد **قوله واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع**
بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره
بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اي تاخر الفاعل عن المفعول
به اي بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع الى مفعول وجب تاخر الفاعل عند الاكثرين **قوله اتصل**
ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته وقلت ضرب غلامه زيدا لكان اضمارا قبل الذكر
لفظا واصلا كما مر ينبغي ان يجوز عند **الاخفش وابن جني** كما تقدم وكذا الحكم
لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم
هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل بجواز اكرم رجل ضربها هندا اذ ضربها جاز لان الفصل
بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذي
بين الاولين اقل مما بين الاخرين **وقوله او وقع** بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب
عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخر الفاعل هاهنا لما ذكرنا بعينه
في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا فان مصحوبه ما قبل الا محصور فيما بعدها والضاربية
محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور
قوله او اتصل مفعوله وهو غير متصل اي كان معمول الفاعل ضميرا متصلا
وهو غير متصل اي الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل اما ضمير منفصل نحو ما
ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين
نحو ضربتك وجب تقديم الفاعل كما ذكرنا **قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا**
في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ووجوبا في مثل وان
احد من المشركين استجارك وقد يحذفان معا في مثل نعم لمن قال اقام زيد
قوله لقيام قرينة جواز الا يحذف شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سوى كان الحذف
جائزا او واجبا الا ان الواجب الحذف لابد فيه من لفظ هو كالبدل من المحذوف بخلاف الجائز
قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدى لا فاعل لان
مطابقة **الجواب للسوال** اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذي
انه رفع لان السوال جملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زائدا فان الاولى نصب الجواب
كما يجي في باب الموصولات وايضا فالسوال عن القيام لا عن الفعل والاهم تقديم المسول

في قولهم الاحظيه فلا اليه ترفع حظيه من باب
عنه فالاولى ان بتقدير زيد قام بالي من النسا فاما لا الية اى عن معصوة
حذف الفعل بلا خلاف اى الا تكن لك حظيه من الحديث و التمتع و روى النصب فيهما
فيما يحظى به النسوان عند ان واجهن **قوله وليبك يزيد ضارع لخصومة**
على بعد تراب لا اكن حظيه فلا الي اليه فيه السؤال الذي ان السؤال ايضا ههنا مقدر
هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال لانه يلتبس الفاعل اذ ان على السامع فيسال عنه
مدلول عليه بلفظ الفعل المبنى للمفعول لانه يلتبس بالفاعل من يبكيه فقال ضارع اى يبكيه ضارع **والسوال**
فكانه لما قال ليبك يزيد سال سايل من يبكيه فقال ضارع . تامه . ومختبط مما تطيح الطوائح
في الاول مصرح به والنصب للحرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجي في باب المفعول
يقال بكيته اى بكيت عليه فحذف حرف الجر **قوله لخصومة** قوله صرع ضراعة
وغير المتعدي من قسم الانفعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار يكتفي برايحة الفعل اى يبكيه من تضرع وتذلل لاجل
الخصومة فان يزيد كان ملجا وظهرا للاذلاء والضعفا وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي
في المعنى والمختبط الذي ياتيك للكيل المعروف من غير وسيلة يقال اختبطني فلان واصله
من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك
والمعنى والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح او طاحته الطوائح اى ذهبت به
ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل اورس فهو
وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل ماء دافق اى ذو دفق يقال طاح يطوح
مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من فعل يفعل بكسر العين فيهما **عند الخليل**
وقوله مما تطيح متعلق بمختبط اى سايل من اجل ذهاب الوقايع ماله وما مصدرية
او يبكي المقدر اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان تكون ما بمعنى التي اى لاجل خلال
الكرم التي طوحتها الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضي
بصورة الحال اذا كان الامر هايلا لتصويره للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاضربه
فاقتله **قوله وجوبا** في مثل وان احد من المشركين استجارك انتصاب جوازا
ووجوبا على انهما مصدران لقوله يحذف اى يحذف حذفا جايزا او واجبا وانما كان
الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر
تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل
التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس
لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشئ
مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدا واستجارك خبره
لعلمهم بالاستقرا باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب **الى الاخفش** جواز
وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فسلتنا على مذهبه اذن لست من سبيل

ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الا على ما اجاز **بعض**
الكوفيين من نحو لا تجزعي ان منفسا اهلكته وقد قال ذلك اهلكت منفسا وهو مع ذلك شاذ ولو
لم يجز ان هلك واهلك منفسا وهو مع ذلك مرد ود على ما يجي الكلام عليه بعد وجميع ما
ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا زيد قام اعني كل حرف
لا يليه الا الفعل ويفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معنى الفعل
مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقيق فهي اذن دالة على ثبت والتحقق والتزم ان يكون خبرها
فعلا كما يجي في قسم الحروف لتكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك
الفعل اعني الفعل الماضي فتكون معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله
تعالى لو ان الله هداني اى لو ثبت وتحقق ان الله هداني فان مع ما في حيزه فاعل ذلك
المقدر **قوله وقد يحذفان معا** مثل نعم لمن قال اقام زيد اى يحذف
الفاعل والفعل اما حذف الفاعل وحده فلم ينسب الا عند **الكسائي** كما يجي في التنازع
دائما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الا وادى
ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا اراد المعنى الكلامي المستقل
فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقه لفظة نعم وذلك
الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السوال بجملة اسمية
كما قال المبرد قام فيقول نعم اى نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز
لا واجب ولذا قال وقد يحذفان **قوله واذا تنازع** الفعلان ظاهرا
بعدهما فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية مثل ضربت
واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين لو قال الفعلان فصاعدا
او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قائل وضارب زيدا
وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر
على الاصل في العمل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان **قوله ظاهرا**
بعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع
لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخر
مرفوعا او منصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه هو في مكانه
كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل
الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله وانما هو كجزئه ولا يتصل بعاملين واما المنفصل فان
كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع في هذا الموضع نحو ما قام
وما قعد الا زيد فلا يجوز ايضا ان يكون من باب التنازع على الوجه الذي التزمه
البصريون وهو ان يكون في العامل الملغى ضمير موافق للفظ المتنازع سوى كان الملغى
هو الاول او الثاني اذ لو كان الملغى ههنا وهو الاول اذا وجه والغيته فلا

كان المقدر بعد نعم جملة اسمية

واما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو
بد ان يكون فيه ضمير موافق للتنازع فان كان بدون الاضمار هكذا ما ضربت وما
الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للتنازع وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد
اكرم الا انا وما قام اي هو الا زيد وما قعد الا زيد في ما قعد ولا يجوز ان
المقدر في ما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر لانه لا يعد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيضر
يكونا مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا يعد ما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا
الضرب والقيام منفيين عن التنازع بعد ما كان الاضمار في الملغى مع الا قلت في الاول ما ضرب
يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع
الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع وفي ثابتية اعني الضمير
لان الملغى في باب التنازع يجب ان يكون خاليا من العمل في التنازع او يكون فيه ثابت عند الكسائي
كضربت واكرمني زيد وكذا اضرب واكرمت هندا وفي الضمير كضرب واكرمت زيدا الذي
عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل
هو ثابت عن الظاهر الذي الظهر كونه ملغى فلا يظهر كون ما ضرب
ولا يظهر في الا انا عن الزيدين في نحو كل ضربا واكرمت الزيدين على السوا وكان يجب ان
ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر
تقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام
وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل
محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجي ويلزم البصريين ايضا في
هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه هاهنا في انه من باب الحذف
لا الاضمار فانهم حذفوا الفاعل لدلالة الثاني وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا
نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت
المفعول مع الاضمار من الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز
حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو مررت وعدت بك فعلى هذا يجوز
التنازع في الضمير المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك
ضربت واكرمت فمفعول المصنف بعدهما لا حاجة اليه اذ يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان
منصوبا نحو زيدا ضربته وقتلت واياك ضربت واكرمت **قوله فقد يكون في الفاعلية**
اي يكون التنازع **اعلم** ان العاملين في التنازع على ضربين احدهما اما متفقان او مختلفان
والمتفقان على ثلاثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني
واكرمني زيد او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا
نحو ضرب واكرم زيد عمرا ولم يذكر المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين
لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا
في المفعولية والمختلفان على ضربين ايضا لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية

نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفاعلية
والمفعولية مختلفين لان معنى فقد يكون قد يتنازع على واحترز بقوله
لان معنى قوله فقد يكون التنازع اي فقد يتنازع العاملان في الفاعلية
مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك **القسم**
الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا
القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام
قوله **ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول**
اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذلك
الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني وانما اختار البصريون
اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فاولى ان يستبد به دون الابعد
وايضا لو اعملت الاول مع العطف في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل
والمعمول باجنبي بلا ضرورة والعطف على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف
الاصل ولا تجي هذه العلة في غير العطف نحو جاني لاكرمه زيد وكان يخرج زيد
وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذكر المطلوب
اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم
قوله الاول اي اعمال الاول **قوله فان اعملت الثاني**
اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي
وجاز خلافا للفراء في مثل ضربني وضربت زيدا وحذفت المفعول
ان استغنى عنه والا اظهرت **هذا بيان** انه اذا اعملت الثاني
على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اما
ان يطلب المتنازع للفاعلية او المفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت
زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم الظاهر المتنازع
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقول ضربني واكرمت زيدا
ضرباني واكرمت الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين ضربتني واكرمت هندا
ضربتاني واكرمت الهندين ضربنني واكرمت الهندات ويلزمهم الاضمار قبل الذكر

يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار
كما ذكرنا قبل **والكسائي** الى منعيب موابلا من شبل الراعد وذلك
قبل الذكر تعالى الله كما قيل وكنت كالساعي الى مثعب ... لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة
لكن حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر فهو يقول ضربني واكرمت زيدا
وان لم يجي بعض التفسير كما جاني نحو ربه رجلا او الهندات **ونقل المصنف**
او الزيدين او الزيدان او هندا او الهندين او الهندات اذا طلب الاول الفاعلية
عن الفرا منع هذه المسئلة اى اعمال الثاني والنقل الصحيح عن الفرا في مثل
وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل
هذا ان الثاني ان طلبا بضا للفاعلية العاملين في التنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين لكن اجماع المؤثرين
على اثر واحد مدلول على فساده في علم الاصول وهم يجوزون عوامل النحو
كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان ياتي بفاعل الاول ضميرا بعد التنازع
نحو ضربني واكرمني زيد هو حيث بالمنفصل بعد المتصل يلزم الاضمار
قبل الذكر وان طلب الثاني المفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني
واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد التنازع كما رايت كل هذا احترازا
مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل **قوله**
وحذفت المفعول ان استغنى عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت
الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول وافق البصريون
هاهنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لكن الحذف هناك ايضا
كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لكن الفاعل لا يحذف وفي
المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع هذا الملجئ
المحوج اعني الاضمار قبل الذكر **قوله** ان استغنيت عنه في مثل ضربني
واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد قال المالكي يجوز ذلك على قلة
والا اظهرت يعني ان لم يستغن من المفعول اظهرت وذلك لكونه احد
مفعولي باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم
وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي اذ المعلوم في قولك
علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد
بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت زيدا
درهما معطى وكذلك الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر
في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار

واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي
باب علمت عند قيام القرينة لكن كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المعنى
كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذكر في القران وفي الشعر قال تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم فحذف اولهما
وقال الشاعر لا تخلنا على غراتك انا طال ما قد وشى بنا الاعداء اى
لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبنيه وحسبت
زيدا قائما او للكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف
في المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر
لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه
سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر
كما هو مذهب **الفرا** في ضربني واكرمت زيدا هو فيقول هاهنا حسبني وحسبت
زيدا قائما اياه قائما كما ذكر **السيرافي** في هذا والجواب ان يقال في هذا الاخير ان
الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد
بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه **قوله** وان اعملت الاول
اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر
هذا بيان انه اذا اعملت الاول على اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني
فقال لا يخلو الثاني اما ان يطلبه للفاعلية او للمفعولية فيقول في الاول
ضربت وضربني زيدا ضربت وضرباني الزيدين ضربت وضربوني الزيدين
وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربني
الهندات تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد
لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع فيه من حيث كونه معمولا للاول
مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا **قوله**
والمفعول على المختار اى واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه
المختار فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه نحو ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه
ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلكون الثاني اقرب الطالبين والاولى
اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل بمعمول المطلوب ويحله
حتى يترك ذلك المطلوب للاول الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب
وحتى لا يظن بسبب عدم اتيانه به مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره

في مثل هذه المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني
لما اتفق البصرى والكوفى في مثل هذه المسئلة كان يجب خلو الثاني عن الضمير
طالب للمعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كما قوله تعالى افرغ عليه قطرا دليلا للبصريه
في قوله تعالى هاوم اقرؤا كتابيه وقوله تعالى اي القران على غير المختار اي على حذف
على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح الكلام مورد الظاهر
على ان المختار اعمال الثاني عند اعمال الاول وقوله الا ان يمنع مانع فتظهر وذلك اذا كان
مفعول من الثاني عند اعمال الاول وقوله الا ان يمنع مانع فيظهر وذلك اذا كان
معمول احد معمولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه
المفعول احد معمولي باب علمت او الجمع او التذكير والتانيث نحو حسبني
وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير والتانيث نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المصنف لم يجز حذف منطلقين
لكونه ثاني مفعول حسبت والاعتراض عليه قد سبق قال ولا اضماره لانك لو اضمرته
مثنى لتطابق المفعول الاول الذي هما مبتدء وخبر في الاصل ويطابقهما في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا
ولو اضمرته مفردا لتطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف
والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي علمت
قد سبق ولو سلم له لم نسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم
يلبس المخالفة بينهما قال تعالى وان كانت واحدة وقبله فان كن نسا والضمير
للاولاد والاضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيكون حسبني وحسبتهما
اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه
وكذا القول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبني اياه
هند قائمة وحسبني وحسبتها اياها هند قايما وفي كل هذا القبح
الحاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدء والخبر
في الاصل قوله وقول امرئ القيس ولو انما اسعى
لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد
المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفيه بهذا البيت في كون اعمال
الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة
اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن فعلمنا ان المختار اعمال الاول وايضا
لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار
اعمال الاول مع انه لزمه شي غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من
الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحا اذا العاقل

لايختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر
الاخر الا لزيادة ذلك الشي في الحسن على الاخر اجاب البصريه
بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد
المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو يصير شرطها وجزاؤها سوى
كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت
فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات
نحو لو لم تزرني لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب
التنازع وذلك ان قوله انما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي
لادنى معيشة فيكون منفيا فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان
طلبي لقليل من المال وقوله كفاني جزاؤه وقوله ولم اطلب قليل من المال
عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا
اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول
فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما حصل لكم
لانكم جعلتم الواو في ولم اطلب للعطف فنحن نقول ان الواو للحال والجواب
انك تكون اذا مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو
العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص
في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السوا فكيف اذا كان غير المقصود راجحا
والمقصود مرجوحا فان قلت فالام يتوجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها
الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعد هذا البيت
ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان
سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكان يكفيني وجود ان قليل من المال
من الطلب والجد والسعي منه لكنت اكتفي بذلك لانه قد حصل ذلك لي
ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا منسيا
كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا ههنا معنى البيت
لو كان سعيي لقليل من المال المعنى ما وجد نزر منه عن السعي ولم يكن مني طلب

ای موصل مبتدأ خبر

الوحدات بل كنت اطمس واستقر وكنت اسعى لتحصيل محبة مولى
لنفسى ولعبى يرجح الله عند التفاخر **واعلم** انه قد يتنازع الفعلان
المتعديان الى ثلاثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمنى زيد عمرا قائما على اعمال الثانى
وحذف مفاعيل الاول واعلمنى واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول
واضمار مفاعيل الثانى والاولى ان يقال فاعلمته ذلك قصدا للاختصار لانه
اعلمت فى الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه واما منعه
الجرمى لعدم السماع وكذا التنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف
فعل التعجب تقول ما احسن واكرم زيدا على اعمال الثانى وحذف مفعول الاول
وما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول **قوله مفعول**
ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله واقيم
هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فُعِلَ و يُفعَل ولا
يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول
له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضُرِب
زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره فيتعين زيد
فان لم يكن فالجميع على سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثانى
قوله مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول الفعل الذى لم يسم
فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله
اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له **قوله** الى فُعِلَ ويُفعَل اى الى فُعِل
ويُفعَل ونظائرهما مما لم يضم اوله فى الماضى ويكسر ما قبل اخره حتى يعم
نحو أُفعِل وأُفعُل واستُفعِل وفُعِّل وفُوعِل وفُعلِل وتُفعلِل وامثالها
ويضم اوله فى المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعم يُفتَعل ويُستفعَل ويُفعلَل
وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثى لكونه اصلا للرباعى وذوى الزيادة **قوله**
ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت **اعلم**
ان الثالث من باب اعلمت هو الثانى من باب علمت كما يجىء فى بابه والذى ذاب
بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت
زيدا يعلم عمرا فاضلا والثانى والثالث مفعولى علمت وكل ما ثبت للمفعول الثانى

من باب علمت ثبت للثالث مفعول اعلمت ومفعول اذا كان ثانى مفعولى علمت
ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك وابوه منطلق
واعلمتك زيدا فى الدار او عندك فلا كلام فى امتناع قيامها مقام الفاعل
لان معنى غير المتصرف من الظروف ان يلزم النصب على الظرفية الا ان
يقوم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذى لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او فى الدار لم
او الجار نحو من قبلك والجار والمجرور لا ينوب مع المفعول به الصريح
كما يجىء والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا بلى اذا كانت محكية جاز
قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اى اللفظ نحو قوله تعالى قيل يا ارض ابلعى
ما ذكا اى قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا قد تجىء الجملة فى مقام الفاعل
ومفعول ما لم يسم فاعله وهى فى الحقيقة مؤولة بالاسم الذى تضمنته كقوله تعالى
وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اى تبين لكم فعلنا
بهم اولم يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو تبين لكم كيف فعلنا بهم وما جاز
الكسائى والفرا من قيام الجملة التى هى خبر كان وجعل مقام الفاعل
نحو كان يقوم وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين
من عوامل المبتدا والخبر وما حذف فى هذا الباب من الفاعل فليس بمنوى
ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا ولا ينوب على هذا خبر كان المفرد
ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائى والثانى ان
الجملة كما قلنا لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون
ولا معنى لكين القيام والمصدر دون متعدا من قيام ثانى مفعولى علمت
وثالث مفاعيل اعلمت مقام الفاعل مطلقا قالوا لانه مسند اسند الى المفعول
الاول والثانى فى اعلمت فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار
فى حالة واحدة لا يضر كما فى قولنا اعجبنى ضرب زيد عمرا فاعجبنى مسند
الى الضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شى اسند ذلك
الشى الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشى مضافا ومضافا
اليه بالنسبة الى شيين كغلام فى قولك فرس غلام زيد واما المتاخرون
فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين

[illegible] في المفعول الاول [illegible] ويعطى [illegible] وحال او [illegible]

والذي أرى
معرفة نحو ظن زيدا قايم لكن الشكر يرشد الى انه هو الخبر في الاصل
انه يجوز قيام ثانيهما عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع التزام كل
من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا
ولا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا ضرب
موسى عيسى وكذا في نحو اعلمتك زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه فاذا لزم
كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل في مكانه وليس معنى قيام المفعول
مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل
فتقول علم زيد ابوك والمرفوع اول المفعولين واعلمك زيدا ابوك
والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا الحب حفظ المراتب في باب اعطيت
اذا التبست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم يلتبس لقرينة جاز
العدول كقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه هذا الذي قلنا من
جهة القياس ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي علمت لكون
مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصفته وكذا لم يسمع الا قيام
اول مفاعيل اعلمت كقوله نبيت عمرا غير شاكر نعمتي والكفر مخبثة لنفس
المنعم لانه في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا
علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى
من جهة القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى
فتقول اعلمك زيد اياك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه **قوله**
والمفعول له والمفعول معه كذلك اما لا يقومان مقام الفاعل
لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث
المعنى وان جاز الا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا
شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان
او مكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه
واما الجار والمجرور فاما ان يلحقه بالمفعول به لانه هو بواسطة
حرف الجر ولهذا اكل المجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل
وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب و كالمجرور بلام التعليل

نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا
ومن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه
اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو
التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفت
لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى لكونهما من ضروريات
واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال
في طاب زيد نفسا طيبت نفس زيد واما الحال فانها وان كانت من
ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل
الذي لا بد لكل فعل منه **قوله** **واذا وجد المفعول به تعين له** اي
للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل
اشد منه لساير المنصوبات هذا مذهب **البصريين** اما الكوفيون فقالوا
بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل
اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القران
جملة بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب
لسب بذلك الجرو الكلابا وامثاله **ومنع الجزولي نيابة المصدر**
كما في امر بك الخبر والوجه الجواز لا لحاقه بالمفعول الصريح **والاخفش**
اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما
على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق القايم مقام الفاعل ان يكون
ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فقال لمن ينتظر
القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد
القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل
اذا كان المصدر معمولا به نحو قولك فاستحسن اي استحسن قيامي
ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النايب
عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يستغني احتياج
الفعل اليه لتصير معا كلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب
مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة او
او الضرب الفلاني وكذلك قال المصنف ضرب شديد وكذا اشتراط

القايم المتعدد به فى كل ماينوب عن الفاعل ولا يقال ضُرِبَ شى ولا جُلِسَ زمان
او مكان اوفى موضع لان هذه الاشيا معلومة من الفعل ولا فايدة فى تجريدها
فى ذكرها ويشترط فى الظرف النايب ان يكون متصرفا ملفوظا به
وقد اجاز بعضهم غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه
واجاز بعضهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت فى دار ضرب اى ضرب
فيها او قوله تعالى كلا ولكن كان عنه مسؤلا اى مسؤلا عنه مرفوع المحل
مسؤلا المقدر المفسر لمسؤلا الظاهر كما فى قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ولكن ليس فى مسؤلا المقدر ضمير كما كان فى استجارك
المفسر وذلك لاصالة الفعل فى رفع المسند اليه ولا يجوز خلوه منه بخلاف
اسمى الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت
البواقى فى النيابة ولم تفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور
منها لانه مفعول به لكن بواسطة ورجح بعضهم الظروف والمصدر لانها
مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه
اكثر والاولى ان يقال كلما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره
وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذا الى اختياره **قوله**
من باب اعطيت اى مما له مفعولان اولهما ليس بمبتدا وانما كان اولى
لان فيه معنى الفاعلية دون الثانى ففى اعطيت زيدا درهما زيد عاط اى
اخذ والدرهم معطو وفى كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة
وكذا فى غيره **قوله ومنها المبتدا والخبر المبتدى**
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة
بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قايم
وما قايم ابواك واقايم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران
والخبر هو المسند المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدى اسم
مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد لان الحد مبين لماهية بجميع
اجزايها فاذا اختلف الشيان فى الماهية امتنع جمعهما فى حد فافرد المصنف
لكل واحد منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر فى كلامهم وفسر الزمخشرى والمصنف
العوامل اللفظية فى حد المبتدى بنواسخ المبتدا وهى كان وان وظن واخواتها

وماولا

وماولا والاولى ان يطلق ولا يخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ
المحمل ولحسب عن قولهم بحسبك زيد وما فى الدار من احد بزيادة الباء ومن
فكانهما معدومتان وعن قولهم فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف
على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتدا لجواب قرب من الاول وذلك
ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزايدة التى لا افادة
فيها الا التاكيد لكنه يشكل وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها
منصوب الموضع ووجه الاشكال هو ان لا ليس بزايد ولا جار مجرى الزايد
فاسمها اذا ليس بمجرد عن العامل اللفظى هو مبتدى والا لم يجز الحمل على موضعه
بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا هذه ليست بعاملة
والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدى فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على
اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل
فالجواب انه قد خرج اذا هذا المركب عن حد المبتدى لقولهم هو الاسم المجرد
وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد
لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة المبنى
اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب
وصيرورتهما كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه تسمع بالمعيدى
خير من ان تراه وقوله تعالى سوا عليهم اانذرتهم عند من قال انذرتهم مبتدا
لنا ويلهما بالاسم اى سماعك بالمعيدى وسوا عليهم انذارك وتركه سوا ولو قال
المبتدى الاسم المسند اليه لم يدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله عن العوامل
اللفظية لدخل فيه الاسما التى لم تركب تركيبا اسناديا التى ما ركبت مع عاملها
نحو واحد اثنان الى والخبر والمبتدى الثانى فيحقق له مسند اليه خرجت
الثلاثة قوله والصفة الواقعة الى اخره هذا هو حد المبتدا الثانى والنحاة
تكلفوا ادخال هذا القسم فى حد المبتدى الاول فقالوا ان خبره محذوف
لسد فاعله مسد الخبر وليس بشى بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا
اذ هو فى المعنى كالفعل والفعل لا خبر له لكن لما رأوا عليه كلاما من جمع
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة **قوله** رافعة
لظاهر احترازا عن نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون
فانه خبر ونريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سوى كان مظهرا

نحو اقايم الزيدان او مضمرا كقوله بعد ذكر الزيدان اقايم هما فان قولك هما فاعل
مع انه مضمر **قوله** بعد حرف النفي والف الاستفهام وكذا بعد هل
الاستفهامية نحو ما قايم الزيدان واقايم الزيدان واقايم الزيدون وهل
حسن الزيدون **والاخفش والكوفيون** جوزوا رفع الصفة للظاهر
على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قايم الزيدان كما يجيزون
في نحو في الدار زيدان بعمل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو غير قايم الزيدان مجرى
ما قايم لكونه بمعناه **قال** ٥ غير ماسوف على الزمن ٥ ينقضي بالهم والحزن ٥
ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجي في باب الاستثنى
وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي بعل وبيد رمهه كلها مبتدات
لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ الابتدى عليها لما فيها
من معنى النفي فيلزم التصدر ورب عبد **ابي عمرو** مبتدا
لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي
كما يجي في باب حروف الجر ويجوز عند **الاخفش والفرا**
ان قايما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو
ظننت قايما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع
فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي
والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا معه كاللام الموصولة
واما ان وظن فليسا من ذلك في شي بل هما يطلبان الاسمية ولا يصح
تقديرها فعلا معهما **واما المبتدى فقال البصريون**
هو الابتدى وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد
فالعامل على هذا تجريد الاسم في المبتدى الاول وتجريد الاسم لاسناده
الى شي اخر في المبتدا الثاني فيكون معنى الابتدى في المبتدى الثاني
تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شي **واعترض** بان التجريد امر
عدمي فلا يوثر **واجيب** بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة

وللعقل لا موثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشي المعين يصح ان يكون
علامة لشي لخصوصيته **وفسر الجزولي** الابتدى بجعل الاسم في صدر الكلام
حقيقة او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض ان التجريد
امر عدمي فلا يوثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا الابتدى
هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على سوى ٥ **ونقل الاندلسي
عن سيبويه** ان العامل في المبتدى الخبر هو المبتدى وحكى هذا عن
ابي علي وابي الفتح ابن جني وقال الكسائي والفرا هما يترافعان وقد قوينا
هذا في باب العامل وقال بعضهم المبتدى الاول يرتفع باسناد الخبر
اليه كما قال خلف الاحمر في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدا
الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر
الجامد ايضا كما يجي **قوله** فان طابقت مفردا جاز الامران اي
ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران
ان كانت الصفة مبتدى ما بعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعدها فقول
الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون معربة
اولا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفردا اولا والمفردة المفرد
ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد
مبتدا لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة
ما بعدها لها نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون والاظهر
انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا اما بعدها فاعلها على لغة
يتعاقبون فيكم ملايكة والعامل في المبتدا الثاني تجريده عن العوامل
لاسناده الى شي اخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يرتفع هو وفاعله
كالمبتدى الاول وخبره لان كل واحد منها عمدة تقوم بالاخر كالمبتدا والخبر

قوله والخبر هو المجرد ودخل فيه المسند الاول والثانى والاسما المعدوده
قوله المسند خرج منه المبتدى الاول والاسما المعدوده قوله
المغاير للصفه المذكوره اخرج المبتدا الثانى قوله واصل المبتدى التقديم
ومن ثم جار فى داره زيد وامتنع صاحبها فى الدار انما كان اصل
المبتدى التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد فى اللفظ
ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم فى الجمله الفعليه
فلكونه عاملا فى المحكوم عليه ومرتبه العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر
اللفظى اعنى العمل ههنا والغى الامر المعنوى اعنى تقدم المحكوم عليه على الحكم لان
العمل طارى والاعتبار بالطارى دون المطرو عليه واما وجوب تقديم
الحكم فى نحو اقايم الزيدان مع ان كل واحد عامل فى الاخر على الصحيح فلكون الصفه
فرعا على الفعل فى العمل وقيل انما قدم الفعل فى الفعليه لكون الفعل محتاجا
الى الاسم واستغنى الاسم عنه فارادوا فى الجمله المركبه منهما تتميم الناقص
بالكامل وقصدوا ايضا الابتدا من اول الامر انها فعليه ولو بدى بالاسم
لاحتمل صيرورته كلاما باسم اخر وبالفعل فلم يتعين الفعليه من اول الامر الى
اذا امكن صيرورته كلاما باسم اخر الى قوله ومن ثم اى ومن جهه كون
اصل المبتدا التقديم جازت هذه المسئله يعنى ان قيل مثلا لم جازت
وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم فى التقدير زيد فى
فى داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله
وامتنع صاحبها فى الدار اى امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل
المبتدا التقديم فيكون الضمير فى صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها
لفظا واصلا فيكون مضمرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز نحو ضرب غلامه
زيدا ينبغى ان يجوز هذا الا ان طلب المبتدى لخبره كطلب المفعول له اشد
وكان ترتيب الكلام يقتضى ان يذكر المصنف ههنا المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدا

والمواضع التى يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التى يجب فيها تنكير المبتدى
قوله وقد يكون المبتدى نكرة اذا تخصصت بوجه ما
مثل ولعبد مومن خير من مشرك وارجل فى الدار ام امراة
وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفى الدار رجل وسلام
عليكم اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدى معرفه او نكره
فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه فالحكم على الشى لا يكون الا
بعد معرفته وهذه العله تطرد فى الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف
ولا التخصيص واما قول المصنف ان الفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه
فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان تعبير الحكم غير مخصص فيكون
فتحكمت على الشى قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشى لا يكون الا بعد معرفته
قال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفايده فاخبر
عن اى نكره شيت وذلك لان الغرض من الكلام افاده المخاطب فاذا حصلت
جاز الحكم سوا تخصص المحكوم عليه بشى ام لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدا
وعن الفاعل سوا كانا معرفتين او نكرتين مخصصتين بوجه او نكرتين غير مخصصتين
شى واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم فى المعرفه
ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قايم عد لغوا ولم يعلم كون رجل ما
من الرجال قايما فى الدار جاز لك ان تقول رجل قايم فى الدار وان لم تختص
النكره بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعه قال تعالى وجوه يومئذ
ناظره وكذا فى الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام
زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل فى الدار ان تقول قام فى
الدار رجل ولا انكر ان وقوع المبتدا معرفه
اكثر من وقوعه نكره لاشتباه رجل فى
جواب من جاءك اى رجل جاءنى لان السوال بالاسميه فالجواب مثلها
وغير ذلك مما لا يخفى ولا ضابط له كقولهم الخبر بالصفه فى كثير من المواضع
بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم قول

الخبر بالصفه فى كثير من المواضع

في التعجبيه من غير تخصيص احدهاما المواضع من كثير في نكرة المبتدا يقع

يقع المبتدا نكرة في كثير من المواضع من غير تخصيص احدها ما التعجبيه
على مذهب س على ما يجي في بابه والثاني المبتدى الذي هو فاعل في المعنى
نحو شر اهر ذا ناب وامرا فعده عن الحرب وشر ما الجاك الى مخه عرقوب
الثالث المبتدى الذي خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام
او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في
نحو من عندك وما حدث
الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امراه الخامس ما بعد واو
الحال نحو ما اراك الا وشخص يضربك والسادس ما بعد اما نحو
اما غلام فليس عندك واما جاريه فلا املكها السابع الجواب
عن نحو قولك رجل في جواب من جاك اى رجل جاني لان السوال
بالاسميه فالجواب مثلها وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كفى لهم
شهر ثرا وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت في الحجر لا فيك
وقوله تعالى وجوه يومئذ ناظره **اما قول المصنف**
في ما التعجبيه وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا
والفاعل مختص بالحكم المتقدم عليه وكذا المختص بهذا ايضا فقد ذكرنا
ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير
المختص فلا يتم قولهم اذن في تعليل كون المبتدى معرفه او مختصا ان الحكم
ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز
الابتدا باي نكرة كانت سوى تقديم الخبر عليها وتاخيرا ان المخصص
في الصورتين حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فيقول
لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدى لجاز الابتدا
باي نكرة كانت اذا كانت مخصوصه عند المتكلم بل انما نطلب الاختصاص
في المبتدى عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل
في الدار ام امراه معرفه المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع
ارجل في الدار وهل رجل في الدار او امراه لعدم لفظه ام الداله
على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شي اخر يتخصص به المبتدا

قوله وما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة

في سياق العموم فقولك احد عم جنس الانس حتى لم يبق منهم احد فيه نظر
وذلك ان التخصيص ان يجعل لبعض من الجمله شي ليس لساير امثاله وانت اذا قلت
ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيريه ثابت لكل فرد فلم
يخصص بعض الافراد لاجل العموم بشي وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل
الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك غيبت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت
بعدم الخيريه على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فايده لعدم تعين المحكوم عليه
اما اذا بينت ان حكمك على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو
كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت فانما يحصل الفايده فيها بسبب
التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها بشي وقد اضطربت اقوالهم فيها
فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزا لجواز خلوه من الضمير
اذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتدا دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط
على الابتدا فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعا من كان الناس
ثقته ورجاه فانت ثقتي ورجاي وقيل الخبر هو الشرط والجزا معا لصيرورتهما
بسبب كلمة الشرط كالجمله الواحده وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر له هذا
ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه وهو ان كلمات الشرط والاستفهام
كانت مع حروف الشرط والاستفهام لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم
ان كلمات الشرط اما فاعله لفعل مقدر او مفعوله له او للظاهر فقولك من قام
قمت اى ان من قام قمت اى ان انسان قام كقوله تعالى ان امرء هلك وقولك من
ضربت ضربته اى ان من ضربت اى ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر
وقولك من ضربته ضربته اى ان من ضربته فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر وكذا
في نحو ما كان فلكن كذا هو فاعل وفيما فعلت افعل وهو مفعول للفعل
الظاهر بعينه وفيما فعلته افعل مفعول للفعل المقدر وما تفعل افعل
وما تفعله افعله وكذا في كلمات الاستفهام **وقوله** وسلام عليك
انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما وانت تريد سلاما
المنصوب سلامك فهو في حال الرفع منسوب الى ما كان منسوبا اليه

في النصب فسلاما المنصوب مسند الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان
عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعا اذ ليس معنى ويل لك وبلى لك
لان معنى الويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لكان خلفا من القول
بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حتى
كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما
بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما تاخر الخبر عنه مع كونه جارا
ومجرورا لتقديم الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر
وقلت عليك فقبل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن
ان المراد عليك اللعنة ولهذا اخترل ابو تمام وترك الانشاد على
ما يحكى لما ابتدا القصيدة وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه
شخص كان حاضرا لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع
تذال مصونات الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان
يكون بمعنى سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحت
من سبحان فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان معنى لبيت وسبحت قلت
لبيك وسبحان الله فمعنى سلمت سلام الذي هو بمعنى مصدر
قولي سلام عليك فعلى تفسير المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك
قولي لفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام
عليك بمعنى مصدر سلمك لتسلمني اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله
سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان
النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول
سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث ورفعوا
السلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اي هلاكا فرفعوه بعد حذف
نفيا لايهام معنى الحدوث
الفعل **قوله والخبر** قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم
وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف **اعلم** ان خبر المبتدا

قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل المصنف وانما جاز ان يكون
جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري
وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق
والكذب وهو وهم وذلك وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدا
وليس خبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل
عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك ان زيدا عندك يسمون الظرف خبرا
مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف وهو
المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها طلبية
قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع
في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمية
نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع **قوله** فلا بد من عائد
لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدا معنى او لا
فان كانت لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك
مقولي زيد منطلق لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا
بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت
الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء
الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير
اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض مع انه قيل في بعض الاخبار كما حكي ان
الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه
قياسا وسماعا فالقياس في مواضع وهو ان يكون الضمير مجرورا
بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول
نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف
الجار والمجرور معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور
صفة كما نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام الجنسية
كما في البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله

الضمير الذي في ان يكون حالاً من الضمير الذي في
ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في نستين كاسامة قال الفرا
الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر كابن ستين كاسامة وقال الفرا
والمبتدا الخبر وقال الخبر والعامل فيه الخبر اي البر الكر منصوبا مفعولا به والمبتدا الخبر وقال
ويجذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به
قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع وقال ثلاث
كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود به قال لان كلهم
ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي وليس هذا
بجيد اذ كل موجب تنهيا رده الى الجحد كما تقول في زيد ضربت ما زيد الا
مضروب ثم يقال له لا تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في
غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك
لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيستمر جاكونه
منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب اجر او بصفة محلا نحو
اني زيد ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين
واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض
الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول
عنها وهما سعد بن مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا
ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدى نحو جاني رجل
ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة
فالمتصف فما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى وانما كان الحذف
في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف
كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة
اذا كانت خبرا للمبتدا على ما قال س يجوز في الشعر بلا ضعف وهو
في غيره ضعيف **واما وضع الظاهر مقام الضمير** فان كان
في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اي
ما هي وان لم يكن فعند س يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ
الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر

نحو متى واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدى وقال لا ارى الموت يسبق
الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان
لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال
الهوينا بالفتى ان يقطعا وليس هذا في خبر المبتدا فقال ويجوز زيد قام ابو
طاهر اذا كان زيد مكنى بابي طاهر قال تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له
مع وروده **قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة** اي ظرفا
او جارا ومجرورا ولم يذكره لجريه مجراه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا
اصطلاحا واصحاب الظرف خبرا للمبتدى عند الكوفيين وعلى الخلاف يعنون
الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قايم او كانه هو في نحو زيد حاتم واجه امها تهم
ارتفع ارتفاعه وكما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال
في نحو زيد عندك ان زيد عند خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا
وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا احتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به
الخبر وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدا واما البصريون فقالوا لا بد
للظرف من محذوف يتعلق به لفظا اذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه
فقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول كما انه كذلك
اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب
المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل
ها هنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي ما العلو
منه فعل نحو كاين وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب
وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل عليه
نحو من لك بالمهذب اي من يضمن لك ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا
العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما في لولا
زيد لكان كذا اولا قال تعالى زيد كاين في الدار وقال ابن جني يجوز اظهاره
ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك

ولیس بمعنیٰ کاینا ولکن احال الظرف فی ثلاثه مواضع اخر الصفه والصله والحال وفیما عدا المواضع الاربعه لا یتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واکثرهم علی ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الی ذلک المحذوف للمتعلق وانما یتعلق الظرف باسم الفاعل نحو انا مار بزید لمشابهته للفعل واذا احتجنا الی المتعلق به فالاصل ایضا اولی وایضا للقیاس علی الذی فی الدار زید وکل رجل فی الدار فله درهم والمتعلق فی الموضعین فعل لا غیر کما یاتی **وذهب** ابن السراج وابوا الفتح الی انه اسم لکونه مفردا والاصل فی خبر المبتدا ان یکون مفردا **ولمانع ان یمنع** قالوا انما کان اصله الافراد لانه القول المقتضی نسبه الی امر الی امر فینبغی ان یکون المنسوب شیا واحدا کالمنسوب الیه والا کانت هناک نسبتان او اکثر فیکون خبران او اکثر لا خبر واحد فالتقدیر فی زید ضرب غلامه زید هالک لغلام ضارب **والجواب ان المنسوب** یکون شیا واحدا کما قلتم لکنه ذو نسبه فی نفسه فلا یقدر بالمفرد فالمنسوب الی زید فی الصوره المذکوره ضرب غلامه الذی تضمنته الجمله قالوا انه یفصل بالظرف بین اما وجوابها ولا یفصل بینهما الا المفرد کما یجی **والجواب ان الظرف** فی مثله لیس مستقرا ای متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفا نحو اما قدامک فزید قایم فهو کالمفعول به فی نحو اما زیدا فانا ضارب کما فی حروف الشرط **واعلم** ان صیروره الجمله ذات محل من الاعراب بعد ان لم تکن لا یدل علی کونها بتقدیر المفرد بل یکفی فی صیرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان کان بعد الظرف معمول نحو زید خلفک واقفا فعند ابی علی هو معمول الظرف لقیامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غیره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا یلاقی الفعل فی ترکیبه فلا قاسم بینهما هو بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول والصفه المشبهه والمصدر له وکذا الخلاف فی ان الخبر **ذهب السیرافی** الی ان الضمیر حذف مع المتعلق وذهب ابو علی ومن تابعه الی انه انتقل الی الظرف لانه یوکد کقوله فان فوادی عندک الدهر اجمع وبعطف علیه کقوله الا یا نخله من ذات عرق علیک

ورحمة الله السلام وینصب عنه الحال کقوله تعالی وفی الجنه خالدین فیها قال ابو علی وابن جنی بعضهم انه مجمع علی ان الظرف اذا اعتمد علی موصوف او موصول او ذی حال او حرف استفهام او حرف نفی فانه یجوز ان یرفع الظاهر لقوته بالاعتماد کاسمی الفاعل والمفعول والصفه المشبهه وکذا قال اذا وقعت بعده ان المصدریه کقوله تعالی ومن ایاته انک تری الارض خاشعة لا تصرع المصدر واما قوله احقا بنی ابنا سلمان جندل تهددکم ایای وسط المجالس فلاعتماد الظرف وقیل انما عمل فی ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر فی انها لا توصف مثله ویجوز ان یقال فی جمیع ذلک ان الظرف خبر مقدم علی مبتدا اذ انما فی غیر المواضع المذکوره نحو فی الدار رجل فالمرفوع مبتدا متقدم الخبر وعند الکوفیین والاخفش فی احد قولیه هو فاعل للظرف لتضمنه معنی الفعل کما قالوا فی نحو قایم زید وانما قال الکوفیون ذلک لاعتقادهم ان الخبر لا یتقدم علی المبتدی مفردا کان او جمله فیوجبون ارتفاع زید فی نحو فی الدار زید وقایم زید علی الفاعلیه لئلا یتقدم الضمیر علی مفسره ولیس بشی لان حق المبتدا التقدم فالضمیر متوخر تقدیرا کما فی ضرب غلامه زید واما الاخفش فلا یوجب ذلک بل یجوز ارتفاعه بالابتدا ایضا اذ هو یجوز تقدیم الخبر علی المبتدی ایضا لکنه لما اجاز عمل الصفه بلا اعتماد اجاز کون زید فی قایم زید فاعلا ایضا وله فی جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلک لان الظرف اضعف فی عمل الفعل من الصفه وثبوت الاجماع علی جواز نحو فی داره زید یصحح تقدیم الخبر ومنع کون زید فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذکر وکذا قولهم ان فی الدار زیدا دل علی ان زیدا کان مبتدا والا لم ینتصب ومنع بعض البصریین من نحو فی داره قیام زید وفی دارها عبد هند وذلک ان المبتدا حقه التقدیم فجاز عود الضمیر من الخبر الیه فی نحو فی داره زید فاما ما اضیف الیه المبتدا فلیس له التقدیم الاصلی والاولی جواز ذلک کما ذهب الیه الاخفش وذلک لانه عرض للمضاف الیه بسبب التزکیب الاصلی الحاصل بینه وبین المبتدی وصیرورته معه کاسم واحد مرتبه التقدیم تبعا للمبتدی وان لم یکن له ذلک فی الاصل وقد ورد فی کلامهم فی اکفانه درج المیت

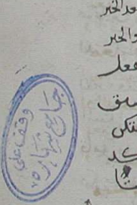
وانکل

واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة
له لعدم الفائدة الا في موضعين احدهما ان تشبه العين المعنى في حدوثها
وفنائها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول
امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر اى شرب خمر وقولهم اكل عام نعم
تحوونه اى حوا نعم الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا
كقولك لا كوكب الليلة قال تعالى ليس لوقعتها كاذبة على تاويل ليس في وقت
وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤولا به عن زمان خاص واسم
العين عام نحو في اى ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد
يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول الشيء بزمان هو في غيره حاصل مثله ويكون
ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى
جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان
السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبر ويجوز نصب
هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان
في عندهم توجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى
جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في التبعيض وان كان الزمان معرفة
نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون
النصب كما اوجبوها في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء
كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج
يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات
فلما كثر امر الحج ودعا الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر
الثلاثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير
متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع
راجح نحو انت مني مكان قريب وداري مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند
البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا اى مكانك مني مكان قريب او من الخبر
اى انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه
وليس بظرف كانه عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك
وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله فما يلقى لنا من كبة

مد الدهر الا حين ايام عيناه خلافا للجرمي والكوفيين وان لم يتصرف كالفوق
والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك
جوزوا رفعه في السعة واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة
من قرب او بعد فقال س لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقول هو مني مجلسك
ومتكا زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان
مجلسك ومكان متكا زيد وذلك ان المكان يستعمل فيها بمعنى القرب او البعد
ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اى مهان ومقعد القابلة اى قريب
وكذا مقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اى بعيد قال ابو ذؤيب
فوردن والعيوق مقعد رابئ الضرباء فوق النظم لا يتتلع اى عال مشرف كالامين
على اللاعبين فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يخونوا وتعالهم درج اى
متسرعون متباعدون والدرج الطريق الذي يدرج بالسلوك اى يطوى قال بعضهم
ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه
وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو
للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء
وفيه نظر وذلك لان الظرف في نحو قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف
بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان
والمكان اذا كان متصرفا موقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تعدد
المسافة القريبة او البعيدة نحو داري مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة
اى ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة فرسخ ليلة
فمتعلق بمدلول الخبر اى بعيد مني هذا العدد وكذا قولهم هو مني فوت اليد
اى اذا مددت اليه يدي لم انله وهو مني دعوة الرجل اى مقدار صيحة الرجل
اى اذا صاح الرجل بلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان
بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو داري خلف دارك فرسخا وميلا ويوما
او يوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير
في الخبر اى ذات مسافة فرسخ وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة
اى تباعدت فرسخا فالفرسخ متباعد لها كما ان الماء في امتلأ الاناء ماء
ويجوز ان ينصب على المصدر كقولك دنوت منك انملة اى دنوا مثله وقيل

فقوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ونحو زيد فوقها وخلف ظرف للخبر
اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك اوهما خبران وكذا قولهم دارى من خلف
دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من فى مثله وخروجها على السواء كما
فى قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو اذا دخلت من وجب الرفع على الخبر
فى الظروف التى بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام
عن التمام وليس بشى اذ يقال دارى من خلف دارك وسكت عليه ويجوز انت
منى فرسخين بالنصب ايضا على ان منى خبر المبتدا اى من اشياعى وفرسخين
حال اى ذوى سير فرسخين او على الظرف اى فى فرسخين اى انت من اشياعى
ما سرنا فرسخين كقوله عليه السلم سلمان منا **واعلم** ان نحو خلف وقدام من الظروف
ظروف **عند البصريه** اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل وهى **عند
الكوفيه** لا تكون ظروفا الا مع الاضافة اما عند الافراد فهى بمعنى اسم الفاعل
بمعنى جلست خلفا عندهم اى متاخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اى معيبا
فاذا وقعت خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اى متاخر
ومتقدم **والبصريه** يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم
فعلى حذف المضاف كما مر وهى باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشى عن
معناه خلاف الاصل ولا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقولهم فساغ
لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات الحميم اى قبل ذلك سوى مذهب البصريه
ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة والسبت مما كان فى الاصل بمعنى المصدر وجاز على
ضعفه نحو اليوم الجمعة او السبت اى الاجتماع او السكون ولا يجوز لو ذكر مع الاحد
والاثنين اذ الظرف لا ظرف له **واعلم** ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظى
الجمعة او السبت جاز نصبه على ضعف لكونهما فى الاصل مصدرين بمعنى
اليوم الجمعة او السبت اى الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة
او السبت فى معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما
بمعنى اليومين واليوم لا يكون فى اليوم واجازه **الفرا وابن هشام**
وذلك لنا ويلها اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الآن فمعنى اليوم
الاحد اى الآن الاحد والآن اعم من الاحد فصح ان يكون ظرفه هذا
طرفا مما يتعلق بخبر المبتدا اذا كان مفردا **ولنذكر** فنقول هو اما مشتق او جامد
وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا اولى والاول اما ان يتحد به معنى نحو زيد اخوك

او زيد قايم او يغايره معنى ايضا والمغاير يرفع خبرا عنه اما لمساواته فى معنى كقوله
تعالى وازواجه امهاتهم او لحذف المضاف من المبتدا او الخبر نحو دارى منك
فرسخان اى بعد دارى منك فرسخان او دارى منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدا او الخبر
معنى والآخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه هو كقول الخنسا
ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هى اقبال وادبار وقوله تعالى ولكن البر
من امن وان قدرنا المضاف فى مثله فى المبتدا اى لكن ذا البر من امن وحالها اقبال
او فى الخبر نحو بر من امن وذات اقبال وجعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن
البار وهى مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثانى اى الذى لا يغاير
المبتدا لفظا يذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير كقوله انا ابو النجم وشعرى
شعرى اى المشهور المعروف بنفسه لا بشى اخر كما يقال مثلا شعرى مليح
وتقول انا انا اى ما تغيرت عما كنت قال رفونى وقالوا يا خويلد لا ترع
فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا بالمشتق
نحو قولك هذا القاع عرفج كله اى غليظ تحمل الضمير وكله ها هنا تاكيد للضمير
ويجوز ان يكون مبتدا مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يتحمل **خلافا
للكساى** فكانه نظر الى معنى زيد اخوك منتصف بالاخوة وهذا
زيد اى منتصف بالزيدية ومحكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه
معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وموضعه عند النحاة بعد الخبر
وعند المنطقيين قبله وهو الذى يقدره اهل المنطق بين المبتدا والخبر
فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عند الكساى لكنه لما لم يشابه الفعل
لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجز على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق
فهو متحمل للضمير اتفاقا فان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن
فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد
المستكن به بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا
نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيتك زيد مكرمه انت او صلة نحو
الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل فى هذه الصور



عند الكوفيين واما البصرية فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هي وتمام
البحث فيه يجي في باب الاضمار ان شا الله تعالى قوله واذا كان
المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين
مثل افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه قوله
من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام
او نكرة هي افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل
منه ابوه وعند غيره على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه
في مثل هذا المقام من قام وما جابك وايهم قام ومن قام ثمت وانما كان للشرط والاستفهام
والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدير لان السامع يبني الكلام
الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوزنا ان يجي بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا
سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجي بعده من الكلام
فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام
يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من لم يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام
يسري الى المضاف والا لم يجز تقديمه على ما له صدر الكلام قوله او كانا معرفتين
او متساويين مع عدم القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدا الا كما في قوله هـ
بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد هـ وذلك لانا نعرف ان
الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه التي تذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف
ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف
هو الخبر ومثله قول ابي تمام هـ لعاب الافاعي القاتلات لعابه وارى الجنى اشتارته
ايد عواسل اي بنوا ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان
الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه
المبتدا بالفاعل فان قيل فليجز اذا كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون
قاموا قلت لشبه المبتدا بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون
فيكم ملائكة او نقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا
كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثيروا والذين مبتدان مقدما الخبرين
ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفا نحو الذي ياتيني فله درهم نظرا الى اصل الفا

الذي هو التعقيب وايضا لكونه فا الجزا وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر
الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جا بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قايم وانما
زيد قايم لانك اذا قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتاخيره
ولا يجوز التقديم مع الا كما يجي في باب الاستثنى ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن
المبتدا بلام الابتدا نحو لزيد قايم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله
واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام نحو اين زيد او كان مصححا له مثل
في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا مثل على التمرة مثلها زبدا او كون
خبرا عن ان مثل عندي انك قايم وجب تقديمه هذا بيان لموجبات تقديم
الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي
صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وساير ما يقتضي
صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد
ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها
وساير ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها ولا يقال ان من باتي اشكره
واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب
وليس اثرها المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار هـ
كالضرب والمشي جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي
ولام الابتدا مع تاثيره فيه معنى مع ان تقديمه كلا تقديم اذ معنى ظننت زيدا
قايما زيد قايم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احترازا للفظ المقتضي للصدر
واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان
مع الصلة كلمة واحدة الا انه لا يوثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه
وعمرو في دار من هو فاولى بالجواز لان المبتدا كما انه لا يوثر معنى من المعاني في
الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته بتقديره فان قيل
كيف الجمع بين قوله ها هنا اين مفرد ثبوتا وبين المفرد في قوله قبل وما وقع
ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سوى

قدر بالجمله او بالمفرد فاين في اين زيد مفرد واقع موقع الجمله على الاصح فصح ان
يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب
تقدمه على المبتدى اما مع الخبر نحو غلام من زيد او بدونه نحو غلام من زيد راكب **قوله**
واذا تضمن الخبر المفرد **اعلم** انه لا يقع من مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام
نحو من زيدا او مضاف اليها نحو غلام من زيد **قوله** او كان مصححا له اي كان الخبر
اي تقدمه مصححا لمجي المبتدا نكره على ما ذكر قيل في جواز تنكير المبتدى ان تقدم حكم
النكره عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا او قد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان
يقال في الجواب تقدم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في الاغلب احترازا عن نحو امت في
~~الحجر لا فيك وويل لك فان الاغلب~~
الحجر لا فيك مما يتضمن معنى الدعا احترازا عن مثل سلام عليك وويل لك فان الاغلب
في الدعا تاخير الخبر ان العله فيه خوف لبس الخبر بالصفه مع كثره استعمال الظرف
خبرا فلو قيل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اعتقد ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى
وجوه يومئذ ناظره ووجوه يومئذ باسره وتقدم الخبر عن الظرف على المبتدا لا يرفع
اللبس لا تعينه للخبريه اذ لو قلت في رجل قايم قايم رجل احتمل كون رجل خبرا
عن قايم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبريه بسبب انتصابه لفظا
او محلا هذا كله على مذهب س واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف
عامل في الاسم بعده فليس اذن من هذا الباب قولنا في الاغلب احترازا عن
نحو قولهم امت في الحجر لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعا احترازا عن نحو سلام
عليك وويل لك فان الاغلب في الدعا تاخير الخبر لما ذكرنا قبل **قوله** او لمتعلقه
اي لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جز الخبر فقولك على التمره خبر والمجرور
جزوه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور
وحده متعلق به بعامل لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقه بل بسببه يتعلق المجرور
بالعامل الظاهر **يعني** اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى جز الخبر وجب تقدم الخبر
حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمره لكان مثل صاحبها في الدار
وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفه المبتدا نحو على التمره زبد مثلها جاز
تاخير الخبر عن المبتدى بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمره مثلها
اذ الفصل بين الصفه والموصوف جايز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدا

ذي الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار مالكها نايم جاز عند البصريين وعند
هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر متعلقه
لتعلقه بالخبر وليس بشي لان التقدم اللفظي كاف في صحه عود الضمير اليه الا ترى
الى قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه
ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شده طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله
متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهه ولا ولى الجواز في الكل لما ذكرنا
من الاكتفا بالتقدم اللفظي **قوله** او عن ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها
وخبرها زيد اذا كان ان مع صلتها مبتدا وجب تقدم خبرها عليها وقيل تقدم
انها مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما يعني تقدم الخبر لئلا
يلتبس بان المكسوره لكن ان المكسوره لا تصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتدا
لكونها جمله والمبتدى مفرد فاذا تقدم الخبر عرف من اول الامر ان الذي
يجي بعده ان المفتوحه لان الخبر لا بد له من مبتدا ولا تصلح له الا المفتوحه
واما ان قلت ان زيدا قايم عندي او عندي ظرف لجواز ان زيدا قايم حتى اشتبهت
المفتوحه بالمكسوره الى انك لو جئت بالخبر بعد ان المفتوحه اما ظرفا لجواز زيدا
قايم عندي ولم يرفع اللبس المفتوحه الخفيفه لكون الموقع موقع المكسوره لان لها
صدر الكلام بخلاف المفتوحه كما يجي في باب الحروف المشبهه بالفعل ولا يرفع
مجي خبر المبتدا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسوره
او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدا وانه
ليس في خبر ان المفتوحه اذ هي حرف موصوله ويجي في باب الموصول ان ما في حيز الصله
لا يتقدم على الموصول ولا يكفي تاخير المكسوره لان لها الصدر فاذا تعين ان الخبر
المقدم خبر والمكسوره مع اسمها وخبرها لا يصح ان تكون مبتدا لانها جمله والمبتدا
مفرد تعين ان ما بعد الخبر هي ان المفتوحه لا غير واذا كان ان المفتوحه
مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها تتقدم على خبرها لما تذكر
في حروف الشرط ان الجمله التامه لا تتوسط بين اما وفايها فلا يلتبس المفتوحه
بالمكسوره **ويجب** ايضا تاخير المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قايم الا زيد

او معنى نحو انما قام زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا
لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجي في باب الاستثناء
واذا كان تقدم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم كما اذا قصدت بيان
انك من تميم لا غير قلت تميمي انا نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او عدكم
قوله وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد
ما يتعدد له الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول يجوز زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم
وجاهل من هذا الا ان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شي واحد وها هنا المخبر عنه
بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان
تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة
نحو زيد جايع نايع لانهما معنى واحد والثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن
متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد
ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان
كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتدا ببعض تلك الاخبار
والجزء الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك
للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه كما لانه
مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل
لا يرجع الى مجموع المبتدا اذ المعنى انهما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل
واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدا بدليل مطابقتهما له
افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما
جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما
عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد
منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشي الى الشي مع ان المسند اليه
في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب
الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشي الى الشي مع ان المسند اليه في الوجه
وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه

المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع
من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة
وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر
وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين
على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين نحو زيد كريم
شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض كقوله الى الملك
القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وكذا ما هو بمنزلته في رجوع
الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا نحو هذا ابيض واسود
وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد من الخبرين الى مجموع
المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا مفكوك تقديرا اي احدهما
عالم والاخر جاهل **قوله** وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول
الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني
او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم اعلم ان الفاء تدخل
على خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله
اما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب او لاضمار القول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم
اي فيقال اكفرتم وقد يجي عليه الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدا اي حروف الشرط ويجوز
جوازا في خبر مبتدا مذكور ها هنا وهو شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف
ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها
لا تكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجي في الاسماء الموصولة والاعلى الاعم في
الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل
الشرط نحو من يضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين
فتنوا المومنين والمومنات الاية نزلت الاية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل
منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تعالى ما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول
خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد
كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فلا يلاقيه ذلك النوع كالموت بالقتل
وبالسيف مثلا ولا قاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها ملاقيكم وجاز دخول

الفا في خبر المبتدا هاهنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد تقع الماضي
بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم
والموصول مبتدا بالظرف نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم وانما وصل المبتدا الذي
في خبره الفا او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول او الموصوف ككلمة الشرط والخبر
كالجزا الذي يدخله الفا فالصلة والصفة يكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا الا
يكون الا مبهما كاسما الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى
ان الذين فتنوا الاية دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلية
مستقبلة المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا
في الفعلية بل يكون بما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل
المعنى كقوله تعالى ان الذين فتنوا وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفا لكونه كالجزا ولكن من
حيث انه ليس جزا الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني
له درهم ولا يلزم مع الفا ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفا
لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزا ففي قوله قل ان الموت الذي تفرون منه
الاية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله كون النعمة منه لازم لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب
للجزا وهي حقيقة في حروف الشرط ان شا الله تعالى **والثاني النكرة العامة**
الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار والمجرور نحو كل رجل ياتيني او امامك او في الدار
فله درهم وقد يجي صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم
لما ذكرنا في الموصول وقد تدخل الفا على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف بغير الثلاثة
المذكورة نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان
مضافا الى موصوف بغير الثلاثة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفا على خبر
غير ما ذكرنا من المبتدات والاخفش يجوز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد فوجد
واستشهد وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يتأول مثله
بنحو هذه خولان فانكح قوله **وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ**
الابتدا تمنع دخول الفا في خبر المبتدا المذكور الا ما نذكره وذلك لانا انما دخلها الفا لمشابهة
المبتدا الكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتدا لان لتلك النواسخ تو ثر
معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يوثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر
بعض الخبر المفرد الا ان هذا المبتدا لكونه غير راسخ القدم في الشرطية جاز ان يدخله في قوله واذا
ما لا يوثر في الجملة المتاخر معنى كظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا ثم لم يتوبوا والحق المالكي بها

ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم
لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان
المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجي في الموضع المشار
اليه اجراها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة فالثابتة الاقدام في الشرط
فلا يدخلها شي من نواسخ الابتدا الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشان
حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر وعملها في ذلك نحو قوله ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء قوله والحق بعضهم ان بها اي
الحق ان في المنع من دخول الفا بليت ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا
الملحق ليس حلا فالاخفش قوله وليت ولعل مانعان باتفاق وتبع العبدي وابو
البقا وابن يعيش ان المجوز لدخول الفا مع ان ليس حلا فالاخفش قوله وليت
ولعل مانعان باتفاق ولا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتدا هكذا سوى ما استثني وما
ذكر المصنف من ان امتناع دخول الفا في خبر ليت ولعل للزوم النافض وذلك
ان ما بعد الفا الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل
لا يحتملان ذلك ليس بشي لصحة قولك ان جاك زيد فاضربه وقال تعالى ان الذين يكفرون بايات
الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب
اليم قوله وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة جوازا الى قوله ولعمرك لافعلن المستهل
المبتدا المستهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شي لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه
اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجي في بابه نحو الحمد لله اهل
الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح
او الذم او الترحم كما يجي فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال
في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجي في بابه قوله جوازا او وجوبا اي حذف
المبتدا اي حذفا واجبا او جائزا واذا في قولك فاذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فقيل
عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان تكون خبر المبتدا الذي بعدها اي فبالمكان
السبع فتقول على هذا مررت فاذا زيد قائما واذا عنده متعلق بكائن وقائما من متعلقاته
الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان تكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المجردة فهي خبر اذ العامل
من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجي في الظروف المبنية وما ذكره لا يطرد في جميع مواضع
اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع
بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قولهم يجوز ان تكون في قولهم
فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت
حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز على هذا القول ان يكون

الخبر محذوف وقيل لا حذف مضاف وإذا ظرف لذلك الخبر المحذوف عند سادٍّ مسدّه أي في ذلك
الوقت السبع في الباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز أن يكون ظرف
الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف أي ففاجأت وقت حضور
السبع بالباب إلا أنه إخراج لإذا عن الظرفية إذ هو إذاً مفعول به لفاجأت ولا حاجة
إلى هذه الكلفة فإن إذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن بري أن
إذا المفاجأة حرف فعلى هذا خبر المبتدأ في نحو فإذا السبع محذوف بلا خلاف وأما
الفاء الداخلة على إذا المفاجأة فنقل عن الزيادي أنها جواب شرط مقدر ولعل المراد
أنها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم أي مفاجأة السبع لازمة
للخروج وقال المازني هي زائدة وليس بشيء إذ لا يجوز حذفها وقال أبو بكر مبرمان هي
للعطف حملاً على المعنى أي خرجت ففاجأت كذا وهو قريب قوله التزم في موضعه
فعل الزمته الشيء فالتزمه أي قبل ملازمته في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر في موضعه
بعد حذف الخبر وجوباً في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الأخبار
لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في أربعة أبواب على ما ذكر المصنف أولها المبتدأ
الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها
لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر كما في
قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذكر أن الظاهر منها أن لولا التي بعد
امتناع الأول لامتناع الثاني كان في حروف الشرط دخل على لا وكانت لازمة للفعل
لكونها حرف شرط فبقي مع دخولها على لا ما ذكرنا الأصلي ومعناها مع لا أيضاً باقٍ على
ما كان كما بقي مع غير لا من حروف النفي بمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر لتبس الأول
وانتفى الثاني كما فاده لو لم في قولك لو لم تأتني لشتمتك كما مر في قوله فلو أنما أسعى لأدنى معيشة
كفاني ولم أطلب قليل من المال ثم لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على أن
قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا أن الفعل بعد لولا إذا أضمر وجوباً فلا
بد من الإتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وأيضاً لفظ لا لا يدخل على
الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرراً في الأغلب كما يجيء في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا
فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبره كما مر
في أما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره
محذوف وجوباً لحصول شرطي وجوب الحذف أحدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي
لفظة لولا إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على أن خبر المبتدأ الذي
بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر والثاني اللفظ الساد
مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية نحو قالت أمامة لما
جئت أتيتها هلا رميت ببعض الأسهم السود لله در كل أبي قد رميتهم لولا حُدِدْتُ
ولا عذري لمحدود أي لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدأ يكون مصدراً

من نحو ضربي أي لمعنى المصدر وهو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر لأنه بعض ما يضاف إليه
كما مر في بابه نحو أخطب ما يكون الأمير وأكثر شربي السويق ويكون المصدر مضافاً إلى الفاعل
نحو ضربي زيداً أو إلى المفعول نحو ضربي زيد أو إليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما مع معاني المعنى
نحو ضربي زيداً قائمين أو تضاربنا قائمين أو من أحدهما نحو ضربي هنداً قائماً أو قائمة ويقع هذا
الحال فعلاً أيضاً خلافاً للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمع أذني زيداً يقول ذاك أي سمع
أذني كلام زيد على حذف المضاف وإن كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند الكسائي
يجب معها واو الحال نحو ضربي زيداً وغلامه قائم وقال صلى الله عليه وآله وسلم أقرب ما يكون العبد
من ربه وهو ساجد إذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية إذ كل
واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو ولو وقوعها موقع خبر المبتدأ
فنقول ضربي زيداً أبوه قائم كما في كلمته فوه إلى في ويجوز عند الكسائي إتباع المصدر
المذكور بالتوابع نحو ضربي زيداً كله أو ضربي زيداً الشديد قائماً ومنعه غيره لغلبة معنى الفعلية
عليه ولهذا ذهب ابن درستويه إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له لأنه بمعنى الفعل إذ المعنى ما أضرب
زيداً إلا قائماً ولم يمتنع بسمع الإتباع مع الاستقرار في خبر مثل هذا المبتدأ فقول ذهب
ابن درستويه وابن بابشاذ إلى أنه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا معنى ضربي زيداً قائماً
أضربه قائماً وهو نحو أقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون إلى أن نحو قائماً حال من
معمول المصدر لفظاً ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر
بعد الحال وجوباً أي ضربي زيداً قائماً حاصل وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت
الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي ضربي زيداً ضربه قائماً أي ما ضربي إياه إلا
هذا الضرب وكذا أكثر شربي السويق شربه ملتوتاً وذهب البصريون إلى أنه حال
من معمول المصدر معنى لا لفظاً والعامل في الحال محذوف أي ضربي زيداً حاصل إذا كان
قائماً والدليل على بطلان مذهب الكوفيين أن كلهم متفقون على أن معنى ضربي زيداً قائماً
ما أضرب زيداً إلا قائماً وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصريين والأخفش
وبيانه مبني على مقدمة وهي أن اسم الجنس أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد
إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس
أخذاً من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد أي كل ما فيه هاتان الماهيتان
حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة إن النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان
مناقضاً للظاهر لكن اللفظ إذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب
الماء لأن شراء الجميع وشرب الجميع ممتنعان فإذا تقرر هذا قلنا إن الجنس الذي هو مصدر
غير مقيد عند البصريين بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فبقي الجنس على العموم
فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى
المتفق عليه أعني ما أضرب زيداً إلا قائماً وأما عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد بالحال
المخصص له فيكون المعنى ضربي زيداً المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه

لانه لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقيود ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى
الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب
زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم انه من جهة اللفظ
انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لكن مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها الظرف واقع
موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا يتوجه قولهم
اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان تقول هذا
اللفظ اذا من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربي السويق
ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا او يرد على مذهب الاخفش حذف المصدر
مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول الحرفي
لا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال الشيخ في باب المفعول
معه ان تقديره مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي
هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد
الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف
واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال هاهنا بل هو
للاستمرار كما في نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم
يغفرون ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك
والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال
مقام الظرف لتضمن الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت الركوب
فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا تكون
كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لانا نعتقد هذا المنصوب الذي يجيء بعد المصدر
المضبوط بالضوابط المذكورة لا تكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز
تعريفه ويسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا
مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى
كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر
في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا وامثاله
غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة
الجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فيقول تقديره ضربي زيدا
حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو اليا وزيدا ايضا فنقول خذ هنا
كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك
او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل

كما تقدم بيانه **واعلم** انه يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما
المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد
ومنعه س والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا كما جعلته قائما ايضا ولا يجوز
مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا
شك ان المجاز يتانس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون لاجل
اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق
ويكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اي اوقات كون الامير فيكون قد جعلت
الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون
الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ايضا ولكثرة وقوع ما المصدرية زمانا ولكثرة وقوع الزمان
مسندا اليه الواقع فيه كقوله * وما ليل المطي بنائم * ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما
يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه
الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة زيدا مصدرا وذلك
باضافته الى ما المصدرية قوله **وكل رجل وضيعته** الضيعة في اللغة العقار وهي
هاهنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدا عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه
من هنا ان **قال الكوفيون** وضيعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع
وكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم تحتاج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو
التي بمعناها فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر لان
الواو وان كان بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه التي
ما بعدها بالفعل او معنى الفعل بتوسط الواو فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا
لم يكن خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدا
كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن
المبتدا لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية
مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف
اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر
فكيف حذف وجوبا وان قلنا ذكر ان الخبر مثنى ومحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف
لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان نقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف ولعله لم يصح
لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد
مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا

صدره
لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى ونمت

وضيعته اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونه به كما
تقول كل رجل مقرون وقام العطف مقامه لنفى البحث فى حذف خبر المعطوف
تقول زيد قايم وعمرو ثم حذف مقرون واجرى المعطوف مجرى المعطوف عليه
وجوبا من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب وفى نهج البلاغه
فى وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان هذا الباب فلا يرد اشكال **قال**
وانتم والساعة فى قران واحد فلا يكون اذن من هذا الباب ... واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك
الكوفيون ان ولى معطوفا على مبتدا فعل لاحدهما ... فالاول نحو زيد والريح ... مباريهما
الفعل خبرا عنهما سوا دل ذلك الفعل على التفاعل ... والثانى نحو زيد وعمرو ... قول امير المومنين عليه السلم
خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان ... ذلك الخبر منهما **والبصريون** يمنعون مثل
فهم والجنه ... ذلك لتضمن ... كالصفة ولا ... زيد وعمرو ضاربه
هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل فى ذلك ... والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته
بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا لا غير ... المبتدا عن المعطوف ... الخبر
ومباريها حال **واعلم** انه قد يعنى بما اضيف اليه ... زيد وبان اى زيد ومن ... زيد
كما يقال راكب الناقه طليحان او قولك ... ضابطه كل مبتدا فى الجمله القسميه
قوله ولعمرك لافعلن كذا
متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله ... باب القسم فان تعينه للقسم دل على تعيين الخبر المحذوف
ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع
اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل العمرى فى قسم السوال
ايضا نحو لعمرك لتفعلن وقد ترك المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو ما اذا كان
الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او فى الدار على ما ذكرنا قبل ونحو ان
حاظها ... لكن المتعلق ليس بوجه لان الامر ... الدلاله على تعيين الخبر والسد ... مسده
حاصلا وجب الحذف ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الباب مسد الخبر مرفوع المحل
بكونه خبرا دون ساير ما يتعلق مما سد مسد الخبر ثم **اعلم** ان الاغلب فى
الاستعمال تعريف المبتدا وتنكير الخبر لان الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا
والتنكير مناسبه للمجهول وقد يعرفان وينكران بشرط الفايده نحو الله الهنا ومحمد نبينا ...
ولا خبر بالمعرفه عن النكره الا عند سيبويه فى نحو كم مالك واقصد رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا وان
قيل الكلام موضوع للافاده فاذا كان الخبر معرفه فما فايده ذلك الكلام فى الجواب ان
المفاد فى نحو اخوك زيد اطلاق لفظ المعرفه على اخوك المعرفه وهذا الذى جهله المخاطب
لا ذات زيد فلا يضر تعريف الخبر الى المبتدا او حمله عليه لا نفس الخبر لكنه جى بالخبر نكره فى الاغلب
لمناسبه التنكير للمجهول كما ذكرنا لكن الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه

مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا فى اول الكتاب ولا يمنع تجريد
الاسم عنهما تجردنا ه مما يطرا ويحتاج الى العلامه وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكره
ولما كان الاصل فى الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه
والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد الى ما له دون الاسم **واما قول**
النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغى ان يكون مجهولا فليس بشى لان المسند ينبغى
ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما الذى ينبغى ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك
المسند الى المسند اليه فالمجهول فى قولك زيد اخوك هو انتساب اخوه المخاطب الى زيد
واسناده اليه لا اخوته واذا تعددت المبتدات نحو زيد ابوه اخوه عمه خالته
صهرها جاريته سيدها ... فالمبتدا الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا
فصل ... خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدا الاول فيكون الجمله التى
بعد الاول وهى مركبه خبرا من الاول ويضاف كل واحد من المبتدات الى ضمير متلوه الا
المبتدا الاول وان لم تضف المبتدات كل واحد منهما الى ضمير ما قبله فانك تاتى بالعوايد
بعد خبر المبتدا الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدات وما قبل الاخر لما بعد
اول المبتدات وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قايم عنده فى داره
بامره معها فكانك قلت بكر خالد قايم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجمله
اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطه فى داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد فى داره اى عمرو
داره مشتمله على بكر وخالد بامره ثم تجعل هذه الجمله خبرا عن زيد مع رابطه بامره فكانك
قلت زيد عمرو داره مشتمله على بكر وخالد بامره اى بامر زيد اى زيد امر عمرا الجمع بكرا
وخالد ثم تجعل هذه الجمله خبرا عن هند مع رابطه معها فكانك قلت هند زيد امر
عمرا الجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كثرت المبتدات اكثر **قوله** خبران
واخواتها الى قوله الا اذا كان ظرفا **اعلم** انه لما كان من مذهبه ان الاصل فى رفع
الاسما الفاعل وفى نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعى ان كل مرفوع او منصوب
غيرهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه
والخبر يشبهه لكونه ثانى جزئى الجمله وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عامله اى ان واخواته
مشابها للفعل المتعدى الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعيه العمل على فرعيه
العامل وخبر لا التى لنفى الجنس مشبه خبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازيه مشبه باسم
ليس الذى هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهه اسم ان واسم لا التى لنفى الجنس وخبر ما
الحجازيه للمفعول وكذا تقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهه المفعول
واما من قال فهو الجوان الرفع علامه العمد فاعلا كان او لا والنصب علامه الفضلات

على ... الفضلات

معموله كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل ليحتاج في نصب بعض المعمولات
اسم ان واخواتها واسم لا التبرئه وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازيه الى تشبيهها
بالفضله معمولان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجي في بابها عملت رفعا ونصبا مثله
ولم يتقدم الرفع على النصب كما قدم في ما الحجازيه يعلم معنى ما ومعنى الفعل الذي تعمل عمله اعني
ليس شي واحد فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب
تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان ولست بمعنى الفعل المتعدي على السوا بل معناها شبه
معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهه قويه كما يجي في بابها فاعطيت عمل الفعل وجاز
قويه وهو اذا يتصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها
وكذا لا التبرئه مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدا لا بالحروف لضعفها عن عملين
ومذهب البصريين اولى لان اقتضاها للجزئين على السوا فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما
مع مشابهة قويه بالفعل المتعدي قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدا الا
وكلما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المجرد فان نحو حسنا
في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها
وكذا يرد على حد خبر لا التبرئه نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم
ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه
مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد خبر المبتدا بقوله المجرد المسند الى اخره صفة المبتدا
في نحو قوله تعالى ولعبد مومن خير ولو قال هناك المغاير للصفة المذكوره ولتابع المبتدا او قال
هاهنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدا او في اسم ما هو المسند اليه الذي
كان في الاصل مبتدا لسلم من الاعتراض قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدا
اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا
وغير ذلك وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه
اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر
على المبتدا وانما كان كذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل كما يجي في بابها فاريد ان يكون عملها
فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يقدم المرفوع على المنصوب
كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما اعملت العمل الفرعي لفرعيتها لم تتصرف
في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد خالف
خبرها خبر المبتدا في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام
كما يجي في قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثنا من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى
من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه عن منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه
وتقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان
لسحرا وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شي من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان

او مكان فصارت مع كل شي كقرينه ولم تكن اجنبيه فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون
حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه لكثرته في الكلام مثله واحتياجه الى الفعل
او معناه ولمناسبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى في لمناسبة بينهما
اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار يحتاج الى الفعل او معناه كما يحتاج الظرف الى الفعل
قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف
فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل مشابهة لخبر ان المشابه
للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئه لان ان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس
كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا بها ان
لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاه وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال س ارتفاعه
بانه خبر المبتدا او لا رجل مرفوع المحل بالابتدا وذلك لانه لما صار الاسم الذي كان معربا بسببها
مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق
بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتدا وهو عند غيره مرفوع بلا كان مع اسمها المنصوب
بها قال المصنف ليس بمثل النحاه لارتفاع خبر لا نحو لا رجل ظريف حسن لانه في الظاهر صفة لاسم
لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح اذا كان فيه احتمال ما مثل له
واحتمال غيره على السوا واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف
كثيرا فظريف في لا رجل ظريف في الصفة اظهر وقال وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف
المنفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع
مذهب جماعة من النحاه وقد خولفوا فيه وجوزوا رفعه على المحل لان لا هذه مشبهة بان
فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل وكذا في لا معربا كان او مبنيا وللاولين
ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتدا بل معناها توكيد مضمون الجمله
فكان المبتدا باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجمله يتغير بها عما كانت عليه
فلا يجوز ان تقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدا كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك
ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان
معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه
اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي الابتدا معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه
بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البنا فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحة المشابهة للنصب
بعيدا منه بلا واسطة ولم يروا لهما مساويا بالرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد
منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فايده في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى
له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثاله
ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل وفيها خبر لا والمعنى ليس في الدار
غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قايم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر

قوله وبنوا تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا اقول فيه بحث لان الله قال **الجزولي** بنو تميم لا ه
يلفظون به الا ان يكون ظرفا قال **الاندلسي** لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق
ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السوال دالة عليه واذا لم يقم
فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا
القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز
ويجب عند بني تميم قوله **اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما**
نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين
او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف بخلاف اسم لا وخبرها فلا يجي اسم لا معرفة
مع نكرة لا وجه مشابهتها اسم ما في لغة اهل الحجاز للفاعل مشابهته لاسم ليس ووجه
مشابهة ما لليس بالنفي ودخول الجملة الاسمية وكونها في الاظهر لنفي الحال كليس واما الجملة الاسمية
نحو لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قال الواجي في الشرح فقط نحو قوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح ه والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لا شاذا ولا قياسا
ولم يوجد في شي من كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما وليس ففي نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى
ان يقال هي التي في نحو لا اله الا الله اي لا التبرية الا انه يجوز فيها ان لا تعمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب
ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة وتشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل
كما يجي في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدا المنكر بعدها
لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سوا كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي
او النهي او الاستفهام ويحتمل ان لا يكون للاستغراق مع القرينة فيجوز لا رجل في الدار بل رجلان
واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ما جاني رجل ظاهر في الاستغراق
ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاني رجل بل رجلان وما جاني من رجل نص في الاستغراق
فلا يجوز ما جاني من رجل بل رجلان قوله **المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية**
قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة
والكسرة والالف واليا نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم
النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو غير
المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل
بعضها في خبر المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ المجي في جاني زيد راكبا
فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه
وكانهم انما ارتكبوا التعسف في التسمية والمفعول بلا قيد شي اخر هو المفعول المطلق كما يجي وفي جعل
المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع
انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كما لا ولكن نظروا ان كان الاصالة في النصب بسبب كون المستثنى
الشي من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب

فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه والحق ان علامة النصب
هو علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما
ساير المنصوبات فمحمولة شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرية وخبر ما الحجازية وخبر
كان واخواتها قوله **فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه**
قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل
قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول
هذا المصدر منه اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم
الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له
فهو وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به
الا ترى ان كون المتكلم زايرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة
فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا
لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم
المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره
الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على
صورة اسم مفعول منه بلا قيد اخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك
زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه
واكراما مضروب له وايضا فيتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتعدي صيغته من غير قيد اخر
نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان
وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير وبوم مصيد وهو على حذف حرف الجر
للاتساع كما في نحو استغفر الله ذنبا قال س في قولهم جيتك خفوق النجم اصله حين
خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال ولبس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد
عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه
على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف
العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث
المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا اذ الفعل الذي لا علة له ولا عرض قليل
بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة
الواو بخلاف ساير المفاعيل ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له
والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا
مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول
له والمفعول معه قوله هو اسم ما فعله قال انما قلت ههنا اسم بخلاف ساير الحدود ليخرج
نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شي فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور

قلت ان اراد بفعل له فعله المتكلم او جده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة
وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول
وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعل حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار
انه مقول ليس بفعل بل هو اسم ليس هو المراد هذا اللفظ المقول ولا يخرج بقوله اسم
ما فعل لكونه اسما وبنا ويليه باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم
الجمعة ولها مكر لفظ او جد الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة اما مكر وان اراد
وهو الظاهر بقوله فعل انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذا
فعل مضمونه لم يفعل هذا ويعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج من هذا الحد
نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ها هنا فعلا الا ان يقول النفي
فرع الاثبات مجرا مجراه والحق به وكذا الحومات موتا وفنا فنا جار مجرى ما فعله الفاعل
واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل مثا
لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا
استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في قوله
بمعناه عائد الى اسم او الى ما قوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي
اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي
ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات
مفعول بها قوله **ويكون للتاكيد** الى قوله **بخلاف اخويه** المراد بالتاكيد المصدر
الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شي عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد
لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا وقولك ضربت بمعنى احدثت
ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر
المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل ونعني بالنوع المصدر
الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء
وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح
او الشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما تذكر بعدها
ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما
ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه
نحو عمل صالحا اي عمل عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف
ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك
لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا معينا كونه بمعنى المصدر اما نحو ضربته انواعا
من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل

نحو ضربته

نحو ضربته اشد ضرب وقد مت خبر مقدم لس اياه وافعل التفضيل بعض ما يضاف
فان اليه كما يجي في باب الاضافة ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا اي
ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير
مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا للبيان
اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال تعالى وتظنون بالله الظنونا او
معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او ضعيف او غير ذلك فقول
ضربته الضرب في نحو القرفصى في قعد القرفصى والقهقرى رجع القهقرى المصدر نفسه كما ذكرنا
عند س وقال **المبرد** هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصى والرجوع
القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل
وكانه قيل تقهقرت القهقرى وتقرفصت القرفصى ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسما
وصفا لشي وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ونعني بالعدد
ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة
وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد
صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد
عن التمييز نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا واما
اله موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا او سوطين او اسواطا والاصل ضربته ضربة
سوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الاله مقامه دالة على العدد بافرادها
وكذا في ضربت ضربتين بسوطين او ضربات بسوط وصحت الاله مقام المصدر المثنى والمجموع
مثناه ومجموعه كقيل ضربت سوطين واسواطا وتثنيتهما وجمعها تثنية المصدر وجمعه
لا تثنية الاله وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين او اسواطا مع انك لم تضرب العدد
المذكور الا بسوط واحد لكنك تثنيت الاله وجمعها لقيامها مقام المصدر المثنى
والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الاله مقام المصدر
النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين او ضروبا قاصدا اختلاف الانواع
قوله **فالاول لا يثنى ولا يجمع** اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه
ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي
يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها
فتناقضا قوله **وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا** اي قد يكون المصدر
بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدرا وغير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل

[illegible]

في الاستغفار نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه

فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب س في كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي وتبتل

اليه وتبتل بتبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب

المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير

بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى مضمون

عامله نحو قوله هذا اسراقه للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب

اي يدرس الدرس والى غير مضمون عامله نحو عجبني الضرب الذي ضربته واسم الاشارة المشار

به الى غير مضمون عامله نحو عجبني ضربي فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيت عطاء وكلمته

كلاما فانهما اسما مصدرين لشي من الافعال قوله **وقد يحذف الفعل لقيام قرينة**

جوازا الى قوله وعجبا اعلم انه لا بد في الواجب الحذف والجائزه من القرينة

قوله جوازا او وجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف اي يحذف حذفا جوازا او حذفا

وجوبا وسماعا وقياسا ايضا نصب على المصدر بفعل محذوف اي بعضه يسمع حذفه

وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا واقول الذي

ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به

من فاعل ومفعول اما بحرف جر او اضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله

بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت

شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالية نحمده على عظيم احسانه ونير

برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه اداء ~~واما ما بين فاعله بالاضافة~~

~~نحو ضرب الرقاب وسبحان الله عليك~~ واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة

الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او من مفعوله بالاضافة نحو ضرب

الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او من فاعله بحرف جر

نحو بوسا لك اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا بعدا لك او مبين لك وجدا لك وعجبا

منك اي من مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف

والاذن او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع

هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك

الضابط والضابط هنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافا اليه

او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى وقد مكروا مكرهم وسعى لها سعيها

وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل

ويتصلا به فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما انا به لقصد الدوام واللزوم بحذف

ما هو موضوع للحدوث والتجدد اي الفعل نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا لك ومعاذ الله

وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد

الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ بالسرعة منه نحو لبيك وسعديك ودواليك وحنانيك

ولما حكي معنى المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود

المتكلم من احدهما بعد المصدر المخصص به فلما بينهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف

الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب

واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وغفر الله غفرا لك وذلك لما ذكرناه ان من حق الفاعل والمفعول

ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم

اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل والمفعول لامكانه ومركزه متصلا

بالفعل ومعمولا له فورا نه وذان نحو قوله تعالى ان امرهلك واما قولهم حمدت حمده

وقصدت قصده وحوت حوته ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء ذلك على المصدر

بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى اذه من هواكا

اي من مهويك والمعنى قصدت جهته التي يشتغل ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى

وردته حمده الذي يليق به وجدته حمده الذي ينبغي ولا يكون مضافا الى المفعول به بل المفعول

مطلقا كالفاعل في قوله تعالى ومكروا مكرهم وفعلت فعلتك فيكون نحو قوله تعالى وسعى لها سعيها

بل يكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى ومكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى

لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه

اي الفاعل والمفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان

يلي الفعل في المعنى هو لك اي هذا الدعاء لك وكذا الكلام فيه من التبيين المبينة للمعارف

ونحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي

صفة لها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة موصوفة وقد يبين ايضا بعض انواع المفعول به

اللام اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا وسهلا اي هذا الدعاء المختص بك هذا

ان فسرت مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحيبا وان فسرته بالمصدر اي رحب

بوسعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوف المسند الاجمالي

لانها مستانفة **ثم اعلم** ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها

للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها حيث لا ينوي فعلها تقديرا بل

صار المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كما يجي بابها

نحو هيهات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذا محل من الاعراب

الذي استحقته حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها

الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل يصير ورة المصدر كالفعل فيقال

هيهات زيد ونحوه ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل

والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر قال تعالى هيهات هيهات لما توعدون

لفظًا

فهو بمعنى له بعدًا لما توعدون استعمالًا واما في المعنى فهيهات اسم فعلٍ والا لم يبن وايضًا
ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرًا قبلها فانتصابها كالمصادر المذكورة
هاهنا وهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم يستعمل الافعال
قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنتصب فبانتصابها
عرفنا ان الفعل مقدر قبلها وبنا الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها اذ لو قامت مقامها
لم تقدر قبلها فلم تكن تنتصب فبانتصابها عرفنا ان الفعل مقدر قبلها وبينا الاولى عرفنا قيامها
مقام افعالها وقد يجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرًا
واسم فعل نحو رويد زيدٍ ورويد زيدًا وبله زيدٍ وبله زيدًا ويجوز ان يكون حاشا
من هذا الباب فيكون حاشا زيدٍ مصدرًا مضافًا كما في سبحان زيدٍ بدليل القراءة الشاذة
حاشًا لله منونًا ويكون حاشا لزيد اسم فعلٍ مستعملًا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد
ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم يوضع افعالها
اصلا نحو دفرًا له اي نتنًا وبهرًا له اي تعسًا اما بهرًا بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فهما
مثل القهقرى والقرفصى اعني ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب س الا ان الفرق بينهما
ان دفرًا وبهرًا لم يستعمل ناصبهما وبنيا بحرف الجر بخلاف نحو القرفصى فانه استعمل ناصبه
من غير لفظه والناصب المقدر لدفرًا وبهرًا ايضًا فعل من غير لفظهما والتقدير انتنت دفرًا
وتعست بهرًا ومنها اسما اعيان جعلت قائمة مقام المصادر نحو تربًا لك وجندلًا
اي رميت رميًا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطًا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرًا
والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئًا لك اي هناءة وعائذًا بك اي
عياذًا وهي مثل قم قائمًا اي قيامًا وتعال جائيًا والفرق بينهما ما ذكر في القسمين المذكورين
وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائمًا ومنها ايضًا اسما اصوات
قامت مقام المصادر نحو كاءة منك اي توجعًا واهًا لك اي طيبًا واقًّا وافة لك اي كراهة
فيقدر لجميعها افعال بعدها ويلزم اضمار ناصب ما كان في الاصل صوتًا وان لم يبن لجاري
نحو بهًا اي كفًا وبهًا اي زيادةً وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف
والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة
بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لم يشتق منه قائمًا مقام المشتق
منه وقطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقًا
من مفعوله المطلق والاصوات صوت والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها
نصبًا الا ان تكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وي لزيد وذلك نحو اهًا ويهًا ويجوز
ابقاؤها على البناء الاصلي نحو اف لكم واوه على احوالي واهًا من ذنوبي والظاهر ان ويل
وويح وويس وويب من هذا الباب واصل كلها وي على ما قال الفراء بلام الجر
بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وي لك ووي له ثم خلط اللام بوي حتى صارت لام

الكلمة

الكلمة كما خلط اللام بيا في قوله فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا
فصار معربًا بتمامه ثلاثيًا فجاز ان تدخل بعدها لام اخرى نحو ويلًا لك فصار ورد الاولى
لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما قيل في سلام عليك ثم جعل ويح وويب
وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوها فكنوا
عنها ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائمًا مقام الفعل فصار اسم فعل
نحو مه وصه وايه وعند ذلك كما سنذكر في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام
الفعل فيصير اسم فعلٍ على ما مر وقيل يجوز في كل صوت يتعدى صيرورته اسم فعلٍ
ان يقال بقايه على مصدريته ويكون بناؤه نظرًا الى اصله حين كان صوتًا لا لكونه اسم
فعل فيقال انه ورد نحو صه بالفتح ورتبه وذلك لانا قد علمنا صيرورة المصادر اسماء
افعالٍ لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعالٍ
وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى جعلها اسماء افعال ومن المصادر المصوغة
بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمع
كسرها ممن لا يوثق به وهما عند س منصوبان على المصدر وقد يستعمل فعل عمرك
بخلاف قعدك قال ع عمرتك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم
ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه
الطلب كالامر والنهي قال ع قعيدك الا تسمعيني ملامةً ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا
وانشد ايضًا وقال ع ايها المنكح الثريا سهيلًا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية
اذا ما استقلت وسهيل اذا ما استقل يماني وقد ذكر الجوهري استعمال قعدك
وعمرك في القسم الذي لا سؤال فيه فيقال قعدك لا اتيك وكذا قعيدك
وقعدك الله لا اتيك وقعيدك الله لا اتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما
فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري قد جاء عمرك الله
في غير القسم واستشهد بقوله ع عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سالت الله
ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال والاصل عند س
عمرتك الله تعميرًا فحذف الزوايد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافًا الى المفعول
الاول وكذا قعدك الله تقعيدًا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرًا بان سالت الله ان يعمرك
فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل
اي جعلتك قاعدًا ممكنًا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون
فاعلًا اي عمرك الله تعميرًا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسال عمرك
الله اي اسال الله تعميرك او اسال الله عمرك او اسال الله قعدك اي تقعيدك وتمكنك على
حذف الزوايد واسال متعد الى مفعولين ويكون المعنى اسالك بتعميرك الله اي اعتقادك
بقاءه وابديته وبتقعيدك الله اي بتثبيتك اياه الى العهد اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما

حذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوايد مضافان الى الفاعل
والله مفعول به في المصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف نحو قعدك الله
اى قعيدك اى ملازمك الله العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا
التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المعاقد كالحلف والحليف
فعلى مذهب س وهو ان نصبهما على المصدر وعلى تاويلهما باسال الله تعميرك وتعقيدك
ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال
لما كان الدعاء للمخاطب جاريا مجرى قسم السؤال لانه قد يسند السؤال بالدعاء للمسؤول كانه
قيل طول الله عمرك افعل لي كذا قوله ومنها قياسا في مواضع الى قوله وزيد سيرا
سيرا قوله ما وقع مثبتا الى اخره هذا المصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما
ان يكون ناصبه خبرا عن شئ لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب
ذلك المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا ومعناها نحو ما زيد الا
سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون يعاسر بعا وكذا ان دخل
على المبتدا والخبر نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد
الا سيرا من هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير
وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد
وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤوي الطريد
ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وكذا الصفة المشبهة كاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه
وضعه على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا
لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار
العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زيد
سير سير وما زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدا في قولها فانما هي اقبال وادبار
فيحيى اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولتنزل
هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا ان فاعلها
او مفعولها ليس بالاضافة وحرف الجر بعد حذف الفعل كما بينا معنى الدوام
قال ه عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب قال س سمعنا
بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلام عليك
وويل لك قوله مثبتا بعد نفي انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ولم يكن
بعد نفي نحو زيد يسير لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل
اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفي وليس دخول النفي
على الاسم شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سيرا
لزيد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون خبر الفعلين مجازا

فالشرط اذا ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه
مجازا قوله او معنى نفي يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم
ان هذا المصدر الذي بعد الا ومعناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا
اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذلك
يجئ مكررا نحو ما زيد الا سيرا قالوا فحينئذ حذف الفعل وجب لقيام الا ومقامه
قوله او وقع مكررا فيه نوع اختلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا
عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطي لفظه هذه الفايدة
الا بتكلف قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل فشدوا
فاما منا بعد واما فداء يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول
فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق وتعني باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده
وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول ذلك الشئ
كالاثر الذي يكون بعد المؤثر وتعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم
ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه
فوايد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوايد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة بمعنى انها
مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل
من ذلك المصدر المضمون لها فصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة
مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد
استثقل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمنها
فوجب حذفها فقوله تعالى شدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد
الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله
فاما منا واما فداء وتقول في الخبرية زيد يكتب فمراده سعدا وسعد او عمرو يشتري طعاما
فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا الى قوله
صراخ الثكلى يعني ان قوله صوت حمار مصدر فاد به التشبيه اذ المعنى مثل صوت
حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا
المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذكر الاسم الذي
قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسالتنا وكان ينبغي ان يتم الله شرطا
اخر وهو ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا
لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدي هدي الصلحاء فان
الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة اذن لا تدل على معنى الفعل اعني على
الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من الجملة المتقدمة
وبين المصدر ذل عليه الجملة المتقدمة بدلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذف

فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل
الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا فالشي كالوصف للاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف
في تابعه في الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما
في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر
او الحال وانما اختار س الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول
ومعناه فالاولى ان يجعل الثاني مع تابعه تابعا للاول حتى يكون تابع الثاني كتابع الاول
واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المذكور المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى
الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا
اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر
فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا وبدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار
صوت صوت حمار وانما فر من نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل
لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجاز
النصب فيه على المصدر او الحال كما مر وروي في س رويته فيها ان دهاق اما ان يكون
نصبا مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه
الاتباع في مثله قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له
على الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه يعني يكون ذلك المصدر مضمونا
لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا محتمل لها اذن
من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه في نحو ضربت
ضربا الا ان المؤكد هاهنا مضمون المعرب اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل
يدل وحده على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة
الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله
اكبر اول الاذان الذي هو الدعا الحق اذ هو دعا الى الصلوة فدعوة الحق كرجل صدق
وحمار سوء ومنه قوله اني لامنحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل
لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام المؤذن بالقسم
فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله
وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه
المصادر وجي بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار فعلها
كما تقدم في مثل هذه المصادر ضابطا لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة
وكونها تاكيدا لانفسها ولا يمتنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال
الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتأديتها معناها كما
قلنا في نحو له صوت صوت حمار بعلا يكون من المنصوب باللازم اضماره قوله

فالاصل له صوت يصوته صوت حمار اي يصوت حمار قام الاسم مقام المصدر
كانه اعطا عطا وكلم كلاما وظاهر كلام س ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل
مقدر حال س وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية
بمعنى الفعل والفاعل فهو بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث على ما من قام به ذلك
المصدر وقد وجد بالجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث اي الحال الماضية وهي
لفظ مررت في مسالتنا فالمجموع كالفعل والفاعل هذا وجه قوي وقد قيل ان العامل
في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لكن المعنى فاذا له تصويت
والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجي في باب المصدر فهو كما تقول
عجبت من ضرب بكر ضرب الامير اي من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد حمار من ضرب
عمرو ضربه وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان والفعل
منه وسمع لكن قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى لمعنى له صراخ حاصل لكن معنى
له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا نحو نوقوع الفعل خلاف له صراخ
فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لكن عامله ظاهر
ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى صنع الله ووعد الله
وكتاب الله وصبغة الله لكن قبلها ما يؤدي معنى افعالها فيعمل هذه المصادر
منصوبة بالمذكور قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر
المنصوب اعني نحو صوت حمار صوتا في نحو صراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان
عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجي في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد
وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فحينئذ لا يعرفه مع كون
الموصوف غير معرفة لكن مثل لا يتعرف بالاضافة وبني عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد
على الوصف اي مثل اخي زيد ورد عليه س وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير
الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اي له صوت
منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جري ومثله قليل كما يجي في باب الوصف فاذا
تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب المصدر اعني نحو صوت حمار جاز ان
يكون حالا على الحد التأويل المذكور في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما
اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال س يجري بعده
على احد الوجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد
اللفظي كما في جانبه الذي بدل لكن ذلك الثاني صار مع وصفه كاسم واحد مفيد اما لم يفده الاول
ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه
فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطية حالا لكن في وصفه معنى
الحالية كما في قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وهذا كما قال س في نحو الماء ماء باردة اه

قال

ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره

اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك رجع زيد القهقرى في ان المصدر في
كليهما موكد لما لا يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل
من دون الفاعل ثم اعلم ان الموكد لغيره في الحقيقة موكد لنفسه والا فليس بموكد
لان معنى التاكيد تقوية الامر الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشي ثابتا فكيف تقويه واذا
كان ثابتا فالموكد لغيره اما مع صريح القول قال تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق وقولهم
هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا [illegible]
غير ما تقول ما فيه مصدرية اي قولا حقا غير قولك ومعنى هذا [illegible] لمعنى قوله
انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور المعهود [illegible] لا كما تقول في حقه من ضد ذلك
وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عند الله حقا والحق لا الباطل
وكذا قول ابي طالب رحمه الله تعالى اذن لاتبعناه على كل حالة من الدهر جدا غير
قول التهازل اي قولا جدا وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت
به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم اتردد والى ثم اجزم به
مرة اخرى فيكون قطعتين او اكثر بل هو قطعة واحدة لا ثنى فيه البتة وكذا قولهم
افعله البتة اي جزمت بان افعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع
المقطوع به وكان الكلام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة مني التي لا تردد
فيها فيقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان تجعل الجملة المتقدمة مفعولا لها
لقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع بما تقول [illegible] مدلول الجملة
المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهي مقول له فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت
بعد الجملة الخبرية قولا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة
نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ
لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس مدلول اللفظ هو بعض مدلوله واما
قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر
كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون
مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجي بعد الامر والنهي من الموكد لغيره كالبتة بدا لان عليه
التضاد لا له نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والنهي قاطع بطلب تركه واما قولهم
لا افعل [illegible] جدك كما لا تغضبان كراكماه ولا تستعمل الا مع النهي فليس موكدا للفعل
المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله اجدكما قوله لا تغضبان كراكماه وليستعمل
الا مع المنفي لكان موكدا لمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع زيد
القهقرى التي عدم القضي يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل
للقهقرى وغيرها فان قلت جدكما مضمون عدم قضي [illegible] لان ذلك قد يكون جدا

وقد يكون هزلا فيكون موكدا للجملة لا للمفرد قلت عدم القضي هو المحتمل
للجد والهزل سوى اسنادته الى المخاطبين او غيرهما او تعارض نحو زيد رجع
القهقرى فان القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد ولا للرجوع المطلق فتبين
ان جدكما تبيين لمضمون المفرد وانا جعلنا المصدر موكدا لغيره اذا اكد
معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة له ولا يجوز ان نقدر اجدكما
اقول لا تغضبان كما قدرنا في بيت ابي طالب رحمه الله اقول اتبعناه على كل حالة
جدا لفساد المعنى فنصب اجدك اذن ان نطرح البا والمعنى اجد منك كما قال
الاصمعي ومثله ٥ اجمانى اسا سلمى بن جندل يهددكم اياي وسط المجالس ٥
اي احق ومعنى حقا وجدك متقاربان او تقول انتصابه على الحال كما في فعلته
جهدك على الخلاف الذي يجي فيه والعامل في اجدكما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا
بالنسبة لصدر الكلام ويجوز ان تقول هو [illegible] ان جد [illegible] بن ما سال عن الجد
فيه وهو لا تغضبان فيكون اذا مما يجب حذف فعله نصا بط اضافته الى الفاعل فقد
تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر الموكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلوله الجملة
المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في الموكدة لنفسها ويقوي ذلك انه
لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير جواز هو موكد ~~لغيره~~ عند الله قولا باطلا لكن
اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو منى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر
موكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشي اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب
نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر لكنه غير موكد ولا يجوز
اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر
موكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لا لكن انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم
المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه مدلولها فكانك
اكدت اللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك ولسميه والنص غير المحتمل فلذلك
قيل موكد لغيره واما الموكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى توكيدا لنفسه
وهذه عبارة المتاخرين **وس** يسمي الموكد لنفسه التاكيد الخاص والموكد لغيره التاكيد
العام وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اي لتوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشي لانه
في مقابلة التاكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير موكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل
الناصب في الموكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث
الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعني قبل المصدر ولا يجوز تقديم المصدر على الجملتين
لكونهما كالعامل الضعيف قال **الزجاج** ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك
[illegible] لكون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدر بل لا بد منهما
معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن

من هذا الباب والاضافه الى الفاعل نحو صبغة الله ووعد الله للامن من اظهار الفعل
مع حصول النايب عنه قوله **ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك**
اس ووقوعه مثنى من الضوابط التى يعرف بها وجوب حذف فعله سوا كان المراد
بالتثنيه التكرير كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير
التكرير نحو ضربته ضربتين اى مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا وامثاله
اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند **س** مفرد كلدى عند
يونس قلب الفها يا لما اضيف الى المضمر كالف لدا وليس بوجه لبقا يايه مضافا الى
الظاهر قال ☙ دعوت لما نابى مسورا فلبى فلبى يدى مسور ○ **ابو على** معتذرا
ليونس يجوز ان يقال اجرا الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى
افعى بالياء واصل لبيك الب لك الناس اى اقيم لخدمتك وامتثال مامورك ولا
ابرح عن مكانك كالمقيم فى موضع والتثنيه للتكرير كما فى قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين والمعنى
البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوايده ورد الى
الثلاثى ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب
بالسرعه من التلبيه فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب
بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوايد واما قولهم لبى يلبى فهو مشتق من لبيك
بمعنى لبا قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان وسلام عليك وبسم الله
واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعله سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك
وسعديك مثل لبيك اى اسعدك اى اعينك اسعادا بعد اسعاد ولا يستعمل سعديك مفردا
بخلاف الب فانه يستعمل باللام وقولهم دواليك اى تداولا بعد تداول وهذاذيك اى
اسرع اسراعا بعد اسراع قال ☙ ضربا هذاذيك وطعنا وخضا ○ اى ضربا يقال فيه هذاذيك
كقوله ☙ جاوا بمذق هل رايت الذيب قط ○ وهجاجيك اى كف كف مصادر لا تستعمل
الا للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان يستعمل ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال
قال ☙ فقالت حنان ما اتى بك هاهنا اذو نسب ام انت بالحى عارف ○ ومعنى
حنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا
كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو قوله ☙ اعبدا وذو بابن الخطوب تنوبنى
واملكوا انت فى الحديد واقاما وقد علم الله وا قياما وقد قعد الناس وانما وجب
حذف الفعل حرصا على ابرازه للموبخ عليه ما انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام
المصادر فى التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس اى اتقوم قائما وقد علم الله وقد قعد الناس
وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجى فى باب الحال
ومما ينبغى ان يكون قياسيا كل مصدر عطف على جمله بالواو والمراد بالعطف
تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما تقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل ذلك

دائم عنك انعاما اى اقرها بحذف الزوايد واضيف الى المفعول او نعمت عينك
نعمة اى قرت وهذا مضبوط بضابط الاضافه كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك
ولا كيدا او لاهما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكاده ويقول
الراد على الناهى لا فعلن ذلك ورغما وهوانا ويقول اعتديت ولا اعتدا الغراب واهتدت
ولا اهتدى القطا اى ولا اعتديت اعتدا الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف
الفعل فى هذا المصدر لدلاله المعطوف عليه على الفعل المقدر ونيابة عنه ومن
القياسيات نحو وتبتل اليه تبتيلا عند **س** وهذا اخر القياسيات وفذحات الجمله
قايمه مقام المصدر وهى فاها لفيك اى فا الداهيه والمعنى دهيت دهيا والاصل فوها لفيك
اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال كلمته فاه الى فى اى مشافها ويجوز ان تكون
هذه ايضا بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف فعله بخلاف فاها لفيك
فلما اغنى عنها معنى المبتدا والخبر وصار معنى فاها لفيك اصابه داهيه ومعنى فاه
الى فى مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن
الجار والمجرور معنى الحرف فلما صارت بمعناه وهو المصدر او الحال قيل فى فوها
وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانوا عليه وقيل انتصاب
فاها على انه مفعول به اى جعل الله فا الداهيه الى فيك اى جعلها الله مشافهة لك
قوله **المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا**
واعطيت زيدا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ **جار الله** يريد
ما جرى عليه او جرا مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب فى مثل ما ضربت زيدا او وجدت
ضربا واحدث قتلا وكا بكا او وقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعته
عليه الا عدد وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغى
ان يكون المجرورات فى مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة
الى الكوفه مفعول بها ولا شك انه يقول انها مفعول بها لكن بواسطه حرف جر مطلق
لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشيا فى اصطلاحهم وكلا منا فى المطلق واطلق ان
معنى اشترك فى قولهم اشترك زيد وعمرو لا يتبين تعقل ايضا ذلك اياه الى زيد الى شى اخر وهو
عمرو او غيره وليس بمفعول به فى الاصطلاح والاقرب فى رسم المفعول به ان يقال
هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجعول
مثبتا فقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع المفعولات
اما المفعول المطلق فلان الضرب فى قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا
للمتكلم فى المثالين الا انه لا يقال فى الاول ان ضربا مضروب ويقال فى الثانى انه محدث واما ساير
المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال فى
سرت اليوم فرسخا وجيت وزيدا ذكرا فما لكان اليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وزيد مفعول معه

وزيدا ورت واكرامًا مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد وقمت الى زيد ممرور به ومقوم اليه
زيدًا وجيت زيدًا وبعت زيدًا مالاً وكلت زيدًا طعامًا وبعث زيدًا الشر وامثالها
ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مفرز ومنه ومجي اليه ومبيع منه ومكيل له ومبتغى
له وقولنا المثبت او المنفي مثبتا نحو زيدًا اي ضربت زيدًا او ما ضربت زيدًا او افعال القلوب
لا تتعدى في الحقيقة الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم
في علمت زيدًا قائمًا قيام زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا اقل حذف احدهما
من دون الاخر مع انهما في الاصل مبتدأ وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة
وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكنهما لكن اولهما مفعول هذا الفعل
الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدًا جبة واعطيت زيدًا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول
مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة او معطوة اي مأخوذة وكذا نحو احفرت زيدًا النهر
زيدًا محفر والنهر محفور والمعنى حملت زيدًا على ان يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس
انتصابهما بالثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي حفرته فحفر النهر لانك تقول
احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل
وذلك الفعل المطاوع اي حملته على ان يحفر النهر وباب اعلمتك زيدًا قائمًا في الحقيقة
متعد الى مفعولين فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت
الجبة واعطيته درهمًا فنصب الثاني والثالث لتعلقهما معا بتضمنهما لمفعوله الثاني
كما قلنا في علمت وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به
اي يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى وما ادري
ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول
فالفعل عند البصريين او شبهه بنا على انه به يتقوم المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية
وقال الفرا هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل
وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى بنا على ان النصب علامة الفضلة
لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال
في الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم وهولا لم يبنوا هذه المذاهب على قاعدة
لهم ممهدة في العامل كالبصرية قوله وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم
ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سوا الا المفعول معه وذلك لمراعاة
اصل الواو اذ هي في الاصل للعطف فموضعها اثنا الكلام ويجب تأخير منصوب الفعل
عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدًا اضربن ولعل ذلك
لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والاهم يؤخر
عن مرتبته اي الصدر وتوكيد الفعل دليل مؤذن بكونه مهما فيتنافيان في الظاهر
وكذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقدم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت
عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما
احسن زيدًا لانه لا يتصرف في معموله كما يجي في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب
الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما
نحو من ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه
اي ما تضمن احدهما وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفا التي في جواب اما اذا لم يكن
له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجي في حروف الشرط
من انه لا بد من نايب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب اخر
جاز ان تقدم ايهما شئت ويجي الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدًا
وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدًا فاضرب وكذا لا يجوز
تقدم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدًا غلامه ضرب لكن زيدًا متأخر
في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر
الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه معموله فينبغي الضمير المتصل
بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب
متأخر من جهة المفعولية فقط وكذا اجاز زيدًا ضرب غلامه لانه متأخر من جهة
المفعولية والمفعولية واجازه البصرية وهو الحق اكتفا بالتقدم اللفظي وكذا
منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واي شي اراد اخذ زيد
على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصورة هو الفاعل ولا يجوز ان
يتقدم قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر
ما هو متقدم متأخر لفظا وليس المتقدم متوجز تقديرا وهذا الخلاف في ضرب غلامه
زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون
وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وجب
اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فتقول ان تقدر غلامه ضرب زيد ضرب زيد
غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل
والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه
البصريون وهو الاولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يقع
فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا تنصبه فلا يقال زيدًا ضرب كما يجي
في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل الى قوله
واهلا وسهلا القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا
قال شخص من اضرب فتقول زيدًا او حالية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة
قاصد الضرب شخص فتقول زيدًا قوله امرأً ونفسه اي دع امرأً والواو
بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال واما كانت

سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف
المنادى فان الضابط كونه منادى وقوله تعالى وانتهوا خيرا لكم تفسير ش انتهوا عن
التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائى التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان
كان لا تقدر فيما شا ولا يقال عبد الله المقتول اى يكن ذلك وقال الفرا لو كان على اضمار كان
لجاز اتق الله محسنا اى يكن محسنا وهو عنده صفة مصدر انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك
خيرا لك ووراك اى اوسع لك تقدير حسبك وائت خيرا لك ووراك وائت مكانا اوسع لك
نحوى مذهب ش اى تقدير ائت فى الاية وكذا قوله فواعديه سرحتى مالك
او الربى بينهما اسهلا اى قولى ائت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا
اى انته عن هذا وائت امرا قاصدا وقرينة ائت فى هذه المواضع انك تنهى فى
الاول عن شىء حيث تعبد بما لا تنهى عنه بل بما يؤمر به فتعين ان ينصب بائت
او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا مما يجب حذف فعله على
ما ذكر ش واورده الزمخشرى فى ذلك واورد ش وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك
مما وجب اضمار فعله ولا ارى فرقا بين انته امرا قاصدا وانتهوا خيرا لكم من حيث المعنى
ولا ادرى لم صار احدهما مما وجب حذف عامله دون الاخر وان ادعى ان انتهوا
خيرا لكم وحسبك خيرا لك صار كالمثل فى كثرة الاستعمال ولم يسمع اظهار فعله دون انته
امرا قاصدا فذلك مما يمكن والعلو سمع انته وائت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا قاصدا دون
ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالثلاثة متقارب به المعنى ومعنى امرا قاصدا ذا قصد
والقصد فى الامر خلاف القصور والافراط قال كلا طرفى قصد الامور ذميمة
قوله اهلا اى اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا
وقال المبرد هى منصوبة على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا واهلت
اهلا اى تاهلت تاهلا فقدر له فعلا وان لم يكن له كما قيل فى نحو القهقرى اى تقهقر
القهقرى على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة
ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان
المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما خالف ذلك من قول عليه سيما الصدق
صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا هو الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان
تكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ومنها
قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى بزيد وكان اسم رجل
مشهور فانكر ذلك عليه اى من انت ذاكرا زيدا او تذكر زيدا او سمى ذاكرا على الحال
من معنى من انت اى من تكون كما قيل فى كيف انت وقصعة من ثريد اى كيف تكون
ويقال هذا ايضا فى من ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اى كلامك
زيد نحو كلمته فوه الى فى والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير

اما

اما بمعنى العاذر كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان
يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل فى مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما فى الاصوات
كالصهيل والنهيق فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال ش جارى
لا تستنكرى عذيرى ش سيرى واشفاقى على بعيرى ش يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع
الى المخاطب اى احضر عاذرك او عذرك او الحال التى تعذر فيها ولا تلام وهى فعل المكروه
به اى بذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازيه بسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اى
من اجل الاساءة اليه وائت به اى انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه
ما روى عن النبى صلى الله عليه انه قال لابى بكر رضى الله عنه انه قال العذير من عايشة
اى من جهة ذنبها وتعزيكها وفى الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اى يعموا
العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم ومعنى من انفسهم اى من جهة انفسهم
واهلاكها ويقال من يعذرنى من فلان اى من اجل انه ادى اباه اى لى عذر والمراد
نهلها هنا من يعذرنى ومنها قولهم اهلك والليل ان كان الواو فيه بمعنى مع
فالمعنى الحق اهلك مع الليل اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف اسبق الليل
بفعل اخر غير ناصب اى الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا او اعطنى كليهما
وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر لاخر اى هذا بين يديك الى الزبد
والسنام فقال الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اى ارسل واحتسفا وسو
كلا اى اجمع كيله حشفا وكل شىء ولا شتيمة حر اى اصنع كل شىء ولا ترتكب شتيمة حر وان
تاتى فاهل الليل اى فات اهل الليل واهل النهار اى اهلا لك بالليل والنهار ودبار
الاخيه اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رايت كرجل اليوم رجلا على نصب رجل
وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال متقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع
ولم اكل شىء ولا شتيمة حر اى كلاهما لى وكل شىء امم ووجوب الحذف فى جميع ما ذكرنا
وامثالها لكونها امثالا او كالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير **واعلم**
ان المفعول به يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يجىء فى ابوابها وكذا المتعجب منه
لكون التعجب كالمثل والامثال لا تغير كما انه لا يحذف فى الاسم قيام القرينة على بعينه
نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة فى التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به
نحو ضربت زيدا فى جواب من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا ان كان مستثنى نحو
ما ضربت الا زيدا وما يحذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما فى قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء
اى لمن يشاوه او غير منوى وذلك اما لتضمن الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره
اى يعدلون وقوله وان تعتذر بالمحل من ذى ضرعها الى الضيف يجرح فى عراقيبها
نصلى اى يوثر الجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما يقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى
والله يقبض ويبسط قوله الثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب

ادعو العطا او تقديرا اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المصنف
المطلوب اقباله وحرف نايب
المطلوب اقبالها احرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وحرف نايب
مناب ادعو احرج نحو فى قولك خواطب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد
وقال الزمخشرى لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوى اى كونه
مطلوبا لاقبال دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظى اى ما دخل عليه يا
واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره
لا لاشكاله فان المنادى عنده كلما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح
به لما فصل احكام المنادى فى الاعراب والبنا وكذا الظاهر من كلام س انه منادى
قال الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمدا فكانك تناديه
وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم فى المراثى لا تبعد اى لا تهلك كانهم من ضنهم
بالميت عن الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا تعدمن ولا هلكت
وكذا المندوب المتوجع منه نحو وا ويلاه وا ثبوراه وواحرباه او احضر حتى يسمع من
من قطاعنك والدليل على انه مدعو قوله تعالى ولا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا
كثيرا امرهم بقول وا ثبورا وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة وكذا المتعجب
منه منادى دخله معنى التعجب يا للما وللدواهى احضر احتى يسمع منكما وكذا الاسم المختص
المخصوص فانه منقول من المنادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وينتصب
المنادى عند س على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا
فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف الندا عليه وافادته فائدته
واجاز المبرد نصب المنادى على حرف الندا لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه
يمال امالة الفعل فلا يكون اذا من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب
الحذف وعلى المذهبين فيا زيد جملة مع تركيبه من الحرف والاسم اما بالفعل المقدر على
مذهب سيبويه واما لكون يا عوضا من الفعل على مذهب المبرد وهو نحو اضرب زيدا
فيا كالفعل والفاعل مستتر والمنادى مفعول كما فى المنادى احد جزئى الجملة
فعند س جزء الجملة اعنى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف الندا
سد مسد احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده
مسدهما والمفعول به هاهنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا ندا
بدون المنادى وما اورد هاهنا الزاما لو كان الفعل مقدرا او كان يا عوضا
لفظا او تقديرا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشا فلا
ان يعبد بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها
بلفظ الماضى وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواتها اسما افعال ومنع بان
اسما الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من اذ وان الندا وبكرانه يقال خالفت

اخواتها اكثر استعمال الندا الجوز فى اذانه ما لا يجوز فى غيرها **الى ان جى**
الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون لغايب لعدم تقدير ذكره
ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم **والجواب**
ان كل اسم فعل يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرا او مضمرا
غايبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز فى اسم الفعل شى من الضماير تقول صه فى المفرد
المذكر والمونث وكذا فى مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة الندا بمعنى فعل المتكلم
استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم فى اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت
وفى اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت **وقيل** لو كان اسم فعل لتم من دون
المنادى لكونه جملة **والجواب** انه قد يعرض للجملة ما لا
تستقل معه كلاما كالجملة القسمية والشرطية والندا لابد له من منادى **واعلم**
انه قد يحذف عامل المنادى المصدر انفا فانحو يا زيد دعا حقا فيجوز ان يكون مثل
الله اكبر دعوة الحق وزيد قايم حقا اى منتصب بعامل مقدر كما قيل فيه **واجاز**
المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قايما اذا ناديته فى حال قيامه قال ومنه قوله
يا بوس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامل بوس الذى هو بمعنى الشدة وهو المضاف
الى صاحب الحال اعنى الجهل بعدين لزيادة اللام فهو مثل اعجبنى مجى زيد راكبا قوله **ويبنى على**
ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون
وانما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج
منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو **وقال الكسائى** المنادى المفرد
المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال
بعضهم فى المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البنا حتى يبنى فلابد فيه من الاعراب ثم انا لو جربناه
لتشابه المضاف الى يا المتكلم اذا حذف اليا ولو نصبناه لتشابه غير المنصرف من نعماه ولم ينونه
ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو
الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع
او منصوب بلا عامل **وقال الفرا** اصل يا زيد يا زيداه لمنادى بين الصوتين
ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبنى على الضم وفتح المضاف لوقوعه موقع المضاف اليه
موقع الالف لكنه عنده ليست نصبا بل فتحا ولا ادرى ما يقول فى نصب المضارع والمفرد
والنكره ولم لا يجرى المضاف مجراهما فى كونه منصوبا قوله معرفة اى الذى لا يكون مضافا
ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ونعنى بالمعرفة ما كان معهودا قصد
سوا تعرف بالندا او كان معرفة قبله فيضم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر
فى المنقوص والمقصور نحو يا قاضى ويا فتى وفى المبنى قبل الندا نحو يا هذا ويا هولاء
ويونس يحذف اليا فى المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص

اى لا يشبه غير المنصرف
المنقوص او جزء مع
وبهم اعلم [illegible]
كما ذكره

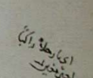
[illegible] او صوت ياء مع او [illegible]

نا قائم مع السكون بلا لام ولا اضافة ولا يجب في نحو يا مرئ من الاءزاه خوفا من الاجحاف في
بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد عن ادعوك وهذا الكاف مشابه الكاف
في ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر من ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف بوجه او الفعل
ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني واما المضاف والمضارع فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم
يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز يا انت نظرا
الى المظهر قال هـ يا ابجر ابن ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جعت هـ وجاز يا
اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قاله لابيه
لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من
التنوين قال هـ سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام هـ
وقال يونس نصب رجوعا به الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بين
التمكن وانما بني المفرد على الحركة لان له عرقا في الاعراب في بني على الضم فرقا بين حركتي المنادى
المعرب نحو يا قوم ويا قوم منادى حركة المبني نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك
ومن قبل **قوله** وتخصص بلام الاستغاثة الى قوله لغير معين
هذه اللام المفتوحة تدخل على المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي
لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من المخصوص بالاستغاثة
لغرابته من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار لغرابته من بين امثاله
فاللام معدية لادعوا المقدرة عند **س** والحرف النداء القايم مقامه عند **المبرد**
الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعوا متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف
النايب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا تجوز ضربت
لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث
والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوفا
نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي
تفتح لام الجر معه لما يجي في حروف الجر فان عطف بغير يا نحو قوله هـ يا للكهول وللشبان
للعجب هـ كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه
على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف نحو قوله هـ يا لعطاف
ويا لرياح هـ وانما تكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير
نحو قوله يا الله للمسلمين وفتح اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد
كسر لامه على تاويلا انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للبر واهو ويا للماء وبالتعليقة
وحكى **الفرا عن بعضهم** ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو
ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث

له من نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث
بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق
اللام الاول بمعنى يا الله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغني
عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد
نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل هـ يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر
اين اين الفرار هـ وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم
لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ها هنا لا حقيقة
ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت
يا لزيد قد كان كذا وانت تخبره لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة
والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها
في المنادى المستغاث به والمتعجب منه ~~فكل واحد من اللام والالف تعاقب صاحبه~~
~~في الاستغاثة والتعجب~~ والمهدد الى قوله ولا لام **قال الخليل**
اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام
والالف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان **وحكمه** هذه
الزيادة حكم زيادة المندوب فتكون مرة يا ومرة واوا ومرة الفا لزيادة المندوب
على ما يجي وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين
معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهة الاسم المبني المشابه للحرف
فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء
على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر **قوله** وينصب ما سواهما
اي ما سوا المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلاثة اقسام
المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجي بعده
شي من تمامه اما معمول الاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من
زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه
اسما لشي واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وثلاثين
فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض
بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف في هذا ظاهر مذهب **س** وكذا قول
الاندلسي **وقال الاندلسي وابن يعيش** هو انما يضارع
المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في غير العلم يا ثلاثة والثلاثون
او والثلاثين كيا زيد والحرث والحرث اذا قصد جماعة معينة والا قلت يا
ثلاثة وثلاثين نحو يا رجلا وامراة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء اواتصال
بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت له هو جملة او ظرف

اي كما لا يستعمل لكم الى ... احيا كليب ... لكم ... نحو يا للنفير ... في لام التعجب ... هي لام التعجب على وجه ... استعمل هذا الا

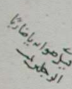
نحو قولك يا حليمًا لا يعجل ويا جوادًا لا يبخل قال ه أيا شاعرًا لا شاعر اليوم
مثله جرير ولكن في كليب تواضع ه وقال ه أعبدًا حلّ في شعبى غريبًا
ألؤمًا لا أبا لك واغترابا ه وقال ه أدارًا بحزوى هجت للعين عبرة فماء
الهوى يرفض أو يترقرق ه وقال ه ألا يا نخلة من ذات عرق عليك
ورحمة الله السلام ه وكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علمًا أو لا وإذا
لم تجعله علمًا جاز أن يتعرف بالقصد كما في يا رجل وأن لا يتعرف كيا رجلًا فتقول
في النكرة يا حسنًا وجهه طريفًا ويا ثلاثة وثلاثين ظرافًا ويا عبدًا حلّ في شعبى غريبًا
وتقول في المعرفة يا حسنًا وجهه الظريف ويا ثلاثة وثلاثين الظراف وكان القياس
في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضًا أن يجوز نحو يا حليمًا لا يعجل القدوس وأدارًا
بحزوى الدارسة لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه أن لا يوصف
إلا بالنكرة على تقدير أنه كان موصوفًا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول
يا حليمًا لا يعجل غفارًا للذنوب **هذا وإن لم يكن**
مما يكون مع المعطوف عليه اسمًا لشيء واحد بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يا زيدًا
وامرأة أو يا رجلًا ظريفًا ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلًا طريفًا بخلاف يا ثلاثة
وثلاثين إذ الأول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليمًا
لا يعجل لأن الجملة والظرف لا يكون صفة للمعرفة **ألا ترى** أنك لا تقول في باب لا
لا حليمًا لا يعجل ولا غلامًا من الغلمان في الدار لأن الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفًا
للنكرة فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو يا حليمًا لا يعجل وأدارًا بحزوى مضارعًا
للمضاف أيضًا مع قصد التعريف بخلاف نحو يا رجلًا طريفًا **فإن قيل**
اجعل الجملة أو الظرف صلة للذي وقد صح وصفًا للمعرفة قيل بعد الكلام إذا
خرج عن أصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار ألا ترى إلى الترخيم وحذف
حرف النداء وصح [illegible] **الكسائي والفراء** نحو يا رجلًا راكبًا
لمعين بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى إنهما أجازا يا راكبًا لمعين على حذف
الموصوف وفي كلام [illegible] ما يشعر بجوازه وفيه إشكال لاستلزام لا رجلًا راكبًا



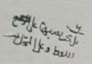
وهو قائل به وأما سائر التوابع فنقول

أما البدل وعطف النسق غير المذكورين أعني نحو ثلاثة وثلاثين وأربعة وعشرين
فلا يجوز أن يكون المنادى المتبوع بهما مضارعًا للمضاف لأنهما كالمستقل على ما يجي
فلا يكونان لتتمة المنادى وأما عطف البيان والتأكيد فإنهما ليسا معنى في المتبوع
كالوصف حتى يكونا من حيث المعنى جزءًا منه بل عطف البيان عندهم يجي بعد تمام
المتبوع لرفع الإبهام وكذا التأكيد بعد تمام المؤكد لرفع الاحتمال في الشمول والنسبة

الى
على ما يجي من البدل وعطف البيان والتأكيد فلا يجوز أن يكون المنادى
بهما مضارعًا للمضاف لأن شيئًا منها ليس مع متبوعه اسمًا لمسمى واحد كما في ثلاثة
وثلاثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها فساد كما لزم في نحو يا حليمًا ظريفًا
ونحو قوله ه فيا راكبًا إما عرضت فبلغن ندامای من نجران أن
لا تلاقيا ه إنما جاز عندهما أما لكون راكبًا وصفًا لموصوف مقدر أي يا رجلًا
راكبًا أو لكونه معينًا معرفة ولا يرى **البصريون** بأسًا بكون المنادى
نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير إذ لا مانع من ذلك وأجاز



ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له
إذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربًا رجلًا وإن لم يجز
دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرًا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف
لكون جواز دخول اللام فيه دليلًا على أن الإضافة غير حقيقية وأن المضاف كالمفرد
ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقًا ولم يجز في نحو يا زيد ذا المال
إلا النصب وأجرى المضارع للمضاف إذا صلح للام مجرى المضاف **قوله**
وتوابع المنادى المبني [illegible] كان عليه أن
يقول توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة



فإن توابعه لا ترفع نحو يا زيداه وعمراه ولا يجوز عمرو لأن المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع
المنادى المجرور باللام لا يكون إلا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز في تابعها رفعها
ونصبها لظهور إعراب المتبوع وأما ضرب زيد وعمرو فيجي الكلام عليه في باب الإضافة
ويا تميم أجمعين ويا زيد زيدًا أخانا في البدل وكذا المجرور باللام نحو يا للكهول
وللشبان ويا لزيد وعمرو ويا لزيد الظريف لا يرفع توابعه ولا تنصب ه
وقال الأصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه
بالمضمر الذي لا يجوز وصفه وارتفاع نحو الظريف في نحو قولك يا زيد الظريف
على تقدير أنت الظريف وليس بشيء إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع
أحكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين إما بدل أو عطف نسق مجرد
عن اللام أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف
النسق ذو اللام والضرب الأول كالمنادى المستقل أي كالمنادى الذي باشره
حرف النداء سواء كانا مفردين أو لا وكان متبوعهما مضمومًا أو لا فتقول يا زيد رجل
إذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلًا وتقول يا زيد رجل إذا قصدت التعريف
وكذا يا عبد الله رجلًا ويا عبد الله رجل وإذا كان مضافًا أو مضارعًا له نحو يا زيد
عبد الله ويا عبد الله طالعًا جبلًا وتقول في البدل يا زيد أخانا ويا عبد الله أخ
لأن البدل [illegible] المبدل منه والأول في حكم الساقط وعطف النسق من

من حيث المعنى منادى مستانف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف
النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشره حرف النداء
هذا ما نص عليه س واجاز **المازني** يا زيد وعمرًا على الموضع اذ بين ما باشره
حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق وقالوا ونظير ذلك رب شاة
وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز
يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك بنا على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع
وكذا البدل ساد مسد المتبوع بجواز قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالمنادى
المستانف **والذي ارى** ان عطف البيان هو البدل كما يجي في باب
التوابع ويطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل
ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجي في التوابع ~~ويطرد فيه حكم البدل~~
فان قيل اذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر
لمتبوعهما فلم لا يجوز لا رجل علامة العمرو في البدل ولا غلام وجارية في العطف
قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بنا اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب
مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان
على ما يجي في بابها الا ترى الى اعتراض العامل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها
غول والى جواز الغاء اذا تكرر اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها
فكيف تؤثر مع تقديرها خلافا للاخفش نحو لا رجل ولا غلام وجارية بالفتح في المعطوف
واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة
وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب بعينه اعرابا
معارف كانت او نكرات اذ لا تحل محل متبوعها **وقال الاخفش**
في عطف النسق ذا اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحرث
ويا عبد الله والحرث وذلك لقوة كونه في حكم المستانف معنى وكانه باشره
حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب
نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد يطرد فيه المرفوع وقد قدمنا ان عطف
البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع المعرب او المبني وان
كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سوا كانت الضمة
ظاهرة او مقدرة ~~والمبني وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما~~
يرفع به نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا تخلو التوابع من ان تكون مضافة
او لا والمضافة اما لفظية كما يجي في يا زيد الحسن الوجه وقال يا ذا
المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضاف كيا
هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات
لانها منها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف
والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى
فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اي المضافة معنوية يجب نصبها نحو
يا زيد يا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلكم في التاكيد
وجاز ايضا كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق
ذو اللام لا يكون مضافا فاضافة حقيقية **وبين الانباري** في هذه المضافات
الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في
الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام زيد
وزيدا وفي التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث
والحارث واما التاكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبنا نحو يا زيد زيد
لانه هو لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه
رفعا ونصبا قال روبه اني واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر
نصر نصرا وفي جعل **ابي علي** وجار الله يا زيد زيد بدلا وجعل س
اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى
التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد وان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد
الطويل **فابو عمرو** يضم الثاني ايضا على انه تاكيد لفظي للاول موصوف او بدل
منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى ناصية كاذبة كما ذكرنا
في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز
هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن روبة انه كان يقول يا زيد زيدا
الطويل بنصب زيدا الثاني على انه تاكيد مثل يا تميم اجمعين ولا يمتنع اذا رفعه وذلك انك
لما وصفته صار مع الوصف كالوصف الاول كما يجي في قولهم لا ماء ماء باردا
ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف
عند ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع
الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا المبني في بنائه الا ترى انك
لا تقول جاني هولاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل
لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء
وتزول بزواله صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذا الفتحة
نحو لا رجل فلمشابهة الضمة للرفعة جاز ان ترفع التوابع المفردة لانها تابعة للمضموم
الذي هو كالمرفوع تصورت كانها وقعت موقعه فاعربت بمثل حركته اي بالرفعة
التي تشابه ضمته ~~المضموم لم يكن لها الا النصب لان المتبوع ولو نظرنا الى~~ وقوع التوابع
المضافة مقام متبوعها المضموم لم يكن لها الا النصب لان المنادى المضاف لا يكون

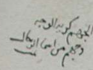
البيت لعبيد بن الابرص
ونحوه لا تبكا ميتا وابك على ساكنا وحمل على
لا يرام وطعام لا ياكله

الا مضموما فلم يكن لرفعها وجه كالتابعه المرفوع وقلل شيا من استنكار متبعه حركه الحرف
الاعراب لحركه البنا التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد
لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى
المضاف واجب النصب نحو واما ابن الانبارى فلم ينظر الى تصور وقوعها
مع المنادى بل نظر الى مشابهه متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سوا
كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل
لم لم يجز بنا التوابع المفرده ولاسيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف ولكنت
تقول يا زيد الظريف واللام لا يمنع البنا كما لم يمنع في الخمسه عشر قلت انما جاز ذلك
في لا لان المنفي في الحقيقه هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشر الوصف وذلك لان
معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافه في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفه
فهي لنفي الظرف لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف
فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فان العرف على انه اورد الاخفش
في مسائله ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا غلام زيد
انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله
والخليل المعطوف مختار الرفع اى يختاره اى في المنسوق ذى اللام وانما اختار
الرفع مع جواز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يباشره
حرف النداء لفظا فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل

فقال ابو عمرو بن العلاء

يختار النصب لانه
لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركه ما باشره
الحرف وكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان يتبع متبوعاتها
في الاعراب لا في البنا وبلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار
الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس
ان كان كالحسن فكالخليل اى المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام
مثل الحسن في عروض اللام وجواز تجريده عنها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق
ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق لامتناع مباشره حرف النداء
له مطلقا فكيف يضم ويحتاج هاهنا الى معرفه لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك
بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لذلك
الواحد قبل العلميه مع لام العهد ليفيد الاختصاص به وصار كالثابت في الاستعمال
على حاله ويسمى ذلك العلم الاتفاقي كانت اللام في مثله لازمه لانه لم يصر علما الا مع اللام
فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب

واما في الصفه كالصعق ومن الاعلام الاتفاقيه ما يكون بالاضافه
كابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفه او المصدر
او لا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنصر
يكون اللام فيه عارضه غير لازمه لانها لم توضع مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزايها
بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلميه وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف ذلك
للمح الوصفيه الاصليه ومدح المسمى بها ان كانت متضمنه للمدح كالحسن والحسين
وذمه ان كانت متضمنه للذم كالقبيح والجهم لو سمي بهما فكانك اخرجتها عن
العلميه واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانيا
لتهنا والصفات قبل العلميه اذا استعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام
كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجرت مجرى الصفات
لانه قد يوصف بها ايضا كخصوم وزور وعدل وليس يجوز دخول اللام
في الاعلام المنقوله عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد
وعلى المجد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من
الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح والذم
فالاولى جوازه للمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب
قالوا سوا الليث في بنى ليث ابن بكر مناه وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك
لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي فحينئذ اما ان يصف العلم او يعرفه
باللام وان كان في الاصل فعلا الضا ولسا ماطرد بن قياسين قال
غلاء يزيد بايوم النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني وقال
رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باحناء الخلافه كاهله واما اعلام
ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلاثا والاربعا والخميس فمن الغوالب فاللام لازمه
اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا
فيه وانما حكمنا بكونها غالبه وان لم يثبت الثلاثا والاربعا والخميس اجناسا
لمعنى الثالث والرابع والخامس محافظه على القاعده الممهده في كون الاعلام
اللازمه لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبه اعلاما مع لام العهد
لتعذر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك وان
لم تثبت الفاظها اجناسا ولم يعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين
ولاخوانه كما عرفنا في الثلاثا والاربعا وربما يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظه
جنسا لكن لا يعرف كيفيه كون معناه جنسا عاما ثم اختص ذلك اللفظ بواحد
من ذلك الجنس بالغلبه علىه في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب
المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراك فيه ولذلك قال شر وما لم يعرف



من هذا الجنس اصله وليس بما عرف و عند المصنف ما لزمه اللام من الاعلام
التي لم تثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالسلانا والدعا
والدبران والمشتري ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسيا ثم صار
بالغلبة علما قال بل هي اسما موضوعه لمسمياتها وانما ادخلت تلك الطريقة
اجزا اللازم لانها مجرا واحدا في التعدير ما امكن وكان الاكثر ما ثبتت جنسيته
ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عنده على اربعة
اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا وتعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى
المعين ولاخوانه كالنجم والصعق وبن عباس وثانيها ما تعرف فيه المعنى ولم
تثبت جنسيته لفظه كالسلانا وثالثها ما لا تعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسيته
لفظا كالمشتري ورابعها ما لا تعرف فيه ذلك المعنى ولم تثبت جنسيته لفظه
كالدبران والعيوق لما لم يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا تطول له
اي حد هذا
ومذهب المبرد ليس ما احال عليه المصنف وانما بل عليه كلامه
وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام
لا معنى لهما فيه ولا تفيدان التعريف بل يلمح فيهما الوصفية الاصلية
فقط وكانه تجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام
في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف ولبس
الاسم كالمجرد عنهما فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع
لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف اليه هـ
قوله والمضافة اي المعنوية اي التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله
قبل وتوابع المنادى المبني المفردة وليس في شرح الكافية تقييد المضافة
بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا حاربه مجرى المفرد وذكر في
شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا المحوفا وفي نحو يا صاح يا ذا
الضامر العنس هـ مع انهما مضافان علتين احداهما ان صفة اسم الاشارة
لا تكون الا مفردة كما يجي في باب الوصف وكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة
في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والمحوف اسم موصول مع صلته
في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو
كان قولك الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم تكن الا الرفع فكذا ما كان مثله
وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم اشارة
ولا تكون الالف واللام موصولة الا في اسم الفاعل او المفعول وتجويز رفع الوصف
اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف
لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى

تامر والرجل والاسماء والعلس هـ

قوله غير ما ذكر اي غير ذي اللام **قوله** مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان
متبوعهما مضموما او لا **قوله** والعلم الموصوف بابن حكم اسمه حكم
ابن فيما ذكر داما ابن فليست مثلهما في الندا اما في غير الندا ففي جريها مجراها
وجهان الاولى المنع لان التخفيف فيهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم
يكثر استعمالها بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا موصوفه احترازا
من نحو يا زيد الظريف ابن عمر فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال
فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل بن زيد وكونه موصوفا
بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو في الدار على ان بن عمر مبتدا وكون ابن متصلة
كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد بن اخينا فاذا اجتمعت هذه
الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما
اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة
مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وذلك لكون الفتحة حركته المستحقة
في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة **والكوفيون**
يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف اي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال
وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرف الى علم
كان اولى اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقين للفظ نحو يا عالم بن العالم
والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير الندا يخفف بحذف
تنوينه وجوبا وبحذف الف ابن خطا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله هـ
جارية من قيس بن ثعلبة هـ شاذ وان اختل احد الشرائط لم يحذف التنوين
لفظا ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعيهما
وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا
لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما **قوله**
واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل وبالله خاصة
لو دخل اللام المنادى فاما ان يبقى
معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قل بنا الاسم معها
كالخمسة عشر واخواته والان فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني
واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البنا وهي وقوع المنادى موقع
الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف **قال** بعضهم انما لم يجمعوا
بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة
ما في الاخر وزيادة لا يستكره كما في لقد والان على ما يجي في موضعهما قالوا ولئن
المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله
ويا انت بل الممتنع اجتماع التعريف لحصول الاستغنا باحدهما **وقال** المبرد

في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال
المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء الغائب من الاشارة ومن
ثم لا يقال هذا اقبل اي يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشيء
المعين مواجها مقصودا بالنداء واي محمد وبرد احتماع مثل هذين التعريفين
هذا والمقصود والفصل بين حرف النداء واللام بين طلبوا اسما مبهما
غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى اسم شيء اخر يقع بعد النداء
في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي هو ذو اللام
وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متعين الماهية وان لم يكن معلوم الذات
فلا معنى لنحو يا شيء ويا موجود الا ان يكنى بمثلهما عن انه المخاطب ما فيه شيء مما لم يكن
في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة
فوجب والاسم المتصف بالصفة المذكورة بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصصه
نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ شيء وما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين مشروطا
ازالة ابهامهما لشيء اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما اي
فباسم اخر بعده واما ضمير الغائب فانه موضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه
لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فلا يغلب ان يكون ذلك منكرا
كما في ربه رجلا واما نحو ان ربه زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال
ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان اي المقطوع عن الاضافة احوج
الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما مشروطا ازالة الابهام باسم
بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية
فلهذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في وصف يا هذا
فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه
والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل رفعا ونصبا واما المازني والزجاج
فجوزا الرفع والنصب في وصف اسم الاشارة واي قياسا على نحو يا زيد الظريف
ولم يثبت وانما قطع اي المتوصل به الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما قصدنا من تكلف
الابهام وايضا لو لم تقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذي هو وصفه
فلم يكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب
وابدل ها التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن خلوا من مضاف اليه ومن تنوين قائم
مقامه نحو اياما تدعوا وليتم هذه موضع التنوين وايضا التنوين يبدل من مضاف
اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا هدينا والقصد
هاهنا الابهام وها التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه لكون اسم الاشارة
وضع من اي وصف اتي به في بعض المواضع نحو يا هذا فيقتصر عليه وانما توصل باي

الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شيء فهو في
اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجيء في بابه فحوش في بعض
الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اي حرف النداء فيفصل بينهما اي في بعض
المواضع لتساكرهما في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا هذا الرجل
فعلى ما ذكرنا ليس هذا التركيب مصوغا لاجل نداء المعرف باللام على ما توهم المصنف
بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا هذا من دون الوصف باسم
الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل
اي موصولة وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة اي وانما
وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا اتصل عليه
كلمتان اعني ايها وتصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع
وندور كونها موصوفة كما يجيء في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة
للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب
بناؤها على الضم كما يأتي في الموصول بحرف النداء على هذا تكون داخلة على اسم
مبني على الضم فلم تغيره وان كانت مضارعا للمضاف كما في قولك يا من قال كذا
وقال الاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه
اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهي الرجولية وهذا حد النعت كما يجيء
اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق
والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولا يوصف اسم
الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه
هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية
المشار اليه ومن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا ما يخص بعض الماهيات نحو
هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل
من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسماء الاشارة فلم يبق الا تطابق
النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة هو كذلك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا يفيد
الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر
شدة احتياج المبهم الى صفته ومن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت هاهنا
فلا تقل هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء
الرجل والفرس والبقر الى قوله الا مع اسم الجنس لا تعادها اي اسم الجنس الواقع صفة لاي
صفة مفردة للمنادى مضموم وهذا وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد
الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء وكانه باشر حرف النداء
واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا

الخلاف في يجوز نصبه قبيل قوله وتوابعه اي التي موا رفع توابعه اعلم
ان تابع تابع المنادى عند النحاه مثل متبوعه مطلقا اي سوا كان تابع المنادى
مرفوعا ومنصوبا تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سوا كان المنادى ابا او هذا
او غيرهما قال تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذ جعلته صفة
للطويل فان حملته على زيد لضبت ومن نصب الطويل قال ذا الجمه لا غير كان يعنا
للطويل او لزيد وامامه اي فان التابع الذي يجي بعد وصفه لا يكون الا تابعا للوصف
اي لانه هو المنادى في الحقيقه واتي وصلة اليه وعلى هذا اذا كان ذلك التابع
مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله
لان المعطوف في حكم المعطوف عليه وحينئذ ان يكون عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه
لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه
وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدل
منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الحسن ذا
اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم تجعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم
زيدا بالضم ويا عالم زيدا وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد
بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف اي لا يتبع اي واما اذا جيت بعد
وصف الاشاره باسم فيجوز فيه الامران لان اسم الاشاره قد يستغني من دون
وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال
حملا على هذا واذا كان كذلك التابع عطف نسق مجردا اعني اللام لم يجز الا حمله
على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا
واسم الاشاره لا يوصف الا بذي باللام كما قلنا في اي قال الاندلسي
لا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم
نحو يا زيد الطويل وذو الجمة واما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع
واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز
يا زيد ذا الجمه برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز
المازني يا زيد والحرث ولا يجوز الحرث والجواب انه لما كان القياس امتناع
نحو يا زيد والحرث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحرث اجتماع يا واللام
لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحرث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في
الصورة بعد برا الا لفظا قوله لانها توابع معرب يومي الى ان المعرب لا يحمل
له والى انه لا يحمل على محله وترك ظاهر اعرابه في الموضعين نظرا اما الاول
فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو
حسن الوجه ومودب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر قال

سند ... (marginal note)

طلب المعقب حقه المطلوم
منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفه المشبهه ❁ واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام ش
والمصدر وان جا في الظاهر ما توهم خلاف ذلك فهو لضمير له عاملا كقوله في ضارب
زيد وعمرا ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرا ولا غير في نحو حسن الوجه واليد
الرفع في المعطوف فكل هذا اكراهه لمخالفه التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل
الخفي لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا
منطلق وعمرو وله ان يرتكب ان الجمله بخبر المؤكده اعني عمرو مع خبره المقدر على
الجمله المؤكده اعني ان مع اسمه وخبره ولا تقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا
يقول في نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل
وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على الجار والمجرور
وقوله والتي موا رفع الرجل كانه جواب عن سوال مقدر وهو انه اذا
كان صفه للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما في يا زيد الظريف قوله وتوابعه
كانه جواب عن سوال وارد على الجواب عن السوال الاول اي اذا كان هو
المقصود بالندا او المقصود بالندا كالمنادى المضموم فالوجه انه يجوز في توابعه
ما جاز في توابع المضموم وعلى هذا صار نحو الرجل في يا ايها الرجل كالنعامه اذا قيل
لم وجب رفعه قيل هو فيه كالمنادى المفرد الذي باشره حرف الندا لكونه
مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فحينئذ ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع
المنادى المضموم قيل ليس هو نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصه
يعني لم يدخل حرف الندا من جمله ما فيه اللام الا لفظه الله قيل انما جاز ذلك
لاجتماع شيين في هذا اللام لزومها للكلمه فلا يقال لاه الا نادرا وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا
سمعها لاهه الكبار قال
قال مغاذا الاله ان تكون كظبية ولا دميه ولا عقيله ربرب
واما النجم والصعق والذي وبابه فان لامها لازمه لكنها ليست بدلا من الفا
واما الناس فان اللام فيه عوض من الفا واصله اناس ولا يجمعان الا في الشعر
كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا الا انها ليست لازمه اذ
يقال في السعه ناس قالوا واصله لاه فعال بمعنى مفعول والالاهه العباده
بفتح الغين اي عبد فاله بمعنى مالوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام الغالبه
كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يوله
اي يعبد وصار مع لام العهد علما له ولكثره استعمال هذه اللفظه صار تخفيف همزتها
اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزه لقله اجتماعهما ولا تقول
اجتماعهما بحسب حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قد يجي الاله في السعه

يلي

ان امية بن خلف كان يسمي عبد الرحمن
اورد ابو الفرج الاصفهاني نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس
بن عوف عبد الاله فلما خففت الهمزة وادغموها في الثانية ولا ادغام لو حقق
وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى مع عروضه غير غالب كما غلب في الله فكان
نحو الاله بمعنى العبادة لكن التخفيف قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر
اللامين لم يلتقيا والاكثر في يا الله في الاصل وصار كجزء الكلمة حتى لا يستنكره
ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصارا ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصارا
اجتماع يا واللام من اول الامر فلو كانا باقيين على اصلهما لسقط الهمزة
كجزء الكلمة حتى لا يستنكره اجتماع يا واللام وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل
في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل اي استتر فيقال في قطع همزته والجماع
وجوز س ان يكون الله من لاه يليه ليها
اللام وبان ان هذا اللفظ اختص باشيا لا يكون في غيره كاختصاص مسماه
تعالى وخواصه ما في اللهم وتالله وآلله وها الله ذا والله مجرورا
بحرف مقدر في السعة وافالله لتفعلن بقطع الهمزة كما يجي في باب القسم وقوله
من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذ في وجه جواز
مع الشذوذ وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسباني شرا
اشذ وبعض الكوفيين يجوز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة
والميمان في اللهم عوض من يا اخرتا تبركا بالابتداء باسمه تعالى وقال
الفراء يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول
اللهم امنا بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال
اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقد تزاد ما قال
وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت اللهم ما اردد علينا شيخنا
مسلما ولا يوصف اللهم عند س كما لا توصف اخواته اعني الاسماء المختصة
بالندا نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان ويا فل وقد اجاز المبرد وصفه
لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم
فاطر السموات والارض وهو عند س على الندا المستانف ولا ارى في الاسماء
المختصة بالندا مانعا من الوصف لكن السماع مفقود فيها قوله
ولك في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب يعني علة المنادى المفرد
اذا تكرر لفظه وولي الاسم الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب
ولك في الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول
الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني

والثاني عطف بيان وهو البدل على ما ياتي في بابه واما نصب الاول فقال س ان
تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر
في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية
كانت او بنائية فكان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه
ليس بمضاف وشبهه س باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد
اللام المقدرة وانما جي بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف
اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم
وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة
وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجي في باب الاضافة لانه لما تكرر الاول بلفظه
وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هناك الا ترى انك
تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا
رجل في الدار مع ان النكرة المفصول بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تعالى
لا فيها غول وقال فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر
لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان تكون في قوله وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا
تكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول
مضاف الى عدي مقدرا يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه
التنوين كما ابدل في نحو قوله تعالى كلا هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف
موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني فكان
المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع خلاف
المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع
درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لكن كثرة التكرار ادى الى الاستكراه فهو عند
المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند س ليست الاضافة
مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم
الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف فقال لما حذف
المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم على عدي لما ذكرنا في قول س وكذا يقول
هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له ههنا ان يقول
ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي فالاولى
قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجها رابعا في نحو يا تيم تيم عدي
وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في
يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين لا
يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم عطف

بيا بِي للاول فهو كالوصف فى التبيين قوله و المضاف الى يا المتكلم الى قوله يا ابن ام و يا ابن عم احلف في يا المتكلم

وقال بعضهم

اصلها الفتح لان واضع المفردات نظر الى الكلمه حال افرادها دون تركيبها فكل كلمه على حرف واحد كواو العطف وفايه و با الجر ولامه و يا المتكلم اصلها الحركه لئلا تبدا بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد لا سيما حرف العله ضعيف لا تحتمل الحركه الثقيله من الضمه والكسره وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع نظر الى الكلمه حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبه ومجروره والاعراب لا يكون الا حال التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب عله البنا على ثلثه احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع تا الضمير وكافه ونحوهما ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان يا المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذا الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمه اخرى فلا يبتدا بها مع كونها حرف عله وهذان اعنى الفتح والسكون مطردان ايضا في غير الندا نحو جاني غلامي اما يا غلام بحذف اليا في الندا فلان الندا موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من الندا بسرعه ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف اليا وابقا الكسره دليلا عليه وقلب اليا الفا كما قيل في ناصيه ناصاه وطي يقولون في نحو بقي ودعي بقا ودعا لان الالف والفتحه اخف من اليا والكسره وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى يا المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافه الى اليا واشتهر بها لتدل الشهره على اليا المغيره بالحذف او القلب فلا تقول يا عبد ويا عبدا وقد جا شاذا في المنادى نحو يا غلام بالفتح اجتزا بالفتح عن الالف اما فتح يا بنيَّ واصله يا بنيا فليس بشاذ كما شذ غلام لاجتماع اليايين وقد يضم في الندا ما قبل اليا المحذوفه نحو احكم ربنا وربما ورد في الندا الحذف والقلب في غير الندا لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج كقوله و يا ليتها و قفا اذا وقفت على يا غلاما قبلها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياوه وصلا فالوقف عليها وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجي في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامي بفتح اليا وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق ها السكت مع ابقا الفتح قوله وقالوا يا ابي ويا امي يطرد فيهما ما في ساير المنادى المضاف

الى اليا ويزيدان عليها بجواز ابدال اليا تا تانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تا تانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامه ونسابه والاب والام مظنا التفخيم والدليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف ها

وقال الكوفيون

التا للتانيث ويا الاضافه مقدره بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه التا المبدله عن اليا للترخيم فيلزم فتح ما قبلها يا ابَ ويا امَ على ما حكى

يونس

لئلا يلتبس نداء الاب والام بلا تا والفرا يقف عليهما بالتا لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت واولى الوقف بالها لان انفتاح ما قبلها كما في طلحه وعرفه بخلاف تا اخت وبنت ثم وقف عليها بالتا كتبها تا ومن وقف عليها بالها كتبها ها لان مبنى الخط على الوقف وانما يفتح هذه التا لانها بدل عن يا حركتها الفتح لو تحرك وقال

الاخفش

اصل يا ابتِ ويا امتِ يا ابتا ويا امتا فحذف والالف وهو ضعيف لان الالف خفيفه لا يستثقل فتحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فلتحمل الثقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابتَ ويا امتَ انهما رخما بحذف التانيث ثم زيدت التا محذوفه مفتوحه كما يجي من نحو قوله في كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابتُ ويا امتُ بالضم وهو اقل من الاول وكسر التا قبلها فيهما اكثر لمناسبه الكسره للبا التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصه مثل باب يا غلامي مطلقا المضاف الى اليا اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن وبنت منادا فاستعمالهما غالبا بفتح الميم او كسرها مع حذف اليا لكثره الاستعمال وكون المضاف الى المضاف الى يا المتكلم اثقل من المضاف الى يا المتكلم وربما تثبت اليا ساكنه او مفتوحه او قلبت الفا فيجري فيهما اذا ما يجري في باب غلامي من الاربعه الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزا بالفتحه عن الالف لزياده استثقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام قوله وترخيم المنادى جائز وفي غيره ضروره والترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في الندا هو المنادى له فيقصد سرعه الفراغ من الندا والافضا الى المقصود فحذف اخره اعتباطا قوله وهو حذف في اخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا الحذف حذف بلا عله وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العله فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان نحذ

[illegible]

خبد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميعه قلنا هو حذف
احر الكلمه اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركه وقفا لانه ليس
اخر الكلمه ويدخل فيه حذف التا والجزء الاخير من نحو حمزه وبعلبك لان المحذوف
صار اخر الكلمه بدلاله تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف اليا في نحو يا غلام
اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمه الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج
منه الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لعله لا للاعتباط ويخرج ايضا
حذف لام يد ودم لانه واجب قولـــــه وشرطه الا يكون مضافا
ولا مستغاثا ولا جمله ويكون اما علما زايدا على ثلثة احرف واما
بالتانيث شرط ترخيم المنادى خمسه اربعه منها عدميه متعينه وهي الا يكون
مضافا ولا مضارعا له والا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جمله والشرط
الاخير ثبوتي غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما زايدا على ثلثة احرف
والثاني كونه بالتانيث وانما لم يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف
وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس منادى كما مضى واجاز الكوفيون
ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قولـــه خذوا حظكم
يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقولـــه ابا عرو
ولا تعد وكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب اي يا ال عكرمه ويا ابا
عروه وهو عند البصريين ضروره في غير المنادى كما في قول ذي الرمه ديار ميه
اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقول المتنبي
لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبه الاغنام وبعض العرب يرخم
الجمله بحذف عجزها نحو تابط والاخفش والفرا يجوزان ترخيم الثلاثي المتحرك
الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخم نحو رجل علما ونقل ابن الخباز
عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما سكن وسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير
المنادى للضروره وان خلا من تانيث وعلميه على تقدير الاستقلال كان او على نيه
المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله
الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اي امامه وانما
لم يجز ترخيم المضاف والمضاف اليه على ما اختاره البصريه ولا ترخيم الجمله
علمين لانهما اذا سمي بهما روعي حال جزيهما قبل العلميه في استقلال كل واحد من الجزين
باعرابه على ما مضى في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزيهما مستقلا من حيث
اللفظ اي الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلميه والمعنى بعد العلميه عن كل واحد من جزيهما
معنى الاستقلال لان عند لسيبويه وتابطشرا من حيث المعنى كزيد وعمرو على اللفظ والمعنى
معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزا ولم يكن

حذف الثاني ولا حذف اخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكليه
ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج
بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب
المضاف باق والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمه ولم يكن ايضا منفصلا عن
المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو
وهو غلامه تمام الكلمه منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى
سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقا الاعراب على المضاف كما كان
فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث
المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر الندا من النصب او البنا فلم يورد عليه
الترخيم الذي هو من خصايص المنادى وهذه العله تطرد في ترك ترخيم المضاف
والجمله علمين وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في اخره زياده المد لان الزياده
تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب زياده مد في اخره لاظهار التفجع والتشهير
المندوب وغير المهد وقمع فيه قليل نادر قولـــــه ويكون اما علما زايدا
على ثلثة انما اشترطت العلميه في الترخيم لكثرة ندا العلم فناسبه التخفيف
بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم
الزياده على الثلاثه لانهم كرهوا النقص لاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنيه المعرب
اي عن الثلاثي بلا عله ظاهره موجبه بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان
كان بلا عله لكنه قليل غير قياسي والنقص ولا يعتبر به وبخلاف نحو عم وشج
وعصا فانه وان كان قياسيا لكن لعله ظاهره ملجيه الى الحذف فان قلت المنادى
المرخم مبني والاسما المبنيه تكون على اقل من ثلثة احرف نحو ما ومن قلت
البنا فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبه للرفع على ما يلي قبل ضمها واذا لم
يكن علما موصوفا بالزياده على ثلثه فالشرط كونه بالتانيث نحو شاه وثبه فانه
يرخم وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلاثه وذلك لان وضع التا على الزوال
كما في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا
يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادى وانما لم يبال بعد نحو ثبه وشاه بعد
الترخيم على حرفين لان بقاه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التا ايضا كان ناقصا
عن الثلاثه بلا تا اذ التا كلمه اخرى لكنها امتزجت بما قبلها حتى صارت معتقب
الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل البكا كنت عابسة وقبل النفاس كنت مصفره
ولو اعتبرنا سد التا مسد اخر الكلمه لكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان بناوه
على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمه بعده والدليل على عدم لزومه
حذفه في جمع السلامه نحو عرفات وتقديره في الكبار والشمس وليس لا للتانيث

وعدم اللزوم صح

هذه الاحوال قال س كل اسم فى اخره تا فان حذف التا منه فى كلام العرب اكثر سوا كان الاسم مع التا ثلثه او اكثر وسوا كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخره غير المرخم منه فى بعض المواضع معاملة المرخم اعنى فتح التا كما فى قولــه ٥ كليني لهم يا اميمة ناصب ٥ وليل اقاسيه بطي الكواكب ٥
فصار فى المنادى غير المرخم وجهان ضم التا وفتحها ثم اعلم ان الاكثر يحذفون التا وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا الاخر الها فيقولون فى يا طلح يا طلحه وقليلا ما يوقف بسكون الحا وذلك لانهم يلحقون ها السكت فى الوقف كثيرا باخر ما ليست حركة اخره اعرابيه ولا مشبهه بها نحو ره وقه وانه وحيهله وان لم يكن هناك فى الوصل حرف يقلب ها فى الوقف فالحاقها بما كان هناك ها فى الاصل ولى اعنى المنادى الذى كان اخره تا التانيث ويعنى عن الها فى الشعر الف الاطلاق ٥ نحو قولـــه ٥ قفي قبل التفرق يا ضباعا ٥ ولا يك موقف منك الوداعا ٥ ولا يمكن ترخيم نحو عمرو وزيد منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله والتبس الطرف كراهة لبس الكرا ذكر الكروان وقال المبرد هو من جم كروان والاصح الى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح ونحوه وصف المرخم الا عند الفراوى السراج قال ٥ فقالوا تعال يا يزى بن مخرم ٥ فقلت لهم انى حليف صداء ٥ وكانهما ذايا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا عليه على معنى فاذا رخمت الكلمة بحذف شى من جوهرها لا يزاد عليها شي من الخارج فعلى هذا لا يسع عندهما ساير التوابع

قوله فان كان فى اخره زيادتان فى حكم الواحدة الى قوله نحو ثمود وا خب

قسم ما يحذف للترخيم ثلثه اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد يحذف الحرفين فى موضعين احدهما اذا كان فى اخر الكلمة زيادتان فى حكم الواحدة معنى انهما زيدتا معا لانهما معا لمعنى واحد لان كل واحدة من مسلمان وكذا مسلمون لمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان هى سبعة اصناف زيادتا التثنيه نحو زيدان وبعيران علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون وسلمون علمين وزيادتا جمع المونث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان ويايي النسب وما اشبههما نحو كوفي وروحي وكرسي والفا التانيث كصحرا وهمزة الالحاق مع الالف التى قبلهما كما فى حربا وعلبا قولــه اسماهما اذا جعلنا ها فعلا من الوسامه اى الحسن على ما هو مذهب س لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذا من باب عمار ومن باب حمرا وجه مذهب س بان التسمية بالصفات اكثر منها بالمجموع ووجه مذهب غيره بان قلب الواو

المتوحدة همزة لم يات الا فى احد واناة وايضا لم يثبت فى الصفات اسما بمعنى الجميله ولا وسما حتى يكون اسما علما منقولا عنه وعلى مذهب س اذا سميت به رجلا لم ينصرف لالف التانيث وعند غيره ينصرف لانه مثل حربا اذا سمي به رجلا فى كونه قبل تسميه المونث به منكرا وقد يجي فى التصريف ترجيح القولين وترجيحا لقوله

او حرف صحيح كان عليه ان يقول او حرف صحيح غير تا التانيث قبله مده زائده وذلك لانه لا يحذف فى نحو عقرباة وسعلاة الا التا وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفي بها ولكن اذا كانت المدة غير زائده لم تحذف كما فى مستماح ومستميح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعنى بالمده الفا او واوا او يا ساكنتين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين فى نحو كنهور ومشريف لعصمتهما بالحركه وبقوتهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سوا كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ملحقان بجردحل او لم يكونا له كعليق وقبيط وذلك لمشابهتهما اذا للحروف الصحيحة بقلة المد فيهما لان المد فى الاغلب لا يكون الا فى الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب

ورش فى مد نحو الموت والحسنيين وقفا فمما تفرد به وانما حذف الحرفان ها هنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا والترخيم حذف الاخر لم يحذف فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه فى السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف عم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على خلاف علتي الحذف فى الصنفين كما ذكرنا قولــه وهو اكثر من اربعة احرف انما شرط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين

قوله الفرا يجيز حذف المد ايضا فى نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما فى نحو عمار ومسكين ومنصور قولــه وهو اكثر من اربعة احرف قيد فى قوله او حرف صحيح قبله مد لا فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف الزيادتين لان بنا الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين فى نحو يدان وثبون ودمي والاولى اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غير تا بنا الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل قنو ودوا حذف الهمزة دون الالف فى نحو حمرا والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم نحو يا حمرا مفتوح الهمزه قياسا على ذى التا فى نحو قولــه ٥ كليني لهم يا اميمة ٥ والوجه المنع لان اختصاصه بذى التا لاجل لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم

المشهور لاصحاب المعظم

اسم قبيلة

مع تخطاص الجردل

المفتوح

فيه فعومل غير المرخم منه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف وبعض الكوفيين
يمنع من ترخيم المونث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم
لمثله ترخيم المثنى وجمع المونث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد ولا يجوز ترخيم
جمع المذكر السالم مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدى اذ لو ضم لالتبس
بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى اليا وهذا كما منع س من ترخيم
نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم ايضا لان له مذكرا فيشتبه به اما اذا كان
علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذا من لفظه فيلتبس به قال
المصنف في هذا الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا اقول لا شك ان
ان اللبس فيما قال س اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعها
مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم لجواز كل
موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الاستقلال
كان او على نية المحذوف والا لم يجز الضم كان اولى والا فلا والفرا يحذف الساكن ايضا
في الاسم الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف
نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ
والكوفيون يحذفون في نحو خولايا ويزيدايا الاحرف الثلاثة اعنى الالف
مع اليا التي بينهما كزيادة الجمع والبصريون يجيزون حذف الالف الاخير لبعض
اليا قبله لحركته من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير
لما اريد حذف شي منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان
كعظمين متصلين عنده فهو اقبل للفك من مفاصل المتصل بعضها ببعض
لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير كما له
فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا
تخليه تاء لانها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل ان تضم اليها عشر كما انك لو سميت رجلا
مسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء
التانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنى عشر واثنى عشرة واثنى عشر واثنتى
عشرة حذفت عشر مع الالف واليا لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك
ترخم اثنان واثنتين ومنع لا يضاف اثنى عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها
كما يجى في باب المركب قال المصنف فيه نظر من جهة ان
ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها
مع النون قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اى غير ما حذف منه
حرفان وهو ذو الزيادتين في حكم الواحدة وذو احرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة
وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت الى قوله يا ثمى

ويا كرا

ويا كرا اى المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذى صار اخر
الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقى بعد
الترخيم اسما براسه هو الاكثر لان المعلوم من استقرا كلامهم ان المحذوف
لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقى ما قبل المحذوف
من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم يبق بالاستقراء
فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد ودم معتقب الاعراب وذلك لانهم
لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية
مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء بافضى ما يمكن حتى فعلوا
بالمضاف الى يا المتكلم الذى فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما دات وفي
نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء مع كثرته
في الكلام ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغى الى ما يجى بعده
من الكلام المنادى له فصار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب
معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما براسه
نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى
الثبوت لم يغير ما بقى الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه
فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور
في نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضى برجوع الالف واليا
لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذى حذفا له
وبعضهم قال لو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان وقال المصنف
الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف واليا في اللغة القليلة
اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقى بعد المحذوف
فيه حرف اصلى السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار
فتح الهمزة وكسرها فالكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله
من الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح لانها التقى ساكنان فحرك الاخر اتباعا
لما قبله كما في قوله ؏ عجبت لمولود وليس له اب وذى ولد لم يلده ابوان
وقولهم انطلق في تخفيف انطلق لانه لما انصرف فيه بعد الترخيم بضم رائه على نية
الاستقلال لشابه الفعل الذى هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لان اصل الساكنين دون
الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل وصيانة له من الكسر ما امكن نحو لم يلد وانطلق ولم
يضارّ بالفتح على الوجه المختار وغير س يجيز في نحو اسحار مرخما الكسر ايضا للساكنين
ومنهم من يجيز ابقاءه على حاله على هذه اى الكثيرة كما في هرق في الفرا يحذف الرا الاولى
ايضا في اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو ارثد بقا على اصله في هرق فاما

اذا الحرف المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا
منهم تقول في المسمى تحاب يا تحاب وفي راد يا راد وفي مضار اسم مفعول
يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالفراء يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه
كالثابت والفرا يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا التزام كما ذكرنا سكون الحرف الاخير
في الترخيم فتقول يا محمر بكسر الرا ويا مقر بسكون القاف وفتح العين في معين
ولا يحذف الحرف الساكن كما في نحو خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير [illegible]
الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك في نحو خدب اذ لم يمكن للساكن
في الحركة اصل وما ذهب اليه الفرا من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب
الجمهور في قولهم يا قاضي ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون لان الفارسي فرق بينهما
بان اليا في قاضي اصله في الثبوت في بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضيه بخلاف
الكسرة في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند
الجمهور جعل المحذوف في قوة الثبوت لعدم حذف الدال فقط فتقول يا ثمو
لان الواو في التقدير ليس اخر الكلمة ومنع الفرا من ذلك لان الواو في الظاهر
اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف وفي
لا يكون الا في الحرف الساكن الا شبه الحرف قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف
ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بنا على من هبه من نحو يا غم ويا سع ويا عم
في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما براسه ضم ما قبل المحذوف
لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا قري في حارث ومروه وقريه
وتقديرا ان كان يا مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مشترا في قاضيه ومشتراه
وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوه وثمود ابدلت الواو يا والضمة كسرة نحو
يا قلنسي ويا ثمي وفي الكثيرة قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن
اخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو يا والضمة كسرة نحو التغازي والادلي لما يجي في
التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل
المحذوف يا او واوا بعد فتحة قلبتها الفا كقول في غليان ونزوان يا غلا ويا نزا
وفي الكثيرة يا غلي ويا نزو لانك لم تنو ثبوت المحذوف فلم توازن الفعل [illegible]
حتى تقلب الفا خلافا فيما اذا لم تنوه لان الواو واليا اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما
وبعدهما الف لم يقلبا الفا كما يجي في التصريف ان شا الله تعالى وان كان يا او واوا بعد
الف زايده قلبت همزه نحو يا شقا ويا خزا في شقاوه وخزايه وفي الكثيرة يا شقاو
ويا خزاي لان مثل هذه الواو واليا انما يقلبان الفا ثم همزه اذا تطرفتا كما يجي في
التصريف **قوله** وان كان ما قبل المحذوف في بناء الكلمة وهو حرف لين فان [illegible]
ما حذف ومن الاصول زيدته الا ما كان كيا شاه في ترخيم شاه او وكما تقول

في ترخيم شيه وديه يا وشي ويا ودي برد العين الى سكونها عند الاخفش
ويا وشي ويا ودي بانفتاح حركة العين عند غيره والاول اولى لان تحريك
العين انما كان لحذف الفا كما يجي في باب النسب فان الاخفش يقول
وشي وشوي وان لم يعرف بالثلاث الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كما تقول
يا لا في المسمى بلات وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف وكما تقول يا ثب ويا عد
في ثبه وعده كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجي في
المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى
المعرب على حرف واحد وان اردت هذه اللغه اي العليا الى قلب ما لا يكون منقلبا
كما يرخم حبلياء وخبلوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدي الى كون
الف فعلى عن يا او واو ولم يعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شي وقياس قول الاخفش
جوازها لانها تكون اذن ملحقة بجحدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها
وان لم يثبت فعلل قال لان هذا عرض وليس بنسبه وكذا ذكر المبرد عن المازني
في كل ما ادى فيه نية الاستقلال الى وزن لا نظير له انه لا يرخم الا على نية المحذوف وفي
وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقد عمل وسعود وهندلع
وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل
لست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان تقول في منصور على نية الاستقلال
يا منص وفي خضم يا خض مع ان مفع وفع ليسا من ابنيتهم فتقول يا طيلس
ويا فرزد ويا قد غم ويا سعو ويا هندل ويا عنفى قالوا واذا رخمت صحراوي
على القلى قلبت الواو همزه فلو ازلته عن النسب الضرفته لان همزته اذن ليست
منقلبه عن الف التانيث بل هي منقلبه عن الواو المنقلبه عن الهمز المنقلب عن
الف التانيث بعد التانيث فيها والاولى الا يصرفه نظرا الى الاصل ه **قوله**
وقد استعملوا صيغه النداء في المندوب وهو المتفجع
عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبنا حكم المنادى
وكذلك زياده الالف في اخره
المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله هذا منه بنا على ان المندوب غير
المتفجع عليه قوله نحو يجعت على زيد فلما قال بيا او وا خرج وكل منادى يدخله المجرور
كالاستغاثه والتعجب والندبه ولا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعني يا كما
كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وما خلت
المصنف باحد قسمي المندوب وهو المتفجع منه نحو واحزناه واو بالاه وانبوذا
قوله واختص بوا اعني اختص لفظ المندوب بالندبه بسبب لفظه واو زيد مختص بالندبه
وبان زيد مشترك بين النداء والندبه وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله

وا طالعا جبلا اذا كان معروفا
وحكمه في الاعراب والبنا حكم المنادى فقال يا زيد وا عبد الله
معينا ولكن اتوابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل
لحقه معنى الندبه وقال المصنف بنا على مذهبه اعني ان المندوب غير المنادى
ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في
المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما تحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما
لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل واستعمل
فيه صورة الندا المشاركته له في معنى الاختصاص كما سيجي قوله وكذلك زيادة الالف
في اخره اي لك الحاق الالف اخر المندوب ولحوق الا يلحقه سوا كان مع يا او وا
وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالندا المحض والاولى ان يقال ان
دلت قرينه حال على الندبه كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمد
يا على بلا الحاق ويجوز الا تستغني بالفتحه عن الف الندبه نحو يا زيد وا زيدا
ولم يثبت وقد تلحق هذا الالف المنادى غير المندوب وقال ابن السراج
تقول في ندا البعيد يا زيداه والهالك في غايه البعد ومنه قولهم يا هناه
في المنادى غير المصرح باسمه قوله فان خفت اللبس قلت وا غلامكيه
وا غلامكموه اخر الكلمه لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو وا ضرب
الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا وا اضربت الرجلاه وا علام الرجلاه والفرا
يجوز اتباع المده للحركات قياسا على مده الانكار نحو وا ضرب الرجلوه وا
عبد الملكيه ولم يثبت وانما غيرت الحركه الاعرابيه لاجل مده الندبه
دون مده الانكار لان الندبه والاولى ان تقول الاصل في باب الندبه الالف
لان المد فيه اكثر من اخويه والندبه من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبه
فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا يطلب
الالف واوا ولا يا الا للضروره كما يجي واما الانكار فلا يطلب مدا نا ما فليس
اصل مده ان تكون بالالف بل حروف العله فيه سوا والفرا يقول الاولى
ان تحافظ الحركات الى حال بسبه ما امكن هذا وان لم تكن الحركه اعرابيه ولم
يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وخذام وحيث اعلامنا مشهوره فالاجود
الالف لانها الاصل في مد الندبه كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس وقال الاندلسي
والمصنف تتبعها مده من جنسها ولا تغير حركه البنا لئلا يلتبس وتقول
في ندبه يا زيد ويا غلام يعني ما سقط منه يا الاضافه يا زيداه ويا غلاماه
فتحت الكسره كما فتحت الضمه في يا زيد قلت ولو احتزنا ههنا مختار
الاندلسي اتباع المده للحركه غير الاعرابيه كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف
يا بعد نون التثنيه التي بعد الالف اكثر من سلامتها وان يدانيه اكثر

من وان بد اناه لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التي بعد اليا فالالف هو الوجه
نحو وا جمجمتي الشاميتيناه وان كانت الحركه غير اعرابيه واد الالف الى اللبس
اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو وا غلامكيه في غلام المخاطبه لئلا يلتبس
بغلام المخاطب ووا امتهوا في المسمى بهنه لئلا يلتبس بالمسمى بهنها ولا يجوز في
الندا المحض يا غلامك لاستحاله خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حاله
واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقه بل متفجعا عليه جاز وا غلامكاه
والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا او الفا او واوا او يا او ميم جمع او غيرها
فالتنوين يحذف للساكنين نحو وا غلام زيداه وانما حذف مع مده الندبه دون مده
الانكار لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل التعريف واجاز الفرا في التنوين
ثلاثه اوجه اخر احدها فتحها لاجل الف الندبه والثاني حذفها للساكنين
واتباع المده حركه ما قبلها نحو وا غلام زيديه بنا على مذهبه في جواز اتباع
مده الندبه للحركات الاعرابيه والثالث كسرها للساكنين واتباع المده
لكسرها كما في مده الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا
حذفتها لالف الندبه عند النحاه نحو وا مثناه وا علا مثناه لان حذف
اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجي في التصريف وقال المصنف
بل استغني بها عن الف الندبه وان كانت واوا او يا فان كانت الحركه مقدره
حركتها بالفتح نحو يا قاضياه ويا راميناه ويا بريناه ويا سمندواه واما اذا اندبت
يا غلامي بسكون اليا فكذا تقول عند سيبويه يا غلاميناه لان اصلها الفتح عنده
واجاز المبرد يا غلاماه بحذف اليا للساكنين ولم يذكر سقوطها في
المضاف الى المضاف الى اليا نحو وا انقطاع ظهراه وقال السيرافي والعباس
فيهما واحد بجواز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المصنف الحذف ليس
لوجه قال نحو وا علاميه اوجه اما لان اصلها السكون فيمن قال
بذلك فلا بد عليها مده اخرى كما يجي واما لان السكون العارض فيه كالاصلي
بدليل قولك وا مصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها استغنا بها عن الف الندبه
بخلاف الف التثنيه فانك تقلب لها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك للزوم
الف التثنيه في المثنى بخلاف مده الندبه فانها لا تلزم المندوب اما قوله اصلها
السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي
فيقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبه في الصوره لا ان يعني عنها كما ذهب
اليه واما اليا فلا تقول لك يا قاضياه في يا قاضي ان لم يكن للواو واليا اصل
في الحركه فان كانتا مدتين اي ما قبلهما من الحركه من جنسهما نحو وا علامهوه ووا
اخا غلامهي ووا اضربوا ووا اضربي اذا سمي بهما فانك تكتفي بما فيهما من المد عن الف الندبه



والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بنا على مذهبه
في جواز اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع
المدة للكسرة بها كما في مذهب الاخفش وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل فان كان
الفاصل حذفها لالف الخفية لكون مدها اصليا بخلاف مد يا قاضي فان اصل
هذه اليا الحركة والف الندبة لست لان مد المندوب كما ذكرنا فقد لا يوتى بها
مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مد اصلي وان
لم يكونا مدتين حيث بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو واقائلواه واقاضياه
واما ميم الجمع فلا تاتي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه
وواخا غلامهمو والواو واليا بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال كما مر
في باب المضمرات ردتا لمد الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا في [illegible]
وغلامهي واما الف المد فقلبتا واوا او يا للبس التي ابقيتهما على حالهما وتكتفي بهما عن
مدة الندبة نحو واغلامهوه ويا اضربوا باضربي في المسمين بها واما ميم الجمع بضم
ونون بعده بواو نحو واغلامكموه واغلامهموه اما قلبا للالف واوا لخوف
الالتباس بالمثنى واما ردا للواو المحذوفة المقدرة لخوف اللبس ايضا وذلك
لان اصل غلامكم غلامكموا الا ترى الى قوله تعالى انلزمكموها والى قراة ابن كثير لكن
حذفت الواو والضمة استثقالا لهما على ما مر في باب المضمرات لان الجمع لا يلتبس بالمثنى
واما الساكن غير هذه الاشيا فيفتح وتلحق الالف نحو يامناه في المسمى بمن
ومسلوه في سكون نحو وافسر وياه اذ لا منع وقال الكوفيون المسمى
بالجمع السالم المذكر ان اعربته بالحروف لا تجوز ندبته كما لا تجوز تثنيته وجمعه
فلا تجوز وازيدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب
ولا بد اذن بان يلزمه اليا كما مر في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيديناه وافنسريناه
وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا اسميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف
جاز ندبته والا فلا وليس بشي اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى تمتنع
فيما امتنعا فيه وتقول في المسمى باثني عشر عند س وا اثنا عشراه بالالف
في اثنا لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت وا اثنان
وقال الكو وا اثني عشراه باليا تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا تسقط
الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله
وكذ الها في الوقف يعني ان الحاق ها السكت بعد زيادة الندبة
واوا كانت او يا او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف
لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى يا المتكلم المقلوبة الفا نحو واغلاما وينبغي
ان لا يجب عند هذا القائل مع الواو واليا لانها تكفي في الفرق بين الندبة والندا وليس

ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن يا المتكلم قد يلحقها الها في الوقف كما
مر فاللبس اذن حاصل مع الها ايضا والفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه
الها بالحرف المد ولا سيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بها ساكنة
تبينت كما تبين بها الحركة في علاميه على ما مر في بابه من التصريف وهذه الها تحذف
وصلا وربما تثبت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين واما مضمومة بعد
الالف والواو تشبيها بها الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف
لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجرا الوصل مجرى الوقف قال
يا مرحباه بحمار ناجيه والكو يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره قوله
ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد
الطويلاه خلافا ليونس هذا الذي ذكره في المتفجع عليه واما المتوجع
منه فانك تقول وامصيبتاه ولست معروفة ويعني بالمعروف المشهور علما
كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال
واهذاه وانما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب
مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا
بذلك الاسم جاز ندبته تقول ياصاحب يا ربداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه
المتفجع عليه واشتهر به وكذلك يا حسنا وجههوه في المشهور بذلك فالضابط
المندوب ان يكون معرفة مشهورا سوا كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة
تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بير زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك
وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف
نحو واامير المومنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى
المومنين فلو الحقت مدتها المضاف لانفك عن المضاف اليه فالحقتها
المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رماني وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب
فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف واطالعا جبلاه وكذا تلحقها اخر الصلة نحو
وامن حفر بير زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة
لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه

وقال الخليل

وس بل تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف
لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول
انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف
بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها
ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا
ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون

الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير
وارجلاه ميسجاه وقد استشهد هذا الكوفيون بهذا على جواز ندبه غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم يجيزون نوا المندوب
المعروف وهو شاذ عند **البصر** وحكى الاندلسي عن **الكو** انهم رخيوا نوا المندوب
في الوصل نحو وازيدا ياهذا قوله **ويجوز حذف حرف الندا الا مع**
اسم الجنس والاشاره والمستغاث والمندوب نحو يوسف اعرض
عن هذا وايها الرجل وشذ اصبح ليل واطرق كرا يعني بالجنس
ماكان نكره قبل الندا سوا تعرف بالندا اي رجل او لم يتعرف وكيا رجلا وسوا
كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا
زيدا اقصدت هذه الثلاثه واحدا بعينه اولا وانما لا يحذف من النكره لان حرف
التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا
يكون هذا الا في المعرفه لانها مقصوده قصدها وانما لم يحذف من المعرفه المتعرفه
بحرف الندا اذ هي اداة حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به
حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها
وحرف الندا اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيده مع التعريف التنبيه والخطاب
وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هي ايضا جنس متعرف بالندا
الا ان المقصود بالندا لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفه قبل الندا اجاز حذفه
الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها اذا من غير ان تصف هذا الذي باللام كما لا يجوز
الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف الندا من اي بوصفه نحو
ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايها ذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند **البصر**
مع اسم الاشاره وان كان متعرفا قبل الندا لما ذكرنا قبل انه موضوع في
الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي
مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في الندا عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج
الى علامه ظاهره تدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف الندا والكوفيون
جوزوا حذف الحرف من اسم الاشاره اعتبارا بكونه معرفه قبل الندا استشهادا
بقوله تعالى ثم انتم هؤلا تقتلون وليس في الايه دليل لان هؤلا خبر المبتدا كما مر
في الحروف فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف
الى اي معرفه كانت والموصولات اما المضمرات فيشذ نداها نحو يا انت ويا اياك
تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط
ما يحذف منه مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث
والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللمبالغه في تنبيهه باظهار حرف
التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما منادى
مجازا او لا يقصد فيهما حقيقه التنبيه والاقبال كما في الندا المحض فلما نقلا عن

الندا الى معنى اخر مع بقا معنى الندا فيهما مجازا الزما لفظ علم الندا تنبيها على
الحقيقه المنقول عنها منها **قوله** بذكر المصنف لفظه الله فيما لا يحذف
منه الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في اخره
نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندايه باي او باسم
الاشاره فلما حذفت الوصله مع هذه اللفظه لكثره ندايها لم يحذف الحرف
لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصر صبحا قالته ام
جندب زوجه امرئ القيس بن تمامه وكان مفركا وقال انه سالها عن سبب
تفركهن له فقالت لانك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقه بطي الافاقه
قوله اطرق كرا رقيه يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا ان النعام في
القرا ما ان ارى هنا كروانا فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقيه الضبع
خامري ام عامر والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرا
فلا تخلا ايضا ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل
على سليك بن سلكه وهو نايم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال
له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت امن من ان اغتالك فهم استعجالك
في الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال له سليك اضرطا وانت الاعلى
فذهبت كلها امثالا قوله **وقد يحذف المنادى لقيام قرينه جوازا**
نحو الا يسجدوا المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينه داله عليه
كما في ساير المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا
بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف الندا اي يا قوم اسجدوا ومن قرا الا
يسجدوا بالتشديد اللام فان ناصبه للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل
مضارع سقط نونه بالنصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زايده او بتقدير
ان لا يسجدوا وبدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله
اعمالهم فلا تكون لا زايده اي فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا والله اعلم
انه قد جا اسما لا تستعمل في غير الندا وهي فل وفله وليس فل ترخيم فلان والا
لم يجز في المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفرا كما تقدم من تجويزه نحو يا عم في يا عمار ولو كان
ترخيم فلان لقيل في المونث يا فلانه بحذف يا فلانه ومن ذلك يا مكرمان ويا ملامان
ويا نومان اي يا كريم ويا لئيم ويا نايم وكذا يا ملكعان اي لكع وكل ما هو على
مفعلان فهو مختص بالندا والغالب فيه **الشذ ومن** الابنيه المختصه
بالندا ما هو على فعل في سب المذكر وفعال في سب المونث نحو خبث ولكع وخباث
ولكاع وفعال هذه قياسيه عند **س** كالتي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا افعل في مذكرها
ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسما المذكوره غير منادى كقوله

في لجة امسك فلانا عن فل ه وقال — أطوف ما أطوف ثم آوي الى بيت
قعيدته لكاع ه ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما
اصله النداء باب الاختصاص وذلك ان يأتي بأي ويجريه مجراه في النداء من ضمه
والمجيء بها للتنبيه في مقام المضاف اليه ووصف أي بذي اللام وذلك بعد ضمير
المتكلم الخاص كأنا واني او المشارك فيه نحو نحن وانا والغرض بيان اختصاص
مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر
نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف او في
معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال
او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها
الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذه في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة
اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء
الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب
من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه
لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما في باب المتعجب منه
والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي عن معناه بالكلية وحال ايها
اي وصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كحالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل
في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال وهذا كما قيل في نحو سواء
اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة
الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر اي سواء قيامك وقعودك
كما يجيء في باب حروف العطف وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب دال
على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف
نحو قوله صلى الله عليه انا معاشر الانبياء فينا بكء اي قلة كلام وقولهم نحن آل فلان
كرماء وربما كان المنصوب علما قال ه بنا تميما يكشف الضباب ه قال
ابو عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني
قال انا بني ضبة لا نفر ه اقول — لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر
استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف
المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا اللام ونحو ايها الرجل
منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه
بالمقدر كما في ايها الرجل وان ينصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قال
والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحن العرب هذا كلامه
والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء الباب

الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام
في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص
حرف النداء المكروه مجامعته للام وقد يأتي الاختصاص الذي باللام والاضافة
لا للتعليل بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة اتوسل
قالوا وان كان الاختصاص باللام والاضافة لا الذي بأي بعد ضمير الغائب نحو
مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا
فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او كان
المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد
او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله ه لنا يوم وللكروان يوم
تطير البائسات ولا نطير ه وقوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع
مثل السعالى ه بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في الجميع او امدح او اذم او ارحم
كل في موضعه هذا اما قيل ح لو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لبقاء الجميع
معنى الاختصاص فيكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا ولم ينتصب على الذم
ما هو المراد بما قبله نحو قوله وامرأته حمالة الحطب نصب على ما تشبه به
في الفتح شيء مما قبله كقوله ه لحا الله جرما كلما ذر شارق ه وجوه كلاب هارشت
فازبارت ه وقال أنا ابن عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تجادع ه ولو
واعلم انه ليس لك في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين
صفة الرجل وعبد الله لاختلاف اعرابيهما فهو مثل قولك اصبع ما مررنا كروا حت
اخوك الصالحين فاما ان تنصبه على المدح او ترفعه عليه اي هما المسلمان واعني
الصالحين كما يجيء في باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان
فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن
الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى
الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي
يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو
عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف قوله الثالث ما اضمر عامله
على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه
بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا
ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه
ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست
انما وجب اضمار الفعل ها هنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند
تقدير الناصب ليفسره فاظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب هنا حكم الرافع

المبتدا اذا

وفي نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند
الكسائي والفراء فيما ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل
المتاخر عنه اما الكسائي فانه ان صح المعنى واللفظ بتسلطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت
عامل في زيد كما انه عامل في ضميره واما الفراء فانه ان احتمل المعنى تسلطه عليه نحو زيدا ضربته
على ذلك التقدير فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعمرا ضربت
اخاه فالعامل في زيد هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفي عمرا ضربت
غلامه لسده مسد اهنت ولن يعمل الاسم في الموضعين بفعل مضمر ناصب عندهما
وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي
ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسلطه
على الضمير بعد تسلطه على الظاهر المقدم تاكيدا ايقاع الفعل عليه وليس
الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا
او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس
كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما
ان المنصوب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل
الكل من المنصوب المقدم لكان قوله فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيد وكذا
الجار والمجرور في زيدا مررت به اذا المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا
ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيد اي متعلق زيد ضربت
اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت عمرا واخاه تقدير
ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمرا في داره
فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس
زيد بكونه ملتصقا بذكر هو واخو زيد وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة
كما يجي على مذهب البصريين ايضا واختار البصريين كون المنصوب معمولا لفعل
مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب
شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدا لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز
للكوفي ان يرتكب ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب
الاسم بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله
كل اسم بعده فعل احترازا عن نحو زيد ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل
متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه من الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه
وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا
محبوس عليه ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون
مفسرا في هذا الباب لان ما لا يعمل بنفسه لو تسلط لا يفسر كما يجي ومصوب

المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما
يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر
الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته ولا يد لشبه
الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هندا ضاربها او بعده
نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا احرف الاستفهام وحرف النفي
نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا ضاربه البكران والا لم يفسر الاسم المحدود ولا
متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا نحو زيدا ضاربه العمران كما نحو زيدا ضربه العمران
قوله مشتغل عنه بضميره اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل
في الضمير الراجع اليه اي انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك
لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله
ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وان زيد قام ايضا لان هذا الفعل
وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال انه اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله
بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه
بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع
ما قبله لما تقرر في مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره
مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله
او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من
وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو
زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف
او موصوفا بعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا تحته
وزيدا ضربت الذي تحته او معطوفا بالمضاف او موصوف عامل الضمير او معطوفا
لموصول عامل الضمير او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله
نحو زيدا الفيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا الفيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك
من المتعلقات قوله فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه صحيحات مال
طالعات المخارم مما اشتغل فيه الفعل بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون
كلا **وضابط التعلق** ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب
بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم
نظرا الى نحو زيدا ضربته ومررت به وانا ضاربه بل الشرط الاتصال به
لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت
من تملكها او مررت بمن يملكها والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها
ومررت بمملوكها فاحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه

هو او مناسبة لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر
كأن واخواتها نحو زيدا اني ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة
فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا
ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد
هل ضربته وازيد ضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض
نحو زيد هلا ضربته او الا او لولا او لوما وكذا الا للتمني نحو هند الا رجل
تضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو تضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي
نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه
اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله
لم اصنع يروى برفع كله ونصبه واما لن فعمل ذلك فيها لكونها نقيضة
سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها
بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها
في الكلام حتى انها تقع بين الجار ومعموله نحو كنت بلا مال وازيد الا تخرج
ومع هذا كله فالرفع ما لا بد في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة
راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام
اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدره
حرف الشرط نحو زيد ان ضربته تضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيد ان
قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين
على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء
نحو زيدا ان تضرب تضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط
نحو هند من تضربها اضربه او ايكم تضربها واحترز به ايضا عن الاسم الذي
بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه
واحسن به وكذا افعل التفضيل نحو زيد انت اكرم عليه من عمرو وكذا المضاف
اليه لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة
اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف
في تأويل اسم مفرد فلو عملنا فيهما لكانت كل واحدة منهما مع معمولها المتقدم
عليها كلاما تاما فالرفع اذن واجب في نحو ايهم اضربه تخرج على انا موصول وكذا اوكل
رجل تضربه كريم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب
الرفع في زيدا ان تضربه خير وزيد رجل تضربه موثوق واما لم تعمل فيما قبلها كما هو
لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا

جواب

جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم
له الصدر لما تاثيره في الكلام ولذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع فيما
رجل الا اعطيته كذا او لعلنا او لذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث
الحقيقة جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار
فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على
الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو
جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على
معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع
اليه نحو زيدا ظننته منطلقا والزيدان ظنناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا
الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك لانك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت
زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند
اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عايد
الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل ~~اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب~~
فيجوز زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول اعني زيدا ضرب ولا العكس اعني
كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر الضمير
المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب
المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول
وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان
المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول
الاول في باب ظن هو المفعول الحقيقي بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول
الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد وكان
قياس هذا ان يجوز نحو زيدا ظن منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه
كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره
رتبة واما نحو ضرب زيدا ابيك وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم
المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الاكتساب قبل
اما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز بان
تقول في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل
من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمر المتصل
نحو اياك ضربت يجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك
ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على
انه والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر وكذا جاز اذا وقع الفعل المسند

الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو الذي ضربت زيدا
ضرب اي ضربت زيدا الذي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربه زيد ضرب
ومنع الفرا المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم
للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول
ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف اليه لجزء المضاف فيكون معه في
نية التقديم كما كان معه في نية التاخير في ضرب
زيد غلامه والذي ادى اليه انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا
وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول ولا يجوز
ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند
ضربت كما اختار الفرا اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما
لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول ولا يحتاج له الى
دليله ايضا اما نحو ضرب زيدا سيده وضرب زيد سيده فان كل واحد منهما
محتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر وكذا احترز بقوله مشتغل عنه
وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من
حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه
الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها تدل على ان ما بعدها من دخول ما قبلها
فلكم وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اي يكون شيئا
قبلها من دخول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح
الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح
كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء ليست
لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها
لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما نحو قوله وربك
فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله واما بنعمة ربك فحدث
فالفاء في الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء
غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط وعلى هذا الخرج من هذا
الباب الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب المبرد
كما يجيء ونحو قوله كل رجل ياتيني فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها
اذ هي داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون
الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا يعمل كالجزاء التي لو لم يتضمن الموصول والموصوف
معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما تكن شيء فاجلد الزانية
والزانية ثم عمل به ما عمل نحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث

ويشتغل كما يجيء في حروف الشرط ويشتغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب
كما في قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون هذا
فليذوقوه ومعنى اما هذا فليذوقوه ومعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج
ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة
اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل
الا ما هو من جملته وقوله يخرج على هذا ايضا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا
وكذا الخرج نحو زيدا ضربته او لا تضربنه لان الفعل الموكد بالنون لا يعمل فيما قبله
كما تقدم قال المصنف انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا على ما قيل لو سلط
عليه او مناسبة لنصبه بعده فعل مشتغل عنه بضميره لنصبه لان المفسر عوض من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون
مشتغل النصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشغله بنا الاسم المنصوب المقدم
اعني بضميره او متعلقه لنصبه فلم يصلح نفوا ومناسبة للنصب لولا الضمير او متعلقه
لم يكن مفسرا ايضا هذا ان بدا كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضي
فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويودي الى صحة مذهب الكسائي
والفرا اي الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل
بحيث لولا شغله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل
الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتاخر المفسر على المرفوع
اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في
معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم
يكن له محمل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففي نحو زيد هل
ضربته وهلا ضربته للفعل محمل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا فحملناه
عليه لما لم يصلح للعمل فاما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن
للفعل محمل اخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية
ولا يجوز وعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا
في زيد قام بل نقول زيد مبتدا لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى
لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب
سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر
بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو انت زيد ضربته ان رفع
زيدا واولى لان انت مبتدا لا فاعل على ما قدمنا فبقي خبر المبتدا او هو زيد ضربته
بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سيبين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه

واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام وبين الاسم المجرود ظرفا نحو اليوم زيدا
ضربته فالمختار النصب ايضا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام
ان تكون داخلة على الفعل وقال الاخفش في اانت زيد ضربته ان
نصب زيد اولى بالنظر الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله
اي اضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل
ونظر ش ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسير العامل
ما كان عنه بد وجه يلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد
قام وان لم يكن محتاجا الى هذا المفسر الرافع لا يكون الا فعلا اذ لا يضمر حرف
الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحروف التحضيض
واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسر بلا ضرورة الى
كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيدا انا ضاربه وقوله او مناسبه لنصبه
ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبه والظاهر انها ملحقة
ولم تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها
والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا بد هاهنا
من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى
ولو سلطت ضربت على زيدا في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك
لم تقصد انك ضربت زيدا بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب
اذن يطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك
الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به
قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون
الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت التعلق نحو
زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى في قصد التسليط فيما
اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان تسلط ذلك الفعل بعينه
على الاسم المجرد بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا
ضربت غلامه زيدا ضربت اي غلام زيد فتقول اذا حصل ضابطان
احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او متعلق الضمير
فسوى كان قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا
بكل نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا
او لا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو زيد عمرا ضربه ش
نصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدا خبرا عنه اي زيد ضرب عمرا ضربه

والاخفش

والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر
معموله اي اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم مرتين فيهما واما في نحو زيد و عمرا
عمرا ضربه فالفعل متعين التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله
نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا كالسوط زيدا ضربته
انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المجرد وقبل اسم اخر وليس يجب ان يليه وقد يتقدم
الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه وقد
يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه او ان زيدا عمرا اليوم ضربه
وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدر او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اي
اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا
اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده
المفسر كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته
اي ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ
غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا الثاني
على ثلاثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير
نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي معمول كان فهو الاولى
نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيد بمعنى مررت سواء
كان مررت عاملا في زيد او في به او في بغلامك او في باخيك او في اي شيء
كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى
ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل المقدر
فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر هاهنا
قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو معناه مع غلامه
او اخاه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت
عدوه لم يكن بمعنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت
عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معموله
دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اي معمول له كان وان
لم يمكن هذا الثاني ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد في كل فعل مشتغل
بضمير او بمتعلق الضمير اي متعلق كان ولنا ان نقول في تعيين العامل
المقدر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم
المقدم بلا واسطة حرف جر قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد
قام وان زيدا ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر نحو
ان زيد مر به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا

اى ان لوبس زيد وان لابست زيد وكذا في ان الخوان اكل عليه وان الخوان
اكلت عليه اى لوبس الخوان اوان لابسته واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم
فانك تضمر لابس وفاعله ما اسند اليه الفعل المبنى للمفعول اى الابس اللحم الخوان
اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد وكذلك ان تفصل بان تقول ان كان
هناك فعل متعدٍ الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما في ان زيدا
مر به وان زيدا مررت به اى ان جوز زيدا وان جاوزت زيدا والا فعل الملابسة
كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق
الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه الخوان
زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى لوبس زيد وان لابست زيدا
وكذا في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر
في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك الاسم المذكور
فتقول في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد
ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر مفسرا
للمقدر ومعمول الظاهر مفسرا للمتعلق المقدر وكذا في الخوان لقي عمرو اخوه وان زيدا
لقيت عمرا واخاه مع بعد معنى الملابسة هاهنا كما تقدم في مثل مذهب الكسائي
والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه لا يتعذر اضمارها المرفوع
في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمر في
العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل
اللازم ان وجد متعد مع المضاف المذكور فتقول في ان زيد مر بغلامه
وان زيدا مررت بغلامه ان التقدير جوز متعلق زيد مر بغلامه وان
جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة
لخوان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لوبس زيد اكلت على
خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة
قبل الاسم المذكور ظرف او جار نحو اليوم زيدا ضربته واما السوط زيدا ضربته
لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما
ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى
كما في ان زيدا عمرا ضربه اى ان ضرب زيد عمرا ضربه فلا اشكال وكذا في ان
زيدا عمرا ضربه ~~اى ان ضرب زيد عمرا~~ ضربه والا اضمرت فعل الملابسة
كما في ان اللحم الخوان اكل عليه اى ان لابس اللحم الخوان قوله ويختار
الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها
كما في غير الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم المحدود لا يعدو اربعة اقسام

اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه ونصبه
ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال في ذلك اذا كان
الفعل مشتغلا بمجرور به يحقق فاعليه الفاعل بان يكون اله الفعل نحو السوط ضرب
به زيد لانه لما حقق فاعليه الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب
الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد
والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا ولم ما بعد اذا
المفاجاة واجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجيء اعلم
ان المصنف ابتدا بما المختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى
حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع في
جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه
اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير في خلافه للرفع وخلاف
الرفع هاهنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب
بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بحرف الجر فكلامنا في اسم ينتصب
لفظا بما بعده لو سلط عليه او لا يتصبه المفسر لو سلط عليه والمعنى يختار
رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار
معها النصب والتي يتساوى معها الامران على ما يجيء شرحها ومثال ذلك زيد ضربته
ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب مع عدمه ليس الكلام
مما نحن فيه بل نريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع
على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره
والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ
حتى يقال حذف واضمر وعلى ما اخترنا في رفع المسند تقول انما اختير الرفع على
النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى
منها اى عند وجود قرينة للرفع اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع
التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا اما
واذا المفاجاة اما اما فتجامع مع ثلاث قرائن للنصب هي مع احداها مغلوبة
ومع الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يأتي والاخريان عطف الجملة
التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع
من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة
بها معطوفة كما يجيء اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين
لان مرجح النصب في غيرها بعد اما انما كان لمراعاة التناسب بين السؤال والجواب
في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما

نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارًا في جواب
ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي تبتدأ بعدها الكلام وتستانف ولا
ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لضد مناسبة
ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجعت الجملة بسببها الى ما كانت في الاصل
عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فامّا في الحقيقة ليست
مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السوا نحو قوله تعالى
فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكون عملها في الصورتين انها منعت
مقتضى النصب من التاثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام
من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله ه القى الصحيفة كي يخفف رحله ه
والزاد حتى نعله القاها ه فهي وان كانت تستانف بعدها الكلام الا انها
ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كاما
فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب
واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع
الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها
كما تقدم واما مع الثلاثة فهي مغلوبة نحو اما زيدًا فاكرمه واما بكرًا فلا تضربه
واما عمرًا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاسما خبرًا للمبتدا
قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن
لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف
الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم
يمكن جعلها فعلية لتعسر اعرابه كما امكن ذلك في نحو زيدًا اضربه وكذا في نحو زيدًا
ضارب وزيد هل ضربته وعمرو لا تضربه واما قولهم ان ذلك لمناقضة الخبر
الذي هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملها الا بتاويل
بعيد مخرج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد اطلب
منك ضربه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما اخرجها عن كونها خبرية
مع انه سمّي الجزء فيها خبرًا للمبتدا نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا لكن زيد
من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدا احتمال الصدق
والكذب وانما سمي خبرًا اصطلاحًا كما ان الفاعل سمي فاعلًا وان لم يصدر الفعل
منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما التي من
قرائن الرفع كما سيأتي فتعارض في اما زيدًا فاضربه بين الطلب واصالة السلامة
من الحذف والتقدير وترجح الطلب ولكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم
وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية لمجرد تعسر اعرابه واما

اذا المفاجاة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع
في صدر كلام مبتدأ دون ان يتقدمها شيء كما تقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت
حرفًا عاطفًا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من
النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر
وذلك انهم اتفقوا على انها لا تجي بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا
الشرطية فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف حملا على
اصلها ولو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت
اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا
الموضع يجب رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو يضربه واما مع عدم السماع
فالاصل منعه بنا على الاجماع المذكور قوله ويختار النصب بالعطف
على جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام
واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي وعند خوف لبس
المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر هذه قرائن اختيار
النصب في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرًا
اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما
فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب عمرًا وهندًا اتقتلها لعطفه على مشابه
الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فلا يرجح للنصب لكون فعل التعجب
لجموده وتجرده عن معنى الحدوث لاحقا بالاسما كذا قال س والظاهر
ان الثانية اعني انشائية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هي لا وما
وان نحو قوله ه فلا حسبا فخرت به لئيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود ه
وكذا ما زيدًا ضربته وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي
في الحقيقة لمضمون الفعل فاولاه لفظا او تقديرا ما سمي منفيًا واما لم
ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها
في العمل فلا يقال لم زيدًا اضربه ولا لن بكرًا اقتله كما يقال ان زيدًا تضربه اضربه
لقوة ان لجزمها للفعلين واما ليس في من قال انه حرف فليس ايضا من هذا
الباب لان ما بعده واجب الرفع لكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته
وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاء ما استدل له لا بقولهم ليس
الطيب الا المسك برفع المسك كما جاء في باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله
اي ما خلق الله ويعين ليس زيد ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله
من باب توجه العاملين الى معمول واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم
ليس فيه وفي قولك ليس زيد ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في

اي ما خلق الله مثله

قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام مثله اولى به
بالفعل كقوله او لويه حرف النفي به قال س ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه
في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن وليس طلب المشاكلة
بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب
كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع
بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان معنى الاخبار باق بعد
النفي كما كان قبله اذ يحتمل الصدق والكذب بخلاف ما تدخل عليه الهمزة الا ان
الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا
ولا تصير مع حروف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق
فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من
الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج
وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما هي
في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها
فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني
فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت
عنه فان جاء احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا
ترضى الا بان تعانقه فيجب ان تليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية
مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها
مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن [illegible]
فتقول هل خرج زيد ولا تجوز هل زيد ضربته وان كان تقدير الفعل فقوله
حرف الاستفهام يريد الهمزة فقط وقد مر الخلاف بين س والاخفش
في ان الرفع اولى او النصب في نحو انت زيد ضربته والوفاق في اختيار النصب
اذا فصل بظرف في نحو اليوم زيد ضربته واما الاسماء المتضمنة للاستفهام
فمثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به وتقبح نحو متى زيد ضربت
ومتى زيد خرج والرفع في متى زيد ضربته اقبح الفصل كما ذكرنا في هل
ويحسن متى زيد خارج الى قباحة الدخول على فعل صريح غير مقدر فلا تجوز متى
زيدا ضربت ولا ضربته الا في الضرورة ومع هذا فكيف تجوز دخولها على
الاسمية كل ذلك لان كل متطفل على شيء فحقه لزوم اصل المتطفل عليه
اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح
نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود
فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية

فيها

فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كان ذي وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة
الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله شعر اذا الخصم ابزى
مائل الراس انكب ه ونقل عن س والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة
بعدها لكن على ضعف الاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء
زيد او مقدرته نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد اختصاصها
بالفعلية بعد عنده وتاويل نحو اذا السماء انشقت الى اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد
اختصاصها بالفعلية فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب س والاخفش واما
اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم توجبا
الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط ولو ولولا ظاهرة في تضمن معناه
لكن ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها
الرفع الا على وجه ذكره وهو ان بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا ويذكر انه منتصب
بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر نحو
قال السيرافي نحو هلا زيد قتلته تقديره هلا قتل زيد قتلته وروى
الكو لا تجزعي ان منفس اهلكته فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ه اي
ان اهلك منفس او ان هلك منفس وعلى هذا ينقد على مذهب المبرد في بيت
ذي الرمة ه اذا ابن ابي موسى بلال بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر ه
على رواية رفع ابن اي اذا بلغ ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع
والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان كاذا في الزمان
نحو حيث زيدا تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال
اذا فانها تدخل على الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس
اما اذا اكتنفت بما نحو حيثما فهي وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى
وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال ه فمتى واغل ينبهم
يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي ه وقال ه صعدة نابتة في حائر اينما الريح
تميلها تمل ه فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيد تره تره فالنصب واجب
لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفي الامر والنهي قد يعدم ذلك بعلته
قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من
مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائك بهذا الثمن
فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين دينارا بنصب كل فهو نص في المعنى
المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل
ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي كل واحد منهم مشترى بالعشرين
وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر

اى كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فالمبتدا اذن على التقدير الاول
اعم لان قولك كل واحد من مماليكي عم من اشتريته ومن اشترى لك ومن حصل
لك منهم بغير الشرا من وجوه التملكات والمبتدا على الثاني لا يقع الا على من اشتريته انت
فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول
اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر
وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة او غير ذلك وكل هذا اخلال في مقصودك
فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره **والمثال
الذي اورده المصنف من الكتاب العزيز** اعني قوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سوا جعلت الفعل
خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء مخلوق نصبت كل او رفعته
وسوا جعلت خلقناه صفته مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شيء بقدر
لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية
ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير
لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء
خلقناه مقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر الى وبتقدير رفع كل
على ان خلقناه خبر كل مخلوق مخلوق بقدر الى وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن
بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سوا كان خلقناه
صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا
ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل رايت
احدا او ايهم او غلام ايهم رايت فيقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى ليطابق
الجواب السوال في كونهما فعليين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا فقلت زيدا يضربانه
لان معناه يضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية واختار الكسائي النصب
اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد
في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدا فنصب هندا اولى لانه كانه قيل
يضرب زيد هندا قوله **ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا
اكرمته** يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة
اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد
الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب لتناسب المعطوف
والمعطوف عليه في كونهما اسميتين وان يكون عاطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار
النصب مع جواز الرفع لتناسبهما في كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى
للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية

منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده س واعترض
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع الضمير الى
المبتدا وليس في عمرا كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي ان يجب في
المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وعبارة
اخرى للاخفش وهو انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه
باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن
تصحيح المثال بل بيان جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الخبر منها
وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو وعمرا كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك
وانما سكت س عن هذا اعتمادا على علم السامع لانه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير
فيصح المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم انه حكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها ورب ان
سخلتها نكرة ايضا كما يجي في باب المضمرات واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد
قمت وعمرا ولو قلت زيد قعد عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام
المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر
في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واشد الاعتراضات
هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مستويا
في رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو
المعطوف عن الضمير وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت
في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك
زيد قام وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي في بكر الوجهان
لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرا
اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم تتم
مشابهتهما للفعل كما يجي في باب الاضافة فلذا لم يرفع الصفة المشابهة للفعل نحو زيد
مصري حماره قوله **ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض
مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته** حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته
واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع يجب بعدها على ما يجي لان النصب في نحوها
انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجي غير مفسر بشيء ولا تكون
من هذا الباب وتقديره اما يكن شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذا ما عند س لكنه
لا يفصل بينها وبين معمولها اتفاقا الا في الضرورة ويصح الفصل بينهما وبين الفعل باسم مرفوع
او منصوب نحو اذا ما زيد قام واذا ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما وحرف التحضيض

هو أدواته هلّا وألّا ولولا ولوما وعند الخليل ألا المخففة قد تكون للتحضيض كما حكي من قوله
ألا رجلا جزاه الله خيرا التقدير ألا ترونني أي هلا ترونني وحروف التحضيض لا تدخل إلا على الأفعال
لاستقرار [illegible] فيها وقد يقدر الفعل بعدها إما مفسر كما في قوله هلا زيدا ضربته أو غير مفسر
كما في قوله تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا أي لولا تعدون
وكذا ألا ولوما يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ألا سيفا [illegible] ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين
ولا شك أن التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل
فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال إلا أن بعضها بقيت على
ذلك الأصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل
وبعضها استعملت في القبيلين معا أو أولوها الأفعال كهمزة الاستفهام ولا وما
للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال كألا للعرض على ما يجيء الكلام عليه
في اسم لا لنفي الجنس وكذا إن الشرطية فإن المرفوع في جواز إن امرؤ هلك يجوز عند
الأخفش والفراء أن يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب في إن زيدا ضربته
وألا زيدا ضربته في العرض كما في الشرط وجميع هذه الأحوال أعني البقاء على الأصل من
الاختصاص والغلبة في الأفعال والاشتراك بين القبيلين والاختصاص بالأسماء
أمور موقوفة على السماع لا طريق للقياس فيها ولا علة مخصصة لكل واحد منها هذا
وقد جاء حرف التحضيض قبل الاسمية شاذا قال ونبئت ليلى أرسلت
بشفاعة إلي فهلا نفس ليلى شفيعها وأما حرفا الشرط فالخلاف في لو قد مضى
في باب المبتدأ وأما إن فإن أكثر البصريين على أنه لا يدخل إلا في فعل ظاهر أو مقدر
ونقل عن الأخفش جواز ارتفاع الاسم على الابتداء بشرط كون خبره فعلا ومن
الحروف اللازم دخولها على الأفعال ألا للعرض فيجب النصب بعدها نحو ألا زيدا
تكرمه على ما يجيء الكلام فيه في اسم لا لنفي الجنس **وليس مثل أزيد ذهب
به منه فالرفع** أي فالرفع واجب وإنما قال إنه ليس من هذا الباب لأنه
وإن كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه أي عن العمل فيه أي عن نصبه
لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره أو متعلقه
أي بنصب ضميره أو نصب متعلق ضميره لأن الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره
ففي قولك أزيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره
إذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على أنه يجوز ابن السراج والسيرافي في
مثل هذا المبني للمفعول إسناده إلى مصدر مقدر أي أزيد ذهب الذهاب
به فيكون المجرور في محل النصب فينتصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم
الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق
من دون حاجة إلى المسند إليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا مسندا نحو

أذهب شخص زيدا أذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم
أنهم يضمرون في نحو زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس أي أن ضرب زيد
ضربته وكلاهما خلاف الأصل إذ الأصل موافقة الاسم المجرد لضميره أو متعلقه
في الرفع أو النصب إذ ضميره أو متعلقه تابعه كما أن عامل الضمير والمتعلق تابع عامل
الاسم فينوى في أزيد ذهب أو ذهب به أو ذهب غلامه أو ذهب بغلامه رافعا
وينوى في أزيدا ضربته أو [illegible] أو ضربت غلامه أو حبس على غلامه الصلاة
ناصبا قوله **وكذا كل شيء فعلوه في الزبر** أي ليس من هذا الباب
لأنه خرج عنه بقوله مشتغل عنه أي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع
وهنا لو نصب كل شيء بفعلوه لم يبق معنى الرفع إذ يصير المعنى فعلوا في الزبر
كل شيء إن علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر أي في صحف أعمالنا شيئا إذ لم
نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة وإن جعلنا الجار
نعتا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحائف أعمالهم وهذا وإن
كان معنى مستقيما إلا أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع إذ المراد هنا ما أريد
في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شيء أي كل ما فعلوه مثبت
في صحائف أعمالهم حسنة لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله **ونحو الزانية والزاني
فاجلدوا فالفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه
وإلا فالمختار النصب** جميع الشرائط فيه حاصل في نحو لأن ما بعد
الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر إلا أن القراء لما اتفقوا فيه على الرفع
إلا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب
مختار كما تقدم والقراء لا يجمعون على غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج
به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه على غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما
قبلها إذا كانت زائدة كما في قوله تعالى إذا جاء نصر الله إلى قوله فسبح كما يجيء في الظروف
المبنية أو يكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في وربك فكبر وأما اليتيم فلا
تقهر وأما إذا لم يكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها
كما تقدم وفي الآية ليس كذلك لكون الألف واللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه
معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء وهذا
الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فخرج عن الحد بقوله
مشتغل عنه بضميره أو متعلقه لو سلط عليه لنصبه قال س هما جملتان أي الزانية
مبتدأ محذوف المضاف أي حكم الزانية والخبر محذوف أي فيما يتلى عليكم
بعد وقوله فاجلدوا هو الذي وعدوا بأن حكم الزانية فيه والفاء عنده أيضا
للسببية أي ثبت زناها فاجلدوا وخرج أيضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما ذكرنا

المذكور ان ح

قوله والا فالمختار النصب اي لولا التقدير ان للمبرد وبين لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قرينة وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار رفيه كما في تقدير سيبويه هذا اخر شرح ما ذكره المصنف واعلم ان ما يشتغل به الفعل المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيد لم يعم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك للمفسر وكذا ان زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا لا يثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور نفي حتى يقتضي نفي الفعل المقدر كما نفى الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوص نفيه بالا الا ترى ان قام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا تضرب زيدا يوافق معنى لم تضرب الا اياه فاذا عرفت هذا قلنا قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اي مختلفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبته باعتبار اياه قدرت هكذا اي ان لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه قلت ان زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت كما تقدم تقديره وسلط المفسر هاهنا على الاسم المذكور محال اذا الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيد اعطاك اياه والاياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقديم المفعول فلا يجوز زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في ان زيدا لم يضرب الا اياه لكان التقدير ان ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان والثاني اي الذي المتصل

فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اي ان لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين فلا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق بها كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما تجيء في بابها نظرا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اي ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز في افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تاخره عن الضمير المتاخر لفظا ورتبة المتقدم ولا يجوز ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر نحو ولك بعد جري ذكر زيد ان اياه علمه قائما اي ان علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما كما كان في ان زيد علمه قائما اي ان علم علمه قائما باعتبار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد مر بغلامه وان زيدا مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بالمتعلق الضمير لكان التقدير ان ضرب زيدا اي غلام زيد على ما ذكرنا فعل من حذف المضاف في مثله مجرد وفي تفسير المفعول الفاعل ظاهرا مع تاخر المفعول ومع المضاف تفسير دليل المفعول وكلاهما لا يجوز كما تقدم في اول هذا الباب وعلى تقدير المصنف يكون التقدير ان لابس زيدا وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمنا على ما قدرنا من قبل كون المضاف مجردا وفي مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول مفسرا للفاعل ولا يجوز ان مع تقديم المفعول نحو زيدا ضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تاخره والى وبالتسليط يصير ان لابس وان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز الى واما ان كان الضمير في المثالين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيد لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب

~~غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد~~

غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد

لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيهما ان ضرب غلام زيد زيدا لم
يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت
الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليبقى معنى
ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية
ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيهما ان لم
يضرب زيد اي غلام زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيهما ان لم
يضرب زيدا اي غلام زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا الضرب
غلامه لم يضرب غلامه الا هو هذا على تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا
اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس يضرب
غلامه الا هو واما المفسر الذي معه متعلقان بضمير الاسم المذكور يحتملان
رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب
فتقدير الرفع ان ضرب زيد اي اخو زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب
زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اي اما زيد ضرب
اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا لابس اخوه لضرب ابيه هذا ما عرض
لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب ❁ قوله **الرابع التحذير**
وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر
منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق
الطريق سمى اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد
تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله هو معمول
بتقدير اتق تحذيرا مما بعده مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف
وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال
لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لفعل
مقدر واما لفظ المحذر منه مكررا قوله تحذيرا مما بعده مفعول
له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان تقدر اتق تحذيرا مما بعد
ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق ها هنا فيه بعض
المسامحة من حيث المعنى اذ لا يصح المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال
اتقيت زيدا من الاسد اي نحيته ولو قال بتقدير بعد او نح لكان
اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك مصدر معطوف عطفه
على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف
اي هو ذو معمول او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير
هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الى ان ينتهي الى قوله الثاني المنادى

الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ
او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ها هنا منفصلة من حيث المعنى
وينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد او عمرو بلى لو كانت منفصلة
جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم بيد والك
فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول والاثبات
للثاني كما يجيء في حروف العطف قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم
آثما او كفورا لو قلت او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية
بمعنى بل فتكون للاضراب عن النهي عن طاعة الآثم فلو قلنا ها هنا او ذكر لكان
اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر

وضابط هذا الباب ان تقول كل محذر

معمول لمحذر او بعد ان يخوفها او شبهها مذكور بعده ما هو المحذر
منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة مع اضمار عامله وكذا
كل محذر منه مكرر معمول لفعل مقدر في الاول نحو اياك والاسد
واياي والشر وماز راسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر او مضمر
والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد
يجيء متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب
نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب
شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة
ايا الى المظهر وسيبويه يقدر نحو اياي والشر نحو اياي احذر ونحوه فيكون على هذا
محذرا لا محذرا قال الخليل بعضهم تقول له اياك فيقول اياي
اذا قبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ وعرض بعدت
في نحو اياي والشر محذر خطابا كما في اياك وقول من قال ليكون الفاعل والمفعول
شيئا واحدا كما في اياك والشر وقول عمر لتذك لكم اياي وان يحذف احدكم
الارنب بالعصا ولتذك لكم الاسل والرماح يحمل امر المتكلم اي لا تبعد نفسي
عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا
نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي وسواء
كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم
ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى
ان التكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا
دكا ومنعه الآخرون لاجتماع شيئين تكرير الاسم مع ان احدهما كالنائب
عن العامل وضيق الوقت عن ذكر العامل والمعمول معا لمشارفة المكروه

ومقاربة المحذور وانما لم يصدق عن ذكر الثاني لان ذلك هو المفيد لتاكيد التحذير
والتنبيه على ان المحذور منه قريب من المحذور حتى لم يتسع الوقت لذكر العامل فاذا لم يكرر
الاسم جاز الاظهار عند الكل وحسن وهو الاولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذور
منه ولانا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمه اختصاص وجوب الحذف
بالمحذور منه المكرر كون تكريره والاعلى مقاربة المحذور منه للمحذور بحيث تضيق الوقت الا عن
ذكر المحذور منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر
واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان اصل اياك
والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد
اذا اتصلا جاءوا بلفظ النفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل
لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع ضميرين ال
حذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان تكون متصلا لان عامله
مقدر كما في باب المضمرات فصار منفصلا واري ان هذا الذي ارتكبه
تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد او نح باضمار
العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد
لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت
بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة فيما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم
بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول ليسا
في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت
الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب
على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز اياي
ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المتقدم على الفعل فيه معنى
الحصر وان منعه المصنف في شرح المفصل عند قول جار الله احمد
بمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك وانما
وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه بمعنى المكرر الخ وانما وجب
الحذف في الاول والثاني لان القصد كما قلنا في النداء ان يفرغ المتكلم
سريعا من لفظ المحذر ليأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور وذلك انه
لا يستعمل هذه الالفاظ الا اذا شارف المكروه ان يرهق والمعطوف في اياك والاسد
في معنى المكرر الخ الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعد نفسك من
الاسد ونحوي هذا الكلام احذر الاسد لان بعد الاسد عن نفسك بان تباعد
عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه
واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب

انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها
المعطوف عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به وكذا الاسد مفعول به اذ المعنى اياك بعد وبعد منك الاسد الخ انه لا يجب
مشاركة المعطوف للمعطوف عليه اذا استحقا اعرابا معينا الا في المعنى الذي دل
عليه ذلك الاعراب الخاص من الفاعلية والمفعولية والاضافة وما حمل عليها
وقولنا اياك منصوب المحل بكونه مفعولا لبعد فهو مبعد من الاسد والاسد مبعد ايضا من نفس المخاطب فاشتركا في المفعولية لفعل واحد وعلى هذا
قوله **ويقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان
تحذف وتقديره من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير
من** اذا جاء المحذور منه بعد المحذر فاما ان تكون مع ان او لا معها
فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من
وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك
من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك
من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف
موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها تاولا باسم فلما طال لفظا
ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي
هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع
صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن **وقال** الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من
الجر والاول اولى
لضعف حروف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن نادر وحذف
حرف الجر مع غير ان وان سماعي نحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب ودعاه الخبر
اي بخير له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان
كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف الجار من اياك من الاسد
اذ ليس بقياس ولم يسمع فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز
وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما
واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى
ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما قول الشاعر
فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فانما لضرورة الشعر واما لان
اياك اياك من باب الاسد الاسد اي المحذور منه مكرر والمراء منصوب بالحذر
وهذا قول الشارح واما لان المراء مصدر ان تماري فحمل في جواز حذف حرف الجر على ما
تقدر ومع هذا لا يجوز قياس المصدر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق ولا تمتنع ان يدعي

ان الواو التي في المحذر بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا اخر مما حذف عامله اضمارا فعله
قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكرر او معطوف عليه بالواو مع
معطوف فالمكرر نحو قوله ع اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح
والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيها الزم ونحوه
وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر
ها هنا مثله هناك وان لم يكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب
الحذف كما هناك وكذا يجوز ها هنا ان تكون الواو ها هنا بمعنى مع قوله
المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعني
بقوله فعل مذكور الحدث الذي يتضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم
والحرف وذلك لانك لو قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اي تكلمت
به اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب
لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان
تفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم
مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد
ولهذا قال بعضهم شرط نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه
في وما ينصب بتقديرها وشرط نصبه تقديرها واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في
فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله
وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف
المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست
وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان
لكثرته وما بعد دخلت على الاصح ظروف الزمان كلها اي مبهمها
وموقتها تقبل ذلك اي تقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي
لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة نحو حين وزمان والحين والزمان والموقت منه
ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة
القدر وشهر رمضان وقوله وظرف المكان ان كان مبهما اختلف
في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك
واماما منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا وقال
هو ما لا ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم
الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها
ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجهه وكنف وذرى فانه لا يقال

زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال
زيد خارج الدار كما قال ش بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف
البيت بل في داخلها وفي جوفه في الزمان فتفرع المقادير المعينة من المكان
بالمساحة كالفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان
ما ثبت له اسمه لاجل اضافته الى شي خارج عن مسماه فيدخل فيه الجهات الست
ونحو جهة وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان
وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وما هو بمعناها ويخرج عنه المعدود
بالمساحة كالميل والفرسخ والبريد لا جرم يقول هولاء ينتصب من المكان شيئان
المبهم والمعدود على ما قال الجزولي وتكلف المصنف لادخال المعدود
في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان
الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يسم فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب
القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان
له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار
غير تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب
اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار
واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وتحت وحذاء فان هذه الاسماء تطلق على
هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا
نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها فعلى قوله
سمي المكان المبهم مبهما لانه لا يطلق الاسم عليه بمجرد النظر الى ذاته بل اطلاق
الاسم عليه يحتاج الى اعتبار شيء اخر خارج عن ذات المكان فهو مبهم في
ذاته معين الاسم بذلك الخارج فظرف المكان عنده شي اخر خارج عن ذات
المكان فهو مبهم في ذاته معين الاسم بذلك الخارج فظرف المكان
عنده قسمان مبهم وموقت وعند الجزولي ثلاثة اقسام مبهم
ومعدود وموقت ثم يقول مقتضى ما حد به المصنف مبهم المكان
ان ينتصب على الظرفية فاما نحو قولك جوف البيت وخارج الدار
وداخلها ولا ينتصب على ما نص عليه ش لا وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة
من اسم مكان لانه انما ينتصب مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع
فيه والحدث شيء خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس
فلا يقال بيت مضرب زيد ومقتل عمرو بل هذا النوع من المكان يدخل فيه تفصيل
وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار
والكون في مكان او لا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي يشتق منه

على الظرفية المحض من المكان كجلست ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل
والمأكل والمشرب والاول ينصبه ايضا على الظرفية الفعل المتنوع مما اشتق
منه اسم المكان من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب من اسم المكان
جميع الاحداث حتى يقال المكان لكل حدث كلفظ المكان والموضع والمقام فانه
يقال مكان الضرب وموضع القتل والاكل ومقام النصر والقطع اولم
يعم نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسند والمقيل والمبيت فيقول قاتلته
موضع القتال ونصرت مكان النصر ولذا تقول قمت مقامه وجلست مجلسه
واويت مأواه وسددت مسلكه وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار
وان لم يشتق مما اشتق منه من الحدث الواقع فيه نحو جلست موضع القيام
وحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان
وقعدت مركزه قال تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا المسبتة
وامت مساه وما ليس فيه معنى الاستقرار فلا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب
مكانك ورميت السهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل
فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان
هو الجهات الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكر المصنف
في الكافية ثم قالوا حمل عليه عند ولدى ووسط الدار وناحية وقصد وجهه
من الموقت على الجهات الست فانتصب انتصابها لمشابهتها للجهات في الابهام
نحو ذلك ان نحو امام زيد في قولك قمت امام زيد كما لا يتعين اي موضع
هو لكونه غير محصور فكذا عند ولدى ايضا ولا يقاس عليها فلا يقال هو داخل البيت
وجوفه وخارجه بل لا بد من حرف الجر قال المصنف وكذا
حمل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد
لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله حذف في منه تخفيفا ولا ينبغي
للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار
ولا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء
الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الابهام فان
نحو ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه
كتحول الخلف قداما والمصنف [illegible] في جميع الاقوال اذن نظرا والاولى ان
يقال ينتصب على الظرفية من المكان المبهم على تفسير الجمهور والملحق به
والمعدود وكل اسم مكان مشتق من حدث لمعنى الاستقرار بشرط ان ينصبه
الفعل المشتق من الحدث الواقع فيه او من حدث اخر لمعنى الاستقرار كما تقدم
هذا واعلم انه انما ينصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة

اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فاطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما
المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية
لان كل فعل لا بد له من مكان ينصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول
الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه
المشابهة البعد والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة واما
انتصاب قعدت مقعده وجلست مكانه وبت مبيته فلكونه متضمنا
لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا للحدث لمعنى الاستقرار
كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه
على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار فان الخلف يصير قداما كالمستقبل
يصير ماضيا وكذا المعدود يتغير بتغير القياس المساحي واما اسم المكان
المشتق من حدث لمعنى الاستقرار فانما انتصب على الظرفية لكونه متضمنا
لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فمضمون مثل هذا المكان مشعر
بكونه ظرفا للحدث كدلالة صيغة اسم المكان فالمكان مثله مدلول عليه
بنفسه بخلاف نحو المضرب والمقتل والمنصر فان مضمونها اعني الضرب
والقتل والنصر ليس لمعنى الاستقرار في الظرف ظرف فهو لا يشعر بالظرفية
وانما لم ينصب مثل هذا المكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه
نحو قعدت مقعده واويت مأواه او المشتق مما يقاربه مما فيه معنى الاستقرار
نحو قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد لان لفظ هذا المكان لا يشعر الا بكونه
ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار فلا يتعدى اليه الا ما فيه معنى
الاستقرار واما قول المصنف في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين
مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاها الاشتراك في لفظ
المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلاثة لا على
المعين المراد به هاهنا اي المحصور كاليوم والليلة والشهر والسنة
وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة
وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة
اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية
لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان
بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان وكذا لفظ الموضع والمقام
وحكمه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار لكن ليس مطلقا
بل بالشرط المذكور في الكل وهو ان يكون الفعل المتعدي
اليه اما مشتقا من الحدث الواقع فيه نحو قاتلت مكان القتال او مشتقا من

مصدر بمعنى الاستقرار لجعلت مكانه ومثله لفظ الموضع والمقام وكذا
نحو المقعد والمجلس والمثوى كما مر قوله وما بعد دخلت اعلم
ان دخلت ونزلت وسكنت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما
كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال
هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب
ما بعدها على الظرفية عند س وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول
به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها
في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة
ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين
ظلموا وكذلك نزلت في الخان وكون مصدر دخلت على الدخول والفعول
في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا فالرجحان
كونه لازما مع ثم قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام
على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله ه ولابغينكم قنا
وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد ه اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان
ومثله قوله ه لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب
ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان تدل على معنى القرب والبعد
حتى تكاد تلحق بالمبهم نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن
ومنزلة الشغاف

ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظروف الزمان
على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان
معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل
لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا
ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق
الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت
فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى
هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاولى من رمضان او لا
معدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة
او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب
عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا لو قلت ثلاثة ايام من رمضان
لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها
ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة

في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب
متى صمت وان لم يكن صالحا الا للبعض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب
متى خرجت من البلد وليس كل ما يصلح جوابا لمتى يصلح جوابا لكم كالمختص
غير المعدود فما صلح لهما هو المختص المعدود اذا كان جوابا لكم استغرقه
الفعل وليس ايضا كلما صلح جوابا لكم يصلح جوابا لمتى كالمعدود الذي
لا يختص نحو ثلاثة ايام وشهر او سنة فما لا يصلح الا جواب متى المختص غير
المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص
كثلاثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر
الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار معرفة
باللام لا يصلح الا جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقولهم
يسعون الليل والنهار اي الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار
وسير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى
وقال سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضف اليها
اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار والابد اي تكون جوابا لكم لا غير
قال لانهم جعلوهن علما واخرجوه لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلاثون
يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرق فيها السير ولو اضفتها اضفت اليها
شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان
كان هذا مستندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والا فاي فرق بينهما
من حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلاثون يوما قلنا المتعين العدد
مع اختصاص الزمان مانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاولى من
رمضان على ما ذكرنا **ولنذكر حكم الظروف في التصرف** وضده
وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم
يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد تجر من بالى وحتى ايضا وتجر
ان بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى
في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما جئت
من عندك وهب لي من لدنك وليا فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف
ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او الجر بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية
لا وما كاذ واذا على تفصيل ياتي في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم
كما ياتي في المركبات وقد جئت واذ متصرف نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته
وقوله تعالى بعد اذ نزلت ومن المعرفة غير المنصرفة بعيدات بين وذات
مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين

وذات العويم وذا صباح وذا مسا وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة غيرها
وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر وذات سنه وهذه كلها
يلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم ؎ عزمت على اقامه
ذي صباح لامر ما يسود من يسود ☼ واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا
التصرف كما يجي في الظروف المبنيه ومعنى الظروف المركبه تجي في المركبات ومعنى ذات
مره واخواتها تجي في باب الاضافه وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق وتقال ذلك
اذا صار الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه
ومعنى التصغير تقريب زمن اللقا اعني بعيد الفراق وكون هذه الظروف غير
منصرفة موقوف على السماع ومن المعرفات الغير المنصرفه ما عين من غدوه وبكره
وضحى وضحوه وبكر وسحر وسحير وعشيه وعتمه ومسا وصباح ونهار وليل
واعني بالتعيين ان يريد غدوه يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكره وسحره وعشيته
وعتمه ليلتك ومساها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك
وبكره وغدوه تكونان علمين وقد لا يريد بهما غدوه يومك وبكرته كما سيجي حكمها
فيكونان اذن منصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينه مبني على
كونها معينه من دون العلميه وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علميه
ولا اله تعريف كهذه الظروف المعينه لان من الطريقه واحد اعني الظرفيه
تنبيها على مخالفتها لساير المعارف وذلك لان كل معرفه صادرة عن المحرب عنايه المتكلم
لا باله ولا بالعلميه والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمه وعشيه ونحوهما من هذه
الظروف منصرفه على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف فيعرف هذه
الاسما اذن لكونها معدوله عن اللام فهي معدوله عن اللام اذن وليست متضمنه
لها كما تضمنت امس في لغه اهل الحجاز اعني البنا اذ لو تضمنتها لبنيت بنا امس والدليل
على كونها معدوله عن اللام ان من قاعدتهم الممهده ان لفظ الجنس لا يطلق على
واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا مع فادام العهد سواكان علما اول
كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول لكن وجدنا سحر من جمله
هذه الاسما المعينه ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلميه فيه
بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه غير معينه
متضمن للام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف
لاخواته المذكوره من ضحى وبكر ومسا وصباح ونهار وليل معينه فانها
منونه اتفاقا الا ما روي عن الحمان عن النحو هري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا
ادري ما صحته واما غدوه وبكره فهما وان كانا معينين فمع العلميه الا ان تلك
العلميه هي الجنسيه كما في اسامه ويذكر في باب العلم ان علم الجنس في معنى النكره

على ان الخليل كان يحكي بعد حكي اتيتك اليوم غدوه وبكره منونين والحق على العلميه
عتمه وضحوه معينتين سحر في منع الصرف لا عن سماع والا ولى منعه اذ لم يسمعا
الا منونين فحكمها حكم ما لم يذكر من هذه المعينه فهو اما المتضمن اللام فيبنى
كسحر عند بعضهم واما العلميه المقدره كسحر عند الجمهور العايلين بمنع
صرفه اما غدوه وبكره فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما
في بكره نحو اتيتك اليوم غدوه وبكره وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق
به اتيتك بكره وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما
ترك التنوين فيكون المعنى مع التعيين كما كانتا كذلك علمين للجنس كما
يجي فيكون العلميه فيهما كما في سحر والمقصود مما تقدم ان عدم تصرف
هذه المعينه مبني على تعينها من دون علميه ولا الة تعريف وتعينها كذلك
مسنده الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنه وساعه
وغديه وعشيها فلا يثبت اذن عدم تصرفها هذه الظروف الثلاثة عشر المذكوره
اذا كانت معينه وحكم عدم تصرفها واذا لم يكن معينه كانت متصرفه نحو صيد
عليه غدوه واذا تصرفت واردت تعيينها فلا بد فيها من اللام او الاضافه
تقول راسه عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى **واما الكلام
في انصراف الظروف وعدم انصرافها** فتقول غدوه
وبكره غير منصرفتين اتفاقا وان لم يكونا معينتين لكونهما من اعلام
الاجناس كاسامه تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوه او بكره وفي غير
التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوه او بكره فمنع الصرف
في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامه وانت لقيت واحدا
من الجنس غير معين وقد يجي الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام ان
علميتها لفظيه لا معنويه تحتها واذا لم يقصد تعيينهما جاز التنوين فيهما
اتفاقا قال تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوه وبكره ورب
غدوه وبكره فهما منونان لا غير لان كلا ورب من خواص المنكرات
والاغلب الاكثر في اعلام الاجناس ان يكون موضوعه اعلاما لا منقوله
من النكرات نحو اسامه وثعاله وحيل فهي من تخليه في اعلام الاجناس كشعاب
وزينب في اعلام الاشخاص فغدوه علم مرتجل مستعمله للتعريف من
غداه وغداه هي الجنس كقولك هذه غداه باردة ونحن في غداه طيبه
وقد جا غدوه جنسا في القران في قراه من قرا بالغدوة والعشي قال سيبويه
والاصل في هذين الاسمين غدوه وبكره محموله عليها لاجتماعهما في المعنى وفي السنه
لذلك محمول على يدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكره وضعت نكره

واعلام الاجناس من ععله كامر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة
ولقيته الفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول الفينة
في بدري ولقيته في البدري اي في البدء وذكر سيبويه ان بعض العرب
يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس وزعم
المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي وحكاه ابن
لا نرد وسحر غير متصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا

ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف

كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالي
وحول واحوال والتثنية للتكثير للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
وكذا هناه واخواته وبدل وحول ومكان بمعناه ولفظتا شمال كثيرتا التصرف
وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات الست متوسط التصرف
وكذا لفظة بين اذا لم تركب واما حيث ووسط بسكون السين ودون لمعنى
قدام فنادر التصرف قال الفرزدق ☆ صلاة ودين وسطها
قد تعلقاه ووسط بتحريك السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام
معنيان اخران هي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل تحوانت دون
زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب من تحتها فتوصل الى المخاطب
قبل الوصول الى زيد وتتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي
خسيس ومعناها الاخر غير ولا تتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله
تعالى اتخذوا من دونه الهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة الكفى بهم
ولا الملك الله الذي خلفهم وورائهم كانهم قدامه في المكان تعالى
الله عنه ومما يلزم منها الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقمت
مقامه نحو قوله ☆ الا قالت الخنساء يوم لقيتها اراك حديثا ناعم البال
افرعا ☆ اي زمانا حديثا وحزن في لعظني مليا وقريبا خاطبة النصر
نحو قولك سر على الفرس مليا من الدهر وقريب وقليلا وقريبا واما غير
ش فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير
نصبها او وجب لكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما
عدم تصرف سائر ما ذكرته فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا
حين خفوق النجم وجئتك خفوق النجم وسير عليه ترويحتين اي مثل زمان
حين حوريين ومثل زمان ترويحتين قال تعالى وادبار النجوم
اي وقت ادبارها فكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر
نقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس

لكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهمهما وموقتهما بلا خلاف في المكان
واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان
ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقائعه
وقد تقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو مسبب علوة
سهم ورمية نشابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله
عليه وسلم زبيرا حضر فرسه وقد تقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه
الذي هو مصدر قد قام مقام مضافه الذي هو حين نحو لا اضيف اليه الحين
كقولهم لا اتيك السمر القمر اي مدة طلوع القمر ومنه قيل قوله ☆
باكرت حاجتها الدجاج ☆ اي وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى
بكرت لا غاليت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل
مفعولا به مجازا فيسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظ في كقولك يوم الجمعة صمته
وان تضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى بل مكر الليل
والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا
فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع
في ظرف المتعدي الى اثنين حتى يلحق بالمتعدي الى ثلاثة فلا يقال يوم الجمعة اعطيته
زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلاثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون
واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلاثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج
الى غير اصل اذ ليس عندنا متعد الى اكثر من ثلاثة وجوزوا في اللازم فقط نحو يوم
الجمعة لقيته زيد فاما هذا ما قالوه والذي ارى ان جميع الظروف متوسع
فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان
مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة
في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة مفعول
به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعدما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل
ذنبا في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر في الى وفي واللام
صار قياسا في الباقي كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان وليس
بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت
زيدا وقمت عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط
المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين وعلى ما قررنا المفعول فيه
والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مخصصان بالاسمين المذكورين واما
قول المصنف في يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه

اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان منقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظه
هذا ههنا ظرف اتفاقا فالاولى له صفته و قوله ان الزمان في نحو مكر الليل و سارق
الليلة ليس بمفعول فيه والا لنصب و المضاف اليه المصدر و الصفة لا يكون
الا فاعلا او مفعولا به قلنا على الاصل ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم
انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق
الليلة و انما لم يقع المفعول له ضميرا ولا اسم اشارة كالمفعول فيه لعلة استعماله
فارادوا ان يكون لفظ المصدر مصرحا به ليدل على كونه مفعولا له فنقول
اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير محضة بالشرائط
المذكورة في باب الاضافة و قد تكون بمعنى اللام كمالك يوم الدين كما مر و اضافة
المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه
كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله يا كرت
حاجتها الدجاج بسحرة اي حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام
للاختصاص و تخصيص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء و ليس الظرف
فليس بمعنى في كما ذهب اليه المصنف على ما مر في باب الاضافة **وينصب بعامل
مضمر على شريطة التفسير** اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل
جائز الاظهار او ممتنعه كما في المفعول به اذ هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة
في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة و قد جاء زيد فلان بنته طاهره
كقولهم حينئذ الان اي كان ذلك حينئذ و اسمع الان و الثاني كما في
المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا مما
يختار فيه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو ايوم الجمعة
سرت فيه و ما يوم الجمعة سرت فيه و سار زيد يوم الجمعة سرت فيه و اذا
يوم الجمعة سرت فيه و يوم الجمعة سرت فيه او لا تسر فيه و مثال ليس المنتصر
بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما تستوي فيه الامران زيد سار و يوم
الجمعة سرت فيه و ما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه و هلا يوم الجمعة
سرت فيه قوله **المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور
مثل ضربته تاديبا و قعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه
عنده مصدر** قوله فعل مذكور اي مضمون الفعل و شبهه و هو المصدر
كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احتراز عن قولك و قد شاهدت ضربا
لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب
في قولك اعجبني التاديب على انه فالاولى ان يقول المفعول له هو ما فعل لاجله

مضمون عامله و كذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان
او مكان لئلا ينتقض الحد ان بنحو ضربت و قد اعجبني التاديب و سرت يوم
الجمعة زمان سيرك و ذكر المصنف مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم
وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا و قد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت
عن الحرب جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك و ذلك لان الغرض
المتقدم وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل و هي احدى العلل الاربع كما
هو مذكور في مظانه فهي متقدم من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث
الوجود فالمفعول له هو العلة الحاملة وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى الظاهر
نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة التاديب و انما قلنا ذلك لانه لا يطرد
في نحو قعدت جبنا و جعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد لان التاديب
علة حاملة على الضرب و لفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام
للتعليل و هي تدخل على العلة لا المعلول نحو فعلت هذا لهذه العلة قوله
خلافا للزجاج مذهبه ان ما نسميه النحاة مفعولا له هو المفعول
المطلق لبيان النوع و ذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له
متصلا و بيانا له كما في ضربته تاديبا فان المعنى ادبته بالضرب فالتاديب
محمل و الضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا و يصح ان يقال
الضرب هو التاديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون العامل هو المفعول
و لا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن
و لا يقال قعوده جبن الا مجازا و كذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء
او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما مرت
به و لعله يقدر في مثله قعود جبن و مجيء اصلاح على حذف مضاف و هو
تكلف قال المصنف ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب
اتفاقا و قولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذي بمعناه و فيه
نظر و ذلك ان ضربت تاديبا ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول
مطلق اتفاقا دون الثاني و اي منع في ان يكون المعنى المقصود بالمختلفان
في الاعراب الا ترى ان معنا جئت راكبا جئت وقت ركوبي و الاول حال
و الثاني مفعول فيه و الجرمي يقول انما سمي مفعولا له مسببا بعض المصادر
التي تكون حالا فلا يتبين مرتكبه و يعد نحو قوله حذر الموت بمحاذرين الموت
لكون الاضافة لفظية و لا يطرد له ذلك في نحو قوله و رعل المحبور و الهول
من تهور الهبور الا ان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اي رعلا
رعل المحبور و مهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك و وحدك

على ما مر في باب الحال ومذهب النص اولى من الباقين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لتقديره هيئة الاخرين قوله **وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له** يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا يشترط كون الاسم مفعولا له نحو للسمن ولاكرامك الزائر في قولك جئت للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل له المجي لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط وحده الصحيح على اصطلاحهم ما ذكره المالكي هو المصدر المنصوب المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان نحو جئتك طمعا ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يكون ما سمي واحدا كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فراركم او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ابتغاء للهدنة بين الفريقين فاذا كان الحدث المعلل به فعلا وتفسيرا للمصدر المحمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس ها هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل ها في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطا فالضرب هو التاديب والاعطا هو المكافاة والعلة ها هنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشي لا يكون علة نفسه بل هي اثره اي ضربته ليتادب به لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومته من زيغه لم يقم التثقيف منه ما التوى وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوي على المصنف ومنه ضربته تقويما [illegible] تاديبا لكن من قولك جئتك اصلاحا لحالك ومن قولك ضربته تقويما فرق دقيق وهو ان الاصلاح يقع بفعل اخر بعد المجي كان تجي اليه مثلا فتعطيه شيئا او تعظه فتصلح بهذا الفعل الذي بعد المجي حاله بخلاف التقويم في ضربته تقويما فان المتكلم يوجد نفس الضرب لا شيئا اخر

بعده وكذا قولك اعطيتك كذا مكافاة لفعلك فالمكافاة حصلت منك بنفس الاعطا فلشدة الامتزاج في مثل هذا صح ان يقال ضربتك تقويما وعظتك تاديبا واعطاك مكافاة وهذا الذي اوهم الزجاج حتى قال انه مفعول مطلق لانه راى ان معنى ضربت قومت بالضرب فقال معنى قولك ضربت تقويما قومت بالضرب تقويما ويجوز لك ايضا ان تقول في جئتك اصلاحا ان مجيك اصلاح لكن مجازه ابعد من مجاز قولك اعطاك مكافاة اذ لا واسطة بين الحدثين ها هنا بخلاف قولك مجيك اصلاح كما تبين ثم اعلم انه لا يلزم في قولك ضربته تقويما ان يكون حصل الاستقامة حصول المعلوم بل يجوز ان يقال ضربته تقويما فما استقام اذ قد يطلق انه حصل الناشئ مع انه لا يحصل التاثر كما قال ابن دريد والشيخ ان قومته من زيغه لم يقم التثقيف منه ما التوى ويقول ادبته فما تادب وعلمته فما تعلم اي اوقعت السبب فما حصل المسبب لعروض مانع قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل بالمفعول له والمفعول له علته والمراد اذا كان فاعل المفعول له وفاعل ناصبه شيئا واحدا من حيث المعنى ففي ضربته تقويما الضارب والمقوم هو المتكلم ومن النحويين من لا يشترط اتحاد الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على عدم التشارك قول امير المومنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لئن استتماما اذ لا يكون حالا من الفاعل وكذا الخاذل للعبد ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والهول ليس بفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام فقوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشترط في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب لمه وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفاعل الفعل والحامل على الشي متقدم عليه وافعال

الجوارح كالضرب والقتل بلا شئ ولا يبقى حتى يكون حاملة على الفعل واما افعال
الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها سبق والجواب انه اذا لم يجب تقدم الحامل
وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم
ولا ينفعه وسقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا
فان قال هو يقدر حذف مضاف اى ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا فجوز ايضا
جئتك اكرامك لي في جئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك
سمنا ولبثا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فيقول المفعول له على ضربين
اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب
كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون عرضا فلا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته
تقويما وجئته اصلاحا قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران
لان علة الافعال كثيرا ما تكون جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة
في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المعيدة للغلبة وحصول
الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشي وجوب تنكير المفعول له تشبيها للحال والتمييز
وبيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم ه واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض
عن شتم اللئيم تكرما ه وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجرمي اذا الحق باللام
وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا ارى منه مانعا
وقال ابن جعفر انه حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كونه للبيان تنكيره فوجب
انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا
والباء للسببية هاهنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام
التعريف التزم نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى
ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد
الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى قوله لمصاحبة معمول
فعل احتراز عن نحو صبغته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو
بمعنى مع ويعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد
فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اى وقع سيرهما معا
وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف مشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت
واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما
في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول
معه وينقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى
يكفيك واما بعد عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه
هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة

لان العطف في جاني زيد وعمرو يحتمل مصاحبة الرجلين في المجيء ويحتمل مجيء احدهما قبل
الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب
على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل اظهر قوله فان كان الفعل
لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان
لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيدا وان كان معنى
وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب مثل
ما لك وزيدا وما شانك وعمرا لان المعنى ما تصنع اعلم
ان مذهب جمهور النحاة البصريين ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه
بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه
اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع كما مر في بابه
فناسب معنى المعية ان قالوا لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا
فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوز
ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب متمسكا بقوله ه جمعت وفحشا غيبة
ونميمة ثلاث خلال لست عنها بمرعوي ه والاولى المنع رعاية لاصل
الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون
العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبرا للمبتدأ والاولى احالة العمل على العامل
اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب
باضمار فعل بعد الواو كما تحملت جاء البرد والطيالسة اي وصاحب الطيالسة
وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس
الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا
لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظروف
وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف
فلم يحتمل النصب اعطي النصب ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت
بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا
نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان العامل لفظا وجاز العطف فالوجهان
هذا اولى مما قاله عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو انه لا يجوز فيه الا العطف
ولعله قال ذلك لانه مخالف للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع
لان هاهنا داعيا وهو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا
مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت انا وزيد عند
عبد القاهر اوجب وذلك ان تاكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب
للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث

المعنى على مصاحبة قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية
اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس اما
ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم
مازلت اسير والنيل ولا يقال سار النيل جزئي ولذا ان تقول ان ذلك لا سعه
السير لجري النيل لما اقترن لما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في
السموات والارض وظلالهم بالغدو والاصال وقريب منه قوله تعالى
فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف جرى في
المعطوف كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء قيل ولا يجوز
العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى هاهنا بمعنى لم يرتفع استقام
بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولو ان يجوز العطف في هذا المثال
ايضا وتقول استوى هاهنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى
الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة
هاهنا مقياس يعرف به ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم
ومالك لانك لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت
اعلم بحالك ومالك فانت ومالك ثم حذف معمول اعلم وحذف المسند المعطوف
عليه لقيام القرينة على كلي المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب
المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث ثلاثة عشر على
ما ياتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك
مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه
فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي
انت اعلم بربك فلعل اجترائك عليه لما علمت من تكرمه فانه للمجرمين تعالى عنه
فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك
وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر
المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس
ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك
اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك
قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان
النصب مختار هاهنا لا انه واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع
المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح
لا ممتنع كما يجي في باب العطف قوله وان كان معنى اي ان كان العامل معنى والعامل
المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي اولا فالاول نحو مالك لان

لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وماشانك لان قولك شانك
بمعنى فعلك وشغلك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وكذلك
وكفيك لكونهما بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك وويل لك نصبا ورفعا لان
الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرءا
ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل
المقدر وهذا القسم على ضربين وذلك لانه اما ان يجوز العطف فيه بلا
تكلف اولا فالاول نحو مالزيد وعمرو وماشان زيد وعمرو وقال المصنف النصب
ممتنع والعطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره الا لغرض ولا غرض ولبس
لشي لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون الداعي الى النصب ضروريا
ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم
يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى
ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو مالك وزيدا
وماشانك وعمرا لجعل الضمير مكان الظاهر المجرور والكوفيون يجوزون
العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون لا يجوزونه الا للضرورة واما
في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه
وقال المصنف هاهنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال
الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده
في القران كقوله تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب مثل هذا
اعني ماشانك او مالك وزيدا ومالزيد وماشان زيد وعمرا اربعة اوجه الا ان يكون
على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك ومالك اي ماتصنع وذلك لان ما لطلب الفعل
لكونها استفهامية بعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل ايضا فرارا عن
الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك واياك كلفوات ما الاستفهامية
وقال سيبويه تقديره ماشانك وماشان ملابستك زيدا ومالك وملابستك
عمرا وماشان زيد وملابسته عمرا فهو معمول المصدر المقدر قال السيرافي
هذا التقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما تصنع لان هذا ملابسة ايضا
يعني ان سيبويه لم يرد بتقديره ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر
لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع
بعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجي في باب المصدر وانما قدر هذا
لتبيين المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد
ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك هاهنا لقوة الدلالة عليه
لان مالك وماشانك اذا جا بعدها نحو زيدا دل على ان الاتكال انما هو

الملابسة المجرورة لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملابسة **وقال الاندلسي** يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي
ما كان شانك وما كان لك **وقال السيرافي** وان حروف الاسم منصوب
بلابس كانك قلت ما لك لابست زيدا والواو دال على معنى لابس وايماء
الى تكنا هذا انقادا بما الزم **ش** من نصب الاسم بمصدر مقدر فيلزمهما نيابة
الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر
فيودي مذهبهما في مثل هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني
اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل فوجب الى عوض فيه ما يعمل عمل الفعل الناصب
نحو ما انت وزيد وكيف انت وضعفه من زيد وما التعدي والمتعدي فههنا
العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال
عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما على غير الفعلية
واللفظ النايب عنه الدال عليه قال **ش** اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع
قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك
لكثرة وقوعها هنا والشي اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا
وصار كانه منطوق به **ورد المبرد** تقدير **ش** وقال لا معنى لتخصيصه
ما بالماضي وكيف بالمستقبل **قال السيرافي** لم يقصد **سيبويه** بتمثيله
التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا لا يتجاوز
مبتدا وقول الراعي ❁ ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميلا
مميلا ❁ اي زمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت
واياه في لحاف الخبر من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك
لاشعار ما وكيف بالفعل لما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما
ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول
معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت وشانك
وذلك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز
الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن بابشاذ وجب على مجوز النصب اضمار الخبر
قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام
في جواز نصبه هذا كله بنا على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول
له على عامله اذا تاخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل
جائز نحو زيدا وعمرا لقيت فقول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وانما
امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا
وقع بعد المفعول معه حال ما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت

وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان
يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا مصطلحين وسرت وزيدا راكبين
نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول
معه قياسيا خلاف فذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسيا وقال بعضهم
هو سماعي لا يتجاوز ما سمع فيه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى
انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف
على ان نصب شركاءكم بمقدر اي اجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى
الى الاعيان ولا يقال اجمعت زيدا الا بعوض لا يجوز ان يعطف شركاءكم فيه على ما قبله
الا بتقدير فعل لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا فيكون
التقدير اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم والاولى جعله مفعولا معه اي
اجمعوا مع شركائكم للسلامة من الاضمار قوله **الحال ما يبين هيئة
الفاعل والمفعول به لفظا او معنى مثل ضربت زيدا قائما
وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما** قال المصنف لا يدخل النعت
في جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد
وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكن دلالة في لفظ عالم على انه
لبيان هيئة الفاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مسبقة
لخبر المبتدا لا هيئة الفاعل بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة
الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا
وزيد راكبا لفظه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت
رجل قائما وقولك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقائل ان يمنع
ان المحدود يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده
وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما
يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا في حالة الفعل فقط
في جاءني زيد راكبا انه لبيان هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجي ويكون غلطا
ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية لذي حال الحال التي هي جملة بعد عامل
ليس معه ذو الحال نحو قوله ❁ تقول وقد ترتب الوطيف نشافها الست ترى ان
قد اتيت بموئد ❁ وقوله ❁ وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد
الاوابد هيكل ❁ ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا
في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله دابر هولا
مقطوع مصبحين ❁ وقول الشاعر ❁ كان حواميه مدبرا خضبن وان لم تكن خضبن
وقوله عوذ وبهتة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب ❁ واما

هو موضوع للدلالة على هيئته

قوله تعالى النار مثواكم اى موضع مثواكم اى ثوائكم خالدين و قولك اعجبنى ضرب
زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيهما حال من الفاعل والمفعول ولا
يرد اعتراضا وله ان نقول ان الحال عما اضيف اليه عند العامل فى الحال الا الى
اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه
كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم ملة حنيفا فكانه حال عن المفعول واذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن
المضاف كما فى قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما
دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه ناشئ عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف
اليه فكانه وهو حال عن المضاف الذى هو جزء المضاف اليه
لان دابر الشى اصله فكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فان مصبحين حال عن
هؤلاء وهو فى المعنى كالمضاف اليه الضمير الذى فى مقطوع لانه راجع الى دابر
المضاف الى هؤلاء فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حوامسه مدبرا
اى نسيه حوامسه مدبرا او انسيه حوامسه مدبرا فكانه حال عن الفاعل او المفعول
وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا ٥ والاولى ان نقول الحال على ضربين
مستقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المستقلة جزء كلام يتقيد
بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذى فى ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول
او بما يجرى مجراهما فقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية فى نحو ركب زيد وركب معه
غلامه اذا لم تجعلها حالية ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر فى نحو رجع
القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج النعت بقولنا
يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك
التعلق وقولنا او ما يجرى مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا
بعلى شيخا وكانه خارجا من جنب صفحته على ما يجى والحال عن المضاف اليه الذى
لا يكون فى المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل فى الحد الحال فى نحو قوله
تعول ودبرا لوظيف وفى قوله وقد اعتدى والطير فى وكناتها وحد المؤكدة
اسم غير حدث يجى مقررا لمضمون الجملة كما يجى شرحها فقولنا اسم غير حدث احتراز
من المنصوب فى نحو رجع رجوعا

اعلم ان الحال قد تكون عن
الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه
فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تعين صاحب
الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم يكن وكان الحال عن
الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا
فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جا حالان عن الفاعل والمفعول معا فان

كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع
من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا
مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما
كيف كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل حال
بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل
حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا او المصعد
زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين
وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب
صاحبه لما لم يكن كل واحد منهما بجنب صاحبه ويجوز عطف احدى حالى
الفاعل والمفعول على الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال ٥
وانا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا ٥ وجوز الجمهور وهو
الحق ان يجى للشى الواحد احوال مختلفة غير متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا
حامضا او غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذؤما مدحورا كما يجى ذلك فى
خبر المبتدا ومنع بعضهم ذلك فى الحال المتضادة كانت او لا قياسا على الزمان والمكان
فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤما واشتركه مثله فى المتضادة
فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد فى زمانين
ومكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لو
عطفت احدهما على الاخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك
وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر
وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما فى قوله تعالى
مذؤما مدحورا او متضادين فى محلين غير ممتزجين كما فى اشتريته ابيض
اسود او ممتزجين كما فى اشتريته حلوا حامضا فلا باس به ٥
واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو ضربت زيدا
اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر فى الاغلب كما يجى فى اسم لا التبرئة
نحو جانى زيد لا راكبا ولا ماشيا وشذ افرادها نحو جانى زيد لا راكبا قوله
لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول اى ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا
الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوى فنحو هذا بعلى شيخا
فان بعلى خبر مبتدا وهو فى المعنى مفعول لمدلول هذا الى انبه على بعلى واشير
اليه شيخا واما الفاعل المعنوى فكما فى قوله ٥ كانه خارجا من جنب صفحته
سفود شرب نسوه عند مفتاد ٥ اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب
ولا يفسر باشبهه خارجا لان المشبه هو المقدر لحال الخروج لا التشبيه ٥

وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه
نظر لان قائما حال من الضمير ~~في مثال الحال عن الفاعل المعنوي~~ في الظرف
وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستتر كالملفوظ به فهي كقولك زيد خرج راكبا
ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في
المثالين عن زيد الا من جوز تخالف عاملي الحال قوله **وعاملها الفعل**
أو شبهه أو معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل او اسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى
الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار
والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قائما عند من جوز ها التنبيه من
غير اسم اشارة كما في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا دون ها
وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك واما في
الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي
ليسا مقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر عليهما وهو مذهب لا حسن كما
في لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كأنه حار رجا البيت وزيد
كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا
والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو
ما شأنك واقفا فلان الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل
في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا
نحو لعل وكأن وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه كانهما لا يشبهان
الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ويجوز ان يشبهانه
لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى استعمالهم وان لا علة
قوله **وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها**
العراك ومررت به وحده ونحوه متأول انما كان شرطها ان
تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا
فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضائعا وانما كان
الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها
من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني
حالها لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يقيد
ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضائع ولم يؤول
النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف
صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب قوله وارسلها العراك هذا

مثال تعريف الحال في الظاهر وتقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما
غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة
نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها
قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة
ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك
الطوق اسم وضع موضع الاطاقة ووحدك في الاصل وحدتك فحذف التا
لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى اقام الصلوة والوحدة الانفراد
ويجوز ان تكون الوحد والحدة مصدر وحد يحد كوعد يعد وعدا وعدة
والجهد ها هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد
وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق
بعوده او برجع والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى
المفعول اي عائدا على ما ابتدأ به ويجوز ان تكون عوده مفعولا مطلقا
لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كأنه عهد منه ان لا يستقر على ما
ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك
فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها
مفعولات مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها معتركة العراك وافعله
مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع
عائدا عوده كلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر
في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال
منصوبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدأ
من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها
العراك صدر بيت للبيد ويروى فاوردها العراك قال فارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال وصف الحمار والاتن والدخال
في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخالا ويقال نغص
البعير اذا لم يتم شربه يعني بعض الدخال عدم تمام الشرب اي اوردها مرة
واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها لما ناله من احمه واما قولهم جاءوا
قضهم بقضيضهم فالاولى ان تقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم
بقضيضهم اي مع مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام
والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان تكون قضهم مبتدأ وبقضيضهم
خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في وهو ها هنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل

وقالوا كلمته فوه الى في ثم ابمى عن الجملتين اعنى فضهم بقضيضهم وفوه الى في
معنى الجمله والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى في ضاربة
مشافهها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجمله مقام المفرد اعرب
ما قبل الاعراب منها وهو الجزو الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه
كما قلنا فى باب المفعول المطلق فى فاها لفيك شوا وكذا بعت يدا بيد
اى دواند يدا بيد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم
بعت الشا شاة بدرهم اى شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم
رجل خير من امراة اى كل رجل كقوله تعالى علمت نفس اى كل نفس وكذا
قولهم بعت الشا شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى
شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة فنصب ها هنا الجزان لقبولهما الاعراب
وقال الخليل ويجوز ان يوتى به على الاصل نحو بعت الشا شاة بدرهم وشاة
ودرهم ثم الزم ما كان مستدا التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى في
شاة ووجهه انه لم يجز حذف المضاف اليه منه لينكر لئلا يبقى
المعرب على حرف واحد وقد جا فما لقيم قال المتنبي ع نحذف المضاف
اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف وهذا شى قد عرض استطرادا
ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم **فنقول**
قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله فى الاعراب نحو قولهم جا القوم قضهم
بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم
بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جمله فيعطى جزوه الاول
اعراب جميعهم لصيرورتها معناه كما ذكرنا فى الحال او على البدل اى جا قاضهم
مع مقضوضهم ومذهب **كو** ان انتصاب وحده على الظرفية اى لا مع غيره
اى على حاله فهو فى المعنى ضد قولهم جاوا معا فى قولك جاوا معا وكما ان
فى معا خلافا هل هو منتصب على الحال اى مجتمعين او على الظرف اى فى زمان
واحد فكذا اختلف فى وحده فى نحو جا وحده اهو حال اى منفردا او ظرف
اى لا مع غيره وجا وحده مجرورا فى مواضع معدودة نحو ربع وحده ونسيج
وحده اى افراده وهو فى الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله فاستعير
للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل
وحده فى المعجم وتعال جا على وحده اى على انفراده وعلى معنى مع وحده
لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا فى المواضع المذكوره
والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجما الغفير
والجما من الجم وهو الكثير يقال امراة جما المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير

من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اى الساترين بكثرتهم وجه الارض حذفت التا
حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان رحمة الله قريب
وهو صفه للجما اى الجماعة الكثيرة الساترة والالف واللام فى الاسمين زائده كما فى قوله
فلقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ع ويقال مررت بهم جما
غفيرا ومنه قولهم ادخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه وسلم يذهب
الصالحون اسلافا الاول فالاول اى مترتبين واللام زائده كما فى الجم الغفير
ويتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافه
نحو جا الرجال ثلاثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسما
الثلاثية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على
الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين فى المجى وبنو تميم يتبعونها ما قبلها
فى الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جاني
الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجى
فى باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون
هو مفعول به اى جا على فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من
اى من فاه الى فى ولا يقاس على قولهم فاه الى فى فلا يقال ما ستته الى يدي
خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المومنين عليه السلام فى صفين
فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شا النجف فعلى حذف المضاف
اى مثل اسد العرين ومثل شا النجف ويجوز ان يكون سمعا بلا وصفا فلا
تقدير مضاف كما قال ع جهدك ونحو قوله **وان كان صاحبها نكرة**
وجب تقديمها اعلم انه يجوز تنكير ذى الحال اذا اختص بوصف
كما جا فى الحديث صلى وراء رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال قياما وفى فرس له
سائما وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما وبالاضافه نحو نظرت الى
جارية رجل مجالسا او بتبعيه او شبهه نحو قوله ع وما حل سعدى
غريبا ببلدة ع وقولك جاني رجل راكبا او فى الاستفهام وذلك لانه
تضير المنكور بسبق هذه الاشيا مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا فى باب المبتدا
او كان الوصف به على خلاف الاصل نحو قولك جاني رجل مثنى وثلاث وذلك
لان المقصود تقسيمهم على هذين العددين فى حال المجى والوصف لا يفيد
هذه الفايده او كان معرفة مشاركه لتلك النكرة فى الحال نحو جاني رجل وزيد
راكبين او تقدمه الحال نحو جاني راكبا رجل لانه يومن اذن التباس الحال بالوصف
اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تاخر نحو جاني رجل راكبا فقد
يشتبه فى حال انتصاب ذى الحال بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع

وأما استشهاده لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية
موحشا طلل قديم ففيه ولا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها إلا على
مذهب الأخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على أنه فاعل وأما عند س
فلا لم يكن الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها
وهو الجواد له مانع جوز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا الحال مع ارتفاعه
بالابتداء فإن قيل هلا جاز أن يكون معنى الابتداء على مذهب س أي أن طلل
مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال أيضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس
المعنى على أن الابتداء بلفظ طلل للإسناد إليه مقصد لكونه موحشا فكيف يعمل في
الحال ما ليس مقيدا به واعلم أنه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي
مررت مجردا زيد أي ضربته قوله **ولا يتقدم على العامل المعنوي**
ولا على المجرور في الأصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وأن الظرف
منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المصنف ينبغي أن لا يتقدم الحال
على الظرف وشبهه وفي هذا اختلاف **فسيبويه** لا يجيزه أصلا نظرا إلى ضعف
الظرف وأجازه الأخفش بشرط تقديم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما
في الدار ولا قائما في الدار زيد وأما زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيد
فجائز اتفاقا ولعل س إنما منع نظرا إلى ضعف الظرف فإنه لا يعمل عنده إلا
مع الاعتماد والأخفش جوزه بناء على [illegible] وذلك على مذهبه من قوة الظرف
حتى جاز أن يعمل معه بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المسألة
في قائما مع تأخره أعني المبتدأ فإنه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد
في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه
ضعف ما عند الأخفش أيضا لأنه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه
وعلى ما صاحبه تابعه أي المبتدأ أما في نحو زيد قائما في الدار فإن جوزنا
كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال
متأخر عن صاحبه وإن لم يجوز ذلك وقلنا إن الضمير في الظرف هو صاحب
الحال على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عما صاحبه
تابعه أي زيد أما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيد وفي الدار
زيد قائما فلا تأخر اتفاقا وأما إذا كان الحال أيضا ظرفا أو جارا
ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جار
ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز أن تقع موضعا لا يقع غيرها
فيه نحو البتة إبراهيم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين أي الكر منه بستين فمنه
حال والعامل فيه بستين وفي العامل المعنوي إذا كان غير ظرف فلا خلاف في أنه

لا يتقدم الحال عليه وهو كل ما تضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شأنك وحرف
النداء وأسماء الإشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب نحو تيمي ونحو مثلك
وغيرك وأسماء الأفعال كل ذلك لضعف مشابهته الفعل لعدم موافقتها له في التركيب
في الحروف والصيغة وإذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه
معموله كما في فعل التعجب لا يقال راكبا أحسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا
الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ
جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها وأضعف في العمل من الصفة المشبهة
أفعل التفضيل ألا ترى أنه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج إلى شروط كما يجيء
في بابه وأما نحو قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا وزيد قائما أحسن منه قاعدا
وكذا نحو عمرو قاعدا أمثله [illegible] فسيجيء الكلام عليه عن قريب وأجاز الزجاجي
أن تقول زيد زهيرك موفورا وزيد زهير عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك
زيد زهير عبد الله لأن معناه يشابه زيد زهير عبد الله فيكون حالا من ضمير زهيرك
في الخبر ومن زيد زهير عبد الله والأولى المنع لضعف العامل قال فإن أظهرت
الكاف وقلت كزهير عبد الله لم يجز أن يكون حالا من زهير عبد الله لأن
حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز أن يكون حالا من ضمير زهيرك في خبر
المبتدأ والأولى المنع مع إظهار الكاف أيضا وكذا إذا كان الحال جملة مصدرة
بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لأصل الواو
وهو العطف ولا يتقدم الحال أيضا على عامله إذا كان العامل مصدرا لتقدير
بأن الموصولة وما في خبرها لصلة لا يتقدم على الموصول وكذا إذا كان العامل
صلة للألف واللام أو لحرف مصدري كما وأن لأن تقدم الحال إذن على
هذه الموصولات لا يجوز وتقدمه على صلاتها متأخرا عن الموصولات
أيضا على ما بين النحاة في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري
واللام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول أعجبني مجردة الضارب هندا ولا
مجردة أن ضرب زيد هندا وأما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد
فإنه يجوز الفصل اتفاقا وإذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء أو لام
القسم جاز تقديم الحال عليه بأن لا يخرج عن اللام نحو إن زيدا لراكبا
سائر ووالله لراكبا أسير كقوله تعالى لإلى الله تحشرون وتقدمه على اللام
لا يجوز لأن لهما صدر الكلام قال المالكي وكذا إذا كان العامل
مصدرا بلام الابتداء فلا يجوز إن زيدا راكبا لسائر وكذا إذا صدر بلام القسم
فلا يجوز والله راكبا لأسير لأن أصلها لام الابتداء كما في القسم وأنا لا أدري
منعا من الفصل بين اللامين والعامل بالحال فمعمول أن زيدا لراكبا

سائرون والله لركبا صاحبه اسلس كقوله تعالى لالى الله تحشرون واما الفعل
المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا دخلت من الموانع المذكوره فيجوز
تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب
قوله بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث
المعنى لان راكبا في جئتك راكبا معنى في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على
عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار خاصه سواء كان بعد المبتدا نحو زيد يوم
الجمعه عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال
لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش من جمعه على الظرف وشبهه
شرط ان تاخره على المبتدا الامر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان
على المصنف ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الجار وذلك لانه
لا يتقدم على معنوي غيرها من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا واعلم
انه اذا تكرر ظرف فواحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدا في الحال او في الاصل
وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر على ذلك المبتدا وانتصابه على الحاليه
واعلم ان الظرف اذا وقع خبرا لما هو مبتدا في الحال او في الاصل وجاء بعد الجمله
حال وبعدها تكرر ذلك الظرف كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنه
خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه
على الحال كما في الايتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فايده
والبصريون يجعلون ذلك الحال خبرا للمبتدا بل هم يوجبون انتصابه على الحال كما في الايتين
قالوا لانك لو قلت زيد في الدار قايم فيها لكان الظرف الثاني بلا فايده واما عند
البصريين فالحاليه راجحه على الخبريه لا واجبه لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر
والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني
تاكيد للاول لانك اذا جعلت الاسم خبرا كان الظرف الثاني للتاكيد والتاكيد
في غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى
المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فتجب به الاسم الذي يلي المبتدا الذي يلي ذلك
الظرف واجبه عند البصريين نحو فيك زيد راغب فيكون الظرف متعلقا بذلك
الخبر واجاز الفرا والكسائي نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا
على تقدير فيك رغبه زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف وقال هو رغب
فيك خاصه في حال رغبته في شي ان رغب في شي فهو يرغب فيك قوله ولا على
المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام تقديم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا
حكم تقديم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها
اذا جاء صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحده وهي

اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال موخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد
ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوزون ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب
المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا
فيجوزون تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال
اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود
على ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضميران يشيران كان في عودهما على مفسر
بهما واما جوازهم تلك الصوره الواحده اعني نحو جاء راكبا زيد فلشك طلب الفعل
للفاعل فكان الفاعل اولى الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون مضمرا قبل الذكر
واما البصريه فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب
سواء كان مظهرا او مضمرا لان النيه في الحال التاخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا
قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدا نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله
تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى واما ان كان ذو الحال مجرورا فان الجر
بالاضافه اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافه محضه كما في قوله
اتبع مله ابراهيم حنيفا او لا نحو هاتي مجردا ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا
وان الجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصريه يمنعون ايضا
تقديمها عليه للعله المذكوره ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان
الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين
حرف الجر والاضافه ان حرف الجر معد للفعل كالهمزه والتضعيف
فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهب راكبه بهند فكانك
قلت اذهبت راكبه هندا فكانه حال عن المنصوب وقال الشاعر
لان كان برد الماء حران صاديا الى حبيبا انها لحبيب وقال اخر
اذا المرء اعيته المروه ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد وبعضهم يجعل
كافه حالا عن الكاف والتا للمبالغه وهو تعسف واما العامل في
الحال في نحو مله ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور مضاف غير عامل
في الحال كما عجبت من ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال
وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه
معنى الاضافه لان الاضافه بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل اي الحق
مله ثبت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لانا نبحث في حد العامل ان معنى الفعل
تدا بطش في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف ماليس بعامل في الحال الى ذي
الحال الحال الاخر ونحو انطلق الى زيد ماشيا او ما يقوم المضاف

اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز
ان يعمل عمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف
اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف او لكون حال المضاف اليه على
المضاف في نحو يعجبني يد زيد ماشيا مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه
لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا جا صاحبها
بعد الا او معناها نحو ما جاني راكبا الا زيد وانما جاني راكبا زيد لمثل ما مر
في باب الفاعل في بعض الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا
اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عايد الى ملابس الحال نحو لعيني شاتم زيد اخوه
قوله **وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا مثل هذا بسرا
اطيب منه رطبا** هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق
الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى
صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في قوله كر انه اي داله
قال المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال
هو المبين للهيئة كما ذكره في حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه
المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق
الصفة كما يجي في بابها مع هذا ولا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق
ومن الاحوال التي جات غير مشتقة ما سما الحال الموطية وهي اسم جامد موصوف
بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطا الطريق لما هو حال
في الحقيقة لمجيه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا
وقولك جاني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب
امير المومنين في بعض ايام صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم
شا الحجف وقول المتنبي بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت
عنبرا ورنت غزالا وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان تقدر مضاف
قبله اي امثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح
ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة
ونحو ذلك وذلك لانهم جعلوا الشي المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة
لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اي لكل جبار قهار ومنها
الحال في نحو بعت الشا شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التفصيل بجعل لكل جز
من اجزا مجزا قسطا فيتضمن ذلك القصد على الحال وياتي بعده بذكر الجز اما مع
واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم
واخذت زكوة ماله درهما درهما او بغير ذلك نحو وضعت عندك الدنانير

دينارا الذي كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزا اول من الجملة الاولى
على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاوني رجلا رجلا وواحدا
واحدا او رجلين رجلين او رجالا رجالا اي مفصلة هذا التفصيل المعين
وضابطه ان ياتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزيه مكررا وكذا ان اتى لبيان
الترتيب بعد ذكر المجموع بجزيه معطوفا عليه بالفا او بثم نحو ادخلوا رجلا
فرجلا ومضوا الاكبر فالاكبر ثم الاكبر اي مترتبين هذا الترتيب المعين
ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع
له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم
نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وضابطه ان يفضل الشي
على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت بنفسه او غيره بالنسبة
او بدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا وهذا بسرا هذا رطبا واختلفوا في
عامل الحال بسرا وفي مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا
ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل واداة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم
معمولهما عليهما ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد راجلا احسن منه راكبا
فانه جائز اتفاقا مع خلو المثال من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخلتي بسرا
اطيب منه رطبا والاشارتي بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور
افعل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك ان العامل
في الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية
فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان الانشا في هذا
بعلي شيخا تقيدت ولم تقع الا حال شيخوخته وفي قولك جاني زيد راكبا
لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه
رطبا في حال التمرية واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة
في اول الحالين بان المبتدا اذا تقيد لم يتقيد الخبر بالحال الا ترى ان اسم
~~الاشارة في اول الحالين لما بان المبتدا اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بالحال~~
الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قايما لم يتقيد الخبر بذلك الحال
وفي هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدا
بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا يوصف اما اولا فانه لا يلزم
من امتناع تقييد المبتدا والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقييدهما
في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تقييدهما معا لم يوجد في غيره
واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدا مقيد بحال
والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قايما الا استحالة تقييدهما بحال واحدة
ولو سلم ايضا اطراد استحالة تقييد المبتدا والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم

منه استحالة تقييد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال ان العامل في
الحال ٣ ولك ايضا افعل التفضيل واله التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم
ولتقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا لصيغة كل
واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل
واحد منهما بمحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد عمرا فان ضرب
كل واحد منهما يتعلق بالاخر او يقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تبارزنا
الحديث ومثل هذه العوامل لا يمين منصوب لاحد حدثيهما عن منصوب الاخر
٤ مفعولا كان او ظرفا به او قد يميز حالا هما نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفا هما
نحو تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين والاختلاف
زمانا هما لان الفرض وقوع الحدثين معا ويمين مسندا هما الفضل نحو اختلف
اهل البصرة الاخفش واهل الكوفة الا الكسائي في كذا ٤ عوض سواء كان مفعولا
به او ظرفا او حالا قد يميز نحو تشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ٤ وثانيهما ما يدل
على حدثين يجوز تعلق كل واحد منهما ٤ بغير محدث الاخر وبغير ما تعلق به الاخر
بتغيير ما تعلق به الاخر ٤ ووقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى
وذلك افعل التفضيل واله التشبيه نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز ان يختلف احتلاف
مضروبيهما وكونهما عن هما الى المضروبان والوقتان والمكانان والحالان
نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لخالد قال تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان
وكذا يجوز احتلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم
السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان
نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا اله التشبيه يدل على حدثين فيجوز
احتلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما
نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل ٤ بصيغته
على الحدث فقوله تعالى هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان اي زيد قربهم
للكفر على قربهم للايمان لان التفضيل يدل على حدثي الفاضل والمفضول الا
٤ على حدثين معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد
احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما
اله التمثيل فلا يدل بصيغته على حدثين معينين بل يدل بمعناها على حدثين
مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة فيها فلهما حالتان متباينتان
واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة
مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته وذاته
يوم السبت والظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات اذ لعمرو بهما عن

كل

كل حدث لازم كالحسن والجمال او متعد لازم كالضرب والقتل الا ترى ان
تعلق الجار والظرف في قوله ه كذا ابك من ام الحويرث قبلها له يدل
بذلك لما كان لمعنى يستعمل فكل ولم يصرح وقد يقوم مع اله التشبيه قرينة
تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جاران كما تعلق الجار في بيت امرئ القيس
بذلك لما كني به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه انت مني بمنزلة هرون من موسى
اي قريب مني قرب هرون من موسى عليهما السلام قال ه ولقد نزلت فلا تظني غيره
مني بمنزلة المحب المكرم ه ويقول ما مولى مني بمنزلة الثريا من المتناول
اي بعيد مني بعد هما منه ٤ مطلق للحدث وذلك ان معنى قولك زيد يوم
الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته وذاته يوم الجمعة حالته
وذاته يوم السبت والحال والذات عبارة عن كل حدث اي كتمتعك
من ام الحويرث قبلها فكنا ولم يصرح فلا جرم لا يتعدى الا الى الظرف
او الحال ولا يتعدى الى المفعول به وان كان بحرف الجر كما يتعدى اليه
افعل التفضيل في قولك زيد لعمرو اضرب منه لبكر ومنه قوله عليه السلام انت مني
الحديث فانه بمعنى عندي اي شبيه واما عندي بمن يكون بمعنى بمنزلة فلان قريب
قربه او بعيد بعده ويقول في البعد ما مولى منى بمنزلة الثريا من المتناول
فاذا تقرر هذا قلنا لم يميز كل واحد من الحالين من الاخر في افعل التفضيل
واله التشبيه ٤ وبابي فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يعمل
منصوب كل واحد منهما بحسبه الزم ان يكون كل حدث بجنب صاحبه
المصرح به فصل تفضل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما
وعمرو قاعدا او رأى زيد في الدار عمرا في السوق وكذا في افعل التفضيل واله
التشبيه نحو زيد مني كعمرو منك وكالضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن
منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم
السبت جعل متعلق حدث المفضل والممثل عقيبهما ومتعلق حدث المفضل

والممثل بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا اعدم معمولاهما
عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل في آلة التشبيه فانه وان
كان منفصلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله
فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال
علي عليه السلام في الجار والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل
بثدي امه وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس
وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من
المجرور وقائما حال من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في ضربت زيدا قائما
قاعدا فجعل متعلق كل منهما من المفعول به والحال والظرف حسبه اللزوم
ان يكون متعلق كل حدث بجنب صاحبه المصرح به ويقال في المفعول به
زيد للضيف اكرم منه للجار وفي الحال زيد قائما احسن منه قاعدا او زيد
قائما مثله قاعدا وفي الظرف زيد يوم الجمعة احسن منه يوم السبت
وهو يوم الجمعة مثله يوم السبت فجعل متعلق حدث المفضل
والممثل بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلذا تقدم معمولاهما
عليهما مع ضعفهما ومع هذا كله فلا ارى باسا بان يقال زيد احسن قائما
منه قاعدا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس واضعف
منه ان يقال زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما
من الضمير المرفوع كما مضى في اول الباب من نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا
حال من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة
المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل
في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا او كي نه حاتم جودا هو راي
للخليل وقال الجرمي يحتمل هو مصدر اي انت الرجل العالم علما
والذي ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل
علما اي علمه وهو الكامل شعرا اي شعره والدليل عليه انه يقول هو
فارون كثيرا والخليل عوضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال
ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا وعند
ش لا يقاس شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو لقيته
ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا وعدوا ومشيا

والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع
ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك فاما ما ليس من قسمائه
وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم
السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر
على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو
مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرهما
على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف بمعنى مشيا ماشيا ووقع
المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين
وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف
اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدا ومما جاء الحال
منه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر
ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكرناه عند ذكر مجيء الحال
معرفة واما نحو جاء البر قفيزين وصاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء [illegible]
كما يجيء في الافعال الناقصة قوله وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو
والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير
وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي
المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اما جواز كون الحال جملة فلان
مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما
يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء
بالحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون الحال نحو
جائني زيد راكبا اي ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب
الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية
والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستفهام وانت في الطلبية لست
على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول
ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر
ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها
وهو مناف لقصد وقت الوقوع الذي يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ
ان وقت التلفظ باللفظ الايقاعي وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية
بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدا
فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في
الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع
للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق

على الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة فانها لا تجي بالواو
لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف
لفظا وكونها المعنى فيه كانها من تمامه فالتبعية تلبسها بالضمير بلى قد تصدر
الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك لوقوعهما بعد الا
نحو ما جاءني الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة
فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا تراها ابدا مصدرة بالواو وقوله
او بالواو او بالضمير في الاسمية وانفراد الواو وسيأتي ان في الكثرة لكن
اجتماعهما اولى لاحتياطه للربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان
المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل
ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا
فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة لا مفردا وان ادت
معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظر فان كان الضمير فيما
صدرت به الجملة سواء كان مبتدا نحو جاءني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى
في او خبرا نحو قوله ه خرجت مع البازي علي سواد ه فلا حكم بضعفه
مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا
بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان الضمير
في اخر الجملة كقوله ه نصف النهار الماء غامره ه فلا شك في ضعفه
وقلته وقال جار الله انا على انفراد الضمير في الاسمية ضعيف ه
مطلقا على ما ذهب اليه المصنف ان قولهم جاءني زيد عليه جبة
وشي بمعنى مستقرة عليه لو يرد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا
خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد جاز ان يرفع الظاهر كما مر
في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد فممنوع بطل
لقوله ه فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم تزيل
وقوله ه وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة
وبيدا سملق ه ولو كان مفردا لم يجز الواو وايضا نقول لعله وان
عليه جبة وشي لو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع
ان يقدر بمفرد فمسلم وحكم الجملة المصدرة بليس ولا كانت فعلية
حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير او انفراد الواو اكثر من انفراد
الضمير وذلك لان ليس لتجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف
نفي دخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها خلاف
لا يكون وما كان ونحوهما وقد تخلو الاسمية من الواو والضمير عند ظهور
الملابسة نحو خرجت زيد على الباب وهو تكميل قوله والمضارع المثبت

بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى
فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا وبين الحالين
تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما مر فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك
عينه وذلك اما لانها جملة وقد شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فتكون
اسمية تقديرا ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال
كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذي نحن في بابه غير الحال الذي يدل عليه المضارع
وان تباينا حقيقة لانك تقول مثلا اضرب زيدا غدا يركب فيركب حال باحد
المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه
الجملة اي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر
وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا عوض فان قيل انك اذا قلت مثلا اضرب
زيدا غدا يركب فان يركب فيه ليس حالا بالنظر الى وقت التكلم حتى تناقضه علامة
الاستقبال بل هو حال بالنظر الى الضرب المتوقع فهلا جاز معه دليل الاستقبال
قلت الامر كما ذكرت الا انهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة الحالية عن علم الاستقبال
لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض حقيقيا لما ذكر السابق ولمثل
هذا التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته
بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانه كان
مستبعدا في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول
وقد ركب فالحق بلفظة قد ههنا اظهار الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال
في المضارع لذلك قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت
الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع
المثبت وهو ثلاثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في
كل واحد منها على ما ذكر ثلاثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء
باحدهما فصارت تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما ركب غلامه
وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاءني زيد لا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه
جاءني زيد قد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله
المصنف وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير
اولا ولعل ذلك لان قولهم لم يضرب ماض معنى كضرب وكما ان ضرب متوقعه للحال
مع ظاهر قد احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا لكن لما لم يقربه احتاج
الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي
واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم تدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكذا
اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير

واذا انتفى المضارع فلا يلزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب
اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءنى زيد لا يركب
اى غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام فى الاغلب عما كان
عليه لكثرة استعماله ولهذا جاز ان يتوسط لا بين ... وكذا ان ... كما جاز ان
تورد فى ان زيدا وقائما وكذلك تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع
المنفى بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال فى الحقيقة
فى نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابهه فى نحو يركب لان الحال فى الاول
انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا يستوى المضارع حالة بلا كما ذكرنا قبل
قوله ولا بد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة وقد تقدم عليه ذلك
والاخفش قال الكوفيون غير الفراء لا يجوز وقد فى الماضى المثبت
ظاهرة او مقدرة اذ لا يجوز قوله ه كما انتفض العصفور بلله القطر ه
وقوله او جاءوكم حصرت صدورهم وغيرهم يجوز كما مضى والاول
قريب وقيل ان الماضى فى نحو قولهم اضربه قام او قعد كالحال فى حروف
العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو كما فى غيره من الماضى الواقع
حالا واذا كان الماضى بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد اكثر
نحو ما لقيته الا اكرمنى لان دخول الا فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل
الا مكرما لى فصار كالمضارع المثبت وقد يجى مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته
الا وقد اكرمنى ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمنى لان الواو مع الا
تدخل فى خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما رجل الا وله نفس امارة
ولم يسمع فيه قد من دون الواو ونحو ما لقيته الا قد اكرمنى وفى غير هذا
الموضع ينظر فان كان مع الماضى المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها
وقد جاء تركها ايضا نحو قوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم فقالوا ان قد
فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حسنة اكثر من انفراد احدهما وانفراد
قد اكثر من انفراد الواو نحو جاءنى زيد وقد خرج ابوه اكثر من قد خرج ابوه
ثم وخرج ابوه فان لم يكن معه ضمير قالوا ومع قد لا بد منهما كقوله ه تقول
ودر الوظيف وساقها الست ترى ان قد اصيب بلوند ه ولا تقول جاءنى زيد
قد خرج عمرو ولا جاءنى زيد وخرج عمرو واجاز الاندلسى على ضعف دخول قد
فى الماضى المنفى بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس
ايضا لكون قد ايضا لتحقيق وقوع الفعل وما للنفى قوله ويجوز حذف
العامل كقولك للمسافر راشدا مهديا ويجب فى المؤكدة نحو زيد ابوك
عطوفا اى احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية

اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا او وجوبا ايضا فى مواضع قياسية ولا
بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينته اما حالية
معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا او تقدم ذكره
اما فى استفهام كقولك قائما فى جواب من قال كيف خلفت زيدا او غير استفهام
كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها
قادرين ومن المواضع التى يحذف منها العامل قياسا على الوجوب
ان يبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونا بالفاء او بثم تقول فى الثمن
بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب الثمن صاعدا او زائدا اى احدا
فى الازدياد تعالى هذا فى ذى اخرى بيع بعضها بدرهم والبواقى باكثر
وتقول فى غير الثمن قرات كل يوم جزءا من القران فصاعدا او فزائدا اى
ذهبت القراءة زائدة اى كانت كل يوم فى الزيادة ومنها ما وقع الحال لازما
عن خبر نحو ضربى زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسما جامدة متضمنة توبيخا
على ما لا ينبغى من التقلب فى الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم
اتميميا مرة وقيسيا اخرى ه وقوله ه افى السلم اعيارا جفاء وغلظة
وفى الحرب اشباه النساء العوارك ه اى اتتحول تميميا وتتحولون اعيارا
واشباه النساء وكذا قوله ه افى الولائم اولادا لواحدة وفى العيادة
اولادا لعلات ه وتقول فى غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى
بلا همزة هذا الذى ذكرنا مذهب السيرافى والزمخشرى
اعنى كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الجواز انتصابها
على المصدرية قال المصنف لانه ليس المراد انك تتحول فى حال
كونك تميميا وانكم تتحولون فى حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول
المخصوص ومنها عند السيرافى فى صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغى فى الحال
مع الهمزة وبدونها نحو قولك اقائما وقد قعد الناس او قاعدا وقد سار
الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما هو عند السيرافى
حال مؤكدة واما عند س والمبرد والزمخشرى فالصفة قائمة مقام
المصدر اى اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران
المبتدأ فتقول التميمى مرة وقائم وقد علم الله اى انت تميمى وانت قائم
قد علم الله والعلة فى وجوب حذف العامل فى جميع ما ذكرناه مما هو حال
كثرة استعماله قوله ويجب فى المؤكدة اى يجب حذف العامل فى المؤكدة
هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجى الا بعد الاسمية والظاهر انها تجى بعد الفعلية
ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا فى الارض مفسدين وقوله تعالى ثم وليتم مدبرين

وقولهم تعال جائيا وقم قائما قال تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات
على قراءة النصب في الاربعة وقال كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا
وتخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما وللاول ان يتكلف ان هذه
الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب س في نحو
اقاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة للاسمية فليست بعد يعتمد به عاملها كالمنتقلة
واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزءاها معرفتين جامدين
وهي اما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده واما للاستدلال على مضمونه
ومضمون الخبر اما فخر كقوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة
يا للناس من عار وكذلك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول
مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود
وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظم لغيرك نحو
انت الرجل كاملا او تصاغر في نفسك نحو نحن المساكين مظلومين
وانا عبد الله آكلا كما يأكل العبد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما
او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا
وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا فقولك مظلومين
وآكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا
بها نسبي وقولك كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون
الجملة وتأكيده وقوله عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن
القسم الاول الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه
حقا معنى التصديق حتى يؤكده مصدقا وكذلك ليس في قولهم مساكين معنى كونهم
مظلومين لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم
حقية القرآن فصار كأنه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة
واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال س العامل مقدر بعد
الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا تقول حققت الامر اي تحققته وعرفته
اي احققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك تيقنت الاب وعرفته
في حال كونه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج العامل هو الخبر
لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت التسمية
بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه
ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن
خروف العامل المبتدأ المتضمن معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل
المضمر والعلم في انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم فالاولى عندي

ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد
لنفسه او لغيره كانه قال تعطف عليك ابوك عطوفا وارحم مرحوما وحق ذلك
مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزءاها جامدين جمودا محضا فلا شك
انه يحصل من اسناد احدهما الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى
انا زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما
لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال
مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما لقيت زيدا راكبا
ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد
على ذكرها كما تقول في الحضر لا تأت الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة
وقاطبة ولا يضافان ووقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافا غير حال
وقد خطئوا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات
مذكورة او مقدرة قوله ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال
والصفة واشباههما وقال عن ذات احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن
لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال يخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات
لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع زيد القهقرى يرفع الابهام عن
هيئة الذات التي هي الرجوع لا على نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة
غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني
رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد
من افراد الرجال فذكر احد اوصافه تبين عما يخالفه كما يبين بطويل عن قصير
فطويل اذن رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على ما فسره المصنف
من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا
البدل من الضمير الغائب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود
بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم
فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور
في نحو ما له رجل وثلاثة رجال وله ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل في
يخرج عن الاعتراض بنحو خاتم فضة وما له رجل بان المجرور في هذين داخل
في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره اخف من نصبه
كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب زيد
بانه مفعول مطلق لكن لم ينصب لعروض قيامه مقام الفاعل وكذا
في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان قوله الابهام المستقر
قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع

ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس
بوضع الواضع فان الذي يستفاد من وضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع
لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى
معين ثم يتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى
اخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا
الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عارض بسبب الاشتراك العارض
قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت وضد عارض ثابت لازم والابهام
في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة
ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما الا من
جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسر والحد لا يتم بالعناية
والالفاظ المجملة في الحد فاحتمل له قوله عن ذات مذكورة او مقدرة
ليشمل نوعي التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد
مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما وسياتي واما في غيره
نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمر مثلها زبدا فيفرد ان كان
جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او نون
التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديد والخفض
اكثر قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد
لفظة عن في مثله تفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها او سبب له كما يقال
فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز
صادر عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة او شبهها
اي النسبة سبب لانك نسبت شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة
غيره فتلك النسبة اذن مصدر وسبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله
بعدم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر
انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب
اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس
زيد فزيد هو مصدر وسبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن
تمام الاسم او عن تمام الكلام اي ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها
له بالمفعول الذي يجي بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه
المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله
عن مفرد مقدار غالبا بعوله التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة
ورافعه عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين

اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي
يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها
قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر
وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار
والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع
وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة
للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا
وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير
المذكورة اذا انتصبت عنها التمييزات ارادت بها المقدرات لا المقادير لان قولك
عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم
لا مجرد العدد وبالذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن
به وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم
خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع
نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير
وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا
وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى
لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين
والنون بالاضافة وان لم يعتبر تسميته البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب
وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة
فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي المائة والالف وما يضاعف
منها لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ
على الاصل خمسة اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو
احدى عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف
العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز
لكان جعلا لثلاثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلاثة عشرك
فلما لم يكن المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا
الجر في الاغلب في العدد الذي في اخره نون الجمع حقيقة كعشرون واخواته
مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة
كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع
فيها لمباينتها اياها ومشابهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات
النون معها وحذفها وقد جا نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته

واما غير المقدار ... على مثال ... العدد ... [illegible]

الى صاحبه نحو عشروك قال وسنوك قد كربت تكمل اجزا
له مجرا احدى عشرك قوله واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده
بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا الا بيان انواع المقادير
بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم بأربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين
وقد ذكره قبل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر
كما في خمسة الى التسعين وفي ملؤها وفي مثله هو المضاف لان المضاف اليه لا يكون
لو جيئ بالظاهر بدل المضمر وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام
ايضا الى التمييز لابهام المثل والملء اي قدر ما يملأه الشيء فرجلا تفسير مثل
وزبدا تفسير ملء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها
والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان
المضاف لا يضاف فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار
به كلاما تاما فشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم
كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فصار ذلك الاسم التام قبله
عاملا لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما
قامت مقام الفاعل الذي تم به الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل
عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان تم بها الاسم فلانتفاء
معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد يكون الاسم
في نفسه تاما لا لشيء اخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك
في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة
والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا [illegible] وويلمها
خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا وحبذا رجلا لقيته وكذا
ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اي الذي
فيه التعجب ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا
فكانه قيل لقيت رجلا واي رجل رداً عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم
وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما في قبله اعني ويله الى يا له
فينظر فان كان الضمير مبهما لا تعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد
ايضا كقوله عليه السلام في نهج البلاغة يا له مراما ما ابعده وقول امرئ
القيس فيا لك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل
وقول ذي الرمة ويلمها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز
والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين
كقولك جاءني زيد فيا له رجلا وويله فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا

فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد مالك من شجاع ولله
درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير
بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه
ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة
مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندي ولله در زيد رجلا قال
لله در انوشروان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل وويل زيد
رجلا ومثله قولهم قاتله الله عز من قائل ولعنت زيدا قاتله الله شاعرا
او من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى بزيد رجلا
وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز
نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو
زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب
اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد جاء لهذا امر يشرح
في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا
مثلا فمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا رجلا والعامل
في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما
للفعل التام بفاعله فلا تظنن ان الناصب للتمييز في نعم رجلا وبئس
رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله
فمفرد ان كان جنسا الا ان تقصد الانواع ويجمع في غيره ليس بقسيم
جنس والحيوان فيقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون
عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان
يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول
يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا وتمرا والثاني يجب ان يكون
مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة وتمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني
لبيان عدد الآحاد ولا يجوز ضربات وبالمعنى اختلاف انواع احاده لان
الاعداد لا تبقى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء في بابها وان كان عن عدد
ليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد
ان كان جنسا وقصدت الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت
الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا
ولم تقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت
به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين
او رجالا فقوله فمجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظه

كلفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس يخالف
رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او نون التثنية جازت الاضافة
انما جازت اشار الى التخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه
ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين مقدر وهي في باب كم الاستفهامية
والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا تضاف في الاغلب الى التمييز كما في الى
يمتنع اضافته كما في الى في بابيهما قوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع
والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست نون جمع حقيقة
بل هي مشبهة له واما قولهم في حسنون وجها حسنوا وجه فليس من هذا
الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا قولك
ممتلئ ماء وممتلان ماء وانا اكثرنا لا يليق بهما ما انتصب فيه التمييز عن التنوين
الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في
امتلأ الاناء ماء فهو اذن عن نسبة تام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة
معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف الاسم الى اسمين
بلا حرف عطف فان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد
رجلا مثل رجل يفسد المعنى اذ يكون المعنى عندي رجل ولا تريد عندي مثل رجل
وكذا لو قلت في عندي ملؤه عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما يملأ ولا معنى
لقولك قدر ما يملأ العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا ان كان الجر فيه اكثر
قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها مثل طاب
زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او في اضافة
مثل يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا
يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة بل عن نسبة في جملة اي نسبة حاصلة
في جملة او شبه جملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد ممتلئ شحما والبيت مشتعل
نارا او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او عيونا او افعل التفضيل
معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب
ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا
وويلم زيد رجلا ويا لزيد فارسا قوله او في اضافة عطف على قوله عطف على قوله
في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة
اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة
ان كان الضمير معلوما او كان ذا ضمير مضافا الى الظاهر واما ان كان ذا ضمير مضافا
الى ضمير مجهول فالتمييز عن المفرد والحوا ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا وويلم
لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي

عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة قوله ابا وابوة
ودارا وعلما تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان
يكون التمييز نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا
فرجل هو زيد لا غير ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز
حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد في طاب زيد نفسا
فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله وفجرنا الارض عيونا فان
اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو
زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيد ابا يجوز
ان يريد بالاب نفس زيد ويجوز ان يريد به اباه واما ان لا يصلح ان
يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح
ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون
المعنى طاب ابوته لعمرو او طاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون
نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا له
والقسمة الحاصرة هاهنا ان نقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب
عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد
ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه
اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة
اولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا التصريح
بالذات المقدرة هاهنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب
زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي
الشيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد
رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تمييز لشيء
المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة
كلها الى اصله حتى كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذي
انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان
كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد
وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا
له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد
وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له
حتى صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه
جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا

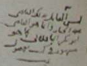
الا ان يكون جنسًا الخ ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له
وطبقه واحتملت الحال يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون
اسمًا او صفة والاسم اما ان يصلح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح
جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه
كابوه جاز ان يكون له وللمتعلق يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه
نفس متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون
ابا لزيد وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه
ايضا كابوه في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لا ولده
وان يريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا
في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه
وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه
قوله فطابق فيهما يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية
ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اي في التمييز الذي
جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد
اي المفرد والمثنى والمجموع يقول فما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا
او الزيدان ابوين او الزيدون آباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما
انتصب عنه اي زيد نفسه ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته واذا
جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده افردت ابا لان المقصود به
مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود
به مثنى وان قصدت آباءه جمعته فقلت طاب زيد آباء لان المقصود مجموع
وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون
آباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فلنرجع الى القرائن ان كانت
فاما ان اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن
التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء
وطاب الزيدون ابوين او ابا فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه
بل هو لمتعلقه ولا تطابق لما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا
نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما
انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا انطابق به ما نعمده
فيما لا يصح ان يكون الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارين ودورا هذا
ما قاله المصنف والاولى ان يقول فيما ليس بجنس سوا جعلته لما انتصب
عنه او لمتعلقه ان لم يلتبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون

وجها وطيبون عرضا ونحوه وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم
عن شيء منه نفسا وقال علي عليه السلام فطيبوا عن انفسكم نفسا واما
اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد ابا او ابوين وكذا
لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض
عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب
فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ونحو جمع المثنى اذا لم يلبس نحو قرت زيد عيونا
قال ابو طالب رحمه الله تعالى فاصبح بامرك ما عليك غضاضة
وابشر بذاك وقر منك عيونا هـ قوله الا ان يكون جنسا فقد ذكرنا مرادهم
بالجنس هاهنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه
فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون
ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه
الا ان يقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد
قال تعالى بالاخسرين اعمالا قوله فان كان صفة قسيم قوله ان كان اسما يعني
ان الصفة لم تجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جا الاسم بل لم تجئ الا لما انتصب
عنه فقط فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير
بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله درك او در زيد فارسا وكفى
زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال
اي ما اعجبه في حال فروسيته ورجح المصنف الاول وقال لان المعنى مدحه
مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص وتقيد بحال فروسيته وانا لا ادري
بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته ولا يمدحه في غير حال فروسيته
الا بها وهذا هو المعنى المستفاد من حال ما احسنه في حال فروسيته ونحوهم
نعم لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من
قايل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس
ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو فيالك من ليل وعز من قايل وقاتله الله
من شاعر ومررت برجل هدك من رجل وحسبك من رجل اي هدك
هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع
وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا
وعلما وليس بوجه فاما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدر اي
يسيل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هاهنا كناية عن فعل
الممدوح الصادر عنه وانما قصد اضافة فعله اليه تعالى قصدا للتعجب
منه لان الله منشي العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه الله تعالى

ويضيفونه اليه نحو قولهم انت لله ولله ابوك بمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله
ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد
اى لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل
بين عامله وبينه وقوله بلا ثوب للهجر نحو لا كميلا [illegible] ضرورة وانما لم
يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة
فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل
مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله در زيد فارسا وللمرء زيد شجاعا وويح زيد
رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل [illegible] وما فيه معنى
الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل نحو نعم رجلا
زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما
تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم
واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا واسم الفاعل واسم
المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه
الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا وما هو
بمعنى الفاعل او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما او فاعل ذلك
الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء ونحو فجرنا الارض
عيونا اى تفجرت عيونها والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل كان اصله الفاعل وليست العلة مرضية اذ ربما يخرج الشيء عن
اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا
ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل
[illegible] فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول
من جواز التقديم وقيل ان الاصل في المميزات ان تكون موصوفات بما
انتصبت عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل
راقود ورجل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا
لزيد نفس طابت وانما خولف بها لغرض الابهام او لتكون اوقع في النفس
لانه يتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام
فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه
يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا
في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف
وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه

وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه
وعند البصريين معناه سفه نفسه سفهها او سفه في نفسه والم بطنه مضمن معنى
شكا ووفق امره ورشد امره وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه
مشابه بالضارب الرجل كما مر في باب الاضافة واعلم انه قيل ان افعل
التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف
اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز
فالمنصوب سبب لمن جرى عليه الافعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك
ثوبا ففي قولك زيد افره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك عبدا
هو مولى العبد **اقول** وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع
الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اى هو اشجع
رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى
عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل
وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى
فالله خير حافظا [illegible] حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو
والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى
الاعشى شعر تقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا
اى ابرحت اى جئت بالبرح وصرت ذا برح والبرح الشدة بمعنى ابرحت
صرت ذا شدة وكمال اى بالغت وكملت ربا فهو كقولك زيد رجلا اى ابرح جار
هو انت وكذا قوله شعر اجارتنا ما انت جارة [illegible] لبين ما الاستفهامية لقصد التعجب
كما في قوله القارعة ما القارعة اى كملت جارة بمعنى ما ابرحت [illegible] والمنصوب
في عبارات النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل
معنى المنصوب في مثل تمييز عن النسبة تقديرا اى كان مبتدأ لفظا معنى كان
لفظه مبتدأ وكان معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى
متصل ومنقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا
واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اعلم انه قسم المستثنى
قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتهما
مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين
للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا او التزاما والمختلفان
في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد والدليل على اختلاف
حقيقتيهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بل لا يمكن جمعهما في حد واحد
باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فقال المستثنى هو

المذكور بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه ولقايل ان يمنع احدا فيهما اى انما
قوله لس احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون
المتصل مخرجا من متعدد من اجزا ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان
او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا
ثم نقول كون المتصل داخلا فى متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من
تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل فى هذا الحد كما فى جانى القوم
الا حمارا المخالفة الحمار القوم فى الحكم قوله من متعدد اى من شى ذى عدد
قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جانى القوم
الا زيدا او قد يكون مقدرا نحو ما جانى الا زيد اى ما جانى احد الا زيد
قوله بالا واخواتها لتخرج جانى القوم لا زيد وما جانى القوم لكن زيد
وجانى القوم ولم يجى زيد فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد لا ولا
قبل الاستثنى منقطع سوا كان من جنس المتعدد كقولك جانى القوم الا زيدا
مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جانى القوم الا حمارا فقد
تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثنى
مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا فى قولك جانى القوم الا زيدا لو قلنا انه غير
داخل فى القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثنى المتصل مخرج
ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز الشك فى مثله لم يصح فى نحو له على دينار
الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقى بعده هو المقر به وان
قلنا انه داخل فى القوم والاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد
مع القوم ولم يجى زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغى ان يجب كلام العقلا عن مثله
وقد ورد فى الكتاب العزيز من الاستثنى شى كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف
سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين فى جملة الالف ولم يلبث الخمسين
تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم المختار انه غير داخل بل القوم
فى قولك جا القوم عام مخصوص اى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد
وقوله الا زيدا [illegible] قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم
غير زيد وليس بشى لاجماع اهل اللغة على ان الاستثنى مخرج ولا اخراج الا
مع الدخول وايضا يبعد دعوى عدم الدخول فى قصد المتكلم فى نحو له على
عشرة الا واحدا لكن واحدا داخل فى العشرة بقصده ثم اخرج والا كان مريدا
بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال القاضى عبد الجبار ايضا هو غير داخل
لكنه قال المستثنى والمستثنى منه والا الاستثنى بمنزلة اسم واحد فقولك
له على عشرة الا واحدا المعنى له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك



ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لانه يلزم ان عشرة فى كلامك هنا دالة على المعنى
الموضوع له وهو مفرده [illegible] الخمسات والا مفيد للاستثنا وواحدا هو المخرج
وتسعة [illegible] على شى من هذه المذاهب الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الا [illegible]
[illegible]
[illegible]
استطاع [illegible]
[illegible] على جميع [illegible]
[illegible] وقالت [illegible] هو الصحيح المدفوع عنه
الاشكال لانه كلها ماخوذ [illegible] ان المستثنى داخل فى المستثنى منه والباقى [illegible]
البعض داخل فى المبدل منه والتناقض فى نحو [illegible] فى جانى القوم الا زيدا [illegible]
ولا يلزم ذلك لو كان الحكم منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا الا انه يشبه
الفعل فى نحو جانى غلام زيد [illegible] لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا
الى ذى جزئين او اجزا فان كل واحد منهما [illegible] الجز الاول منهما [illegible] المفرد اذا
وقع منسوبا [illegible] الموقع وما بقى من اجزا المنسوب [illegible]
[illegible]
[illegible] المستثنى [illegible]
[illegible] فى بعض المواضع [illegible] جانى القوم الا زيدا [illegible]
وبهذا الكلام [illegible] المستثنى فى المستثنى منه [illegible]
الفعل او [illegible] جانى القوم [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] المستثنى منه مع الا والمستثنى [illegible]
[illegible]
اذن قوله [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
مواضع الاول [illegible]
ولم [illegible] المستثنى [illegible] للوصف ليس بمستثنى
[illegible] كون الاستثنى فى كلام موجب [illegible] نصب مستثناه

واختلف فى عامل النصب فى المستثنى

فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم
او معنى الفعل بتوسط الا لانه [illegible] الفعل معنى اذ هو [illegible] الفعل
وقد جا بعد تمام الكلام [illegible] وقال المبرد والزجاج [illegible] العامل فيه الا بمعنى
معنى الاستثنا [illegible]
[illegible] وقال الكسائى [illegible]
[illegible]

وليس شئ

الخبر بعد بين قام القوم الا زيدا قام القوم الا الحسن ندا لم نعم ولیس شئ اذ سقط الاسم الا كالجمله

نحا الصيغ اسما حيث ان مع اسمها و خبرها الا اتفاق بعد يرى المفرد واما الاعتراض بانه يكون بحمل

الحرف الموصول بعد بها والموصول لحرفين فلا يرد عليه لان الكوفيين نحو نه بعد يرى الاسم

الموصول كما كذا واما بعض الحرف الموصول فله اسوه بالشرط في تعليلهم ان الناصبه للفعل

والكوفي الحروف الخ فيجلها لا لنا بتعينها الاعتباره تكون صلة الناب عن ان المعده وقال الفرا

بهم تركيبه بين لم ان ورد العاطفه حتما في اللهجه العاليه نسبه وليه الاول في كلام

لا نحاه منقطعه الاربع بعبعلم بطانه واذ اشتغفى لا سمع ما قبلها من الا غير احبه قبل العا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

طبعه مكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اذ نعم فالنفي حكم ما قبل الا ونقضه

نعيا ان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك لان زيدا اشبه الاصل عنه بعضهم ان زيدا كالاسم

قد سوا الكاف وبكونها مع ان **وما قال نظر** من وجوه

لان لا على المعنى الذى اوردنا غير عاطفه ومع التسليم فان لا العاطفه لا تاتى الا بعد المسليم

الاسمات نحو جاني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاني القوم الا زيد ولعن فيما قال عن لا

لا نعيره ولئلا احرى عن مقتضيها وذلك لانه يحسب بها مره وتتبع ما بعدها ما قبلها احرى

ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعبد الذى هو المعطوف

عليه عنده مطرد في موضع الحذف نحو ما قام الا زيد **وقال بعضهم** هو منصوب

ما استثنى كان الماضي منصوبه بانا ذكر والا وحرف النداء ليلا ان يلزم جواز الرفع بعدها

يمتنع ولا يلزم ذلك لانا نحمل على المحل الماضي فالمستثنى على هذه المقوله مفعول له

وقد اعترض عليه بانه يلزم جواز الرفع بعدها يمتنع ولا يلزم ذلك لانا نحمل ما ثبت

وروده من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقول انه مسمع ودعى الا تركه انه يجب النصب

في ذلك والاسم بعده بعده وكونه ولو ورد الرفع نحو انت والاسم لكنا نقول نحو ابعات

قالا اشبه **وقال المصنف** في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطه

الا قال لانه لا يكون هنا فعل ولا معناه فعملهم القوم الا زيدا احونك وهذا لا يرد

الا على مذهب **البصريين** ولهم ان يقولوا ان في احونك معنى الفعل وان كان من اخوه

النسب اى منتسبون اليك بالاخوه وكذا في امثاله وان جاز ان يعمل العامل الضعيف

فيما تقدم عليه فهو بها الا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله

وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجمله

ايضا معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى اذ الجمله لست بامض مسانه

للفعل التام كما ان تفاعله من المفرد الذى تم بالنون والتنوين فيتنصب التمييز ولا سيما

مع نفي بها باله الاستثناء والامثله تشير سيبويه في كتابه في مواضع فيقول عمله

ما قبله كعمل عشرين في الدرهم هذا كله في المستثنى المتصل **واما المنقطع**

فمذهب سيبويه انه ايضا منتصب ما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل وذكر

قوله في الكتاب يحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا

عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهى وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفه

للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعه بعدها نحو قولك زيد غنى

الا انه شقى **والمتاخرون** لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبه نصب

لكن للاسم وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاني القوم الا حمارا اى لكن حمارا

لم يجي قالوا وقد يجي خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال

الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل

وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى

لا يلزم ذلك تقول لى عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفه وانما معنى

لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها

مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في

المستثنى من الموجب لان البدل لا يجوز فيه كما يجي والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاني القوم الا زيدا

لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله

او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه

ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم

على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان

بعض العرب تقول ما لى الا ابوك احد فيجعل المستثنى مقدما مبدلا من المستثنى منه كما قبلها

من حيث انه احد واحد بدل من مثله ويجوز ان تقول ما لى الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدا

ولى خبره وصديقا حال وتقول ما لى الا ابوك صديقا على ان مبتدا ولى خبره وصديقا حال

وابوك بدل من كانك قلت ما لى الا ابوك صديق وصديقا حال وتقول ما لى الا زيدا

صديق وعمرا وعمر وتنصب عمرا على العطف على زيد وترفعه على انه مبتدا محذوف الخبر

اى وعمر كذلك **واعلم** انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب

الى المستثنى منه نحو ما كان حاني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره عن المستثنى

منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند **البصريين** تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك

الا زيدا قام القوم وقوله وبلده ليس بها طوري ولا خلا الجن بها انسي شاذ عندهم

للضروره وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاتم الحكم والمستثنى منه

وهو انسي الظاهر تفسير له واذا قام المستثنى مع الا الاستثناء مقام المستثنى منه

وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عنده تاخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا ما ضربت

وزيدا الا تركيبه بانه نحو وجوز **الكوفيون** في السعه تقدم المستثنى على المستثنى منه مطلقا

معا نحو الا ان يضربني القوم وكذا يجوز وان يعدم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا ان يذا لم اضرب **والاولى** مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ومنعه العياشي ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة كما ذكرنا اولا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاني القوم الا زيدا وانما كان في الحقيقة مخرجا منه ومرتبته المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجي بعد الحكم والمستثنى منه مع لكنه يجوز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا جاوك فلم يجز تقدمه عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجز تقدمه عليه **واعلم ايضا** انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك هنا عند من جعل العامل في المستثنى الابتدا الا المخبر **قوله** او منقطع اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا **اهل الحجاز** يوجبون نصبه مطلقا لان البدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب **وبنو تميم** فسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم مستبدا وغير مستبد يصح حذفه نحو ما جاني القوم الا حمارا وما جاني زيد الا عمرا فهم يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار لانه كما قال ابو ذويب فانهش في دار برهوة ثاويا ابيتك اصبا البو تصيح ومثله ما لي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدلت احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه **والثاني** ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه لتحقق المعدد ما ظن استبعاد المخاطب سكون المعدد المعد له كانك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فلت لا احد فيها تاكيد النفي كون الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد بعينه كذا المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب ثم جعلته بينهما على الاصل وحطيته لامن ذكل المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثنا المتصل كما كان في الوجه الاول **وذهب المازني** انه من تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار حاوني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله ليس له سلطان الا التكلف وغير ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه الا المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قولي س وذلك نحو ما جاني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال
وللخيل تيها ليحا حمها التخيل والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال عشيه لا تغني الرماح مكانها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم هاهنا يوافقون الحجاز بين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله تعالى

وقال بعضهم يعلم انه لا معصوم فالاستثنا منقطع وقال **السيرافي** المراد بترحم الراحم اي الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا منقطعا واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقيه ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا وقوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس فلا يجوز الابدال من قوله لان التحضيض كالامر والشرط ولا يجوز ليتم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان الزجاج يجيز البدل في قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية ما امنت قرية لكن اللوم عليها فانت دلاله على نفيه ومثله قوله لا يكونن من فلان في شي الا سلاما بسلام اي متاركة مساهمة ويجوز ان يكون البدل من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى يسلمهم اي مع سلام اي متاركة مساهمة ويجوز ان يكون البدل اي يسلم عليه ويرد سلامه بدل سلامه ولا يجعل لطبه اكثر من هذا وقوله ما ضرهم الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدريه **وابن مرهان** بعد ان الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره **وابو سعيد** ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قيل واما **س** ان من قراع الكتايب نحو قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فلا يبقى من المال باقيا **فطاهر فيه** اول وجهي **ش** المذكورين وذلك لان الشاعر قد عقد عرده في المنقطع **والاولى عندي** ان الشاعر يجعل حسب حقله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد بحسب وهو قول سيوفهم من القراع ومن الحلاق فلا نقص ولحد وهو جوده الكامل المسرف لماله بحيث لا ينفي في طاهره ادنى شايبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الشك قال بديع الزمان عيبه انه لا عيب فيه معنى عين الكمال عن معايبه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال **السيرافي** لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنهما في بعض ما ذكره خلا فجوز الجر بهما وقال اي السيرافي لم اعلم خلا فا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر **ش** ما خلا فهو في الاصل لازم متعدى بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنا جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمين في باب الاستثنا ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب **ولهذا الغرض** التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد ولا يكون وما عدا متعد في غير الاستثنا ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعض مصدر فعلهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمارا سما ليس وفيه نظر لان المقصود في جاني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منهم مجاوزة الكل والاولى ان يضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فتكون منصوبا على الحال بمعنى النعت سابق القول والنصب في قولهم ما النسا وذكرهن بعدا ما بعضهم وقال بعضهم ما مؤول

كما في قوله مقصد

بالا ولم تقت قوله وما خلا وما عدا فانه لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل
على الفعلية غالبا كما في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا فتعين كونهما فعلين موجبا النصب
والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الخبر
كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق وجئتك **وجوز الجرمي الجر**
بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله ❁ وليس ولا يكون هما ايضا في محل
النصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان
قام ليس ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضاف الضمير المستثنى
منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار
ها هنا كما في قوله ❁ تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك
واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرفا باللام الجنسية نحو ما اتى الرجال
ليسوا زيدا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امراة لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقها
اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما اتت امراة لا تكون
زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثنا
المفرغ على انه قال الاخوص ❁ فابرك الصنيع الذي قد تركته ولا الهمط
منى ليس حلبا واعطيا ❁ اي الاجلبا ولا يستعمل هذا الكلم الا في الاستثنا المتصل
بخلاف غير فانها يستعمل في المنقطع ايضا كقوله ❁ وكل اخ يا سيل عنه اني
اذا غرضت اولى الطرايد اتبل ❁ **قوله** ❁ ويكون النصب ويختار البدل
فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو
ما فعلوه الا قليل منهم والا قليلا
اعلم ان لا احتياط للبدل في المستثنى
وطا احدها ان يكون بعد الا متصلا و**منها** موخرا عن المستثنى منه المشتمل
عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول به غير مردود به كلام تضمن الاستثنا
وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهي او
نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثنا بالا على اسم صالح لان يبدل منه نحو
للاثنين او واحد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيدا نحو ذلك الابدال من هاء
ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد استعمل النفي على هذا الضمير من حيث
المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريما الا زيدا ومثال
دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول
لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى
لانه الاصل فلا يحتاج الى تاويل كونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المستثنى
في الحال او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا
يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي
الضرب قال س اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا وريت معنى الضرب

وانا الا ارى بانا
وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا هذا قوله
في غير نواسخ الابتدا ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح الابدال منه اذا استعمل النفي عامل
ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا يصدقني الا زيد لان المعنى ما يصدقني احد كلمته الا زيد ومنه
قول عدي بن زيد ❁ في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها ❁ ويرى من رواه
الغي في محله من ... القلب كما ذهب اليه س نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت
فالانصاف والحكاية منفيان معنى **نعم** لو قلت لا اودي لاحد ان يوحد الله الا زيد
يجوز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذن فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف
والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف مجعولا لغير موجب والمضاف اليه متعدد نحو ما جاءني
اخو احد الا زيد وفي حكمه ما قد وصف بمحمول غير الموجب في نحو ما اتاني غلام احد الا زيد قولنا
او مؤول به ... نحو قل رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول
ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي قل ما يكون معنى
النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولولا انها خلت من معنى النفي لجاز الرفع كما في قولك
فقال وجعل معنى اثبات الشي القليل كقوله ❁ قليل ... حتى ... ❁ بالتبا... من
الصحيح الاول ❁ والاغلب الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ الابتدا
كما لا يدخل على ما النافية ومنع كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لكن احمل
النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن علما قال الاخفش قال ابو
علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ... ومن جوز فلا عطائه معنى الفعل
الا ترى ان سيبويه اجاز حكاية نحو ... وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون
الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجهول ... قال ابو علي اقل مبتدا حذف
خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما تعجب لولا
لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان
موجود ❁ **وفيما قال نظر** ❁ **وقال ابن ...** هو مبتدا لا خبر له لكن فيه معنى الفعل كما في اقائم
الزيدان وقال بعضهم ... نحو قولك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل
من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون
قال والثاني ضمير يقولان والجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما في بابه اذا اضيف الى
نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف
ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال ❁ **والحق** من هذه المذاهب
قول ابي علي لانك تقول قل ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكره
لا بدل لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة
كما كانت وصفا لمن ... لا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل ... اذن في ...
مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي عنه الحكم ... لان البدل لا يكون

في الاستثناء الا بعد تمام الكلام واذا قدمت الاول كلاما تاما ما كان رجل موجودا اي قل رجل
يقول ذلك ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ احد اذ لو ابدلت منه لصحته في التفسير فيبقى
يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من
المضاف اليه اقبل على المعنى المؤول به الكلام اذ المعنى ربما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول
ذلك الا زيد **وقد يجري** لفظه اي وما يجري منه مجرى النفي قال تعالى فابى اكثر
الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا وعلى هذا يجوز
خوارف القوم اذا نوى الا زيدا ذهبت يجوز المفرغ يجوز الابدال **ونادر النفي**
في غير الفاظ المذكورة نادرة كالحاق الشواذ فشربوا منه الا قليلا اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز
ما جاء الناس الا زيدا اي لم يجيء الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والمفرغ نحو ليقم
القوم الا زيد وان قام احد الا زيد فقت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية
امنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لما امنوا لتاويله بالتخصيص بالنفي لان المعنى ما امنت قرية
اذا القوم على ما فات دلالة على سقاية **وقد** اجاز النحاة في اما قوله تعالى
فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا
غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء احترازا عن نحو ما قام القوم الا زيد ردا على من قال
قام القوم الا زيدا اذ النصب هاهنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان
لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احترازا عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هاهنا الا
زيدا لان الابدال ليس باولى هاهنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى
منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك **فاذا تقرر هذا فاعلم** ان هذا الاتباع قال
عنه البصريون لانه عندهم بدل من المتبوع وهو هاهنا بدل وقال
الكسائي والفراء الا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا للاستثناء وانما
جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام و
المستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد **والجواب**
انه في اللفظ كلام والابدال معامله لفظه قال بعضهم ولو كان بدل البعض وجب الضمير
وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام
والجواب بدل البعض بدل عن الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لان المستثنى بعض المستثنى منه ... والاول ...
والايجاب **والجواب** انه لا مانع منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو
مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب
على الاسم كذلك جعل في نحو ما جاء القوم الا زيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان غلطا لم يكن معنى
الكلام مع حذف المتبوع كمعناه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا من احكام العطف والفرابيع
النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا زيد

ويجيز

[illegible]

ويجيز النصب والابدال في ما جاءني القوم الا زيد والا زيدا **ولعله** قاس ذلك على الموجب
فانه لا ينصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف فلا يجوز جاءني قوم الا زيد
في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء **وليس بشيء** لان امتناع ذلك في الموجب لعدم
القطع بالدخول وفي غير الموجب للمستثنى اخراج المستثنى منه المنكر ولهذا اذا عم في
الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء نحو قولك عليه عشرة الا واحدا
وذهب بعض العلماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام
للايجاب بعد حذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز
الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى فلم يكن لهم شهداء
الا انفسهم بالابدال وبقوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم فان الفعلين يصلحان للفعل يصلح
للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد
وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه
غير الموجب في وجوب النصب ومن حمل القراءة لهذا القائل قاس غير الموجب على الموجب
ومن ابى اجازة ذلك **فاعلم ان الاتباع** هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء
على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة
الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله
فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد **فاعترض** عليه المصنف بلزوم تناقض
القراءتين اذن ولا يجوز تناقض القراءات لانهما كلاهما قرآن ولا تناقض في القرآن **قال** وبيان التناقض
ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها
مسري بها لان الالتفات بعد الاسراء فتكون مسري بها غير مسري بها **والجواب** انا نمنع
انه ان كان مطلقا في الظاهر نعم وفي المعنى مقيد بعدم الالتفات فاستثنى على هذا الترتيب
من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتعثر اي امش مشيا لا تتعثر فيه
واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد
فعند س الاتباع اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف مقدم وحكي ان
سيبويه يختار النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة
كالموصوف فكانهم سووا عليه على جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء علامة
الاستغناء عنه والغاية به ووصفه بعد ذلك علامة الاعتناء به ولا اعتناء بالشيء بعد الاستغناء
عنه بعيد **قوله** ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه
غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان
يستقيم المعنى مثل قرات الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما
هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى منه
معمل في المستثنى **واعلم** ان المتوجه اليه الفعل او شبهه كما ذكرناه هو المستثنى منه مع

المستثنى وانما اعرب بعض المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى جاء بعده في حين الفضلات فاعرب النصب وهو قابل للاعراب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في قام القوم الا زيد الا انا نكونه من تمام المنسوب اليه وغيره امكان اتباعه اياه نحو يحذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل فذلك في غير الموجب وانما يحذف فيه كما في الموجب لم يمكن اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حين الفضلات كما ذكرنا هنا اذن المفعول لان مرتبته المفعول ايضا ان يجي بعد ما لا يجوز حذفه اعني الفاعل وامتنعه امتناع حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاني رجل الا زيد والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المحذوف متعدد من جنسه بعده وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه وبعد جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما جاني من احد الا زيد ليس استثناء جميع افراد الجنس في انتفاء نوع الفعل منهم او عليهم مخالفته ولجب انما هو في ذلك فهما نقل الاموركذلك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح ونعلم انه الا قدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الا المستحيلات وقرات الا يوم كذا وضربت الا انا السوط قال تعالى ومن يولهم يومئذ دبره

الا متحرفا لقتال **ومكن** ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل ما لقيت صاع البلد فيقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب ويكون التفريغ في موجب موول بالنفي كما في قوله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا **فاذا لهم شهد اقلنا** ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كما هو مع المستثنى والا الاستثنا وكان المستثنى منه كالعدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لانه جزء اول وكان المستثنى متعينا لما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه غيره القابلة للاعراب **فعلى هذا شغله الاعراض**

ما قام القوم الا زيدا لكان كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا **والاستثناء المفرغ يجي** في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر اما الفاعل فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس مطلقا

الا زيد والمفاعيل نحو ما ضرب الا زيدا وما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة ولا قعدت الا وزيدا وما ضربته الا تاديبا **ولعل** والمفعول معه فلا يجي بعد الا لانه لا يقال لا تمشي الا وزيد ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا والا مع الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين موذنين من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا لا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو وكذا لم يقع من التوابع بعدها نحو ما جاني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر **ويقع** بعد الا من الجملات بالفعل الحال نحو ما جاني زيد الا وهو راكب والوقوع واو الحال والمبتدا نحو امثلا الا انا الا ما وقوله تعالى ما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم لكن صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو للفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجي بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في نحو كان ما كان احد الا وانت خير منه وكذا المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وبمجي الواو في خبر كان بعد الا كقول علي عليه السلام قد كنت وما اهدد بالحرب **واما** تشبيها بالحالية فنحو ما زيد الا قائم وما قام الا زيد ولا غلام التفريغ في المبتدا والخبر وفيهما رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الا زيدا او زيدا اسمان ولو قلت لم اعلم ان الا زيدا فيها وزيد الا ذاكيا لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم والمستثنى منه مع مجرور كيف الا زيد الحوك وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم ان وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوك وكذا يقول من الا زيد اخوك ومن مستثنى منه ويقول هل عندك الا زيد احد وما عندك الا زيد احد ولا يجوز ما الا زيد عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما **وفي المفعول المطلق** بعد الا اشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان الاستثناء المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر من حيث نوع لا نظن الا ظنا محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه **وجاء ان يقول** انه يحتمل ما لم يجراه كما يذهب به والشروع في مصدر ما ضربت مثلا فقد فعلت غير الضرب فتقول ضربت ضربا فيدفع ذكر التوهم

كما انك اذا قلت جاني زيد جاز ان يتوهم انصحاك منجري مجراه فقلت جاني زيد زيد لدفع
ذلك الوهم فلما كان ولكن صرت محتملا للمرجح وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه
ما صرت الا ضربا كالعدد المتعدد الشامل للمرجح وغيره من حيث التوهم فكانك ما فعلت شيا
الا ضربا قال وما غيره الشيب الا اعتزازا قال ابن يعيش
هذا الكلام محمول على التقدم والتاخير اي ان تحس الا ظنا وما اعتزه الا الشيب
اعتزازا وهو تكلف واما الاستثنا في التوابع ففي البدل نحو ما جاني احد الا زيد
لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا مانع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب
زيد الا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض اي ما سلب
زيد شي منه الا ثوبه ولا ضرب زيد الا عضو له الا راسه وعطف النسق لم يجي فيه
لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاز لكان مستثنى من
مقدر متعدد وهو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه
اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد
نحو عينه ونفسه وكلاهما ولغيرها حتى تعددها وتخرج الفاظ التاكيد منها
والوصف نحو ما جاني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه
وفي خبر المبتدا
الا صفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاني زيد على حال
من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من
الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التمييز والتنفس ونحوه وكذا في الخبر والحال
وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد
بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما
انه نفي ما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع
الصفات يستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انها للوصف الثابت لانه معلوم ان
جميع الصفات صفة بدل محذوف اي ما جاني احد الا رجل ظريف ويمكن
ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثنا
كما لو ظهر موصوفه فيقول ما جاني احد الا طويلا على الاستثنى ولم يسمع
قال الفراء يختار النصب على الاستثنى في المفرغ نظرا الى المقدر اسنده لا لا تقول
وكون ابن يزيد الا ثمانية جمال
نطالبني عمي ثمانين ناقة وما لي يا عفرا الا ثمانيا
وغير البدل ضعيف وما اجازه مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب

ولا سيما

ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الا مع قيام مقامه وهو خبر ما قام الا زيد اقوله
وهو في غير الموجب لنفيه يعني بغير الموجب النهي والاستفهام والنفي الصريح او المو
ولذلك كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى
قام جميع الناس الا زيد وهو يخبره وقرينة تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد
منتفية في الاغلب فامتنع الاستثنا المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم
المعنى اي يستقيم في الايجاب معنى الاستثنا المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى
منه نحو قرات الى يوم كذا اذ لا يبعد ان تقرا في جميع الايام الا اليوم المخبر واعلم ان
يكون في الفضلات كالظرف وفي المفاعيل والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن
ثم من جهة ان المفرغ انما في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال
موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما في الافعال الناقصة فيكون
المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال
ان نقول احل الصفات المتنبهة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا تنافي ولقايل
جملتها العلم كما قيل فيما زيد الا عالم في الصفات المتنبهة او احمل ذلك على المبالغة في نفي
صفة العلم كانك قلت لا يمكن ان تجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كانك قلت
امكن ان تجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة في اثبات
الوصف قال المصنف ووجه اخرها هنا في منع نحو ما زال زيد الا
عالما وذلك لان ما زال للاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره منفيا ولقايل
ان يقول ما زال للاثبات خبره انما يعرض ما يقلبه الى النفي
لا مطلقا اي ليس للنفي [illegible] خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا
فاضلا قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاني
من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيا الا شي لا يعبا به
تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا
للنفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف ليس زيد شيا الا شيا لانها عملت
للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي الا لان العاملة هي الافعال ومن ثم
جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما
اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية و
لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد ولا ليس زيد و هل زيد بشي وفي المجرور بالبا المزيدة
منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي اسم لا التبرئة اذا كان
وانما يتعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم المجي
شامل لجميع افراد المجرور وفي الخبر المنصوب بما الحجازية
لمباشرها نحو ما جاني من رجل وامراة والا الاسه بعد غير الموجب نافضة لعدم
الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا يتعذر الابدال

من لفظ المجرور بالبا المذكوره لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور
بها سوا كان مجرورها ما شاكلها نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت قطعا او نائبا
لما شابهها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد ولا الاتيه بعدها مبطله لعدم الايجاب
ومع بطلانها فانه كيف يسوغ كونها وكذا يتعذر الابدال
من اسم لا وخبرها المذكورين لان عمل الجنس انما هو لاجل نفيهما كما ذكرنا
قبل والا ابطل النفي الذي علة له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز
على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذكوره وان كان مذهبه
جواز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلا منا
في من الاستغراقيه ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب
دالا يجوز زيادتها في الموجب لبنت هذه وكذا البا المزيده في نحو الفاعل
وكفى بالله وحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لا تاكيد غير النفي
فلا يلزم من تجويز زيادة البا في نحو الفاسده اعني في الموجب اعمال البا فيما بعد
الا في ما زيد بشي الا شي وقد اجاز الكوفيون اعمال من والبا المذكورين
اي المختصين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاني من احد
الا رجل فاضل وما زيد بشي الا شي حقير واما اذا كان معرفا فلا
نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقيه لازمت التنكير
والبا المذكوره اختها ان تدخل على المنكر لكن موضعها الخبر واصله
التنكير فاذا كان في المنكر لمشابهه لما ينبغي ان يدخلانه وان كان في
خبر الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين
والاولى المنع من ذلك لان العله المذكوره قبل في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف
والمنكر وما ذكروه مما يمكن ان يعتد به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا
بهما وقال ابو الحسن انما جرى البدل في ما جاني من احد الا زيد لامتناع جر
من الاستغراقيه على المعرفه وعمل الابتداء فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو
ما جاني من احد الا رجل صالح فانه لا يجوز جره ايضا فانهم ولا في نحو لا رجل في الدار
الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولذا لا تقول انا مجرى الا
عن لفظ اسم لا وخبرها المذكوره لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي نفيهما بعدها اذ لا
يعملان الا للنفي ومعنى الا يقتضي زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل
يلزم مثله في ليس وما نحو ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبا به لان معنى ليس وما
سوا اجماعا منهم قلنا ساوى معنيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس
فيما بعد الا يقتضي نفيهما بعدها اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها
لا تزول بالا حتى تزول نفيها فقد اثبت لها معنيين احدهما
يزول بالا وهو النفي والاخر لا يزول وهو الفعليه وما مثلها في المعنى

اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعليه قلت كان معنى ليس في الاصل
ما كان وانما حكمنا بذلك لحوق علامات الافعال اياها نحو ليست ولست وسلبت الدلاله
على الزمان الماضي فبقيت معه ولنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما مر
ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي مضمون الخبر شي واحد في الحقيقه والتركيب
وان كان في نفي الكون مع الفعليه وليس في الحاح معنى النفي في ليس وفي معنى الكون وهو الناصب للخبر
لفظا اخر ذلك وهو معنى تام قيل انهما معنى واحد اي في الحقيقه وبحسب تسميتهما
لمعنى مختلف وهو داها شي واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الاصحب معنى النفي في ليس وبقي
معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي فالعمل في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا بعد
معنى بقي الكون في لفظ اخر وهو الجمله بحيث ها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى
الفعليه فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون معنى ما ثبت وما حصل
فيه معنى في نفسها كسائر الافعال التامه فافادتها الكون العام في غيرها وافادة لفظ كان الكون
المثبت في غيرها عارض فيهما كعسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت
فاذا لم تجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشي الا شي لا يعبا به ولم لا يجز النصب في نحو ما زيد شيا
الا شيا لا يعبا به فما وجه الرفع قلت المبتدا والخبر بعد افتعال كما مر في وجه الاعراب
الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر علمتهما لكن تسقط عملها بعدها اذا كان العامل حرفا ضعيفا
اذا كان العامل حرفا لا يعمل معنى اعتبار ذلك المعنى نحو ان زيدا قائم وعمرو وان
غير المعنى فلا يعتبر ذلك المعنى الا اذا اصطلح اليه كما في ما نحن فيه كانهم سلكوا طريق الاعتبار
اعتبار ذكر المعنى وسهل ذكر الاعتبار ضعف ما الحجازيه في العمل في محل خبر ما الحجازيه وما
الرفع وذلك لضعفها في العمل لحيثيه الحجازيه القبيلتين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم
وهو القياس ولضعفها في العمل لحي بعدم الخبر وتوسط ان بينهما وبين المخبر عنه لكن
اذا وجب الحمل على هذا الاعراب المحلي فلا تقل ما زيد رجلا ظريف
ولا ما هو الا اخلا وامراه بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب
ظاهر مرجوح عند كثير كما في العطف نحو ان زيدا وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف
بالمحلي الضعيف واما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشي او شيا الا شي وفي نحو ما زيد
بقائم او قائما بل قاعد ولكن قاعد كما في نحو ما قالوا حب الحمل عليه لحاجه اليه لا اعطي الخبر
هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل
لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا يقول ذلك
الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثنا لكنه ها هنا اقل من النصب في نحو ما جاني
احد الا زيدا لان النصب على الاستثنا مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته
في نحو لا رجل فيها الا زيد من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل غير الجائز
في ما جاني من احد الا زيد واما في ما رايت احدا الا زيدا فانه يلتبس بالبدل الجائز وعلى هذا الا
كما جاء النصب في نحو لا احد فيها الا زيد الا في القليل قال الشاعر

[illegible] فائدة [illegible]

[illegible] الا الصولح و لاصبا و الوهما [illegible] اللون

ولا امر العصي الا مستثنا و قال الخليل مصحا حال وجاز سكونه في الحال لكونه عاما

كانه قال العصي امر منصبا وانا نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي

ولا سيف الا ذو الفقار والنصب على الاستثنا فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها

الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثنا واما بعده وفي لا احد فيها

الا زيد ظاهر وهو خبر لا و ما نقرب من ما من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان

ضعيفا حسنا ولما قال ان احد الا يقول ذلك الا زيد فهو بدل زيدا من الضمير في يقول

لان فيه ادنى احد فيمتصه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما نعت

تعبان وجب وانما علم ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك

احد الا زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا ومن هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد

على ما في افعال القلوب فلا احر منه مجرى الواقع في خبر المنفي جاز ان يكون الا زيد لا بدلا من لفظ

احد لا جاز ان يكون نصبا على الاستثنا وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه وقع

في خبر غير الموجب فلا يجوز ان تقول ما علمت احد القوم الا زيد بالرفع بدلا من

القوم وان كان القوم في المعنى في خبر النفي ايضا اذ المعنى ما علمت القوم الا زيدا

ولا باس بان نذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام

المستثنى وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لمثل ما قلنا في فا السببية

وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعده

المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل

وثانيها

انه يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا للقوم كلا تقول ما ضرب احد احدا الا زيد

عمرا على ان الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل تقدير ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا

وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل

وثالثها

انه لا يمتنع استثنا النصف خلافا

لبعض البصرية فقال له علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثنا الاكثر نحو قوله علي عشرة الا تسعة

او ثمانية خلافا للكوفيين

ورابعها

المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم

يتجوز في ذكر المستثنى منه اذ هو يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق

الا التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ الكل فاذا سمى العشرة مثلا

عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد اذ انه لو هم السامع ولا يجوز ان تطلق اسم الكل

الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف ونحوه ان تطلق اسم الكل على

نصفه واما بعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور

في تحقيق معنى الاستثنا وقد ابطلناه فلا نرجع اليه

ثم نقول

الغرض من ذكر المستثنى

منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاني القوم الا زيدا لو قلت جاني عمرو وزيد لم يجئ

على

علي انهم احبيك زيد ولو قلت لم يجئني زيد بل جاء عمرو على انه حال غيره واحد خاني القوم الا زيدا الا

ستين فلما قلت جاني القوم الا زيدا على العكس وكذا نقول في العدد لو قال شخص لي عليك

عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كانت نصا في انه ليس عليك زايد على الثمانية ولو قلت

لك علي ثمانية لم يكن نصا في ان الاستثنى هذا الغرض وهو منصوص في استثنا النصف

والاكثر فلا منع منهما

ويقول

مع هذا كله انك لو قلت ابدا بلا داع الى تعيين العشرة

لك علي عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جوابا من قال لي عليك عشرة

او حصل هناك داع اخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك لك علي عشرة

الا تسعة

ورابعها

انه اذا اجتمع شيئان يصلح عند اصلهما لان يستثنى منهما فاما ان

يتغايرا معنى او لا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثنى بلا بعد اشتركا فيه نحو ما راى

الا زيد احد احدا الا ان وان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن اباه الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب

احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرا فان تعين دخول المستثنى في احدهما

دون الاخر فهو مستثنى منه ولنه اولا نحو ما قدي وصي نبيا الا

وان احتمل

علينا عليه السلام

دخوله في كل واحد منهما فان تاخرعنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما

فضل ابن اباه الا زيد الا وكذا ما فضل اباه ابن الا زيد ابن اختصاصه بالاقرب اولى لما يعدي حكمه

اليهما معا وان تقدمهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثنى منه لان

مرتبته بعد الفعل قبل الاستثنا ولمه بعده وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابن اباه وما من ابن

وانما لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضل الا زيدا احدا على احد

ونقول الاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى التاخر

على المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ونقول ايضا للاخير عامل وان تغايرا معنى

اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا لان فاعل مثل ضمير

اخر ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الا الذين

وخامسها

انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان

كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق ولا بد من حرف العطف قبل الا نحو ما

جاني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاني الا زيد الا اخوك اذا

كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما

اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف

بيان نحو ما جاني الا اخوك الا زيدا اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما

ان يمكن استثنا كل تال من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فالذي في غير العدد

نحو جاني المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا في الموجب ولا يجوز في كل واحد الا النصب على

الاستثنا لانه عن موجب والعامل ان تقول في كل شفع للابدال والنصب على الاستثنا لانه
عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ويعني الوتر الاول والثالث والخا
مس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا فالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها
فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسلتنا قد حكى من المكيين غير
قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا وتقول في غير الموجب ما جاني المكيون الا قريش الا هاشميا
الا عقيلا فالقياس ان تقول لكن كل وتر النصب على الاستثنا والبدل لانه عن غير موجب
فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فتكون في مسلتنا قد حكى من المكيين مع عقيل
جميع قريش والذي في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا
خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع
موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فلزمك خمسة لانا اخرجنا التسعة
من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة
بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها
اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة
اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب
غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ما له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الى
اخرها فالقياس ان تكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون التسعة مثبتة داخلة
سقط منها الثمانية بقي واحد تضم اليه السبعة بقي ثمانية تضم اليها ستة تصير
سقط منها اثنين بقي اربعة تضم اليها واحد تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب
في الشفع والوتر كما في غير العدد والذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقها
قالوا اذا قلت ما له علي عشرة الا تسعة بالنصب لم يلزمه شي لان المعنى ما له
علي عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له علي واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على
البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي الا تسعة **وفي الفرق نظر**
لان البدل والنصب على الاستثنا كلاهما استثنا ولا فرق بينهما
انما فالحكم لا فرق بينهما من حيث المعنى لخبر في نحو ما جاني القوم الا زيد او زيدا او
نحو ذلك على مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه وهو ان المستثنى من المنفي لا يكون موجبا
متمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة لجواز
احتلال شرط اخر وشرطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثنا
اذ كلاهما استثنا وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا **وان لم يكن**
استثنا بالا من متلوه وان كان في العدد نحو قولك له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة

مرة ... فهاهنا ان الوتر هي الثلثة ... الا اربعة موجب ...
فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة ...
وزيدها على السبعة فيكون لحد عشرة فيه **نظر** لان الاستثنا بعد المنفي
... موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة ...
من العشرة كما ان الا ثلثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثنا الاول ... كلاهما
... فيكون الا اربعة على التقديرين منفية فيكون الا ... على الوجهين
وهذا ... غيره ان الاستثنى من المستثنى منه الاول فيكون الا ... ثلاثة ... وان
كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه ... بطل الاستثنا ...
... على ... ستة ... على عشرة الا خمسة الا ستة ... الاستثنا الثاني
... لانه لا يمكن استثنا الخمسة والستة من العشرة ... واحد
احد عشر ... كان ... فاما ان يكون المستثنى منه واحدا ... الاستثنا
... المكرر ... على ... على الاستثنا
نحو ما جاني الا زيد الا عمرا الا خالدا ... المستثنى منه ...
... على المستثنى منه ... سوا كان الذي على المستثنى منها ...
النصب على الاستثنا والابدال ... النصب بعد ... المستثنى منه
... منه ... المستثنى ... ما جاني احد
... الا زيد الا عمرا الا خالدا ... المستثنى منه ... النصب
... على الاستثنا ... والنصب على الاستثنا ...
واحد النصب بعد الابدال والنصب على الاستثنا ... النصب بعد
الابدال نحو ما جاني الا زيدا الا عمرا احد الا بكرا والا بكر الا خالدا وان كان الاستثنا ... شغل
العامل ببعضها ... سواه على الاستثنا ونحو ... الفعل باكثر من ...
واحد ... النصب على الاستثنا نحو ما جاني الا زيد الا عمرا
الا بكرا الا خالدا ... في مثله ... على ما ...
الفعل ... المشهور
من المفرغ وغير مستثنيا ... **واعلم** ان جميع هذه الاقسام
مقدرة في المفرغ ففي قولك ما جاني احد الا زيد الا عمرا الا خالدا ... يخرج من احد وعمرو
يخرج مما بقي ... ماجاني غير زيد الا عمرا وخالد يخرج مما بقي من احد
... اي ما جاني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفي
الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاني الا زيد الا عمرا الا خالدا ثم مستثنى من
... بعد خروج ... منه بعد خروج زيد وعمرو ... كان
الاول موجبا نحو جاني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز المفرغ ...

ها هنا اى جانى غير زيد مونجملها القوم الا عمرا وجانى غير زيد وعمرو من جملهم الا خالد
وكل المستثنيات ها هنا منفيه وان كان المستثنى منه اكثر من واحد اختلف المستثنى عنه
فان كان فى غير الموجب لم يجز فيما بعد المستثنى الا النصب على الاستثنا عوما لكل احد الا الخبز الا
نحو عيب بنوا النبى فيه سعى بالاول فهو استثنا من غير موجب والمعنى كل احد اكل الخبز
فقط الا زيدا فانه لم ياكله فقط بل اكل شيا اخر ايضا وان لم يذكر ما يستثنى منه المستثنى فالمستثنى
الاول كما ذكرنا منصوب العامل به كما رايت واذا ذكرته جاز فى المستثنى الاول الا البدل والنصب
على الاستثنا نحو ما اكل احد شيا الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى
فيهما لان الموجب لا تفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب
فى اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله وتنصيبه على الاستثنا
لانه فى المعنى عن غير موجب بل بعض الا المعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز
الا زيدا والا زيدا وان كان القوم فى اللفظ فى خبر الايجاب

وسادسها

ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثنا الصالح للجميع كقوله تعالى
فاجلدوهم ثمانين جلده ولا تقبلوا لهم شهاده ابدا الاية فاهي مذهب محقق
الشرع وهو ان الجمله تكاعامله فى المستثنى عملا مشتركا فى الذرع او انا العامل معنى العلم
الفعل فيها انا الجمله الاخيره اولى بالعمل فيه فلو من باب تنازع ثم فيما عليها المعمول
والمذهب ولو كان العامل جميعها ثم ولو كان مستثنى من جميعها كما هو مذهب الشافعى
للزوم حصول اثر ولكن من مؤثرين مستقلين وانه هذا الاجيز وانه جملا العوامل
على ان الحقيقه واما كانت الجمله الاخيره مستغنا نفعه والواو للابتدا فلا كلام فى
القول ذهابه قولك اكرم بنى تميم والجماعه البصريون الا فلانا فى قوله *وحصوص بعد غير*
وسوى وسوا وبعد حاشا فى الاكثر قوله ومخفوض عطف على قوله
وهو منصوب فى اول باب الاستثنا وانما وجب خفضه بعد هذه الاسما لكونه
مضافا اليه وفى سوى اربع لغات كما فى جده القراء فتح السين مع المد وكسرها
مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشا فى
الاكثر لانه *س* حرفيه خلافا للمولى خاشاى من دون نون الوقايه ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع
دخوله على المضمر ايه يحط دخلا وعدا فيه تعليته مذهب *س* على انه روى
الاخفش قول الشاعر رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا
وحكى المازنى من قولهم اللهم اغفر لى ولمن يسمع دعاى حاشى الشيطان وابا الاصبع
فلح الشيطان اى جانب المغفره الشيطان فعند *س* انه فعل الا ان فعل لا فاعل
له ولم يعده لعدم مع تعلقه به عنده وهو لكثرة الاستعمال فهو بعيد لا ان المعنى
محه وابن انه فعل فاعله هو ضمير موجود ومع عريه جرى مفيد وهو
عند المبرد انه يكون فعلا وتارة حرفا والدليله الكلام نحو حاشى لزيد

تغيير عنده وفعليته هذا ما قيل

والاولى انه مع اللام اسم لمجيه منونا
كقراه اى السما لحاشى لله فانه مصدر بمعنى تنزيها لله
وهو بمعنى حاشا سبحانا قال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح للجودى والجمد
فقالوا سبحان الله فيجوز على هذا ان تركت كون حاشى فى جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيه وتنزيها واما حذف
التنوين فى حاشا لك فلا يستشكل مع التنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل الاضافه وهذا كما قال
بعضهم فى قوله سبحان من علقمه الفاخر ان ترك تنوينه على علمه لانه لاجل
الغايه على صوره المضاف لما غلب استعماله مضافا فكذا نحو فسمان سوى ويجوز ان تقول
ان حاشا الجاره حرف وهو نحو حاشى لله اسم يشابهه لفظا ومعنى لحاشا الحرفيه واستدل
المبرد على فعليته بتصرفه نحو حاشيت زيدا لحاشيه قال النابغه
وما احاشى من الاقوام من احد
وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لولت اى قلت لولا ولاليت اى قلت لالا وسبحت اى قلت سبحان الله
ولست او ولت لبيك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظ
التى اشتق منها فالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام عليك والبسمله قول بسم الله
وكذا اخبره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشى زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف منه
والحذف نحو حاشى لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوا افعل
فى سوف افعل وكثر فيها حاش وحشا لان الحذف فى الطرف اكثر واذا استعمل حاشا
فى الاستثنا وغيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده من سو ذكر فى غيره او فيه فالاستثنى به الا
لهذا المعنى وبها اراد التنزيه يشخص من سو فيستثنى نون تنزيه الله سبحانه من السو
ثم سوف من اراد وانتزيته على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما نسبه فكون
اكد وابلغ قال تعالى قلن حاشى لله ما علمنا عليه من سو وقد جا فى كلامهم الا فى ما خلا وما عدا
الا على غير ما يكون تكريرا معنويا للكلمه الاستثنى ووجود الكتاى دخول الا على حاشى الجاره

قوله وغير صفه حملت على الا فى الاستثنى كما حملت الا عليها فى الصفه اذا كانت تابعة
لجمع منكر غير محصور لتعذر الاستثنا نحو لو كان فيهما الهه الا الله لفسدتا وضعف فى غيره
قوله غير هذا ادضفه خبره

اعلم ان اصل غير الصفه المفيده للمغايره مجرد اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى
لكونه تبعه ملحقه للمستثنى كما ذكرنا خرجت به والاصل هو الاول والثانى مجاز فالوجه
ليس فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه وما فيه المستثنى كما ذكرنا فى حجه
هو المغاير لما قبل اداه الاستثنا نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداه الاستثنا
فى معنى المغايره لما قبلها حملت ام الادوات الاستثنا اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفه
وحملت غير على الا فى الاستثنا فى بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعده الا مغايرا لما

ذاتا وصفة فلما احتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثنا في معنى المغايرة لما قبلها لا تحملها نفيا واثباتا اى الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثنا حملت ام اداة الاستثنا اى الا في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعدها مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير

في بعض المواضع ومعنى ... ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كان في الاصل الا ان

اصطر الى ان يحمل كقطعها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كان في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسما اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره موخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع مجاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها ولم تحمل الا على غير الا بالشرط التى نذكرها فاذا دخل الا على غير والا في الاصل حرف لا تحمل الاعراب دوعى اصلها فجعل اعرابها الذى كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عاريه واذا دخل غير على الا واصلها غير من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب وما بعده الذي صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور اى استحالة للجر على نفس غير عاريه وعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان تعتذر لانتصاب غير في الاستثنى بما قال بعضهم بان اى انتصابه دون انتصابه كما كان في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بالا واشبه حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانا لم يحتج الى مثل هذا العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد قال **المصنف** يجوز ان يبنى غير في الاستثنا مطلقا سوا اضيف الى معرب او مبنى لكونه بمعنى الحرف يعني الا ومنعه **البصريون** لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به **واما**

اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنايه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت كما مر في باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله غير اني قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثنا منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجي الا في المنقطع مضافة الى ان وصلتها قال صلى الله عليه واله انا افصح العرب بيد انى من قريش ويجوز ان يقال بنيا بها لاضافتها الى ان وان يقال هي منصوبة لكونها في الاستثنا المنقطع قوله كما حملت عليها الا في الصفة اى حملت الا على غير في الصفة قوله لجمع اى ما بعد على الجمعية معا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثنا وذلك لانه لا بد لها في الاستثنا من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك ليكون اظهر في كونه صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال والقوم الا زيدا احتمل ان يراد به

استغراق

استغراق للجنس فيصح الاستثنا ويحتمل ان يشار بها الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثنا الذى هو الاصل في الا فالسامع يحمل الا على اصلها من الاستثنا فاحتيج كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع الى حمل الا على غير الاستثنا واشترط ان تكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد بدخوله على عشرة او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثنا فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيد جاءني وله على عشرة الا درهما وربما كان الجمع المنكور محصورا ويكون الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندى عشرة رجال الا زيد فقيه الصفة لا غير وكذا في المحصور الاخر نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو لان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فيهم فمثاله اذن الا انه والاستثنا المنقطع هذا كله مبنى على ان المستثنى يجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثنا مع هذه الشرط ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثنا بصحة الدخول وقال **الاندلسي والمالكي** لا يبعد الا اذا كانت صفة من متبوع كما هو كما ذكر المصنف جمع او شبهه منكرا او معرف باللام الجنسية قال الشاعر

اُنيخت فالقت بلدة فوق بلدة ... قليل بها الاصوات الا بغامها

ويجوز في البيت ان يكون الا بغامها بدلا ~~وصفة وعليه اكثر المتاخرين هنا كما يقول~~ للاستثنا وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب **س** جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثنا فانه يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا او صفة وعليه اكثر المتاخرين هنا كما يقول **الشاعر**

وكل اخ مفارقه اخوه ... لعمر ابيك الا الفرقدان

وقوله عليه السلام

الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال **الكسائي** تقدير البيت الا ان تكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التى تذكر في نواصب المضارع وقال **المصنف** في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يجعل الا صفة فكان يجعله استثنا والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قال **سيبويه** لا يجوز هاهنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله لفسدتا لم يكن يعنى ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب ولو الشرط وان لم يكن موجبا فهي من غير الموجب الذى يجوز معه البدل قال **المصنف** لا يجرى التبع المعنوي كالتبع اللفظي الا في قليل واقل رجل واى ومتصرفاته كما يعني فانه ثبت استعمالهم القلة بمعنى النفي

ولا يقال ان القوم لا يشمل زيدا على البدل وان كان في معنى النفي وقوله تعالى فابى اكثر الناس
الا كفورا يضعف قوله قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثنا ولا يجوز الاستثنا
هاهنا لان الله غير واجب الدخول في الالهه المنكر لانه غير عام ولا محصور
ولو وقع الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثنا المفرد منه كما مر
من انه لا يقال ما جاني رجال الا زيدا على انه استثنا متصل ولجاز المبرد رفع الله
على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشي لامتناع غيره فكانه قيل ما
فيهما الهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت
الايه مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجرا الشرط والتحضيض في جواز
الابدال والتفريغ مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله في الالهه فلا يضر
المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثنا بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف
يعني جعل الا صفه في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه
اخوه البيت ضعيف هنا عند المصنف ولا يضعف عند س واتباعه كما تقدم قوله
واعراب سوا وسوا النصب على الظرف على الاصح انما انتصب سوا لانه في الاصل صفه
ظرف مكان وهو مكانا قال تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستوا الذي كان في سوى فصار سوى
بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة البدل نحو
انت مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى
البدل في الاستثنا لانك اذا قلت جاني القوم بدل زيد افاد ان زيدا لم ياتك فخرج عن معنى
البدليه ايضا الى مطلق معنى الاستثنا فسوى في الاصل مكان مستويا ثم صار بمعنى مكان
ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثنا ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير
على ما يجي الكلام بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيز جاني القوم سوى رجل
منهم وهو قول ظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفيه لانه
في الاصل صفه ظرف والان ولحق بصفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها فالنصب
منصب على كونه ظرفا في الاصل والا فليس فيه الان معنى الظرفيه والدليل على
ظرفيته في الاصل وقوعه صله بخلاف غير نحو جاني الذي سوى زيد وعند الكوفيين
يجوز خروجها عن الظرفيه والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك
لخروجها عن معنى الظرفيه الى معنى الاستثنا قال

ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا

وقال

تجانف عن جو اليمامه ناقتي * وما عدلت عن اهلها لسوائكا * ومثله

عند البصريين شاذ لا يجي الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سوا اذا اخرجوه عن
الظرفيه ايضا نصبوه استنكارا لرفعه فيقولون جاني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا
في استنكار الرفع فيما غلب استعماله على الظرفيه قوله تعالى ومنهم دون ذلك ولقد تقطع
بينكم وتقول لي فوق السداسي ودون السباعي

واعلم ان المستثنى قد يحذف بعد الا وغير الكائنين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول
جاني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لها بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجي
في الظروف المبنيه وغير خبر ليس اي ليس الجاي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون
اسمه وقد يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفاه
وهو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف
اليه وابقا المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غيرا بالنصب على ابقا المضاف على حاله
بعد حذف المضاف اليه وقد تنون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير وليس
غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره
وليس غيره وهذا مما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز
ان يقال حسن حذف خبر ليس هاهنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في
الاستثنى والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجاي غيره واذا صح ظاهرا جاز عند
الاخفش ان ياتي بعدهما بكن نحو جاني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين
قال ويقول حسبي ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك

وامّا لا سيما فليست من كلمات الاستثنا حقيقه بل المذكور بعده منبه على اولويته
بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم
المتقدم وان اخر ما بعده ما اضافه شي اليه وما زايده ويحتمل ان يكون نكره غير موصوله
والاسم الذي بعده خاليا لا مرفوعا وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما
بمعنى الذي او نكره موصوفه والجمله اسميه وانما كان اقل لان فيه حذف احد جزي الجمله الاسميه
التي هي صله كقراة من قرا تماما على الذي احسن او صفه وهو قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما
قياسا لكنه روي بيت امري القيس * ولا سيما يوما بدارة جلجل * بنصب يوما ايضا
فتكلفوا للنصب وجوها قال بعضهم ما نكره غير موصوفه ونصب يوما
باضمار فعل اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينصب بعد لا سيما الا
النكره ولا وجه لنصب المعرفه وهذا القول منه موذن بجواز نصبه قياسا على انه
تمييز لان ما يسد مسد التنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفه والنكره
قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم ولا سيما ان اتيته قاعدا ان ما هاهنا زايده عوضا
من المضاف اليه اي ولا مثله ان اتيته قاعدا

واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض
المواضع كقوله * ولا سيما يوما بدارة جلجل * اعتراضيه كما في قوله * فانت طلاق * والطلاق عزيمة

اذ هي مع ما بعدها صفة لرجل مستقلة والتي بمعنى المثل بمعنى جاءني القوم ولا سيما
زيد اى ولا مثل زيد موجود من القوم الذين جاءني اى هو كان احص بي واشد اخلاصا
في المجي وخبر لا محذوف ويتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل
سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما المضاف اليه فيجي
بعد لا سيما على جعله عوض المضاف وذلك اذا جعلت لا سيما بمعنى خصوصا فيكون منصوب
المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقلهم نحو ايها الرجل من باب النداء
الى باب الاختصاص مع بينهما معنوي مصاحب في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب
المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها من ضم اى ورفع الرجل فكذلك لا سيما
هاهنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب
المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت ... احب زيدا ولا سيما راكبا
او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه
بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما وهو
راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب فجواب ... الشرط مدلول
خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان تجعل بمعنى المصدر اللازم اى ليس لها
فيكون بمعنى وخصوصا راكبا اى ويخص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول
ذكره الاخفش اعني قوله ان فلانا كريم ولا سيما ان اتيته قاعدا اى يختص بزيادة الكرم
اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجي الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم
مجيها الا ان مجيها اكثر وهو اعني اصبه كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى
واعجب ... كيف يقال لا سيما مقام لا سيما. **واعلم** ان اصل الا ان يدخل على الاسم
وقد يليها في المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدا كقولك ما الناس الا يعبرون
وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم
ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن
العمل على قول ... او عن التوصل بها الا العمل على قول اخر فيسهل دخولها على ما
يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته الاسم
واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ بلا حرف ... وذلك اما اقترانه
بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقربه بها الى الحال المشبه للاسم واما بتقدم ما
نفي نحو قولك ما يعب عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني **وعنه قولهم** ما
ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النسا وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون
ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو
معنى الشرط والجزا في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك **وانما قلت** في الاغلب

لانه

لانه قد لا يكون مضمون الجزا متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان
احتراق وان كان هناك احتراق كان فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب
المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف
النفي مع الا بعينه افادة معنى الشرط والجزا مع حرف النفي والاستثناء ما قبل الا وما بعدها
موضع الشرط والجزا مع حرف النفي والاستثناء ما قبل الا وما بعدها موضع الشرط والجزا وذلك اما
بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما تزورني الا ازورك ومثل هذا هو
الغالب في الشرط والجزا اعني كونهما ماضيين او مضارعين جاز كون الماضي الذي بعد الا هاهنا
مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزا فكل
ما بعد الا على هذا المعنى اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رايت وجاز ايضا ان يقترن
الكون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزا فيوتى به ماضيا او مضارعا
مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا الفعل
لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد
راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالا فكان ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذه
الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اى الواو ومن ثم اطرد نحو ما اذ ورته الا ويكرمني ولم
يجز ... كما مر في باب الحال ويجي في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا
وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا وقد زارني لانك ان نظرت
الى معنى الجزا الذي يستفاد من مثل هذه الحال فالجزا لا يتجرد عن الفا اذا كان مع قد كما يجي
وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال
مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجي خلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به
غدا اى عازما على الصيد وكذا معنى الخبر اى ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير
النسا الا عاد تاملا اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل

وقد تدخل الا ولما بمعناها على الماضي اذا

تقدمها قسم السوال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر رضي الله عنه في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما
ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن في كتابه الى عمر وكتب من ابوموسى وقولهم نشدتك الله من
قولهم نشدتك الله انشدته اى ذكرته ومذكر سبب المنعة الى ... مجاوع للاول المتعدي
الى اثنين والمعنى ذكرتك الله باذا اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن ويكون نشدتك بمعنى
طلبت اى نشدتك الله كقوله تعالى انشيكما الهما اى ابغي لكما اى طلبت لك الله من بين جميع
ما يقسم به الناس لا قسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت لا فعلك والا لتفعل معنى الذي
الذي يتضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في

فعلها مطلوبك كانك قلت ما اطلب منك الا فعلك فنقلت بمعنى المصدر معمولا به لما طلب
وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المطلوب
الذي بذل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا ان عبر عنه فهو مثل قوله تعالى ونادى
اصحاب الجنة اصحاب النار وقوله بعمرك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو
من قسم الملوك ولما في لا تستثنا الا يجي بعد النفي ظاهرا ومقدرا كما رايت ولا يجي الا في المرفوع
نحو قوله تعالى وان كلما جميع **قوله** خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها
نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدا وتقدم معرفه لما قال هو المسند جعل
فيه خبر المبتدا وجميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها اخرجها كلها وقد
ذكرنا انه يدخل في خبره نحو قام في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله
امره على نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز له من كونه معرفه ونكره ومفردا وجمله وسبقا
على المسند اليه ومتاخرا عنه ووجب من تقديمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكره نحو كان
في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جمله او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكوره
في باب المبتدا وقد يختص خبر كان بعض من الاحكام بذكر بعضها وبعضه في الافعال
الناقصة فما قيل انه منحصر نصبه ماذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع
الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيصح المضي في خبره لغوا
فيسعى ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا يسعى ان يمنع نحو زيد سوم لمثل تلك العله
سوا وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكى بمطلق المنع فالموافقات وقع فلا بد فيه من قد
ظاهرا او مقدره لتقريب من الحال اخر اسعد من مجرد كان وكذا قالوا في امسى واضحى
وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو صبح زيد يقول وكذا البواقي **والاولى** كما ذهب
اليه ابن مالك يجوز خبرها ماضيا بلا قد ولا تقدير لها في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله
وان كان قميصه قد من دبر وقول الشاعر
وكان طوى كشحا على مستكنة ... فلا هو ابداها ولم يتقدم
وقوله
اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا ... اخنى عليها الذي اخنى على لبد
ولا منع من قيام
شيين بعد ان معنى المضي وضع ابن مالك وهو الحق من مطلق خبر صار وليس وما
دام وكلما كان ماضيا من ما زال ولانه لا مراد فانها انما ما كلونها ظاهره في الاتصال
في الزمن الماضي الى حاله مستمر وكونه مصبح خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا والجاز
مع القرينه ان لا يستمر بها الحال المستقل الباكمول المريض كنت مريضا فصرت معافيا ثم نكس
وكذا ما زال واخواتها موضوعه لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الا انه يمنع منه
ما يصلح للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد والصفه نحو زيد قائم او عني او نحوه
والفعل المضارع نحو زيد يتقدم في الحروب ويسمى موجوده اي هذه عادته لانه دان

كان في الاصل فعلا دالا على الحدث الا انه الا انه لمضارعته اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير
مقيد للزمان استعماله ولذلك اذا قلت كنت رايت زيدا الا يدل على الاستمرار واذا قلت كنت
اراه فظاهره الاستمرار فاستعملت الثلاثه اي الجامد والصفه والمضارع لطلاقتها للاستمرار
ان يقع اخبار الصار وما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال
هذه الثلاثه وامامادام فلم يقع خبرها ماضيا لان ما المقيده للمده نحو مادام شارق
نقلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجي في قسم الافعال ولهذا تقول اجلس مادام
زيد جالسا وقد يجي بمعنى الماضي كقوله تعالى مادمت فيهم واما ليس فهي
للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما بين في الافعال الناقصه وللتعميل
للاطلاق عن دون تعرض للزمان اما جامدا او صفه او مضارعا مثلنا بهنه اسم الفاعل بخلاف
الماضي واجاز الاندلسي وقوع جميع اخبارها ماضيا والاولى ما تقدم لعدم السماع
قوله وتقدم معرفه وهذا بخلاف خبر المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينه للالتباس
اما هاهنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان اختلاف اعرابهما رافع للبس
ويكفي ظهور الاعراب احدهما نحو كان زيد هذا او يستحي هاهنا ايضا اذا انتفى الاعراب
فيهما ولا قرينه الا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا **قوله** وقد يحذف عامله
في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اربعه اوجه
ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
قوله عاملها اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان **واعلم** انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو
ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان
العلم بالصين والتمس الشيء ولو اصبعا اي ولو كان الدافع اصبعا اي قليلا وقوله
قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا ... فما اعتذارك من شيء اذا قيلا
اي ان كان
حقا وتقول الا تفعل ان فارسا وان راجلا ولو فارسا راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا الحال
نحو رجل وان راجلا اي ان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون
بعد ان اسم وجزاوها الفا وبعد الفا اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف
فسيف وان خنجرا فخنجر فقول سطر فيه اربعة اوجه وكان الحذف ومعه ان تقدير
او معه او يجوز لك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه
في عمله خير فجزاؤه خير مع الرفع النصب ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى
ان كان معه اي في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم
ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا ان له اعمالا في تلك الاعمال خير ولا ان في يده وفي
حوزته وقت القتل سيف هذا الذي قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ
فضعف ايضا لانه حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضله حذف شيء كثير ولا سيما

اذا كان الخبر جارا او مجرورا من الخلاف بحذفه مع اسمه الذى هو حرفه ولا سيما اذا كان ضميرا
منفصلا **فان قلت** فقد يلزم الرفع كان التامة **قلت** يضعف لقلة استعمالها ولو
حذف الاكثر الاستعمال المخفف ولكن الشهرة داله على المحذوف وانه عوض
بعده ومثل ذلك نحو نصب الاول نحو اسير كما سير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجلا اى
ان كنت راكبا فانا راكب وربما جوّز ما بعد انه وان لا مع ما بعده فانها انضح بجوع ضمير كان الى
المصدر ما عدى بحرف جر نحو المقتول بما قبله ان سيفا فسيف اى ان كان قتله
سيف فقتله انما سيف **وحكى** عن **يونس** مررت برجل الا
صالح فطالح بالجر اى الا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومن جر مررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك
لقوة الدلالة على الجار لا تقدم ذكره ويضعف هاهنا ان النصب فى الاول اما مجانا او
واما الاسم الذى بعد الفاء فرفعه اولى لانه يجعله بعد الفاء وهو شايع كثير
واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اى فيكون ما تقتل به سيفا او بتقدير فعل لايق
نحو فجزاخيرا وحذف المبتدا اولى لانه من حذف فى الجملة ومع الفاء الجملة
الاسمية اكثر منه مع الفعلية وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان وغير ذلك
من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مع الفاء الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية
ويكون ان يقال ان مع الفاء الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا واما اذا كان مقدرا
فلا بد من الفا نحو ان ضربني فزيد اضربه فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل عكسه
يكون اضعف الوجوه لمخالفه الاصل فى الموضعين ونصبهما ورفعهما متوسطان لمخالفه الاصل
فى موضع واحد **قوله** وجب الحذف فى اى يجب حذف كان بعدان مفتوحا
متصلا بما عوض **قوله** اما انت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبع
اى لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور فى المفعول له ثم حذف كان
واتى فيه ما اوجب الحذف ليلا يجمع بين العوض والمعوض منه **واختار المبرد**
فهو بكان على ان ما انما زيده لا عوض ويستنبط ذلك الى شماع ثم ادغم النون الساكنه فى
الميم وجوبا فبقى الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول
ايضا اما انت فانطلقت **وقال الكوفيون** ان المفتوحه هى المكسورة
الشرطيه ويكون ويحتمل ان المفتوحه شرطيه فى قوله تعالى ان تضل
اى فتح الهمزه وكسرها بمعنى واحد اى بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل
المحذوف **ولا ارى** قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى
اياه اما المعنى فلان المعنى فى قوله اما انت ذا نفر البيت
ان كنت ذا نفر فلست نفر واما اللفظ فلمجى الفاء فى هذا البيت وفى قوله
ابا خراشة اما انت ذا نفر
اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا ما تأتى وما تذر مع عطف اما انت
بفتح الهمزه على اما اقمت بكسر الهمزه وهو حرف شرط بلا خلاف **والبصريون** يقولون

اما انت منطلقا انطلقت معك بالرفع **والكوفيون** جوزوا
الجزم واحتجوا بان المفتوحه الشرطيه و
الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا فلا ان ما لما كان معنى الشرط هاهنا
ظاهرا قال **س** دخل فى ان معنى اذ كما امعنى اذ ما شرطيه بلا خلاف ولا بد عند
البصريين من تقدير فعل يعمل فى الجار والمجرور اعنى فى اما انت ذا نفر اذ هو بمعنى
لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لان كان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة
فانى ابدا قائم فمعنى الكلام عليه حرف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا
مع اما الشرطيه اما ظاهرة كما فى قوله تعالى واما نعمة ربك فحدث واما مقدرة
نحو وربك فكبر لا يجى حرف الشرط فيقدر النصب اما انت ذا نفر سكيرا وبعضهم
يتبجح على هذا ان يكون قوله فالله يكلا جوابه اما اقمت والعامل فى اما انت مرتحلا محذوف
اى يكلا ذلك اى يكلا ويكلاه لاجل ارتحالك وكله تكلف **والاولى** ان نقول ان ان
الشرطيه كثيرة الاستعمال مع كان الناقصه فان حذف شرطها جواز ان لم يعوض حرف
الشرط عن شرطها نحو ان سيفا فسيف وان خيرا وان كذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر
كما فى ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تعويض ما من كان الجزاء
التى فيها ان تبقى على وضعها الاصلى مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلى بلا مفسر
هو كالعوض مستنكره فاذا عرفنا عن جهتها الاصلى سهل حذف شرطها على سبيل
الوجوب لانها تصير كانها ليست فى الظاهر حرف الشرط فلا بد اذن من ما تكون كالكافه لها
عن مقتضاها الا على الشرط ثم لا يجعلوا احالها عند ذلك من حذف منها كان مع اسمها او خبرها
او يحذف فيها مع اسمها وخبرها فان كان الاول وجب فى جزائها الفا ليوذن بها ان اما
فى الاصل حرف شرط لان الفاء السببيه فى بها لما يغير صورة حرف السببيه اعنى ان وان
سقط على سبيل الوجوب لانها تصير جميع اجزائها السبب اعنى كان مع اسمها وخبرها ولذلك
جوابها تقديره منطلق اى اما تمكن فى الدنيا شى فهو منطلق اى ان تكن شى موجودا او وجد
انطلاقه اى هو منطلق بحاله فلا بد اذن من اقامه جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه
شى كما يجى فى حروف الشرط وان كان الثانى فالفاء غير لازمه بل يجوز حذفها والاتيان بها
جوابها تقديره منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومى واما فتح همزه ان الشرطيه مع
حذف الشرط كما ادعاه **الكوفيون** فليس بمشهور وقد حذف كان بعد اما المكسورة قليلا
وقال **س** لم يحذف الفعل مع اما المكسورة **قال ابو على** لان ما التى بعدها اشبهت
اللام فى تاكيد الفعل ثم جاز فى اما خاص **قوله** ومن عضه ما ينبتن شكيرها
النون كما جازت مع اللام فى نحو لتفعلن كما يجى فى نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع نون
ما يوكده وقد يحذف كان الناقصه بعد لدن واخواته نحو امسك لدن قايما اى لدن
كنت قايما **قال** من لد شولا فالى اتلائها اى من لدن كانت شولا والاتلاء ان تلد
الناقه فتصير ذات ام تلو **قوله** اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها

نصف مثل أخوه في مثل قولك إن زيدا قام أخوه. **قوله** المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو
المسند إليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا أو مشبها به مثل لا غلام رجل
عشرين درهما لك فإن كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به إن كان معرفة أو مفصولا
بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا أبا حسن لها متأول
لم نقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال في اسم إن وأخواتها لأن كلامه في المنصوبات وجميع ما
هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج إلى التمييز
بالتقييد الذي للمذكورين اسم لا لا يكون منصوبا إلا باجتماع هذه القيود كونه نكرة وكونه مضافا
أو مشبها به وأن يليها فلو اختل واحد منها لم ينصب كما يجيء ولو قصد الحاصر لا من حيث كونه اسمها
كان يكفيه أن يقول كما هو عادته هو المسند إليه بعد دخولها قوله يليها نكرة
مضافا أحوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير المجرور في إليه قوله
لا غلام رجل مضاف وقوله لا عشرين درهما كالمضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف
في باب المنادى قوله فإن كان مفردا أي فإن كان اسم لا مفردا وقد عرفت أنه اسم لا بدليل سياق
الكلام بل لعله ولا يعود الضمير إلى قوله المنصوب بلا لأن المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله على ما
ينصب به هذا أولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين
ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل المثنى والمجموع والفتحة
في لا رجل عند الزجاج والسيرافي إعرابية خلافا للمبرد والأخفش وغيرهما وإنما وقع الاختلاف
بينهم لاحتمال قول س وذلك أنه قال ولا يعمل فيما بعدها فينصبه بغير تنوين ثم قال
وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فأول
المبرد قوله فينصبه بغير تنوين أنها تنصبه أولا لكن يبنى بعد ذلك فيحذف منه التنوين للبناء
كما حذف في خمسة عشر للبناء أيضا فأول الزجاج بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه
معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع
معموله مع كونه معربا لثقله بتركيبه مع عامله قال أبو شعيب إنما ركب مع عامله لإفادة لا
للاستغراق كما أفادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع
النكرة كما أن من مركبة معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين في حاله الأولى
من الاسم المنون لغير الإضافة والبناء غير معهود وأيضا التركيب بين لا والمنفي لشبهه
من المضاف والمضاف إليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين
وقال س إنما حذف التنوين من المنفي لأن لا لا تعمل إلا في النكرة ولا ومعمولها في موضع
ابتداء فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها يعني من اختصاصها بالتنكير وكونها
مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه أو سبب حذف تنوين
معمولها عند من قال بإعرابه على مذهب الزجاج لأنها عملت في مجموع الشيئين خالفت سائر
العوامل كان وأخواتها فخولف معمولها سائر المعمولات وهذا طريف أعني بناء المعمول أو حذف

التنوين منه لمخالفة العامل أخواته. **فالحق** أن نقول إنه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية
فيه وذلك لأن قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل لا يحتمل إلا الاستغراق نحو ما جاءني من
رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امرأة فإنه وإن كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا
نصا بل هو الظاهر كما أن ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل إذ يجوز أن يقال
لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني
من رجل بل رجلان للزوم التناقض فلما أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من
فبنوها وإنما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء قوله غير
المضاف. ولا المضارع له لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه
في الأصل أعني الإعراب ولا يكون مضافا مسألة نادرة نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب
حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لأنه لا يركب أكثر من
كلمتين وأما نحو لا رجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فإن
قال به لأن النون كالتنوين الذي هو دليل الإعراب فنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون
وهما مبنيان مع وجود النون إذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين
في الدلالة على التمكن كما مر في أول الكتاب. **ونقل عنه** أنه قال إن المثنى والمجموع في
حكم المعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب. **ورد** بأن المعطوف
عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة ولذا أن تقول أردت به عطف النسق الذي
يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في التنابع نحو ثلاثة وثلثين ولا شك أن المثنى والمجموع
مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون. وقيل إنما قال ذلك لأنه ليس
شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب أنه لم يقم دليل قاطع
على أنه لا مركب مع المنفي كما هو شأنه ولو سلمنا فليس مساواه للتركيب كما مر شأنه وإن سلمنا فنحن
نقول خمسة عشرون وخمسة عشرون في المسمى بخمسة عشر كما يجيء في باب المثنى. **وأما جمع سلامة**
المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا إلى أن التنوين للمقابلة لا
للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا
والجمهور يكسرونه بلا تنوين لأنها وإن لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على
هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى على ما ينصب به. والمازني يفتحه بلا تنوين
نحو قوله: إن الشباب الذي مجد عواقبه ... فيه نلذ ولا لذات للشيب. لتحدرا
من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا إذ بنيته مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا أولى
مما قبله طردا للباب على نسق واحد. **واعلم** أن الجار إذا دخل على لا التبرئة منع من
بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها
إذ لا يجوز بلا من مال وأيضا فإن عمل لا إنما كان لمشابهتها إن كما يجيء وتشبهها بليس الشبه
لأن أن لا بد لها من التصدر وربما فتح نظرا إلى اللفظ فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني

مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش

لو لم تكن عطفان لا ذنوب لها اذا لامت ذووا احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعتبرت في
الاسم لها فاعطتك جواز البنا مع تقدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله لا تثريب عليكم اليوم
عند س وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضارعا للمضاف فانتصب
كما في لا حرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قوله عليك تثريب
واليوم معمول لعليكم ونحوه العكس وكذا قوله لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا وان
كان حقه اذا المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بعاصم عليه
لا عاصم اى لا يعصم من امر الله فلا نظن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وانما هو كذلك
في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر تعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك
الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الانكار عليك والكيل للمصير ومنك الخوف
ولك الاستغاثة وما عليك المعول وليس بك الالتجا ومنه لا تثريب عليكم وكذا ليس الخبر المقدر
هاهنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدا لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل
فلا تقول بكما بعلى ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا بدلو لا عاصم لقوله من امر الله ونقول
لا مصليا في الجامع اذا نصب من الوجود من توقع صلاته في الجامع اى ليس في الوجود من يصلي
في الجامع ويجوز ان تكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع
فالمعنى ليس في الجامع مصلي سوا صلى في الجامع او في غيره هـذا وحكى ابو
علي عن البغدادين انهم يجوزون كون الظرف والجار والمجرور في نحو لا امرا بالمعروف
ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لشبه المضارع في المضاف والبني
وذهـ ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف
قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير

اعلم ان لا
التبرية انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان انّ للمبالغة في الاثبات اذ معناها
التحقيق لا غير ولا التبرية للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في الطرفين اعنى
في النفي والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف
لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما عملت لمشابهتها الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة
بالمشبه والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرية تباينا وما قضى بالمشابهة ومقارنته
فعلى هذا نقول انها تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهي كونه لنفي الجنس لم يمكن
حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى تنفي الجنس باسمها
وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد
منها وكما لم تعمل في المفصول لم يحز ايضا البنا لان الموجب للبنا تضمن من الاستغراقية
ودليل تضمنها لا التبرية فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتحة اعرابية
قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل

انما امتنع مع الفصل لانها لما مرحا بعدي البنا من لا الى المنفي بسبب التركيب واذا انتفى التركيب
انتفى بعدي البنا اليه ثم تقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة
غير مفصول له ويجب في المواضع الثلاثة اى التي الحث فيها لا تامة وجوبا كما في المعرفة والمفصول
واما جواز الغا في النكرة المتصلة تكرير لا ولا يجب ذلك اذا اعملتها او نصبت اسمها وذلك
لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او نصب اسمها كاف في هذا الغرض
اذ لا تكون ان الا مع لا التبرية واما اذا الغيت فانه يحصل بتكريرها نصها على كونها لنفي الجنس في الكلام
لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير حسب ان لما كان لها من نفي الجنس
الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة

واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها
لا في المواضع الثلاثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا
واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال

بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها

واما في المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال

وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع

ومثله قولهم لا شوا وقوله فانا ابن قيس لا براح ومثله

قضى بترك تركتني بين لا مال اعيش به ودحن حتى زمان الناس او كلبا واحسان قولهم لا
نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وبذلك لا يلزم
تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو هاهنا بمعنى المفعول اى ليس لك مساولك وماخوذك
هذا الفعل اى لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله وشذوذ قوله ان لا الينا رجوعها وكون لا في
لا شوا عوضا من المبتدا المحذوف اذ لا يقال هالا شوا على ما ذهب اليه س واما وجوب حذف
المبتدا فلكثرة الاستعمال وبان لا براح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس وخبرها محذوف اى ولا نفع ولا
براح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا شوا وقيل ان لا في لا نفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا
في المرفوعات انهم لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل ذلك على الضرورة والشذوذ وقد فصل هذا بقول
في الاحسان تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون داخلة
في الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اذا دخلت على اسم
وهو للمعنى داخل على الفعل وذلك اذا دخل في اسم هو معمول الفعل اما ظاهرا كما في لا مرحبا
اولا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اى لا ابيت اهلا ولا سهلا اى ولا وطيت سهلا ولا نعمه
اى لا انعمت وكذا لا اسره ولا كرامه واذا دخلت على اسميه بمعنى الدعا نحو لا سلام
عليك لما تقدم في باب المبتدا ولا اصابك السو واذا دخلت على نولك واما من حيث التقدير
والاصل نحو قولك لا سلام عليك لما تقدم في باب المبتدا ان اصله سلاما او دخل في اسم وحقه
الدخول في الفعل كقولك لا بك السو لانه دعا وهو بالفعل اولى فكانه قال لا اصابك السو او
دخل في اسم وهو موول بالفعل نحو لا نولك ان تفعل كذا اى لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع

لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله فلا صدق ولا
صلى على ما يجي في قسم الحروف ○ وثانيهما ان تكون لا بمعنى غير مع احد بلا نحو
شهد احد بها انه دخل على لفظ شي سوى الجر بالاضافة نحو هو ابن لا شي او بحرف الجر اي حرف كان
نحو كنت بلا شي وغضبت من لا شي وما اتيت الا لا شي وخلقت من لا شي او انتصب نحو اكلت لا شيا
سواء او ارتفع نحو اتت لا شي وثانيهما ان يجرها بعد لا ما الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا
بخل اذا لم يكن لفظ شي لانها من حروف الجر ولم تثبت الجرادة بالاضافة واما قول جرير ○
ما بال جهلك بعد الحلم والدين ○ وقد علاك مشيب حين لا حين ○ فالاولى ان لا نبدله كما في
قوله ○ في بير لا حور سرى وما شعر ○ اي علاك الشيب في وقت وقت الشيب اي لم
يشب مثلا وانه اي في وقت يكون في اثنايه وقت الشيب والاول من الليل الى ما فوقها
مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاسيما لو علمه وقال ابو علي لا غير زايده على تاويل وقت لا وقت للهو
كما في الليل واما قول الشاعر ○ حنت قلوصي حين لا حين محن ○ فحين الاول مضاف الى
الجملة اي حين لا حين حين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعدها على المجرور نحو قوله
تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فاحش ولا شجاع وتقول ايضا زيد
غير الفاحش ولا الشجاع ولا يجوز ايت غير زيد ولا عمرو وقالوا لانهم راعوا صورة لا غير مجعوله
بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود قصده
فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام
رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع لا التبرية فلا بد معه من تكريرها نحو لا الرجل في الدار
ولا المراة لضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير ولضعفها ايضا بهذا
الخروج يجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفاحش ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها
لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجرد عن هذه الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله
تعالى الى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاني
زيد لا راكبا ولا ماشيا وثانيها الوصفين ان تستعمل لا مكان غير ومعناه معنى
غير الذي لا يقصد به اثبات موصوف له بل يقصد به سلب ما اضيف اليه كما تقول كنت بغير مال
اذا قصدت سلب المال ولم يقصد اثبات موصوف بها لغير اذ ليس مرادك انك كنت مع شي
غير المال فتقول غضبت من لا شي وانكم ولا سيما سوا ولا سيما الا استعمال غير ومعناه باشرتها
العوامل التي باشرتها قبل ذلك اذ لا يجي في لا رجل في الدار ان يدخل عليه ان او غيرها وكونها
بمعناه تقول انت غير قايم ولا قاعد كما تقول انت غير قايم وغير قاعد وتقول ايضا انت
غير القايم ولا القاعد كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتقول انت غير زيد وعمرو
ولا تقول انت غير زيد ولا عمرو وكانهم راعوا صورة لا فانها لنفي النكرة ومتى دخلت على المعا
رف لزم تكرارها كما راعوا اصلها في كون البنا في نحو غضبت من لا شي وكنت بلا مال واما جاز
في المعرف باللام كما في نحو غير القايم ولا القاعد لان اللام قد تكون للجنس ولا يخصص كخصص الاعلام

فجاز استعمال لا مخففا غير مكررة لزوال لا عن معناها الاصلي اعني استغراق الجنس وصيرورتها
بمعنى غير فلا المستعملة بمعنى غير ان دخلت على العلم لزم تكريرها نحو جئت بلا زيد ولا عمرو
لانها لم تكن قبل ذلك الا ملغاة مكررة وان دخلت على النكرة او على ذي اللام جاز عدم تكريرها
لانها وان كانت ملغاة والملغاة يلزم تكريرها قبل استعمالها بمعنى غير الا ان لا الداخلة على المنكر
قبل جعلها بمعنى غير حالة لم يجب فيها تكريرها وهي حالة الاعمال فلما جعلت بمعنى غير جاز عدم
التكرير لاجتماع سببين اخراجها عن اصلها وثبوت عدم تكريرها في ذلك فاذا اجاز حذف الموصوفين
للتكرير وجب تكرير الملغاة اذا دخلت على الاسم الا في الشذوذ والضرورة قال تعالى
الى ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني ومررت برجل لا فارس ولا شجاع وجاني زيد لا راكبا
ولا ماشيا وزيد لا راكب ولا ماش وقول الشاعر ○ حنت قلوصي حين لا حين محن ○
اضاف حين الاول الى الجملة كما تقول حين لا رجل في الدار اي حين لا حين حاصل واما قول جرير ○
ما بال جهلك بعد الحلم والدين ○ وقد علاك مشيب حين لا حين ○ فحين مضاف الى
مفرد كما تقول هذا ابن لا شي فلا فيه مثلها في كنت بلا مال على ما تقدم وقد جعل الحين حينا وكانه
تلميح قول لا كان هكذا علاك مشيب حين حين اللهو واللعب اي وقتا يكون في ابانه وقت اللهو
كوقت البلوغ الى الثلثين مثلا فجعل الوقت الاول لاشتماله على ذلك الوقت كظرفه فاضافه اليه
بمعنى وقد علاك مشيب حين لا حين اللهو اي في وقت ليس في ابانه وقت للهو كما بعد
الثلثين الى ○ واما قول العوام انا لا راكب والا ساير من الاحوال وخبر مبتدا المحذوف
وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة استعمال لا مع شي وهو مع الشرط الثاني
معلل بعدها عن اصلها اعني كونها للتبرية وذلك بعدم تعذر من الاستغراق فيه بعد لا
لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا اجاز جئت بلا زيد من غير تكريرها مع العلم وهو مع
الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير ومعنى تكونه لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي
بعدها كغير فلا تكون لها صدر الكلام وكونها للتبرية انها لنفي مضمون الجملة فيلزم منها الصدر الى

واعلم انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب وينزع منه لام التعريف
ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري وكذا لا صعق في الصعق ادما
اصف اليه نحو لا امرء القيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن
اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال ○ لا هيثم الليلة للمطي ○
وقال ○ اري الحاجات عند ابي خبيب نكدن ولا امية في البلاد ○ وللتاويل
بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام
وانما يجعل في صورة المنكر بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف
بالاضافة الى اي معرفة كان لرعاية اللفظ واصلا ○ ومن ثم قال الاخفش
على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة
في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لا

فاده ذلك المعنى لان معنى قضيه ولا ابا حسن لها اذ هو صلى الله عليه كان فصل
للحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه واله اقضاكم علي فصار علما اسمه عليه السلام
كالحاتم للفيد لمعنى الفضل والقطع كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا
كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فيصح فرعون وموسى لتنكرهما بالمعنى
المذكور وجوز الفرا اجرى المعرفه مجرى النكره بلا تاويل في الضمير واسم الاشارة ايضا
نحو لا اياه ها هنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع

قوله وفي مثل لا حول ولا قوه الا بالله خمسه اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف وفتح الثاني ويكون لا بمعنى ليس

يعنى اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما
بلا فصل نكره جاز في المجموع خمسه اوجه الاول فتحهما ووجهه ان تجعل لا في الموضعين
للتبرئه وتبنى اسميهما كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب س ان تقدر
بعدها خبرا لهما معا اى لا حول ولا قوة لنا اى موجودتان لنا لان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل
ان في الخبر فهما في موضع الرفع بلا فهو مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه
خبر المبتدا الاخير فيكون الكلام جمله واحده نحو زيد وعمرو صاحبان ويجوز ايضا عنده ان
تقدر لكل واحد منهما خبرا اى لا حول موجود لنا ولا قوه موجوده لنا فيكون الكلام جملتين

واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عامله في الخبر عمل ان كما عملت
فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا
بلا الاولى والثانيه معا وهما وان كانا عاملين الا انهما مثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد
كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شى واحد وانما الممتنع ان تعمل عاملان مختلفان
في حاله واحده عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع اجتماع المؤثرين
ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حاله

والثاني فتح الاول
ونصب الثاني على ان تكون لا الثانيه زائده لتاكيد نفي الاول كما في قولك ما جاني زيد ولا عمرو
فكانك قلت لا حول وقوة كقوله لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
يجوز عند س ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتدا
وخبر قوه مرفوع بلا لان الناصبه لاسمها عامله عنده في الخبر وقال غيره فى رفع الخبر
بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حاله وعند غيره يجوز
تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان تقدر لكل منهما
خبرا

والثالث فتح الاول ورفع الثاني ان لا زائده كما في الوجه الثاني الا ان العطف
ها هنا على المحل كما في لا اب وابن وعند س يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اى لا حول
ولا قوة موجودان لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد
لئلا يجتمع الابتدا ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائده بل لنفي الجنس لكن
بلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغايها مع كون اسمها نكره غير مفصوله لضعف

لا في العمل وقد حصل ها هنا شرط الالغا كما تقدم وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سوا الغيت
الاولى والثانيه كما في لا حول ولا قوه او الغيت الاولى دون الثانيه كما في لا حول ولا قوه على ما
التانيه لا التبرئه مثله مع جهه حملها زائده سوا ولا يقول ان لا الثانيه ها هنا تعمل عمل
ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس فلم يروا الا كون
الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عامله عمل ليس

والخوف انها لا التبرئه ملغاه لما ذكرناه

والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغا لا التبرئه لضعف عملها ولا سيما التكرير كما تقدم فيكون الاسمان مر
او لا الثانيه اما زائده كما في الوجه الثاني واما ملغاه غير زائده كلا الاولى ومذهب س
وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ها هنا الا الابتدا فقط فاما ان تقدر
لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة

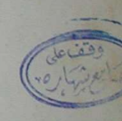
والخامس
رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى للتبرئه لكنها ملغاه لما ذكرناه من جواز ذلك لضعفها
وقد حصل شرط الالغا وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لا ان تتوافق الاسمان بعدها في الاعراب
اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا

فاذا تقرر هذا فلا حاجه بنا الى ما ذكر المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف
لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سوا في جميع
التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع للتبرئه الغيت فلم يبق فيها التصرف
على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سوا على المذهبين

قوله واذا دخلت الهمزه لم يتغير العمل ومعناها الاستفهام والتمنى والعرض

قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول بلحوق الف الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام
بل لا بد ان يكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمنى او للعرض وهذا الذي قاله يخالف لظاهر قول
س لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن
ذلك قول حسان الا طعان الا فرسان عاديه الا تجشوكم حول التنانير وفي مثل الاتقاض
بالخبر نضجت فمن ذل بعد عز فمعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم
يذكر س ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزه بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف
ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطا لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال
ولو حرف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا
بمعنى التمنى كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثات يد الغفلات
فحكمها حكم المجرده فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا ماء ولبنا
والا ماء وخبز اشربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجرده وخالف المصنف

مذهبهما وقال س لا يجوز حمل التابع على الموضع اذا الثنى بعينها عن الخبر و نصر معنى
اسمها معنى المفعول بمعنى لا غلام امنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر و لا
مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اى هب لى غلاما و اما ما يلى لى لا اى سمعها فلا خلاف
بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب فى المضاف و المضارع له و البنا
فى المفرد المنكر و اما قوله ع الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت ع والب
مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل لا حرف تحضيض كهلا و شدد ذكر
فى تم الحروف والفعل محذوف اى هلا ترونى رجلا و يروى الا لغا فى الالف للتمنى هو الا
رجلا جزاه الله خيرا و روى الا رجل بالجر اى الا من رجل **قوله** ونعت
المبنى الاول مفردا يليه مبنى و معرب رفعا و نصبا نحو لا رجل
ظريف و ظريفا و ظريف والا فالاعراب والعطف على اللفظ و على المحل جايز
مثل لا اب و ابنا قوله نعت مبتدا والاول صفته و مبنى خبره و قوله مفردا يليه حالان من
الضمير فى مبنى و العامل مبنى اى سوى النعت اذا ولى مبنى لا و كان مفردا وانما جاز بنا النعت
المذكور مع انفصاله عن لا التى هى سبب البنا اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن
من لاجتماع ثلثة اشيا فيه احدها كونه فى المعنى هو المبنى الذى وليها اعنى اسم
لا دون اللفظ متصلا به و الثانى كون النفى فى المعنى داخلا فيه لان المنفى فى قولك لا رجل
ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه وكانك قلت لا ظريف ولذا لم يبن
صفة المنادى فى يا زيد الظريف لان الندا متعلق بالموصوف والثالث قربه
من لا التى هى سبب البنا اذ الفاصل بينهما اسم واحد هو هو الا حسا اى هو سى هو هو
فى المعنى كما تقدم فلبنا النعت اربع شرايط ان يكون نعت المبنى بلا لا نعت المعرب احتراز
عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثانى وما بعده فلا يبنى كريم
فى نحو لا رجل ظريف كريم وان يلى النعت المبنى ولا يفصل بينهما فلا يبنى كريم الوصف فى
نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى فى نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم
نعت المعرب لانتفا الوجه الاول والثالث فيه من الثلثة الاوجه المذكورة
اذ ليس هو المبنى بلا وايضا بعيد منها وانما لم النعت الثانى وما بعده لانتفا الاول
والثالث ولا سيما بهما لم يبن النعت المفصول من المبنى بغير النعت ايضا وانما لم
النعت والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان نعتا بهما يجرى
اسمها ولا يبعد فى هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه
يحتاج اذن فى دفع الاعتراض الوارد فى جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة
وقال ابن برهان والسيرافى نفيا من هذا البنية لا فى هذا الموضع خاصة
مركبة مع المنفى بل هى داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل فى محلهما كما تعمل
فى خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر **قلنا** لم نعتد وجه على ما ذكرنا



عن ان يكون جزا مركب لا مع المنفى فى هذا الموضع وفى غيره وعن تركب المنفى ها هنا مع نعته
قوله و معرب رفعا و نصبا سوا كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها
وقال الاخفش يبعد صفة المبنى المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب
ولعله قاسها على صفة المنادى المبنى المضموم مضافة
ولقايل ان يفرق بانه لو باشر حرف المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب
وقع صفة ما باشره وجوز فى المضاف الذى باشرته لا نحوه وذلك اذا كرر نحو لا غلام
رجل فى الدار ولا غلام امراة فلم يكن يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا
الضم فى المنادى بنائى فكان حمل وصفه المضاف الذى يجب نصبه لو وقع منادى
على النصب الذى هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المنفى فان الفتح فيها بنائى على
قول واعرابى ضعيف على اخر والرفع اعرابى فكان حمل وصفه المضاف الذى لا يمتنع
رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذى هو حركته الاعرابية جايزا وذهب ابن برهان
الى انه لا ادا النصب لكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه
كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر فى خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان
ايضا ان رفع وصف مبنى لا فى نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا فى محل الاسم
ولا فى الخبر بل هى ملغاة والخبر المقدر مرفوع لكونه خبر المبتدا اذ لو عملت النصب فى المبتدا
وهى مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز
رفع اوصاف اسما تلك لا تغير معنى الابتدا معها كلها **ولقايل ان يفرق** بين لا
وبين ليت ولعل ونحوها بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل
وبدخولها على المعرفة وجواز الالغا مع التكرير ومن دونه ايضا على راى المبرد
فهى عامل ضعيف يعمل لمشابهة المشبه اعنى ان مشابهة ضعيفة فلا جرم جوزنا اعتبار
اسمها الاصلى اعنى الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه برفع
وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا او مضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب فى
النعت المذكور اكثر من البنا وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع
تتبع متبوعاتها فى الاعراب لا فى الحركة البنائية نحو جانى هولا الكرام بالرفع
وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية بعروضها مع عروض لا
وزوالها بزوالها وكانها عاملة محدثة لها كما مر فى يا زيد الظريف ويجوز ان تقول
ان النصب فى الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع
ونصب **قوله** والعطف على اللفظ وعلى المحل جايز لما قلنا فى الصفة سوا
هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس
وكذا فى ساير توابع المنفى المبنى ومن قال رب شاة وسخلتها امتنع لا غلام واخاه لان
مثل هذا المضاف نكرة كما مر فى باب المعرفة ولا يجوز البنا فى المعطوف كما جاز فى الوصف

لانها مع البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز لا اب وابن كما جاز في النداء
يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التأثير الا فيما يليه او كان في حكم ما يليه اي النعت المذكور على
انه قد نقل نحو لا رجل وامرأة بالضم لا بالفتح ~~فيما يليه او كان في حكم ما يليه~~ في المعطوف
وقياس قول من جعل العامل في خبر المبني نفس لا لا الابتداء ان لا يجوز رفع العطف حملا على
المحل لانه لعدم الخبر كما في ان وقال الاندلسي والذي يقع من التوابع بعد الوصف والعطف
من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها مع اسم لا
حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يعود البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحبا لي وقال ابن مالك
البدل ان كان نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعه وقول الاندلسي اوجه
اذ لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي ينبغي جواز اذا احتج
الترابط بل يزاد عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف
بان الوصف يركب مع الموصوف كالموصوف فيتركب لا مع الموصوف كتركبها مع الوصف واما
البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل فيه لكونه في حكم
الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول
قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما
عطف البيان فهو كالبدل كما يجيء في بابه ويذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا
واخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وباب النداء فان كان معرفة فالرفع لا غير نحو لا رجل زيد
وان كان نكرة فالرفع والنصب مفردة كانت او مضافة او مضارعة لها كما تقول لا
مثله احد ولا كريم احد قال امرؤ القيس ؛ وليهما في هواء الجو طالبة
ولا كهذا الذي في الارض مطلوب ؛ وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف
حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت على اللفظ قلت لا مثله
احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا
وملؤه عسلا واما قول جرير ؛ لا كالعشية زائرا ومزورا ؛
فقيل انتصاب زائرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائر عشية اليوم زائرا
كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزائر حتى تكون عطف بيان لها
واقول مع تقدير كزائر عشية اليوم زائرا صار الاخر هو الاول كما في
قولك لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ هذا كله على
مذهب النحاة وقد يجيء في التوابع ان عطف البيان هو البدل بحكمه اذن بحكمه واما
التأكيد فلا يجوز تأكيد المنفي المبني تأكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد ذلك التأكيد كما يجيء في
باب التأكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه في المنادى كونه على لفظ المؤكد
مجردا عن التنوين ويجوز الرفع والنصب كما ذكرناه هناك ؛ وان كررت

مبني لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني نحو لا ماء ماء باردا ان بنيت بنيت الثاني
نظرا الى كونه تأكيدا تكريرا لفظيا وان نصبت او رفعته رفعا او نصبا وذلك لانك لما
وصفته صار مع صفته كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى انا انزلناه
قرآنا عربيا فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة
من الاعراب في المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب ؛ قوله ومثل لا اباله
ولا غلامي له جائز لشبهه بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن
ثم لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبي عليها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لس
يعني ان الكوفيين يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونا مبنيين على ما ذكرنا ويجوز ايضا
على قلة ولكن لا في الجمع السالم وفي المثنى وجمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين
الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان يعطي حكم الاضافة فتحذف نون المثنى والمجموع وتثبت
الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فيكون معربة
اتفاقا واجاز س ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون
معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وس وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف
حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه
المعرفة ؛ اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة
كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر
فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل ؛ فقيل لهم فما الذي
حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا
دون سائر الاضافات المقدرة باللام ؛ اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف
المعرف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا
ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف
فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا ؛ والدليل على قصدهم لهذا الغرض
انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفي المضاف الى المعرفة فلا يقولون لا ابا الرجل
حاله كذا ولا غلامي الشخص نعته كذا والدليل على انه مضاف قوله ؛
وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك يخلد ؛ فصرح
بالاضافة وهو شاذ لا نقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا اباك وقد جاء
الفصل باللام المقحمة بين المضافين لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله ؛
يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام ؛ قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا
حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب
لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا
تكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام ؛ وقال ايضا لا اباك ولا اب لك

سواق المعنى اتفاقا ولا اب لك نكره بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا اباك اذ المعرفه لا توافق
النكره معنى قوله والكوفيون انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعنى لا اباك ولا اب لك سواء ولم
يتفقوا ان اباك واب لك بمعنى والخبر قد يكون المقصود من الجملتين والخبر مع ان المسند اليه
في احداها معرفه وفي الاخرى نكره فالمسند ... خبره فلا اباك محذوف اى لا اباك موجود
وانت في لا اب لك تهوك اى لا اجلك موجود ذلك فالجمله الاولى بمعنى الثانيه لا ان معنى لا اباك
ابوك موجودا والثانيه بمعنى لا ذا اب وتحوى الجملتين والخبر مع كون المسند اليه
في احداهما معرفه وفي الاخرى نكره ثم قال المصنف ان الوجه فى مثله ان يقال هو
وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات
الالف في ابا واخا وحذف النون في غلامى ولا مسلمى ولا رقيب عشا بهته للمضاف اى
مضارع المضاف بالتشبيه الذى مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا
وجهه ولا حافظا كتاب الله وايضا فان اباك واخاك عنده شى والخبر من حيث المعنى
وذلك واجب كما اخبرلا وصفه لا شبها واسم لا لا يعبر بالصفه ولا بالخبر مضارعا للمضاف
بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلاما ظريفا قوله مشابه له اى مشاركه
نحوه ابا لك لا اباك المضاف في اصل معناه اى في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى
المضاف الذى هو ابوك واصله اب لك واعنى بذلك الاصل معنى اب لك كان تخصيص
الاب بالمخاطب فقط لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفه ففى ابوك
تخصيص اصلى وتعريف حادث بالاضافه كما مر في باب الاضافه واب لك يشارك
ابوك في التخصيص الذى هو اصل معناه ومن ثم اجراه من جهه ان اعطاه حكم
المضاف لمشاركته له في اصل معناه لا في لازما فيهما ولا فرق حمليها لان المضاف
قبل الاضافه لم يكن بمعنى في وعلى قوله لفساد المعنى نعنى ان المعرف لا يكون
بمعنى المنكر كما ذكرنا في تقريره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا في المنكر لا ابا
لرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يعتبر هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلا
مى ظنى فى كد حذف النون من غلامى اتفاقا اما على مذهب النحاه فلا مانع
الفصل بين المضاف والمضاف اليه واما على مذهب المصنف فللفصل بين شبه
المضاف وشبه المضاف اليه مالا يفصل به بينهما واما ان فصلت
بالظرف والجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدي بها لك ولا
غلامى اليوم لك واجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثره ما تتسع في
الظروف وما عزه س والخليل الا وجاز اثبات النون الا للضروره الشعريه في قوله
كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض الفراريج قوله وكذا
ومثل لا عليك اى لا باس عليك اى يحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا
مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا تكون اجحافا وقولهم لا كريبان

جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود واجاز ان تكون خبرا
اى لا مثل احد زيد وان جعلنا الكاف حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد قوله
خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهى حجازيه واذا
زيدت ان مع ما او انتقض النفى بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب
فالرفع قوله هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا في مسئلتها ولا في مسائلها لانهما يجمعان
مع الاعتراض عليه كما في خبر كان قوله وهى حجازيه اى هذه اللغه وهى عملهما ولا
عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون من الخبر لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب
خبرها في موضع فاللغه الحجازيه اذن اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس وط سيح وغير
الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط
عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله شعر فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا

واعلم ان الاصل في ما ان لا تعمل كما في لغه بنى تميم

اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذى تعمل فيه من الفعل والاسم لتكون متمكنه سوها في مركزها
وما مشترك بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص
لقوة مشابهتها لليس لان معناهما سواء في الحقيقه وذلك لان معنى ليس في الاصل كان
ثم جردت عن الدلاله على الزمان فبقى مفيدا النفى الكون ومعنى ما مجردا للنفى ومعلوم
ان نفى الشى هو معنى نفى كونه سواء من حيث الحقيقه كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاه
ان ما وليس كلاهما لنفى الحال

والحق انهما لمطلق النفى كما مر في الافعال الناقصه فلما كان قياس عملها لها ضعيفا ارتفع لادنى عارض فمن ذلك مجى
ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائده مؤكده لكنها تشابه ان النافيه لفظا فكانت
النافيه دخلت على نفى والنفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب فصارت كالا الناقضه
لنفى ما في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما بطلت للفصل بينها
وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافه شعر ... وهو عند
المبرد قياس انشد ابو على شعر بنى غدانه ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف
وان العادله عند الكوفيين نافيه لا زائده لتاكيد نفيها والا فان النفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب

ولعلهم يقولون هى نافيه ثبت

ذ قوله وما ان طبنا جبن ... والمعنى

ورد عليهم

بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى
الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله مع ان
في كليهما معنى التحقيق والتاكيد فلان قد تسوقها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع
فلم تكن للتحقيق وكذا في الا ان مع ان في الا معنى التحقيق لان فيهما معنى
التنبيه ايضا وانشد الفراء شعر الا اوادى ... ما ان لا ... بينهما بالجمع

من ثلاثة احرف نافيه والروايه لا انا ما ابيتها ◊ **وما يعملها**
عن العمل اسقاط نفيها بالا لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس كما يعمل
في زوال المشابهة ◊ **ويقل عن** يونس انه يجيز اعمالها مع اسقاط
نفيها بالا وانشد في ذلك ◊ وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا ◊
ولا يجب ان المضاف محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله
تعالى ومزقناهم كل ممزق ويكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول
المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك
لضعفها في العمل فلا تتصرف في العمل بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور
وتبعه الابذي لا تبطل اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جارا ومجرورا لكثرة التوسع
فيه كما يعمل ان واخواتها قال ابو علي … جوز اعمالها مقدمة
الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى
النفي واما قول الفرزدق ◊ فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم
بشر ◊ فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا
لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اي اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم
حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي
مثل مكانهم من الرفعة وردي … ما مثلها من عين قالوا وهو قوله ◊
لو انك يا حسين خلقت حرا وما بالحر انت ولا الخليق ◊ دليل على جواز تقدم الخبر
المنصوب اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع ◊ **وعلى هذا
بنى الزمخشري وابو علي والاخفش** دخولها على خبرها المتقدم
محلا قال الربعي والبيت المذكور شاهد له ولا تمنع دخول الباء في خبر ليس عند اسقاط
النفي بالا وذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه وقد تدخل الباء على خبر
مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج
وقد تزاد في خبر لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى
في وهما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الاتية بعد باب
ان … اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد تزاد
… قال ◊ بما منت على لسان لان من … في جوف عكم ◊
وقد يبطل عملها ان يتقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم
عن الخبر من غير الخبر على اسمها فلا يجوز ما زيد طعامك اكلا … بخلاف
ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين ◊ واما الخبر اذا
تقدم وكان ظرفا فقد ذكرناه وقال … الاسمان بعد ما مبتدا وخبر وافقه الثاني

بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائده فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة
وانما ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار
قول كما في استغفرت الله ذنبا وكل لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو
الفعل او شبهه نصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن لفظا بسبب الجار فاذا عدم
الجار ظهر عمله المقدر هذا مع انه حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس
الا مع ان وان واجاز الاخفش حذف اسم ما اسمعنا بدل موجب نحو ما قائما الا زيد
اي ما احد قائما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المنفي المقدر
فيكون قد عملها على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر واسقاط النفي واحدهما مبطل لعملها
فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان … ما الا زيد قائما لعدم الاستثناء المفرغ على عامله
ولا يجوز وايضا لا تعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع اسقاط النفي
قوله واذا عطف عليه اي على خبرها سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائده
قوله بموجب وذلك اذا عطف عليه ببل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما مر في باب حروف
العطف قوله فالرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهو النفي وقد ذكرنا
وجه الرفع فيه في باب الاستثنا فلا نعيده وقال عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف
اي ما زيد قائما لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا مما نحن فيه اي من باب عطف
المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده على الخبر وحده اذ يلزم منه النصب
ولا يجوز عنده فهو على هذا من باب القطع كما مر في باب العطف وقال ابن جعفر
هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند ما يعدل عن العمل فتوهموا ان
الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في قوله ◊ مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها ◊
وليس ما ذهب اليه بشيء لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام ◊ **واذا عطف**
على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء ساغ نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف
الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال ◊
معاوي اننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا ◊ ويجوز الرفع على ان
يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اي ولا هو قاعد وقد يكون
للمعطوف على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد
ولا قاعد وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله مشائيم ليسوا
مصلحين البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد بخارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه
لا تكثر الباء في مثله حتى يكون المعطوف كالباب ◊ **وقد يقال لهذه** … للعامل
المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته
اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا
مسندا مرفوعا به بعده ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك

الوصف وجه اخر وهو ان رفعه على عطف جملة ابتدائية مقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد
قايما الا على ان ما تكون عطف اسمية على اسمية ولا يجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قايما ولا قاعدا
غلامه ولا يكون مضمون المعطوف عليه هاهنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومضمون المعطوف
حالا لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما فيما وليس
فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال بعد الوصف الذي بعد حرف العطف او صفته
لان ما وليس للنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان زيد قايما ولا عمرو قاعدا
ابوه قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي
والقعود في الحال واما في ما زيد وليس زيد قايما وما زيد قايما ويجوز في ما زيد قايما ولا قاعد
ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف
بطل عمل ما ولا يجوز ذلك فيما كان زيد قايما ولا قاعدا ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقديم
خبرهما على اسمهما فيجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا
في ليس زيد قايما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويكون
هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة زيد قايما ولا قاعدا ابوه ان يكون لكونه خبرا
مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف
على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو حملناه على عطف الاسم
والخبر جاز في ليس على مذهب من جوز العطف على عاملين مختلفين على ما يجي من مذهب
الاخفش وجاز في ما على مذهب من جوز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا اذا طرحت الباء في هذه
المسئلة في قايما وليس زيد وما زيد بقايم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع
والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسم
مكررا فقلت ما زيد بقايم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام
في الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرار الاسم في الجملة الواحدة ضعيف
فيكثر نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام المضمر لان المضمر اخف الا ان يكون
في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير والمثلا
كقوله تعالى لن نؤمن لك حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع
السبب اسمه بلا ضمير يرجع الى الاسم في نحو ما زيد بقايم وان فيه ربطا بتكرير
الاسم لفظا فان اجاز مع معناه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابوك زيد ذاهبا ولا
معنيا ابعد تصرف معه بخلوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اي ابوك
ومن جعلت موضع مثل السبب اجنبيا نحو ما زيد بقايم او قايما ولا قاعد عمرو وليس
في ما الا رفع قاعد مع ما نصب قاعدا لان عمرا لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر
على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف
عليه ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع الى الاسم ما لكونه مشتقا كما اعتبر في المعطوف

الذي هو
قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو لا في معموله فاما اذا لم يجز عطف الخبر على الخبر بقي الا
عطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوزنا دخول
الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي هذا في ما واما في ليس فيجوز
نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية
على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من جواز العطف على عاملين مختلفين
لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما اشترط المصنف من كون الاول مجرورا والثاني
منصوبا او مرفوعا كما يجي في باب العطف. **وبعض القدماء** منع من نحو
ما زيد قايما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد العاطف
ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه
لا المقدر كما يجي في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله
ان هو مستوليا على احد. الا على اضعف المجانين
والنحاة يجوزون اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تقدم ذكره
قال الاندلسي نبعي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما
بل هي فيها اولى فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا
واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن راى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا
هذه الشروط. **وقد يلحق لا التاء** للتأكيد كما لحقت ثم ورب
الحكم نحو ولات حين مناص وقد تختص بلفظ الحين بعضا فا
تدخل على لفظه اوان ولفظ هنا ايضا
وقال الفرا تكون مع الاوقات كلها وانشد
ولات ساعة مندم
والتاء في لات للتانيث كما في ربت وثمت قالوا انما انثت الكلمة اي لا او لمبالغة النفي كما في
علامة فاذا دخلت على الحين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها
اي لات الحين حين مناص ويعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسر التاء يصير على عدد حروفه
ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجي في نحو عبد الله ليس منطلقا
لان الحرف لا يضمر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف
اي لات حين مناص حاصلا ولا يستعمل الا محذوفه احد الجزين هذا قول س وعند
الاخفش لات غير عاملة فالمنصوب بعدها بتقدير فعل بمعنى لات حين مناص
اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وفيه مخالفة لان وجوب
حذف الفعل الناصب او خبر المبتدا له مواضع معينة ولا يسمع دعوى كون لات
لا اسمية ونحو لزوم تكرير ما اضيف اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف
كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين حين مناص كما في لا عليك
وتقل عن ابي عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف

وفيه ضعف لعدم شهرته حتى في اللغات واستهارا لات حين وايضا فانهم يقولون
لات اوان ولات هناد لا يقال ناوان ولا تهنا واما لات اوان بكسر النون
فحمله كو لات حرف جر كما ذكر السيرافي غنم وليس شي اذ لو كان كذا الجر عين اوان
واحتصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذ
لاطراد الجر فلا تحين مناص ولم يرد ذلك الا في الشاذ وايضا لو كان جارا لكان لا بد له
من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل
الى الجمله تقديرا قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء اى لات اوان
طلبوا لم حذف الجمله وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه
كما في يومئذ وكسر النون للساكنين كما كسر ذال اذ او تقول حذفت الجمله وبني على الكسر لا على السكون
لئلا يلزم اجتماع ساكنين ثم اتى بتنوين العوض ولا تعوض التنوين في المساحة من المضاف اليه
الا اذا كان جمله فلا يدل منحوض من قبل **وقيل** ان اوان مجرور بمن مقدره بعد
لات اى لات من اوان وكما يكون ولات حين مناص على القراءه الشاذه كما قالوا الا رجل اى الا
من رجل واما لات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال
حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت وهو مضاف
الى الجمله الفعلية وقد تقطع عن الاضافه قال
اني انا الاطعان عينك تلمح لات هنا ان قلبك متيح اى اجعبتي هنا
نلمح ورفع ما بعد ~~الثاني والجمله~~ الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك الحمل التميمي
على ما قال ابو علي في ليس ضمير الشان والجمله بعدها خبرها ولا يطرد ذلك القدرة
لورود في كلام نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اماما
بدلا من الطيب او صفه له والخبر محذوف اى ليس الا المسك في الدنيا وشمل ذلك
يلزم حذف خبرها للاسناد مسنده اذن ولم يثبت

قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه

ليس شرحه بما مضى في تحديد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى بالكسره والفتح والياء في
المضاف اليه كل اسم نسب اليه شي بواسطه حرف جر لفظا او تقديرا مرادا
بين الامرا ولان المجرور بحرف جر مضاف اليه وقد سماه س ايضا مضافا اليه لكنه
خلاف ما هو المشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به
ما يجر باضافه اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافه واما من حيث اللغه
فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطه حرف
قوله لفظا نحو زيد في مررت على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكره لاختصاصه
بالاضافه والعامل معنى واسطه اى يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا وقوله مرادا

حال

حال نحو حال اى مقدرا مرادا قال احترزت مراد عن المفعول فيه والمفعول له
كان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد **ولقائل ان يقول** ان اى دخت
انه غير مراد معنى الجر اذ معنى الظرفيه والتعليل فيهما ظاهر وايضا است
مع تقدير الحرف فيهما وكل معتبر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اى دخت انه
غير مراد لفظا اى ليس في حكم الملفوظ به حتى لم تجز المقدر في الاضافه مرادا اى عمله
وهو الجر باق كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر
فيكون على نحو ما ذكرت من حد المعرب بانه ما يختلف اخره ويفضي الى الدور كما
الزمتم اذ لو ان المضاف اليه مجرور لاحتاج الى معرفه حقيقه المضاف اليه حتى
اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انا كده لتعرف فترفع ثم جعلت حكمه
معرفه حقيقته محتاجه الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا علي ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر
واعلم ان المضاف اليه اضافه لفظيه خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا
زيد حسن الوجه مضافا اليه حتى يقدر حرف الجر بل هو كذا في ضارب
زيد لان ضاربه وان كان مضافا الى زيد لكنه يقدر لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه
من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يكتف في اضافته اليه لا في حال الاضافه ولا
بعد سقوطه نحو انا ضارب زيد قد يقدر اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل
لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفي
العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه
اللفظي اشكال لان قلنا العامل هو الجر في المقدر اذ لا حرف فيه مقدر وكذا ان قلنا
العامل معنى الاضافه لان لا نريد بها مطلق الاضافه اذ لو اردنا ذلك لوجب الجر في
الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافه التي تكون بسبب
حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي
في هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف
يتوجه الاسم عنه ويكون ان يقال عمل الجر لشبهه بالمضاف الحقيقي بحذف
التنوين او النون لاجل الاضافه قال جار الله الاضافه مقتضيه للجر
والفاعليه للرفع والمفعوليه للنصب وهي غير العوامل يعني ان العامل ما
يقوم به هذه المعاني المقتضيه كما تقدم في اول الكتاب والمناسب العمل
الى ما يقوم به المقتضي لا الى المقتضي فعامل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعليه
لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما يقوم به المقتضي امرا ظاهرا جليا في الاغلب
قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال في الشرح
الغرض ان تدرج فيه اللفظي والمعنوي ثم يفصل اللفظي عن المعنوي
بقوله بعد فالمعنويه ان تكون المضاف غير صفه مضافه الى معمولها

وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه وموجب الحدام وضارب زيد
ليس الحرف فيه مقدرا ولكنه شبه بحرف التعريف وانما قال اسما يجر
المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا لا اسما بمعنى الفعل
قوله مجرد تنوينه اي التنوين او ما قام مقامه من نون التثنيه والجمع وكذا ما ليس فيه
التنوين او النون بعد انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافه نحو كاف في يجرد هو حواج
بيت الله والضارب الرجل لنا حذف التنوين او النون ليستدل لا يرد دليل تام ما نحن فيه
كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يجروا الكلمتين مجرى الكلمه الاولى من التاديه
التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامه تمام الكلمه وقد يحذف من المضاف
ها التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلوه وايتاء الزكوه وقولهم ابو
عذرها ولا تفعل ذلك وقالوا ان الفرا [illegible] عليه **قوله** وهي معنويه

ولفظيه فالمعنويه ان يكون المضاف غير صفه مضافه الى معمولها وهي
وطرفه وبمعنى من وحسن المطاوع
معنى اللام فيما عدا جنس المضاف وبمعنى في ظرفه وهو قليل نحو غلام زيد وخاتم
فضه وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفه وتخصيصا مع النكره وشرطها تجريد
المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثه الاثواب وشبهه من العدد
ضعيف

واعلم انه لا تلتبس المعنويه الا باللفظيه فسر المعنويه بضد
ماهيه اللفظيه التي هي كون المضاف صفه مضافه الى معمولها وقال المعنويه
ان لا يكون المضاف صفه مضافه الى معمولها اي هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفه
نحو غلام زيد او ان يكون صفه لكن لا تكون الصفه مضافه الى معمولها نحو مضارع مصر والله
خالق السموات والارض لان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف
اليه ثم قسم المعنويه بثلاثه اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا
جنس المضاف ما كنايه عن المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس المضاف
وغير ظرفه ومعنى يكون للمضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف
ويصح على غيره ايضا نحو وصف محمد اسم الثاني اطلاق اسم التابع على الاول فيكون
نحو بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق
على بعضه وكذا بعض زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه وزيد
منه لان من التي تضمنها الاضافه هي التبيينيه كما في خاتم حديد وانما يصح دراهم
وشرط من المبينه ان يصح اطلاق المجرور على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس
من الاوثان واما قولك ثلثه دراهم وراقود خل فانما كانت فيه بالمقدار على المقدر
كما في باب العدد فالثلثه هي الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهم
ثلثه وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر به
فقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف انما خرج الوصف التابع ايصح

ان يصح اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف وعلى غيره فيكون الى
زيد وطور سيناء ويوم الاحد يصح فيهما اذن بمعنى اللام وكذا نحو جميع القوم وعين
ومسجد الجامع على ما هي من التاويل ان الثاني صفه للجامع وكذا سعيد كرز
مطلق ثم نقل الى الاول فالجامع في العرف هو المسجد لا غير وهو [illegible] حتى اذا
اللام ان يكون التصريح بها [illegible] افاده الاختصاص الذي هو مدلول اللام فيما هو بمعنى
طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام في مسئلتنا فالاولى [illegible] فقولك
وفيه نكد بلا معنى اللام كما قاله ابن النحاه ولا نقول ان اضافه المظروف بمعنى
في فان ادنى ملابسه واختصاص يكفي في الاضافه بمعنى اللام كقول احد حاملي
الخشبه لصاحبه خذ طرفك وكوكب الخرقاء سهيل وهي التي يقال لها اضافه
لادنى ملابسه فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالتفسير الذي
مر من الاضافه المحضه فهو بمعنى اللام وكل اضافه كان المضاف فيها اليه فيها
جنس المضاف في سقف [illegible] ولانه [illegible] اما قوله وتفيد تعريفا مع المعرفه
وتخصيصا مع النكره بمعنى الاضافه المعنويه بخلاف اللفظيه وانما افادت
تعريفا مع المعرفه لانه وضع ليفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه
خصوصيه ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيره فلا
بد ان يشير به الى غلام من غلمانه له مزيه خصوصيه بزيد اما لكونه اعظم غلمانه
او اشهر لكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجمله يحث
يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان في الزيدين وان كان شرفا
العلميه هذا اصل وضعه ثم قد يقال جاء غلام زيد من غير اشاره
الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل
بلا اشاره الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه
فلا تظنن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى
غلام لزيد سوا بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام
زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعه او ذلك الغلام المعلوم
ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع النكره نحو قولك غلام رجل
اذ تخصص من غلام امراه قوله وشرطها اي شرط الاضافه الحقيقيه تجريد
المضاف من التعريف فان كان ذا لام حذف وان كان علما نكر بان يجعل واحدا
من جمله من سمي بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باسمر
يمان ولا يكون اضافه فيسا ير المعارف من المضمرات والمبهمات لبعدها
تنكيرها **وعندي** انه يجوز اضافتها لعلم مع بقا تعريفه اذ لا مانع من اجتماع

الحصر انما احتملنا كما ذكرنا في باب النعت وكذا الصفة انما هي ما هو بصفة به معنى
حوب بها الصفة فيعود لكن ان لم يكن في البدل الا زيد وحده ومثله قوام من الحر وانما
انما ونه الفعل لانه لا اضافة فيها لسبب الاشتراك المتفق فيه هذا وانما جرد المضاف
في الاغلب عن التعريف لانه لا فرق من الاضافة اي المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل
الجهة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف
المعرف التخصيص مع زيادة وهي التعيين ✽ واعلم ان بعض الاسماء قد يتوغل في التنكير
حتى لا تعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو
بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم تعرف لان مغايره المخاطب
من التنبيه صفة تختص ذاتا دون ذات بل تكون لكل ما في الوجود كمثلك هو موصوف
بهذه الصفة وكذا مماثلة سبب لا تختص ذا الا بالجر مثلك اخص من حجر كذلك
للمثله ايضا يمكن ان يكون من وجوه الطول والقصر والصباحة والسيب
فالسواد والعلم وغير ذلك من الاخص ✽ قال ابن السراج اذا اضيف
غير الى معرفة لها ضد واحد فقط تعرف لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة
غير السكون وكذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين صفة الذين
انعمت عليهم لان من رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب
عليهم لتخصصه بالرضى عنهم وكذلك اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء
كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني
والمعرفة والنكرة بمعانيها وكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة وقد حمل ابن
السراج في قوله هذا القول قوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع انه صفة على الذي
كنا نعمل اي الصلاح لانهم علموا فساده او يقول الشاعر ✽
ان قلت […] خيرا فالشر غيره ✽ والجواب انه على البدل لا الصفة او حمله
على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاز
غير متعلق بما اضيف اليه نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه
فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا لحمل غير على لا
فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها كما تقدم في باب […]
لا النعوت من حمل لا على غير والدليل على تاخيرها العطف على غير بلا كما في قوله
تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين […] قال […] عليه ابن يونس
نحو غيره […] من غير سماع […] الفراء والسماع لا يرد ولا
[…] اذا اضيفوه […] السماع وان
لم […] قالوا ولفظة سبب تعرف بالاضافة لا […] جميع الوجوه

ولاجل المبالغة التي في هذا التركيب كان في علم وشبيه بمعنى مررت بالرجل شبيهك
اي من يشبهك في جميع الوجوه ✽ وقال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما
انها لم تعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك ✽
فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اريد الحال
والاستقبال ✽ فالجواب انه لما كانت موازنة
المضارع لم يشترط فيه احد الزمانين او نقول شرط كون اضافة اسم الفاعل والمفعول
لفظية ان لا يكونا بمعنى الماضي لا ان يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما يجيء في هذا
الموضع الباب او الاستمرار كما يجيء بعد والاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك
وكفيك ونهيك وبهك انها انما لم تعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد
يكفيك زيد وكذا اخواته واما في قدك وقطك وعلك دون حسبك واخواته لانها صارت
اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ
الابتداء ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاورت
هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل وتكون صفة للنكرة
نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك محسوبين
ولم تتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تثن ولم تجمع لمشابهة قدك وقطك غير المتصرفين وعلى
هذا قالوا مررت برجل لا فيك من رجل وبرجلين لا فيك من رجلين وبامراة لا فيك من
امراة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله في من التصرف
فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبامراة ناهيتك وكذا شأن […] قالوا مررت برجل هدك
من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامراة هدك ✽ ومعنى هدك اي اثقلك
وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته وربما جعلوه متصرفا
نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامراة هدتك وبامراتين هدتاك وبنسوة هددنك ويجوز ان يقال
في حسبك وهدك ونهيك ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر ✽ وبعض
العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال ✽
✽ جاءت اماوي […] واحد امه اخذت فلا قتل عليه ولا اشتر ✽
سكرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى الام والام مضاف الى ضمير واحد ✽ وليس العلة في
بضميره لكان تعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول
بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فانها عائد الى رجل
وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه ✽ وسيجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع
الى نكرة غير مختصة نكرة كقوله رب شاة وسخلتها وان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة
تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد وواحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشيء نحو رب
رجل هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك […] وبئس […] وان امه […]

بهم وعود ذلك واما ان تكتسب تنكير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف انيه الانفصال
نحو حاتى علام زيد طريف اى علام لزيد كما عرف فى مثل ذلك فى المعرف باللام كقوله ش
ولقد امرّ على اللئيم يسبنى ش وقد يكتسى المضاف التانيث من المضاف اليه ان تحسن
الاستغنا فى الكلام الذى هو فيه عنه بالمضاف اليه نقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح
ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال ش
لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع ش اذ يصح ان يقال
تواضعت المدينة وقال ش اذا بعض السنين تعرقتنى كفى الايتام فقد ابى اليتيم ش
وقال ش مرّ الليالى اسرعت فى نقضى اخذن بعضى وتركن بعضى ش اذ يقال السنون
تعرقن والليالى اخذن ومنه قوله ش فما حب الديار شغفن قلبى ولكن حب من سكن الديارا ش
فاكتسى التانيث والجمع وقد يكتسى المضاف البنى من المضاف اليه كما يجى فى الظروف
المبنية قوله ش وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه قوله وما اجازه
الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف نقل كو تعريف الاسمين فى كل عدد
مضاف الى معدود نحو الثلثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو
ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون
اللام فى المضاف مما تغنى عنه واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحا والفصحا على غيره قيل
وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود
بالنسبة وانما جى بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرّف
المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستفادا من غيره ثم اضيف بعد التعريف
لغرض تبيين ان هذا المعرف من اى نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندى ثلاثة
مثلا ولم تذكر من اى نوع هى ثم احتجت الى ذكره فقلت بعت الثلثة اى تلك الثلثة ثم بينت نوعها
فقلت الثلاثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلثة اثواب وان كان افصح من الاول
لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا فى المعنوية ولا فى اللفظية كانهم لما عرفوا الاول
استغنوا عن تعريف الثانى لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف ش

وفى هذه الاضافات نظر اما

اولا فلان المقصود بالنسبة فى العدد المضاف هو المميز وانما جى بالعدد لخصوصية
كمية المميز المراد المثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على الخصوصية اتى بالعدد وايضا
الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان
كل ما ذكر حاصل فى خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة قوله ش و
اللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن
الوجه ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن

الوجه وامتنع زيد حسن الوجه و جاز الضاربا زيد وامتنع الضارب
زيد خلافا للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب
الرجل حملا على المختار فى الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال
انه مضاف حملا على ضاربك قوله ان تكون صفة اى يكون المضاف صفة احترازا من نحو
علام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز
عن الصفة المضافة لا الى معمولها كما فيها محضة

[illegible]

قال المصنف

ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون
معنى فى كما يدعى المصنف فى ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى
فيكون معمولا اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا
الى معموله لكنه ليس صفة فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه
فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة فى نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة
فتكون الاضافة غير محضة قال ش بحب ان ام سلمى مشمولا طباخ ساعات
الكرى زاد الكسل ش

ولعل المصنف

جعل مالك يوم الدين معرفة لان اللام
لما عرى مضى وكنا قلنا قال ومن ذلك مالك يوم الدين اى امر يوم الدين ...
حتى وقع صفة لله انه بمعنى اللام هو قبيل كربلا صلوات الله عليه اوانه بمعنى الماضى
كانه قال مالك يوم الدين اى امر يوم الدين مكونه تخالق السموات وارادة ماضيا على طرح قوله
وسيق الذين ونادى اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى ومما يحكى
ولكن ذلك يمنع الاطلاق لقوله قوله ملح يعنى فى ظرفه والوجه ان يقال اعادة القرآن
جارية فى اكثر الامور المستقبلة التى تقع يوم القيامة ان تذكر بلفظ الماضى تحقيقا لوقوعها
فكانها وقعت ومضت فكانه قال مالك يوم الدين اى امر يوم الدين واسم الفاعل على معنى
الماضى اضافته محضة كما يجى او نقول انه بمعنى اللام هو قبيل كربلا صلوات الله عليه

وقيل ملك يوم الدين نكرة جرى

على الله سبحانه على وجه البدل والاول اولى والمتفق عليه من اللفظية
ثلاثة اشيا اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجى او نقول انه بمعنى اللام واسم
المفعول المضاف الى مفعول ما لم يسم فاعله او الى المنصوب المفعول والصفة المشبهة المضافة
الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله فى صورة المفعول لفظا على ما يجى بيانها ان شاء الله تعالى ش

والمختلف فيه

ما هو لفظى او معنوى ثلاثة اشيا اضافة ما ظاهره انه موصوف
مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل
التفضيل بمعنى من وستعرف بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول

اضافة لفظية مفعول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة في
محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر
ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فتكون الاضافة
كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم
فاعل او اسم مفعول او افعل التفضيل اما افعل فسيجي حكمه بعد * واما
الصفة المشبهة فهي باجازة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما الفاعل والمفعول
فعملهما في مرفوع هو سببي جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او
الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار
نحو زيد ظاهر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان ادنى مشابهة *
للفعل يكفي للرفع لسببي واحساس الرفع بالفعل وخاصة في السببي نحو زيد في الدار ابوه
على مذهب من اعمل الظرف وزيد مصري حماره وكوفي ابواه ومررت برجل حزمقه
سرجه واذا كان كذا فاضافتهما الى سببيهما فاعلهما في المعنى لفظية دايما هذا
من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان المضاف في الحقيقة بعض المضاف
اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب
الخدام وحسن الوجه فالنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المعين فيه
المخصص فلم يكن هذه الثلاثة مما اضيف اليه ولا يخصصها منه بخلاف خاتم فضة
وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لبين المعنى خاتم من فضة
وغلام لزيد ويعمل ايضا اسم الفاعل والمفعول الرفع في غير السببي بمعنى الاطلاق كان
او بمعنى احد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل نائم في داره عمرو ومضروب على بابه
بكر لكن لا ينضاف الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح اسناده الى الصفة وان
بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما سيجي وكذا
يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفي فيه رايحة الفعل نحو مررت
برجل ضارب امس في الدار ومضروب اول من امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون
الحال المنتصبة عنه كالظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي * واما
عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفضلية فمحتاج
الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط
لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال * او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن
يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول
بخلاف الماضي اما ضلا حينئذ للحال والاستقبال فظاهر واما للاطلاق حينئذ
للاطلاق المقيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار

بان

بان يعبروا عنه بلفظ المضارع المشابه لفظه للاسم الذي اصله صيغة الاطلاق كقولك
زيد يؤمن بالله تعالى وعمرو يسخو بموجوده اي هذه عادته فاذا ثبت ان
اسم الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاما
فيهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم واما
لما كانا للاستمرار لا لاحد الازمنة منه عملت ... للمبالغة
الشيف شوقا سما بها * واسم الفاعل واسم المفعول ... ضرب ينقل
باضافتهما الا الى الفاعل والمفعول لا اضافة فانه مطلق
لمفعوليه لسببه طلبهما لها ... ومعمولاتها

قوله يخفض الاسماء ولا باسم الفاعل

المستمر كان اضافته لفظية كقوله * محمد الاولاد هيكل * اي مقيد
الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها كقوله
* يا سارق الليلة اهل الدار * واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما
محضة لانهما يوازنان الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه عنده يعمل
فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضي محضة
قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر
وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة
المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد
امس فصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في غلام زيد حين
اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم تتم بعد حصوله والمستقبل منتظر فلم يشتهر
فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص
واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون
كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة المضاف
للمضاف اليه يصحح تعينه او تخصصه ولا سيما اذا كان معنى الاستمرار
في الفعل غير وضعي فان وضعه على الحدوث قال تقول مررت بعبد الله
ما يبكى كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اي المعروف بضحكك كما تقول زيد
اي المعروف بشحكك فاذا قصدت هذا المعنى لا يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا
كان صاحبك وان كان اسم اصله اسم فاعل صح نعت بل بعده كانه جامد قال
تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب * ومثال اسم
المفعول المضاف الى الاجنبي المنصوب قولك زيد معطى الدار اي يعطي الدار
وعمرو مكسو الجبة اي يكسى الجبة * وحاله كحال اسم الفاعل المنصوب المضاف الى المنصوب كما مر

واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة

وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يتقيد بزمان الا مع قرينه وهو ان بخلاف الصفه
فانها تؤدي معنى الفعل بلا قرينه تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي ان ضرب وتقول
ضارب زيد عمرا اي يضرب عمرا ولقوة شبه الصفه بالفعل لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر
بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع
وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفه اقوى
شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان بعدها عن الانفصال فيها اظهر حتى تم
كان اضافتها الى معمولها لفظيه واضافة المصدر الى معموله محضه فيحصل المصدر
التعريف بنسبته الى فاعله او مفعوله لا ستريا به كالغلام من الغلام برجل وتعرفه
بزيد **فان قلت** مقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفه عمل الفعل اولى من عمل المصدر
عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر في عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفه فانها
تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد
كما سيأتي في ابوابها **قلت** ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدي انما يطلب ما هو فاعل
له ومفعول من الصفه لانه يطلبهما لكونهما من ضروريات عقلا لا وضعا فبعد خصوصهما
له تكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهه للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانهما للتضمنهما
معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهه قويه مع الفعل
وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالمحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي
لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهته ضعيفه مع الفعل لفظا
ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر
المعمل فيهما وطلب الصفه للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بمعنى المصدر وعملها
فيهما قوي في العمل من المصدر لان اضافتها بعيده لا تعمال اولى من اضافه
المصدر لان انفصال الاضافه مبني على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله
ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قويه فكان اعمالها عمل
الفعل اولى الا انه طلب التخفيف اللفظي فالتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول
المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين
نحو ضاربو زيد ومعطي الاجره وضاربا عمرو ومكتسو العري واما في اسمي الفاعل
والمفعول المضافين الى السببي والصفه المشبهه فقد يكون في المضاف والمضاف
اليه مع نحو زيد قائم الغلام ومودب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف
للمضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفه
وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومودب خدامه وحسن وجهه
عند من جوز ذلك كما سيجيء في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم

كونه لمشابهته قويه مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا ... في اللفظ ... كان اسم الفاعل ... فاعلم ... الغلام وحسن الوجه ... صح

الغلام والمودب الخدام والحسن الوجه **فان قلت** كيف اذا عنيت انظار نحو
التخفيف وقد علمنا بالضروره ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا يحصل بما
في غلام رجل اذ غلام رجل **قلنا** التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد
بل كان حاصلا لضارب من زيد قبل ان يضاف اليه لان ضارب زيد اصله ضارب زيدا
بنصبه وجوه ومفعول وان الاضافه غير مخصصه ولا معرفه في التخصيص
ومنهم جاءني رجل حسن الوجه اي من جهة انها لم تفد تعريفا ولا افادت تخفيفا
من جهة انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسائل وامتنع مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت
تعريفا لم تجز الاولى ولكونها يخالف المعرفه صفه النكره كالثانيه لكون المعرفه اذا
النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام
لا للاضافه **قال المصنف** اجاز الفراء الضارب زيد
اما لانه توهم ان لام التعريف يبطلها بعد الحكم باضافتها تحصيل التخفيف بحذف النون
بسبب الاضافه ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه
جاز الاضافه فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم
اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك
ولحن لا نحكم الا بالظاهر وانه وان امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقه حسا
على الاضافه والاضافه في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام
فكيف ننسب حذف التنوين الى الاضافه بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه
على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافه
الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والحرفيه
باب الصفه المشبهه وهو ان النصب في مثله فيه قبح كما يأتي في
الاضافه في الحسن الوجه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر
بالصفه وجيء باللام في المضاف اليه ليعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير
اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله
لما لحاف الصيف والبرد برده مستترا فيه الضمير كما في الست المذكوره **والاولى** ان يقوم مقامه فيما
اوفي الصفه اذا كانت تحمله وغير ذلك مما يشبه فيه ضمير فلا فيما حكى باللام مع قصد
الاضافه يصعوا ولا ما قصد واجعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول
فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل لنصح الاضافه اليه لانهم لو اضافوا الى
المرفوع كان اضافه الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات نعت المرفوع

الغلام

خلاف الناصب مع المنصوب الاترى انك تقول زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب
هو الغلام دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز
في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء لم يجز وانى اللفظية
ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك
اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار في الحسن الوجه
جر الوجه وان نصبه تشبيها له بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان النصب فيه
حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم تقول كما سيجيء الحسن الوجه في النصب
بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه
الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس
للفراء ان تقول فليسه الضارب زيد بالحسن وجه وذلك لان الحسن وجه
لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية محمولة على المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة
المعرفة الى النكرة فكذلك لا يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه
جوز اضافة نحو الضارب الى المعرفة من العلم وغيره اما الى النكرة فلا فعلى هذا له
ان تقول الضارب زيد تشبيها له بالحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا
وان اختلف التعريفان والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه
السيرافي فانه قال ان الفراء جوز هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل
وزعم ان تاويله هذا الهو ضارب زيد وهذا الهو ضارب رجل اي هذا الذي هو
ضارب زيد وضارب رجل فجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير ولا يجوز
كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافي
هذا قول فاسد قال ويلزمه في هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن
وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المصنف واما قياسه
على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجيء مذهب الاخفش انه ليس بمضاف
بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس الفراء عليه حينئذ فيه من اصله والثاني
انه مضاف لا انه محمول في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك
فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف
لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في
ضارب زيد والزام نحو ضاربك الاضافة لان في اخره اما تنوينا او نونا وهما
يشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذف قام نصف الكلمة
ثم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك
من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه لا ضعف ايضا بلا تخفيف لانهما باب
واحد لا فرق بينهما الا باللام هذا زبدة كلام المصنف

وفيه نظر

وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز لك حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على
المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو انفصلا
انهما من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها اذ كونه
زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف هو ضارب
على انهما من باب واحد

هذا وينبغي ان تعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة
المشبهة فاعلم اولا ان اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاحسن المنصوب
بها فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه
مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جازت اضافته اليه وان لم يجب نحو ضارب زيد
وان ولي المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون
لحصول التخفيف بحذف النونين نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجوز اذا كان
المفعول به معرفا باللام نحو الضارب الرجل والضاربا الرجل والضواربا الرجل
لمشابهته الحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها نحو الضارب رأس الرجل والضوارب الرجل
لجري مهى المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام نحو الرجل الضارب غلامه وذلك
على الاضافة اذا عاد الضمير على ذي اللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه
ضمير المعرف باللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل فيه تفصيل
لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع مثل المعرف باللام كما في قوله
الواهب المائة الهجان وعبدها
عن السوى من غير ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما مر
وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح
المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربني في السعة وانشد
وليس حاملني الا ابن حمال
شاذ ايضا وقيل النون للوقاية وفي الرواية يحملني لا حاملني وانشد ايضا
هم الفاعلون الخير والامرونه … اذا ما خشوا من محدث الامر معظما
قال س البيت مصنوع وانشد ايضا
ولم يرتفق والناس محتضرونه … جميعا وايدي المعتفين رواهقه
قال س هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد الهاء في الامرونه ومحتضرونه للسكت لم تحذف فيها اجراء للوصل مجرى
الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير ثبت وصلا ان الضمير بعد المجرد في موضع
الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا
وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل
على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال س ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون

فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتباره المضمر بالمظهر والضاربه عنده كالضاربة زيدا
لا تجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافه
ومنصوبا كما في قوله ش الحافظوا عورة العشيره بالنصب وقال الرماني والمبرد
في الحد قوله وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا او مجرور
بالاضافه فهذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه
فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز في المتبوع فاجاز الضاربه الرجل وزيد وهذا الضارب
الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان ولم يجز ان يكون بدلا لانه يقع موقع المبدل منه فاجاز
في التابع الذي لا يكون متبوعه فحكم الثاني فقط ما لا يجوز في متبوعه قياسا على قولهم انهم
الرجال والجبه ورب زيد والرجل وقال المبرد لا يتبع مجرد ذي اللام الا ما يمكن
وقوعه موقع متبوعه وينشد ش انا ابن التارك البكري بشر بنصب بشر لا غير حملا
على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني
المضاف الى ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله ش
الواهب المائة الهجان وعبدها ونقديره وعبد المائه قال واما اذا عطف عليه نحو
زيدا او غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب س قوي اذ قد يحتمل
في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز
قولهم يا زيد والحارث وغيره كذلك واما الصفه المشبهه واسما الفاعل والمفعول اللازمان
فاما ان يكون مجرده من اللام او مقرونه بها فان ولي المجرده منها ظاهر سببي مرفوع بها
جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز جرها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام
نحو زيد حسن الوجه او بدونها او مضافا كذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجه ابي الغلام
وحسن وجه وحسن وجه ابي غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذو اللام
صاحب الصفه نحو حسن وجه الاخ جميل فعله زيد جميل وجهه او بدونها نحو حسن وجه الاخ
جميل وجهه وقد يضاف الى الظاهر المضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند
س لا للضروره قال ش
اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو في
حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله ش رحيب قطاب الجيب منها رفيقه بحسن الندامى بضة المتجرد
اذ الحذف النون من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند كو وقال المبرد الضمير في مصطلاهما
للاعالي لا المعنى كميتا الاعالي فيكون مثل حسن وجه الاخ جميل فعله وقد مضى في باب
الصفه المشبهه على استعمالهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافه والروايه الصحيحه
في ست طرفه رحيب بالتنوين وان ولي المجرده ضمير بارز هو فاعلها
وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي
على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن

الوجه

الوجه وحذف النون والتنوين للمعاقبه لا للاضافه كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام ولم
الفاعل المجرور وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان يكون
ذا لام نحو جاءني زيد الحسن الوجه اى الغلام او لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن
وجهه كما مر في باب الصفه المشبهه وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى الضمير المعرف
باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافه اذن تخفيف
وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز اتفاقا اذ القياس جواز اضافه
ذات اللام التي فيها نون المثنى والمجموع الى اى ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول
التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما والجميلي وجهه
وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجهه ومر في باب الصفه المشبهه هذه الوجوه
ببيان شاف ان شاء الله تعالى ولا تضاف الصفه الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك
مررت برجل طيب في داره يوم كبير لان الصفه بغير مرفوع سببي كالظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل
والمفعول قوله ش المائه الهجان اى المائه الناقه والهجان اسم يستوي فيه الواحد والجمع
كالفلك على ما مر في باب الجمع قوله وعبدها اى العبد الذى يرعاها وتمام البيت
عوذا تزجي خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ وهي الحديثه النتاج
اى شاف قوله ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفه الى موصوفها
ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاه الاولى وبقلة الحمقاء متاول ومثل
جرد قطيفه واخلاق ثياب متاول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائده بخلاف كل
الدراهم وعين الشيء فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول اعلم ان
الاسمين المتحدين اطلاقهما على شيء واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زياده فائده كالصفه
والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص ولا يكون والاول على الخلاف كالصفه الى الموصوف
وعلى العكس والمتفق على جواز اضافتهما اضافه احدهما الى الاخر لا يحتاج ذلك الى
التاويل ولا يحتاج الى التاويل العام عاد لفظ الحي والجم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم
وعين زيد ويوم السبت ونوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك انما
جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اى لا يجوز
لفظه وتحقيقه لا يكتفى من غيره للابهام ماله يحتاج الى التاويل المحتمل للعام
الاسم كالاسم المضاف فان المقصود بالتشبيه كاسم الاسلام واسم الحسب ولفظ الحي
اما هو المقصود بالتشبيه فهو كما مر في باب الاسم المضاف الى اللقب
فيقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه اشهر من الاسم
كما مر في باب العلم ومر هناك انه يجوز نصب اللقب الموحد ورفعه على القطع

والذي لا يحتاج

لئلا يلزم تعدد المضافين لمضاف واحد بلا عوض عن الاخر وانه ان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة
الاسم الى اللقب ايضا وهو الاكثر وعليه كلام المص انك اذا قطعت الثاني رفعا او نصبا
وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفرا الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو
ملحظا هو حوعاني قيس بقه وان كانا مضافين او اولهما امتنع الاضافه ووجب اما القطع لتضمن
اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا عرفت هذا قلنا ان نحو
سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما
يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينه ويراد به ذلك اللفظ الدال كقول
مثلا جاني زيد والمراد ذاته وكتب زيد والمراد اللفظ فمعنى جاني سعيد كرز اى ملقب هذا
اللقب لاستعمال الذات اى لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد
كرز اسم هذا المسمى لانهم يسندون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد
كرز فان قلت لم لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقرر
ان المقصود ذكرها معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي
يفيده الاسم مع زيادة وصف بمدح او ذم اذ ربما يكون اللقب اشهر منهما الاسم واما
ذا وذات وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالتسميه فتاويلها قريب من التاويل
المذكور اذ معنى حي ذا صباح اى وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة
وهو صفة موصوف محذوف وكذا حينه ذات يوم اى مدة صاحبه هذا الاسم
والحمام ذا البعض وذات البعض الاخر يحتاج الى السماع واما ذا صبوح وذا
غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق اسمان لما يشرب لا اسماء
فيهما فالمعنى حينا زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقول الشاعر
اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء والبب اى اصحاب هذا
الاسم وجاني ذو اسيبويه اى صاحب هذا الاسم كما حكى في باب الجمع واما قولهم الرجل
مراهوى الثوب المنسوبه الى هذا اللفظ اذ المراد معنى الجماعه المنسوبه
الى موسى واما حي في قولهم هذا حي زيد فتاويله شخصه الحي كانك قلت شخص زيد
فهذا من باب اضافة العام الى الخاص وانما ذكروا لفظ حي مبالغه وتاكيد المعنى
... في المشار اليه نفسه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ
الحي ... في باب المبالغه فاذا قلت فعله حي زيد فكانك قلت
فعله هو بنفسه وهو حي موجود لا ينسب اليه الفعل وهو مفقود او ما اشبه ذلك
زيد اى هو بعينه ... فيه ما يستعمل في التراكيب بمعنى ذاته
... ما اليه معينا قال ...
...
لا فتح الا له بنيه بادوحي اسم صح الحارث وقال ... با فران اناك حي خويلد قد

خانه

حانته على الاجماع وقد تسمح بعض النحاة بالفاظ حكم بزيادتها في مثل هذا الموضع
المذكور كما حكوا زيادة لفظ اسم في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا
كاملا فقد اعتذر وقوله
تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام لا تعشق الحطوف الاملغونه داع بنا ذيمة باسم الماء مبغوم وقوله
الشماخ دعوت به القطا وبقوت منه مقام الذيب كالرجل اللعين
والحق ان الاسم في المواضع المذكوره له معنى فقوله اسم السلام اى لفظه الدال
عليه وكلمته يعني سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اى صوته الماء وصوته الشيب
اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان
زيادة الاسم في مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون
جاني اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ
نحو تداعين ونادي به فاسم السلام من باب حي زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء
واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما
قوله مقام الذيب فهو من باب الكنايات تقول مكانك مني بعيد اى انت مني بعيد
لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذنب فقد بعد مكانه الذي هو فيه
والمختلف في جوازها اضافة احدهما الى الاخر الموصوف وصفته
اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس فالكوفيون جوزوا
استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفه واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافه فيه
لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفه او بحذف اللام كمسجد الجامع
اذا اصلها قطيفه جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافه لست كالاضافه الصفه
الى معمولها عنده هم اذ تلك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذه فان الاول ههنا
هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفه فيخصص الثاني ويعرف
المخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى لا انك
جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد به في اللفظ
عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا تقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفه
والبص قالوا لا يجوز اضافة الصفه الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون
المرفوع بالصفه اذا اريد الاضافه اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفه
والموصوف واقعان على شيء واحد فهو اضافه الشي الى نفسه ولانهم لهم
هذا معنى كو لانهم يجوزون اضافه الشي الى نفسه مع اختلاف اللفظين
كما حكي من مذهب الفرا ولو لم يجوزوه لما جاز هذا لان في احدهما زيادة فائدة
كما في نفس زيد وقال المصنف
لا يجوز ذلك لان ثواني الصفه

والموصوف في الاعراب ويجب وليس شي لان ذلك انما كان لو اتفقا على حالها فاما مع طلب
الخفف بالاضافه فلا نسلم له ذلك وهو موضع النزاع وعند البصريين نحو بقله الحمقا
كسيف شجاع اي المضاف اليه في الحقيقه هو موصوف هذا المجرور لانه حذف
واقيم صفته مقامه اي بقله الحبه الحمقا وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري
مواطي السيول ومواطي الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعه
كان هذا اليوم جامع للناس ومسجد الصلوه وجانب المكان الغربي وصلوه الساعه الاولى
اي اول ساعه بعد زوال الشمس وجعلوا نحو جرد قطيفه بالتا وبالخاتم فضه لان
المعنى شي جرد قطيفه اي بالحذف الموصوف والمقصد صفته
الى جنسها للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفه ومن غيرها كما ان خاتم يحتمل ان
يكون من الفضه ومن غيرها فالاضافه بمعنى من ونحو عندنا في ان تكون
اضافه الموصوف الى صفته من باب نحو سيبين وذلك بان نجعل الجامع مسجدا مخصوصا
والغربي جانبا مخصوصا والاولى صلاه مخصوصه والحمقا بقله مخصوصه فهي من الصفات
الغالبه بمعنى المسجد والجانب والصلوه والبقله المبهمه الى هذه المخصصه
فلو صلوه الاولى كصلاه الوتر وبقله الحمقا كبقله الكزبره وجانب الغربي كجانب اليمين
واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زياده فائده كسحق النوى ولت جسم اشبه فالقلجين اضافه
احدهما الى الاخر للتخفيف قال ان العجب جدا اضافه الشي الى نفسه اذا اختلف
اللفظ كقوله ﴿ فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه ﴾
والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغه
لنسخ الرياح سفعات وجلهم وقوله ونهج البلاغه وسكانك الهوا ولو قلنا
ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيره ومما اختلف فيه هل اضافته
محضه ام لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافه على
ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله الذي دل عليها لفظ المضاف اليه
وثانيهما لا يراد به ذلك وقد مر ذكر احكامه في بابه والمقصود هاهنا ان
اضافته بالمعنى الاول فيها على الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر
وابي علي والجزولي هي غير محضه لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب
بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لابتدا الغايه والجار
والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفه تضاف الى معمولها الذي هو
المجرور بعده سوا الخفض ظاهرا او مقدرا فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب
زيد ومعنى من الابتدائيه في قولك افضل من القوم انه ابتدا زيد في الازدياد تفاد الزياده

في الفضل

في الفضل من مبدا هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في
فهو اسم الفاعل عن الصفات المشبهه كما مر في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرطه في بابه ولا
ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بالرفع مضمرا
ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وبنصب التمييز الذي شبهه الجوامد ايضا
كما في عشرين درهما نحو احسن وجها ودليل ضعفه قول الشاعر
﴿ ملك اضلع البريه لا يوجد فيها لما لديه كفاء ﴾ وقوله
﴿ وما ارى قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا ﴾ ومذهب س ان اضافه
افعل التفضيل حقيقه مطلقا وذلك انه في حال الاضافه على ضربين احدهما ان يكون بعض
المضاف اليه كاي مدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه
مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد
كما بقي بعده من اجزا المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرافه
على كل واحد ممن بقي منهم بعد زيد من افراد الناس فالمعنى بعضهم زائد في الظرافه على كل
واحد ممن بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشي على نفسه لانكم تفضله على جميع اجزا
المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافه
في هذا المعنى بتقدير الكلام كما في قولك بعض القوم وثلثهم وجزوهم واحدهم ولو
كان بتقدير من الابتدائيه لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير
من المبينه كما في خاتم فضه لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا في صدر
هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى
كاضافه بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضه بدليل قوله تعالى تبارك الله
احسن الخالقين وقوله اضلع البريه خبر مبتدا محذوف اي هو اضلع وخير قومهم
نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا على جميع افراد نوعه
مطلقا ثم تضيفه الى شي للتخصيص سوا كان ذلك الشي مشتملا على امثال المفضل نحو زيد
افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل افراد انواع الانسان
وله اختصاص ببغداد فالاضافه فيه لاجل التخصيص كما في غلام زيد ومصارع
مصر لا لتفضيله على اجزا المضاف اليه فهذه الاضافه محضه اتفاقا بمعنى اللام
نقول افعل التفضيل بالمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفه لم يجز ان تكون مفرده نحو
افضل الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه الا اذا كان الواحد من
اسما الاجناس التي تقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو البر في اطيب التمر والرجل
ليس جنسا بهذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الاخر و
افضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما ان اضفته الى النكره
فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان

او الى النكره وان اضفته الى ...

افضل رجلين والزيدون افضل رجال وسطا بين صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنيه وجمعا فيجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا فالحاصل ولا يكونوا اول كافر به وحكمها اى فى الاضافه حكم افعل يعنى انك اذا اضفت ايا الى المعرفه فلا بد ان تكون المضاف اليه مثنى او مجموعا

والعله فى ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا

او موصولا موضوع لتكون جزا من جمله معينه بعده مختلفه منه ومن امثاله وكذا افعل المضاف اليه بالمعنى الاول فقولنا جزا من جمله بعده وقولنا معينه ليخرج نحو الفرس اسرع الخيل ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزا من جمله بعده وقولنا معينه ليخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائده فى كونه افضل من جمله غير معينه من عرض الرجال وكذا اخرج نحو اى رجلين زيد واى رجال هو فانه لا يجوز اذ الوضع اى للتعيين وكيف يعين واحد من جمله غير معينه وقولنا مجتمعه منه او من امثاله ليخرج نحو زيد احسنه وجهه وكذا اى زيد احسن اوجهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا اجمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اى زيد اطيب اى اى دون هذا الا ان تقدر المضاف اى احسن اعضائه واى اعضاء زيد واى دور زيد اذ اى موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده عليها او بعضه

فاذا فهمت هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل

واى الرجل هذا لان الرجل ليس لما يشتمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرنى اطيب التمر وكذا اى التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجمله المعينه بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سوا اريد بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كل التقديرين جمله معينه وبها جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها ليس فى الظاهر جمله معينه كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا بجميع ان المسوول ومن امثاله فيكون فى الحقيقه منقسمة الى المسوول وامثاله كما شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم الى رجلين واى رجال اى اى قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسموا رجالا رجالا وكذا فى افضل نحو زيد افضل رجل اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافضل سوا اضفته الى

الحرف

او النكره لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزا ما بعده افرادا او تثنيه او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزا امثال الزيدين وجاز زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح جزاؤه رجلا رجلا او رجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين

ولا تظن

ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول فى زيد افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل من اقسام الرجال كما كان فى النكره سوا وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكره فلا يجوز اى الرجلان هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما مثنى حتى يتعين احد تلك الاقسام ويجوز اى الرجال هذا واى الرجال هذان او هولا لان الرجال كما قلنا يصح تجزئتها افرادا ومثنيات ومجموعا

فان قيل

فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باخذ اجزائه فى النكره حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك فى المعرفه

قلت

لان المنكر لا تخصيص فى اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان تعبر به فى كل واحد واحد على البدل الى ان يستغرق الجنس تحقيقا بخلاف المعرفه فانها لتخصيص بعض الاجزا وتعيينه فلا تطلق مع ملاحظة ذلك المعنى على غيره واى وافعل لا بد فانهما الى الجمله ذات اجزا كما قلنا ولا نضاف الى ما يكون جزءا وما العطف نحو اى زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو فان تكررت المجرورات بالعطف فيهما فلا جل تكرار للمسؤول عنه فى اى والمفضل فى افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامراة واى رجل وامراة هند او هند هما واما فى لهما ابى وابيك فالمراد به اسالكم بقصد التشنيع على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ الا لا بد لعليه الضمير فى اسا فصححوا الضميرين فوجب اعادة اى رعايه لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا تعطف على الضمير المجرور كما فى قولك بينى وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا فى ضرورة الشعر ولا تعطف الضمير المجرور على شى الا باعاده الجار فتكررت اى للمحافظه على اللفظ لا المعنى وجاء مثله فى الضروره

قال الشاعر

فايى ما وايك كان شرا فقيد الى المقامة لا يراها

او هو موصول للزومه للاضافه المرجحه لجانب الاسميه المعصيه لها فى الموصول اى مع انه فيه امامعنى الشرط او الاستفهام ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينه تدل عليه نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسما اى اى تدعوا وحذفهما من التنا مضافه الى معوث افصح من الحاق الالف فى العموم اى لا يقال كل الجميع ولا جميع الكل لانهما متماثلان فى العموم قوله ولا تضاف اسم مماثل للمضاف اليه وحسن منع كلاهما مماثل الخصوص لا ان الاول عين والثانى معنى قوله عين الشى ربما الشى شيا معينا كزيد وعمرو وكما تقول عين زيد والا فالشى اعم من المعين

وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلانا

ان يذكرها لحد هاحذف المضاف اذا امن اللبس قال
فعلكم فيها انى فانى طبيت بها الحجى النطاسى حذيما اى ابن حذيم فاذا حذف
فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف فى الاعراب كقوله تعالى واسال القرية
وقد يترك عنه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شى كما يقال
فى المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء قال ولولم تقدر ههنا مضاف
معطوف على المضاف الاول لكان معطوفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند
غيره ومن ذلك قولا تقدير مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه وما مثل
اخيك ولا ابيك يقولان ذاك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قال والحق اصحاب
المضاف ههنا يكون ما حذف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك
لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك
وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان معطوفا
عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه باجنبى ولا يجوز كما يجى
فى باب العطف ولو كان ابيك فى المسالة الثانية عطفا على اخيك لم تقل يقولان
بل يقول وايضا لولم تقدر المضاف فى المسالتين لكان الدا خل عليه لا المزيدة لتاكيد
الذى فى المعطوف عليه معطوف على غير ما نسب اليه الحكم المنفى نحو ما جاءنى زيد
ولا عمرو ~~فى المعطوف عليه~~ ولا يجوز نحو ما جاءنى غلام زيد ولا عمرو وتحن عمرو واذا المجى ليس
منفيا عن زيد بل عن غلامه لان الداخل عليه لا المزيدة لتاكيد النفى الذى فى المعطوف عليه
انما يعطف على ما دخل عليه الحكم المنفى نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو لان المجى المنفى دخل على زيد
ولا يجوز ما جاءنى غلام زيد ولا عمرو وهو نحو عمرو واذا المجى ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه

واجاب المصنف عن الاسئلة الاربع كلها

بان مثلك كناية وليس بمقصود وكانه معبود بقال مثلك لا يفعل هذا اى انت لا ينبغى
ان تفعل وذكر المثل مبالغة فلو كان المثل مقصودا لم يكن المخاطب مرادا عند ذلك
وعند ذلك تفسد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى هكذا مثلك لا
يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله فلما كان الاخ
مقصودا لكان ثم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجى الفساد اذا
المذكور **قال بعضهم** ان فى هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما
من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا
للمضاف الا ترى انك لا تقول مثلى لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء مثلكما

لا يقولان

لا يقولان ومثلكم لا يقولون **اقول** اذا الفظ المفرد معنى المثنى والمجموع عبر
عن بر فى كلامهم كاسما الاجناس
فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث
مجرى المونث كثير فعلى هذا لا منع من اكتسا المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع
من المضاف اليه ان حسن الاستغنا فى الكلام الذى هو فيه عن المضاف بالمضاف
اليه اما التانيث فكما مر من قوله مر الليالى اسرعت وامامرلتثنية
فكقولك ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذاك واما الجمع فكقوله
وما حب الديار شغفن قلبى وامااذا لفظ العبد للخطاب فلم يجى الا مع حرف
الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز مثلك يقول بالخطاب كما جاز فى المثنى مثل اخيك
وابيك يقولان وفى التانيث كقوله عليهم ما رأت مثل الجنة نام طالبها

وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف فى التذكير قال

سقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل
اى ماء بردى وهى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه فى التانيث ايضا
نحو قطعت السارق فانه مثلث اى قطعت يده وفى الفعل كقوله تعالى فكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقال او هم وقال الخليل تقوم
مقامه فى التنكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل نحو هذا رجل اخو زيد اى مثل
اخو زيد واستضعفه س وقال لو جاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل
وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس
الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا فى لا التبرئة فيجوز ان يكون تنكيره
لتقدير مثل او للتاويل الآخر كما ذكرنا فى باب لا التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف
وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلتنى من حزيمة اصبعا
اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف
ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد فى الزمان وامام وخلف فى المكان او مشبها به
فى الابهام كغير وحسب ولم يخطط على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل ذلك
المحذوف فالبنا على الضم وسمى الظروف غايات ومنها قط
وعوض ومنذ وحيث كما يجى فى الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف
على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول
من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيد او من غيرها كقوله
يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعى وجبهة الاسد وقوله
الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة اما سلب من المضاف اليه تنوين

ولم يفصل بين المضاف بين المضاف اليه الا في ما تعشر والثاني هذا على قول المبرد ومذهب
س ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف الى الحقيقة الى ضميره فالتقدير
الا علاله ساعد ادها هينه ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف
الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب
النداء في تيم تيم عدي ومذهب س في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدا الاول محذوف
وهو معارله هيهنا هنا ومذهب المبرد اقرب حتى لا يلزم س من الفصل
بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو يا تيم تيم عدي فهما اعتنق فيه
لان الفاصل لفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف
المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا تحطوا على المضاف الذي حذف منه ما اضيف
اليه على ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذا
واذ كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفضلنا بعضهم فوق بعض ۞ واذا قطع كل وبعض
عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه
وقد نصب كلا على الحال نحو اخذت المال كلا وذلك لكونه في صورة النكرة وان كان معرفة
حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المونث كلهن وليس بمشهور ۞

وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف

والجار والمجرور غير عزيز كقوله ۞ لما رات ساتيدما استعبرت لله در اليوم من
لامها ۞ وقوله ۞ كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس انقاض
الفراريج ۞ وبغيرهما قليل جدا نحو قوله ۞
تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها ۞ وحكى
ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله اخيك ۞ وقد يفصل في السعة بينهما
قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة
الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له كقراءة ابن
عامر قتل اولادهم شركائهم وهو مثل قوله ۞ فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزادة
وقوله ۞ يطفن بحوزي المراتع لم يرع بواديه من قرع القسي الكنائن ۞ عند
من روى نصب المراتع وجر القسي واكثر النحاة الفصل بالمفعول
وغيره في السعة ~~بينهما قليلا بالقسم~~ ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف
ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف
في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا التبرئة
والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او غيرهما فقراءة

ابن عامر ليس بذاك ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين

قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر اخره والياء مفتوحة
او ساكنة فان كان اخره الفا ثبتت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء
ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت للساكنين قوله الاسم الصحيح
في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كرجل ودعد وزيد ويعني بالملحق به ما
اخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو وعدو وكرسي واي ومعنى الحاقه
بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف
النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو في نفسه
قوله كسر اخره انما لزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لينا سبه ولهذا اجوز
هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا فتى وهوى ولهذا قالوا في
الافصح في قلب الواو ياء كما يجي ومسلمي فقوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني اللاحقة
للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين كما يجي وقد تقدم
في باب المنادي ايضا كما تقدم هناك ايضا قوله فان كان اخره الفا يعني ان لم يكن الاسم
صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو اخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثبت
في اللغة المشهورة الفصيحة لغير التثنية كانت كمصطفاي او لا كعصاي وحبلاي ومعزاي
وهذيل يجيز قلب الالف التي ليست للتثنية ياء لانهم لما ارادوا ان الكسر يلزم ما قبل
الياء الثابت في الصحيح والملحق به ورأوا ان حرف المد لا يقبل الحركة على ما ذكرنا
في اول الكتاب وعلموا ان عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله
فغيروها الى الياء ليكون كالكسرة قبله واما الف التثنية فلم يغيروها الياء للتبس الرفع
بغيره بسبب قلب الالف ياء بالنصب الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا ۞

فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع في حالتي
الرفع بالياء بالمنصوب لتعسره **قلت** بينهما فرق وذلك ان اصل الالف مسلوى
عدم القلب قبل التاء لحوقها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل
قلبها لامر استحساني لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس
بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع
الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالباس يعرض في
بعض المواضع الا ترى انك تقول محتار ومضطر في الفاعل والمفعول
معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال ~~التثنية~~
يا ابن الزبير طالما عصيكا ۞ وطالما عنيتنا اليكا ۞ لنضربن بسيفنا قفيكا ۞ قوله

وان كان واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلب الواو ياء لان
ما ثبت لهم كما حكي في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما
قلب الواو ياء وادغامها في الثانية والعلم سيبا كراهة لاجتماع المتقاربين
في الصفات التي تخفف بالادغام وقلب اثقلهما اي الواو الى الاخف اي الياء ليسهل
امر الادغام بعد حصاله بسكون الاول وتقلب الواو ياء سوا كان اولا كطي او ياسر
كسيد واصلهما طوي وسيود فاذا حصل الادغام المجانسين التقليل فطلب
التخفيف بقلب اثقلهما اعني الواو اي الاخف اي الياء بالادغام الذي هو اخو
الحذف فالمرجح للقلب لغرض الادغام على الحذف كون الاول عرضه
للادغام بسكونه وذلك نحو سيد وطي والاصل سيود وطوي فاذا قلبت
فادغمت فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفي
واعلي في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى لبس وزن
بوزن وجب قلبها كسرة كما في مسلمي وسهل ذلك قلبها من الاخير الذي هو محل
التغيير ولهذا لم تقلب في شكل ودلي و ايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف
في نحو مسلمي بالادغام اتموه بقلب الضمة كسرة بخلاف مثل وان ادى الى اللبس
فانت مخير في قلبها كسرة في لي جمع الوي اذ يشتبه بفعل فعل ابدلت كسرة
لثقلها بعدم مناسبتها للياء مع ان الضمة قريبة من الطرف واخر الكلمة محل
التغيير والتخفيف ومن ثم لم يجب قلب الضمة كسرة [illegible] في لي جمع
الوي لان الضمة في اول الكلمة جاز فيها الضم والكسر واما نحو سيل ومسلم
لم يجز فيه الا الضم لانهم لما شرعوا في التخفيف في لي جمع الوي بهموه بقلب الضمة
كسرة بخلاف نحو سيل وقوله ويفتح الياء للساكنين يعني اذا كان قبل الياء الف
او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به وذلك لاجتماع
ساكنين وقد جاء ساكنا مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك لان الالف
الكثر مدا من اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما
لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة
بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو عليه
ولديه ومنه قراءة حمزة بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف قال
قال لها هل لك يا تا في قولي ورد واما الاسما الستة فاخي وابي

وجاء المبرد ابي واخي وتقول حمي وهني وفعال في في الاكثر

وفي هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى يا المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين
ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا
كلام فيه في هذا الباب اذ لا حكم في المضاف الى يا المتكلم وهو صحيح وضرب يقطع

ويضاف الى مضمر وهو الخمسة وهي على ضربين ضرب اعرابه على العين ولامها محذوف
وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك
وهنوك اما فوك فلا يخلو اما ان يقطع الاضافة واضافته الى يا المتكلم واضافته
الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه والقاء بحركته
اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب الغالب و
على اخر الكلمة فلابد من على كلمة اخرها او لها واما الالقا فلابد به منونا الى
اجتماع الساكنين فيؤول امره الى البقا على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح
الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلانه لم يسمع الفاء الكثر وافصح من الضم والكسر
واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا
منسيا فلو لم تقلب الواو ميما لبقي الاعراب على العين كما في يد ودم فوجب
قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف والتنوين
فحذف الالف فلما امتنع حذفها والقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب
منها في المخرج وهو الميم لكونهما شفويتين واما قوله
خالط من سلمى خياشيم وفا

فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله
فاها قال ابو علي يجوز ان تكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا
في النصب كما في الرفع والجر كما قال
وقال واخذ من كل حي عصم كفى بالنأي من اسما كافي
وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف
غير الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى يا المتكلم فهو فيها على العين
اشهر منها في الاحوال الثلاث وقياس اصله فوي كعدي لم فاي لتحرك الواو وانفتاح
ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء تقتضي
من جملة الحركات الثلث على الكسر المناسب وكان العين هاهنا كالحركة الاعرابية
الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلاث قبل
يا المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسر اعرابيه تشبيها بالكسرة التي ليست باعراب
ولانا عند المصنف والكسرة السابقة عند النحاة بالكسرة الاعرابية ولعروضها وذلك
كما سميت الضمة السابقة في يا زيد بالاعرابية في بدلها الواو والالف في يا زيدان
ويا زيدون وسميت الفتحة البنائية في لا رجل بالاعرابية في بدلها الالف الياء في قيل
لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الياء التي هي عين في فيّ مشبهة
بالاعرابية وما قبل الاعرابية في الاسما الستة مكسور مكسورة فكسرت الفاء
في في وقد يقال في وفي وفم زيد في جميع حالات الاضافة فال
كالجوت لا يروي به شي نلقمه
يصبح ظمآن وفي البحر فمه
والفتح افصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي

خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافه اذ لا تنوين في المضاف
فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال
هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام ✿ وهو جمع بين البدل
والمبدل منه **وتكلف بعضهم** معتذرا بان قال الميم بدل
من الها التي هي اللام وقد مت على العين واما اضافته الى غير يا المتكلم فالاعرف
فيها اعرابها بالحروف كما ذكرنا وجاز ابدالها ميما **واما** الاربعه الباقيه
فلها ايضا ثلاثه احوال احدها القطع عن الاضافه والاعرف فيها جري
لاماتها وقد ست في بعضها كما يجي في ذكر لغاتها والثانيها الاضافه الى غير يا
المتكلم فالاعرف اذا في اخوك وابوك حمل لاماتها اعرابا وفي فم وهن حذف
اللام كما يجي في لغاتها والثالثها الاضافه الى يا المتكلم قال الجمهور
حذف اللامات اذ لا ردها في حال الاضافه الى غير يا المتكلم انما كان
لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى يا المتكلم فلا معنى
لردها معها واجاز **المبرد** قياسا على الاضافه الى غير يا المتكلم رد اللام في اربعتها
كما نقل عنه ابن **يعيش** وابن **مالك** وفي اخ واب فقط كما نقل عنه **جار الله**
والمصنف ولما ردها الزم الادغام قلنا في علي الاضحي وسمته قول الشاعر
وابي مالك ذو المجاز بدار ✿ **واجيب** بانه يحتمل ان يكون ابي جمعا لاب مضافا
الى اليا اذ يقال في اب ابون قال ✿ فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا ✿ كما قيل
في اخ اخون قال ✿ وكنت لهم كشر بني الاخينا ✿ والمذهب لا تثبت
بالمحتملات قوله ✿ وإذا قطعت قيل اخ واب وحم وهن
وفم وفتح الفا افصح منهما وجاء مثل يد ودم وجاء حم مثل قرن ودلو وعصا
مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع **اعلم**
ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسه فاللغة المشهوره ان يكونا محذوفي اللام
مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد ومثنيتهما ابان واخان والجمع ابون
واخون كما مر والثانيه ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثه ان
يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعه وهي اشهرها حذف
اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابها بالحروف مضافين واللغه
المختصه باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابداها منها بالافصح
فالافصح على الترتيب اولاها اعرابه بالحروف حال الاضافه الى غير اليا ونقصه
حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اي
في الاضافه والقطع والثالثه ان يكون كعصا مطلقا والرابعه ان يكون

كيد مطلقا والخامسه كخب مطلقا والسادسه ان يكون كقرن مطلقا
ففيه ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافه
الى غير اليا والنقص في غيرها مثل ابوك وهي المشهوره ✿ **واما هن**
من الاسما السته ولم يذكرها بعضهم الا الحاجي وغيره **وزعم** ضعيف الفاضل الجمل
وبما اسكان النون في الاضافه نحو قوله ✿ ولهت دق بحلبك الهن ✿ وهو بسبب تونه مطلقا
وللضروره وليس بلغه ✿ انجا ✿ **وفي فم** فصله هكذا من البدوي
في الاضافه الى غير اليا وفتح الفا مع لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف
الواو تامنيها الاضافه الى اليا والثانيه والثالثه والرابعه حال القطع عنها
بسا مطلقا مع ابدال الواو ميما وسلك الفا باعلى الحركات الثلاث منها الميم يقلب
في حال الاضافه الى يا وواوا فيكون الفا اخوك فلا اشكال فاشتملنا لا للاعراب
فاميلت الفا مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او المبيهل من
اللام ومن جعل الغين كما مر فيكون قوله فمويهما مثالا والثانيه منهم والتاسعه
ثم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفا ومفتوحها ✿ قال الراجز من وه
اخي هو الصبي ولكنه ليست بلغه وكان المنهي بدلان من العين واللام والجمع افواه
الغاشيه الباع الفا للميم فحركاته في الاعراب نحو هذا فم ورايت فما ونظرت
الى فم وكانه يطير فيها الى حاله الاضافه بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك ونحو
تتبع فامر ابضا حرف اعرابه مقال مر ومر ومر وغيره امر وليم باب حرف
الاعراب ابعا قال وهذا اتبع معناه واحوال حروف الاعراب وفي دم ثلاث لغات
النقص خصا والتضعيف كمد وحذف اللام مع تضعيف العين وهو المشهور ركيه
قوله وذو لا يضاف الى المضمر ولا يقطع امام يقطع لانه ليس مقصودا بنفسه
وانما هو وصله الى جعل اسما الاجناس صفه وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا
بالذهب فلم يساعدهم ان يقولوا جاني رجل ذهب فجاوا بذو واضافوه اليه فقالوا
ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفه كما يجي لم يضيفوا
اليه واما اسما الاجناس التي هي كالضمه والعقل فانها وان لم يكن بها توصف
به الا انها من جنس ما يقع صفه اي اسم الجنس كما يجي وقال ايضا لو حذف
المضاف الموصوف والمضاف اليه صير ذو عاملا في فيلزمها مقامه لاسام
الوصف بها **واما قولهم اللهم صل على محمد وذويه**
فشاذ كما ان قطعه عن الاضافه وادخال اللام عليه في قوله ✿

ولا اعني بذلك استثقلكم ولكني اريد به الذي بناه شئنا ذاذ وذلك لا جواب محرك صاحب
واما قولهم ذو زيد وذوى ... الالتي فانما جاز لما تحول المعنى بالجنس اي صاحب هذا
الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل
بفتح الفاء والعين المحركة كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكنها
كثرت الاستعمال فخففوها وصارت اعرابها جعلها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم
تكن فيها مقصورة لحملوها في ترك القصر على حال الاضافة كما كونها
واحدة فتح مفتوحة العين محالفة احبال وامت ذو فلا بد ليس
في ذوا على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها فعال كحوض وحوض
وثت فاساحة ودليل تحريك عينه مونثه لمعنى ذات واصلها ذوات كنواة كقولهم
في مثناها ذواتا فحذف العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين
لعلة في المونث ذيه كظبية وقال الخليل وزنه ذو فعل بالسكون واللام محذوفة
من جميع منطقها ذو والا في ذوا وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل
وتحركه في ... فكله لفظه اخا وامتا هو فانه لم يسمع فيه ما هنا حتى تستدل
به على تحريك عينه وهو منه وهو هنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن
ان تكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تا التانيث لا بد من فتحها
وكذا الدليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوه فاصله فوه بسكون الواو
كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل ادوا ولام فوكها
كقولهم افواه وفويه ... لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات وذوا وباب
لانه لما كانت عينه واوا بدليل ذواتا وذوات وذوى فالاولى ان تكون لامه ان تكون
... باب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اذا اشتبه الامر اولى
ولام اخ واب وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان
... واخواته وانما هنيهة في هنية فلا ن لامه ذات وجهين وكذا
لام حم قد تكون همزة كما بين قوله **التوابع كل ثان باعرب سابقه**
من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا
كخبرى كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب
سابقه اي مع اعرابه سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي
ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز
عن المنصوب كحي زيد الارض عيونا قوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشيا
بيان ذلك ان اعراب الاسماء لرفع والنصب والجر لها مقتضيات
لاجلها ثبت كل نوع من انواع الاعراب فمقتضى نوع الرفع في الاصل الفاعلية وكون الاسم
مبتدا وكونه خبرا وكونه قائما مقام الفاعل في نحو ضرب زيد وكونه خبر ان ولا التي

اذ هذا الكون يشابه الخبر ان الفاعل لانه نصيريه ثاني مطلوبي ان ولا العاملتين
عمل الفعل الفرعي والعمل الفرعي للفعل نصب المفعول قبل رفع الفاعل وكذا كونه خبر كان
وخبر ما اذ بهذا الكون نصير كالمفعول اعني كان المفعول مطلوبه بان بعد الافعال
بهذه الاخبار مطلوبه ثانيه بعدما هو كالفاعل اعني الاسم وكذا كون الاسم
حالا او تمييزا ومستثنى اذ به يصير الاسم فضلة كالمفعول ومفعوليه لك
الاول من باب اعطيت غير مفعوليه المفعول به الثاني لان مفعوليه الاول لمعنى
لكونه محمولا على ملابسه الثاني فهو ملابس ومن ثم فيه معنى الفاعليه من نحو
في اعطيت زيدا درهما وكسوت زيدا جبه او ضربت زيدا عمرا محمول على الخطو و
مكسا و عمرو مضروب وكذا مفعوليه اول مفعولي علمت تخالف مفعوليه ثانيهما
لان مفعوليه الاول لكونه مضافا اليه للمفعول الحقيقي لعلمت ومفعوليه الثاني لكونه
متضمنا للمفعول كما مر في باب المفعول به ومقتضى نوع الجر كون الاسم
مضافا اليه معنى نحو مررت بزيد وغلام زيد
ومشابهتها للمضاف اليه معنى كما في حسن الوجه وتبين بهذا ان اسما
الاول والثاني اول مفعولي علمت واعطيت من جهة غير جهة انتصاب ثانيهما وكذا
الاول والثاني في ضربت زيدا مجردا وفجرنا الارض عيونا اذ انتصاب الاول للمفعوليه
وانتصاب الثاني لشبه المفعوليه واما انتصاب منصوبي لقيت زيدا الظريف
ومنصوبي لقيت زيدا وعمرا وغير ذلك من التوابع من جهة واحدة وهي كونهما ملقيين
ويتقض هذا الحد بالخبر بعد الخبر نحو زيد عالم
فاضل وعلمت زيدا فاضلا حليما وبالحال بعد الحال نحو سعدت مذموما مخن ولاو
بالمستثنى بعد المستثنى نحو جاني القوم الا زيدا الاعمرا اذ الثاني في الجميع باعراب
سابقه من جهة واحدة وبدخل في قوله باب النعت الثاني وما فوقه وكذا التابع
وعطف النسق لان كل واحد منها ثان للمتبوع كالتابع الاول قوله كل ثان
فيه نظر لان المطلوب في الحد بيان ماهيه الشي لا حصر جميع مفرداته قال
يخرج هذه الاشيا لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر
من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب المفعول الاول من جهة
كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما
من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض
عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تبيين
وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي

كونهما عمدة في الكلام كما تقرر في اول الكتاب واصحاب الاسما المذكورة من جهة واحدة وهي
كونها فضلات وان قلت لم اسعير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول
والثاني قلنا لانا نقول ان ارتفاع زيد في جاني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع
الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدا نحو
هو الغفور الودود الاية وكذا المستثنيات في نحو علمت زيدا ما الماعا قلا ظريفا
وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقدمه موما نجد ولاو وكذا المستثنى نحو
المستثنى نحو جاني القوم الا زيدا الا عمرا لا تتغير اسماوها ولا جهات اعرابها
فينبغي ان تدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لا لحلماوي اعراب الثاني
لمحله اي اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله
كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشي لا قصد حصر جميع
مفرداته ويدخل في ذلك قوله كل بان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد
المنكرة وعطف النسق المنكرة لان كل منها ثان للمتبوع لا للتابع الاول ه

واما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل

اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال قال س العامل فيها
هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو
كونها تابعة وقال بعضهم عامل الثاني مقدر من جنس الاول من جنس الاول
ومذهب س اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع
تابعه فان المجي في جاني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد
المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاني العالم زيد وجاني زيد نفسه فلما انسحب على
التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع مع كفرد منسوب اليه
وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب المنسوب عليهما معا لفظا
لتطابق اللفظ بالمعنى اما اذا قلت جاني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد
الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما
ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة
الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه **وتقدير العامل**
خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي
واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي من المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس
الاول اسند لالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر
بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الاي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا

ومفعو

ومفعولا لانا نذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا **والجواب** عن الاول ان
المقصود ليبوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل هو لجعلنا غير مكرر وكذا في غيره
فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يبق هذا البدل الاشتمال لان
الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله
تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم من امن بعض الذين استضعفوا **قلنا**
لما لم ينفصل من اللام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم مع انه بحكم المجرور كالجز
من المجرور لكونه حرفا وسمو بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكرر في
اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور **والجواب**
عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا
معه اخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل في الاول لم يعمل في الاول ولم يبا
شره بل عمل في الثاني ومذهب س والمبرد والسيرافي والزمخشري والمصنف ان العامل في البدل هو العامل
في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وبعض
في عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل هذا واما
عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال قال س العامل في المعطوف هو الاول
بواسطة الحرف وقال الفارسي في الايضاح الشعري وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني
مقدر من جنس الاول لقولك بان زيد وعمرو **واقول** لا دليل فيه اذ علة البنا في الثاني
وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البنا كما في يا زيد والحارث
اعني اللام وانما كان اللام مانعا لا امتناع مجامعته لحرف النداء المقتضي للبنا فلما ارتفع المانع
صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان تقدر له حرفا اخر واستدلاله ايضا بقولهم ما
زيد وعمرو وقال لا العرض الواحد لا يقوم بمحلين **والجواب** ان القيام هاهنا
ليس بعرض واحد بل هو مصدر في الاصل والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظ الواحد
والمراد هاهنا القيامان بعينه فكانه وعمرو وكذا الاخبار في قام زيد وعمرو اذ هو
زيد وعمرو والقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد الكلام في جاني غلام
معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا
لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قايما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ
لا يجوز تعدد ما وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدا
بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزوم
الاختصاص كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع
دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل
فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكونه استعمالها اكثر

قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال الشارح المفضل

الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص فالمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولى فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجاني زيد راكبا فيقال هما صفات ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاني رجل ضارب قال الحد العام ما يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وينقض حده باسماء الالة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما قيل **ثم قال نفسه** وقال ان اسما الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية **قال والجواب** انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسما الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات

ولقايل ان يمنع في الوصفين اي في الاسما والصفات ان ادعت بقولك ويقول ان الاجناس في اسما الاجناس ان المقصود بها الذات دون المعنى وحده هاهنا فلا نسلم

فقصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سوا كان المعنى ايضا مقصودا معها ولا فلا ينعكس لان الصفات ايضا اذا ذكرت مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولو لم تدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن **ثم نقول** في قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شي الا مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشي

وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث العام بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلمانع ان يمنع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ ان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ضرب فلم يصح منه الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات تقوم بها المعنى وكذا نحو المضروب فانه موضوع لذات مطلقة تقع عليها الضرب

قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه الا مبهما

قال تابع يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدا والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه **قلت**

يدخل فيها البدل في نحو قولك اعجبني زيد جهله ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم ليدخل فيه نحو رجل قائم ابوه فيه **ثم نقول** اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد الذي كالتكرير لفظي ومعنوي فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فقد اخل في هذا الحد اذ كلهم في جاني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاني الزيدان كلاهما **فالجواب** ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحده واثنين في قوله تعالى الهين اثنين واحد والهين اثنين ليس نعتا قوله **مطلقا** قصد به اخراج الحال فنحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اول قد خرج الحال على الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة ولا يعتبر الوصف العام اي ما وضع من الاسما وصفا سوا استعمل تابعا او لا بان تقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح اسمية لكل ما خصص صاحبه لكل ما قابله تعريفا وتنكيرا فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعتا نحو جاني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ التاكيد فلانه لا نه وضعها لمجرد التاكيد وكذا اسما المقادير نحو عندي رطل زيت يخرج اسما الاجناس سوا وقعت صفات نحو رجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل انه يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجي في فصل الاسما صوم في رجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اي رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد التي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شي بل هو توكيد نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التاكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفا نحو جاني القوم كلهم عند التميمين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعهما او جميعهم وقولنا صاحبه يخرج المصادر ويدخل اسما الزمان والمكان والالة وقولنا صحيح النسبة يخرج هذه الاسما لانها لم توضع صحيحة النسبة لصاحبها بل لوجرت صفات في بعض المواضع نحو رجل منقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار في مررت برجل حمار وقولنا لكل ما خصص صاحبه يخرج اسما الاجناس فانها لا تسع بالوضع لا المبهم فقط داله على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهي اسما لا صفات عامة وكذا يخرج اسما الاشارة لخصوصها كما يجي في بعض الموصوفات نحو اي رجل لانها لا تسعت بها كل ما وافقها تعريفا وتنكيرا كما يجي ويدخل في قولنا

يصح التشبيه الحال وخبر المبتدا وكونه كذلك في جاني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فالصفات
وان لم يتبع شيئا لكنه يصح تسميتها صفات وتقول في حد الوصف الخاص اي التابع هو
تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه
التابع في نحو هذا الرجل ورجل اي رجل ورجل تميمي ورجل حسن وجهه ورجل حمار
وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه بقوله **وفائدته تخصيص او**
توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة معنى
التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجلا في
قولك جاني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت
صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك
الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون
لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع موذنة بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التوكيد
قليل وانما يكون لمجرد الثناء والذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء لم يشترك
له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم الله ونحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفا
سق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الاتي قبل وصفه وان كان له شريك في هذا الاسم وانما
يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مضمنا بالتضمن نحو
نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولا وا
حاطة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما
في قوله تعالى الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع
سواء اللفظ بعينه فالتابع تاكيد لفظي نحو الرجل نفسه وضربت زيد زيد وقد يكون
لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير قوله **ولا فرق بين ان يكون**
مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي
وذي مال او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل ومررت
بهذا الرجل وبزيد هذا قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان
يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك مع وضعه لها فلا
فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع
هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق
هذا كلامه واعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف
نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط
في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما

مثال **المصنف** لا يشترطه فيهما ولا يكفي كون الوصف دالا على معنى في متبوعه
مشتقا كان اولا وكون الحال هيئة للفاعل والمفعول قوله اذا كان وضعه لغرض
المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب
وذو المضاف الى اسم الجنس فانهما موضوعان في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد
بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الخاص الموضوع كذلك
كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية لان الذي قام بمعنى
القائم قوله او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض
استعمالاته وهي كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على
معنى فيه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته صفة لغير
اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى
في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال
الاسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا **فان قيل**
لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس باعتبار معناها على ما وصفت له سائر المبهمات التي
هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وسبع اسد كما
يقال بهذا الرجل وبذلك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمات كاسم الاشارة **قلت**
لتعين الموصوف في مثله عن فائدة زائدة عليها كان تحصل من اسماء الاجناس لعدم نفع
مفاهمة اذ قولك مررت برجل يفيد السعيه واسد يفيد السبعيه بخلاف برجل طويل ورجل
عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع
قرينة دالة عليه نحو قوله * ربتما [illegible] لعلنا لها الا السحاب والاوفى والسبل *
ولا لاوى في الحام والاجلس في الذنب والعبرا والحصل في السما في الارض والسما امثلة
ونحو هذا الرجل فالموصوف فائدة حمل الوصف خاصا معينا وفي يا ايها الرجل الموصوف
فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام **ومن الموضوع للدلالة**
على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المصنف اي واسم الاشارة ونحو مررت
برجل اي رجل وزيد هذا اي انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط صحبة كل للمدح
واسم الاشارة يقع للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف
اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا تقع صفة **والذي هو عندي**
ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية
وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسوال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة
المسوول عنه فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله
والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال
بحيث يحتاج الى السوال عنه ومن ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما

استفهامية ولهذا المعنى يشترط في الواقعة صفة ان تكون صفة للنكرة حتى تضاف
الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اى الرجلين هو
من هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال هو بخلاف اى رجل هو فمعناه اي
فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا اجاب بعد المعرفة
فانصبها على الحال نحو هذا زيد اى رجل لكون المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه
لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية اى جارية وانما امة واما اسم
الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان
الموصوف اخص او مساو **واما في غير هذه المواضع**
فلا تقع صفة لما تقدم من الموضوع للدلالة على المعنى خصوصا وجميع
ما ذكرها من الجوامد فانها عموما كانت للمنسوب وذو وذو الموصول وذو اللام وذو
الطائية اذ خصوصا كاى التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم
الاشارة التابع لما ذكرنا **وقد بقي** من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم
يذكرها المصنف وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق
تابعة لجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل
الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاكثر ويكون على ضعف انت المرء كل
الرجل وجد الرجل وحق الرجل ولا يشيع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك
لان الوصف بهذه الالفاظ الثلاثة لتاكيد اللفظ فلهذا لم يحسن انت المرء كل الرجل فليس
في ذلك معنى الرجولية حتى يوكد كل الرجل **وتوصف بها النكرات**
ايضا فيقال انت رجل كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل رجل انه اجتمع فيه من
خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال ومعنى جد الرجل اى كان ما سواك هزل وحق
الرجل اى ما سواك باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد
اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنها ما وكذا ماشئت من كذا انقصوا
على نكرة نحو كذا جاني رجل ماشيت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها
او موصولة وهي خبر مبتدا محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة قبلها
وانما المستعمل اى هو الذي شئته او شئ شئته **ويجوز** ان تكون موصوفة
بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما لم يبهم
وان كان من اولى العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله تعالى انى نذرت لك ما في بطني
محررا وما نحن فيه وهذا موضع الابهام وفي معنى نحو كذا رجل ماشئت من رجل عندى
رجل شرعك من رجل وحسبك رجلا وحسبك من رجلين ورجال
نهيك او نهاك او كفيك من رجل ورجل همك من رجل وهدك من رجل كما ذكر في

باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك بعيدا ان المذكور هو المخصوص بالمدح
من بين اقسام هذا الجنس اذا اصنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما
قلنا في افضل رجلين وافضل رجال **وجرى مثل ذلك** بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب
نحو يالك من ليل ولله در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عز من قائل
والمعنى في الجميع ولخبر اى هو الممدوح والمتعجب فيه خاصة من جملة هذا
الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم **وقولهم** همك من رجل مصدر بمعنى المفعول
اى مهمومك اى مقصودك او من همه اى اذابه اى يذيبك وصف محاسنه كقولهم
هدك اى يثقل عليك عند مناقبه من هذه المصيبة اى اوهنته وكسرته ومن
المبني ايضا ان يكون الموصوف تضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل رجل
صدق ورجل رجل سوء والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في
الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق
الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم
حتى اذا قصد والاغراء قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدي كرب لمن شكى اليه
المغص كذب عليك العسل اى العسل ذا اى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل
المعروف قال **وذبيانية** اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف
اى عليكم بها والاضافة في نحو رجل صدق ودائرة السوء للملابسة وهي كثيرا ما يصفون
الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السيئ فمعنى رجل صدق رجل
صادق اى جيد وكانك قلت عندي رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته
صار رجل مع صفته صفة للاول كما مر في لا البريه في نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون
الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى ناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب
تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة **ومن القياسي** الوصف بالمقادير نحو عندي
رجال ثلثه قال عليهم الناس كالما برلاحة فيها رحلة واحدة ونقول عندي
بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول
والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك **والسماعي** على ضربين اما شايع كثير
وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل
وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف
اى ذو صوم وذو رضى **والاولى** ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول
مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه **واما** غير شايع وهو وصف احدها
جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل اسد
قال **المبرد** هو بتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى تاويله قولهم مررت برجل
اسد شدة اى شبيها بالاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من شبه مثل الضمير

المذكورة كما ذكر لكن الكوفيين حملوها على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو نذير شعرا
وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند س ويجوز عند الخليل ان يكون
صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل
نار حمرة اي مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل
حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون تقدير
حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا
الوجه ايضا تمييز من شبه الكامل اي التمييز للمذكور **وقال عن المبرد**
بل بتأويل الجوهر في مثل هذا انما يليق به من الاوصاف بمعنى
رجل اسد اي جرئ ورجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو رجل اسد شدة على هذا
التأويل قال الشاعر وليل يقول الناس من ظلماته سوا صحيحات العيون وعورها
كأن لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا ستورها
اي سودا اعاليها وكثيفا ستورها وثانيها حنش يوصف به ذلك الحنش
منكرا اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية ومررت باسد
اسد اي كاملا وثالثها حنش مصنوع منه الشيء يوصف به ذلك الشيء نحو هذا
خاتم حديد قال س منكرة نحو خاتم طين وصفة نحو وخاتم حديد وباب خاتم
في السعر ايضا قال التفتازاني اذا قلت مررت بسرج خز صفته وبصحيفة طين
خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واي ذكرت حقيقة هذه الاشياء
لم يكن فيها غير الرفع فيكون كقولك بدار اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع
لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى
جاز هذا كلامه **قلت** وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية
سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه يجوز على قبح الوصف بالجواهر
على المعنى بتأويل مجبول من طين ومعمول من فضة **ورابعها**
قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كاين من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اي كائنين
عربا اجمعين والثاني التشبيه كان معنى سرج خز صفته اي سرج
لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقة وان لم تكن فضة
واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشائع قولهم مررت برجل الى عشرة
واخ لك واحد لك **قوله وتوصف النكرة بالجمل الخبرية فيلزم الضمير**
اعلم ان الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف
جعل الذات مشارا الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في
الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرفان لها

بمحض قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير والنعت المفرد
فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة **فان قيل فلم** اختص نعت النكرة بها دون المعرفة
لمناسبتها التنكير من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او انه
ذاهب قام رجل ذاهبا ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى
كائن ابوه زيد وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب
كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه **ولا نقول** ان الاصل في هذه
المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل لكونها قائمة مقام المفرد
لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع
المفرد هناك في المواضع المذكورة **وقال بعضهم** الجملة نكرة لانها
حكم والاحكام نكرات لانها اشارة الى ان الحكم على شيء بخبر انما يكون مجهولا عند المخاطب
اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا **وليس بشيء**
لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن
اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون
الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس
نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب العلم الى زيد ولو وجب
تنكيرهما لحكم جاءني زيد العالم وانا زيد وجواده مقطوع به في ما تضمنه الخبر والصفة
مضافا الى المحكوم عليه كغلام في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم كما ان زيد به المتكلم
هي مجهولة كما في انا زيد فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير المتضمن الذي هو نفس الخبر
والصفة ولو لزم ذلك للزم تنكير كل خبر وكل نعت لانهما حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاءني
زيد العالم وانا زيد وجواز هذا مقطوع به **وانما وجب** في الجملة التي هي
صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب الموصوف
والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من انتسابهما
بمضمون الصفة والصلة ولا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم
المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير
الخبرية اما انشائية بصيغتها وطلبية وانت تحدثها او طلبية كالامر والنهي
والاستفهام والتمني والتحضيض لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها
ولما لم يكن خبر المبتدأ محتاجا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونها انشائية كما مر في بابه
ونبين ههنا وجه كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب
قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف بلام
لا يقصد بها الى معين بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه
لفظي على ما يجيء في باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق

الموصوف لمطابق التعريف وهـذا كما قال الخليل في النعت نحو ما الحسن بالرجل مثلك
ان تفعل ذلك وما الحسن بالرجل خير منك ان تفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية
الالف واللام وانما جاز على ذلك انهما شبيهان لكون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى
تحته ولا يجوز في العلم ما الحسن بعبد الله مثلك لكون الوصف مما امتنع دخوله مطابقا
للموصوف باد خال اللام عليه فلا يجوز ما الحسن بالرجل سبيه لك لانك نويت
فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجمل
المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قايم وذلك لان اللام في الوصف
مقدرة لتطابق الموصوف تعريفا وانما تعدى اللام في الاسم او في المضارع لا الاسم نحو تقول
دعوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة قوله فلا يلزم الضمير انما اشترط
الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته
فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصول والموصوف بمضمون الصلة والصفة ويحصل
لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعريف فلو قلت مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل متصفا
بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به واذا قلت قام عمرو في داره صار الرجل متصفا
بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد تقع الجملة صفة
لكونها محكية تقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله ❁
حاوا المذق هل رايت الذئب قط ❁ اي بمذق مقول عنده هذا القول
كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه او اقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومعمولا
ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله

ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل قوله

بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف به اي يجعل حال المو
صوف اي هيئته وصفا له وهو الكثير كما في برجل قايم ومضروب وحسن وقد يجعل
حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزله منزلة حاله نحو برجل مضروب جاره فيختص
الفاعل به بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو كهي على الاول رفعا ونصبا
وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب اخوه زيدا او ضارب اباه
زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين لما تقدم
من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان مضافا فلا يخلوا من ان يكون
صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها نحو برجل حسن
الوجه اذ لا معمول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي اللازم نحو
الى الفاعل نحو برجل قايم الغلام وللتعريف لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي

المتعدي

للتعدي الى الفاعل لانك اذا اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب العلام
التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا
لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفا
على بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلامه امس وبزيد ضاربه غلامه عمروا ذ لو لم تذكر
لكان اسم الفاعل غير سببي وتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله عوض الا
الى فاعله نحو برجل قايم الغلام اذ لو اضفته الى معموله السببي لا بد له
من رفعه لغير ضمير الموصوف نحو اذ لو جعلته مرفوع ضمير الحجر نحو برجل ضارب عمرو علامه
وضارب علامه عمرو والماضي لا يعمل كما تقدم **فان قلت** تقول برجل قايم الغلام السببي
قد رفع فيه ضمير الموصوف **قلت** ذاك الضمير في الحقيقة مستقل اليه
من ما اضيف هو اليه والاصل قايم غلامه ❁ وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند
ش ان تنعت به مطلقا في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب علامه
زيد الان او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى كالضارب والقاتل وغير علاج
كالعالم والعارف والمخالط والملازم وقال **يونس** لا يخلوا من ان يكون حالا او مستقبلا
فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه
عمرو وبزيد مخالطه ذا والزمه **ش** نحو نصبه على الحال مع كونه معرفة لان المانع
عنده من جرايه على الاول الاضافة فينبغي ان يكون نحو بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب
الضارب على الحال واما نصبه في نحو بزيد المخالطه ذا فهما لا يلزمه لان كتابه انه ليس
مضافا الى الضمير وكلامنا في المضاف بل يقول الضمير في محل النصب على انه مفعول
كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عنده يونس يجب رفعه علاجا كان
اولا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه
عمرو ❁ وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه
في وجوبهما مستشهدا بقول ابن مناذة ❁
ونظرن من خلل الستور باعين مرضى مخالطها السقام صحاح ❁ واسم
الفاعل هنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة فقال
والروايه مخالطها بالجر وانشد غيره ❁
حيي العراقيب العصا وركبته بهن عالي مخالطه هزو ❁ برفع
مخالطه ولبونس ان يحمل رفعه على الابتداء وقال **عيسى** ابن عمر ان كان علاجا وجب
رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب
نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول و**ش** ايضا نان عقد في
الوجوب لا في الجواز والزمهما سيبويه ما لا محيص لهما عنه وذلك انه

قال المضاف اضافه لفظيه لا ينون عند الجمهور وعند النحاه والمنون سيبويه كان
او غيره نحو زيد جرته على الاول علا جا كان او حالا كان او مستقبلا وكذا ينبغي ان يكون
المضاف المنون تقديرا ولا سبب في الاضافه عارض لايجاب الرفع والنصب فاعاد
احدهما بلا موجب ثم **هذا كله اذا اريد اعمال**
اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم يرد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع على كل حال
نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمه عنزله ما لم
يوجب من الفعل لا يعمل صاحبه كذا وعلى هذا تقول في المثنى والمجموع برجلين ملازماه
الزيدان وملازموه بنو فلان **ومما يقع نعتا** فيما ليس من غير اسم الفاعل
واسم المفعول والصفه المشبهه الاسم المنسوب نحو برجل مصري عجمي لكونه بمعنى
منسوب فيعمل عمله **ومما جا** منه ذلك سماعا على فتح سوا نحو مررت برجل
سوا هو والعدم وسوا ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سوا على الابتدا او الخبر
فعلى هذا نحو قوله تعالى سوا عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع لانه فاعل سوا في قوله تعالى
أأنذرتهم ام لم تنذرهم على ان تكون سوا وحده مرفوعا على انه خبر ان بل الوجه ان يجعله
وما بعده على الابتدا او الخبر ونحو قوله جا مررت برجل سواء هو والعدم اي
تام مطلب فاعلا ولحد الخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو من نص
فاعله **ومن السماعي** الفصيح قولك برجل حسبك فضله ومررت برجل ابوه
كامل وكذا المقادير نحو برجل عنزه علمانه وكبده ذراع طولها وكذا الجنس
المصنوع منه الشي نحو سرج جرح صفته وكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور
بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اي جري وكذا قولك برجل مسلك ابوه وبرجل
العتيره ابوه **وهذه** كلها من الجوامد التي تقع صفات لا على القياس كما تقدم
ذكرها قوله فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعه
اشيا من جمله العشره الاشيا المذكوره احد تلك الاربعه واحد من ثلثه انواع
الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وثانيها واحد من التعريف والتنكير
واجاز بعض الكوفيين وصف النكره بالمعرفه فيما فيه مدح او ذم كقوله تعالى ويل
لكل همزه لمزه الذي والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما في موضعه
واجاز الاخفش وصف النكره الموصوفه بالمعرفه قال الاوليان صفه لاخران
هو يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدا محذوف وثالثها واحد
من الثلثه التي هي الافراد والتثنيه والجمع واما برمه اعشار واكباد وثوب
اسمال ونطفه امشاج فلان البرمه مجتمعه من الاكسار والاعشار وهي قطعها

والثوب

والثوب مولف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق والنطفه مركبه من اشيا كل واحد منها
مشيج فلما كان مجموع الاجزا وكذلك الشي المركب منها جاز وصفه بها وحرام على ذلك
كونه افعال جمع قله فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام
وقال س افعال للواحد لا جمع وجا قميص شراذم وشحم خراذل وثانيها
واحد من التعريف والتنكير ولعباد نحو وصف النكره بالمعرفه فيما فيه مدح او ذم
استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزه لمزه الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او
نعت مقطوع رفعا او نصبا كما في موضعه واجاز الاخفش وصف النكره الموصوفه
بالمعرفه قال الاوليان صفه لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدا
محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد مثلا
من انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر ورابعها واحد من التذكير والتانيث
والتابع يتبعه في هذه العشره لكونه اياه في المعنى قوله والثاني
يتبعه في الخمسه الاول اي الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اشيا من جمله
الخمسه الاول اعني واحدا من ثلثه انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير
قوله وفي البواقي كالفعل اي هذا السببي في الخمسه البواقي اعني الافراد والتثنيه والجمع
والتذكير والتانيث ~~او مذكرا فان كان الفاعل غير حقيقي~~ كالفعل اي مثل الفعل في فاعله
فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل
مذكرا او مونثا طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان
كان الفاعل غير حقيقي التانيث وحقيقيا معمولا للفعل ولو نظرت
حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسه البواقي
منظورا الى فاعله وكالفعل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع
الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير لحقه الالف في التثنيه والواو في جمع
المذكر العاقل والنون في جمع المونث ونون في الواحد المونث ولذلك قلت برجل ضارب
وبرجلين ضاربين وبامراه ضاربه وبامراتين ضاربتين وبنسوه ضاربات
كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن
قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون **وضعف قعود**
غلمانه اي ومن جهه ان السببي في هذه الخمسه حسن قاعد غلمانه كما
حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعده غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقي كما
حسن تقعد غلمانه وضعف جاني برجل قاعدون لانه بمنزله يقعدون غلمانه ولحاق
علامتي التثنيه والجمع في الفعل المسند الى الظاهر المثنى والمجموع ضعيف
كما في اكلوني البراغيث لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه
لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وفي اسم الفاعل علامتا التثنيه

والمجموع ضعيف كما يجي بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين
للمثنى والمجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر
نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما في المستوى مثلهما وغير للسبق الذى لا فاعل له نحو الزيدان
والزيدون وانما جاز رجل قعود على انه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانه اذا
كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا من موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر
فلم يكن في قعود علامة شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون علامة لمشابهته لقعدون
علامة الذى اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او
يجعل الظاهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا **فعلى هذا**
تضعف مررت برجل قاعدين ابواه كضعف ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدا
ابواه قاعدان قوله **والمضمر لا يوصف** **اعلم** ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به
اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف
ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل
فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لانه مفسره
في الاغلب لفظا فصار بتبيينه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف
المعارف في الاغلب واما الحمل على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لم يوصف
به فلما تحقق من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من
المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له وقول ~~بعضهم لم يقع صفة~~ لانه لا يدل على معنى
فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لدل على ~~ما يدل عليه مفسره~~ ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت
هو ولجاز الكسائي وصف ضمير الغايب في نحو قوله تعالى **لا اله الا هو العزيز
الحكيم** وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر
المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه تبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو
فانه لا شي اخص من الضمير ولا مساو له قوله **والموصوف اخص او مساو
ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله** **ينبغي اولا**
ان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف
من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف
ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت
الشي العجيب واما في النكرات فانك تقول رايت شيا ابيض وهذا ذات قديمة
او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات
وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف
به منها الا ان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفته او مثلها في التعريف

فنقولك

فقولك الرجل العامل الباقي فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة
التعريف الطاري على مدلوليهما الوضعي متساويان وفي قولك هذا الرجل العظيم هذا اعم من الرجل
من حيث انه يصح ان يشار به وضع واحد الى اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري
اقوى من تعريف ذى اللام كما يجي فحصل هذا الخص قولهم الموصوف اخص او مساويا
لمعرفه وينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى ينبني
عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن س وعليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم و
المخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغايب فلان احتياجه الى المفسر جعله
بمنزلة وضع اليد على الشي وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات
معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند
الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يعين بالاشارة الحسية
وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية ولذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في
كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة وصفته لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة
اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين
والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين
والقلب اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعريف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو
قوله تعالى لئن اكله الذئب كما يجي في باب المعرفة والنكرة وكذا الموصول كذى اللام
واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف سواء لانه يكتسب التعريف
منه هذا عند س واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف
اليه سواء لانه يكتسب منه فلذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر وصفته نحو
الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند س هو صفة لغلام
لان المضاف الى المضمر يوصف ولا يوصف المضمر فلذا الزم المبرد ان يكون الظريف
في رايت غلام الرجل الظريف بدلا لا صفة ولا يلزم س لما ذكرنا من مذهبه ومذهب
الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع
لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه
فبوضع ثان بخلاف ساير المعارف كما يجي في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول
المضمر ثم العلم ثم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان
تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك ان اعرفها ضمير المتكلم
ثم العلم الخاص اى الذي لم يتفق له مشاركة وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم
ضمير الغايب السالم من ابهام اى الذي لم يسبقه مفسران ثم المشار به والمنادى ثم الموصول
وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه والقول المشهور الذي عليه الجمهور **فاذا تقرر**

هذا فان وجدت الاخص في مذهب ما بعد الغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب
لا صفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه
نقش والنظم يجوز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما
هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك والا اتى بالنعت والاداة عليه مما لحق
ما انفرد به المخاطب معرفة **فاذا ثبت** ذلك رجعنا الى التفصيل ونبينا على
مذهب سيبويه في ترتيب المعارف فاذا هو الاولى والاشهر **فنقول** المضمر لا يوصف ولا
يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات
ولذا لا يكاد اذا قلنا لعلمه عن العلمية عن المتسمية اسم دال على معنى ذلك المعنى بالتسمية كحاتم
واسماء اذا سميت بها ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي
واللاتي وبابها المثنى جعلهما لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا كالحالف
من وما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه
موصولا قليل فروعي ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين كما
في قوله ۞ فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرائض ۞ لما كان لفظه
لذوا الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا
فلم اعرف له مثالا قطعيا الى قال الزجاج ان الموقوف صفة لمن امن كما يجيء والظاهر
انه مستغن بالصلة عن الصفة **فالعلم** ينعت بالمبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى
العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم باعتبار
المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام او بالمضاف
الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول
لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك
وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب س لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة
فان جعلنا المضاف موصوفا فقلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام
وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم
فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل واحد من المبهمين
والى ذي اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف
الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه
وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب س الذي عليه الجمهور ولما
ان عرفت مذهب غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على
غير ما تقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما مر وقد تبين ما ذكرنا معنى
قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا
كقوله ۞ لهذا المرء ذو جاء ساعيا ۞ **قوله** وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام

للابهام

للابهام ومن ثم ضعف بهذا الابيض وحسن بهذا العالم لانه تشبيه يختص بالحكم
الواجب بنا على قولك الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من
المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وهنا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب
بقوله للابهام اي اسم الاشارة مبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة
الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله
لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف
اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب
التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستفاد فاقتصر على ذي اللام لتعيينه
في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب
وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة الا ذو الطائية وقد ذكرنا
طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك
بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة **قوله** ومن ثم ضعف اي ومن
ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض
عام لا يختص بنوع دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم
مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم

ولا باس بذكر بعض ما اغفله المصنف من

احكام النعت وهي اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفريق الموصوفات اعلم انه اذا كان العاملان
واكثر او له معمولان متفقان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا
وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول كجاءني
زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني جاءني زيد وعمرو الظريفان ورايت رجلا وامراة ظريفين
واذا جمعتهم في النعت غلبت المذكر على المؤنث كما رايت والعاقل على غيره كجاءني الرجل
والفرس المقبلين وكذا في خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان والجمل مقبلون وجاءني زيد
وهند والحمار مسرعين **وان اختلفا** تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف
واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعين لامتناع تخالف النعت
والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما في نعت مقطوع نحو
جاءني رجل وزيد الظريفين **وان اتفقا** اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت
زيدا اياه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل يفرد كل واحد منهما بوصف او تجمعهما في نعت
مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا
فان كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم تجمعهما

ذو وصف فاما ان تفرد كل منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان افردت فالاولى
ان تكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقيت زيدا الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقيت زيدا عمرا
الظريف الظريف نعت الثاني لنفسه ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل
بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى في مثله في
الحال وكذا الحال عند البصريين اذا اتفقا معنى نحو ضرب زيد عمرا واجاز هشام و
ثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث
المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه عمدة الكلام فيرفع الوصف
نحو ضرب زيد عمرا الظريفان وثعلب سوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى
وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا ولا ففي الاول ان كان العامل
مكررا للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم
يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا فعلين او ناصبين او كانا اسمين
جارين او مبتدأين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركان في اسم
واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدأين جاز عند س والخليل جمعهما
في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت
بكرا الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان
س كان الظريفان صفة للمبتدأين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير
من المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة
نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد منع نحو هذا رجل وتلك امراة منطلقان
لاختلاف اسمي الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعلهما كفعلي
الفاعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم
يتفقا تعريفا وتنكيرا امتنع جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوى ابنين لفلان
كرام على ان كرام وصف لاخوى ولابنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا يمتنع نحو هذا
فرس اخوي ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لعدم كون احدهما معطوفا على الاخر وكذا لا تقول
هذا رجل وفي الدار اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما
مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف
المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العا
ملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة
معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو
هذا لغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو الغلام زيد
الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على وجوب
قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب

المعنى

المعنى نحو ضربت زيدا واهنت عمرا الظريفين لان زيدا وعمرا مهانان معا واعلم
انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تبني
الا من اثنين وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيها
جمع تفريق الصفات مع جمع الموصوف فاذا اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا معا
بالصفات فاما ان يجري الصفات على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع
الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت
بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر
وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو اتفقا تعريفا
وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع فقط اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين
صالح وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويكون القطع الى الرفع في خبر
نواسخ الابتداء نحو قوله ○ فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب واخر
معزول عن البيت جانب ○ اي منهما ضيف مقرب ومنهما اخر معزول
وقوله ○ فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين
ومزعف ○ اي منهم طليق وقوله مزعف اي ان عفه الموت اي قاربه
وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل … الرفع لا غير على القطع نحو رايت ثلثة
رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله
كان خوالم لما استقلت ثلثه الكلب سطارح ان ○ واما
ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر
كاتب بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم
كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم ان
جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه
يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة
دال عليه ولهذا لم يقطع التاكيد في نحو جاء القوم اجمعون اكتعون والشرط الاخر
ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم
يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا
اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم
وصفا اخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل
فان العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان
نعتا اولى كقوله تعالى وامراته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد
وشرط الزجاج في القطع تكرر النعت والابرد عليه بقوله ان كان النعت

يحتاج اليه او قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم اشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة
محتاج الى نعته لتبيين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت اخر معين
وان لا يكون النعت الثاني ايضا معينا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة
الى نعت لتخصيص لم يمكن القطع اذ لا قطع مع الحاجة

ولا يعرف مجيء نعت النكرة

المقطوع بالواو الدال على القطع والفصل اذ ما هو النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف
هو نص في القطع اعني الواو قال

ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي

ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الازر

والواو في النعت المقطوع اعتراضية تصيبه او تخفيه ويجوز مخالفة النعت المقطوع
للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا

واذا كثرت نعوت شيء

معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الا
تباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح

والاكثر

في كل نعت مقطوع ان يكون
مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين
وقد يكون [illegible] بزيد [illegible] وقد ذكرنا في البدل حال هذه المنصوبات
ولم يوجب [illegible] ويونس اوجب الاتباع في الترحم اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما
لم يمكن كوصف البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح
والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يكثر قطعه كقولك بزيد البزاز وصاحب
الثياب الابيض ولكن فانه يجوز قطع ما بعدها على الرفع ونصب المعاني المذكورة
اولا وسواء كان المعطوف عليه نعتا اولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فكانهما
موذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما
بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو فقط اذا طال ذيل المنعوت
كما قال الزجاج لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون [illegible] منه
من امن وهذا الذي ذكرنا من شرط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز
الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يكن كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول
اي في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا

وقد يحذف الموصوف

حذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف
او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما
جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء

ينبغي

ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار
فقد يتبين الجملة على الاصح فيه ان يكون مثله والجملة وكذا الظرف والجار لكونهما
بالجملة على الاصح مخالفان للموصوف الذي هو مفرد فلم يكثر حذف موصوفهما
بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في قال تعالى ومنهم
دون ذلك وقال وما منا الا له مقام معلوم اي ما من ملائكتنا الا ملك له مقام
معلوم وقال الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش
اكدح اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهم مات الا رأيته في حال
كذا وقال [illegible] وكلتاهما [illegible] منهما واخرى [illegible]
وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم
فان لم يكن كذا لم يكثر حذف الموصوف بالجملة والظرف فلا يقام الا في الشعر قال

انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني

وقال مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر
كانت [illegible] من ارمى البشر وقال
كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن

المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فكانه مذكور

ثم اعلم

انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو
قال

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

ويذهب منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غرابيب ان يتبع اسود لكونه
تاكيدا له [illegible] وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والسماع
كما تقول في ان رجلا ضاحكا في الدار ان ضاحكا رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف وجملة
قدم المفرد واخر [illegible] في الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك
بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله
فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر

وليل يقاسيه [illegible] كواكب [illegible] لم يذكر العجز هنا قال
الا ايها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم

واذا ولى النعت لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا

في الحال قال تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد
يوصف المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلتبس ويقال له الجر بالجوار وذلك

للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثاني لفظا كما يضاف لفظ المضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف اليه نحو هذا حجر ضب وهذا حب رماني والذي هو لك للجحر والحب لا الضب والرمان والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويذكرا وتانيثا فلا يجر الا هذان جحرا ضب خربان ولا حجر ضبين خرب خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله ❁ كأنكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسي ❁ نجر هموز وقال بعض النحاة ان البيت يوهذا جحر ضب خرب بجره بحذف المضاف الى الضمير واستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا القيامه مقام المضاف المرفوع فكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته بحذف المضاف اي حيته فبقي هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه ❁ قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وستاتي مثل قام زيد وعمرو قوله مقصودا بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود في مثل هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تاتي بالوصف المتبوع لذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا نسبت شيا بشي فالمقصود وعمدة الكلام هو المنسوب والمنسوب اليه وكذا الامر في التاكيد اما بيان ان المنسوب اليه معه مما هو المنسوب اليه في الحقيقة لاعتبار لم يقع غلط ولا مجاز في نسبة الفعل اليه ~~فاعلا لها او مفعولا~~ واما بيانه ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص يعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما او نسبة المضاف اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود منه دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه ونذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه الى اخره ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال ولم استغن هو به في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله ❁ الى الملك القرم وابن الهمام ❁ وليث الكتيبة في المزدحم ❁ وقوله ❁ يا لهف زيابة للحرث الصابح فالغانم فالايب ❁ ويجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعي انها في صورة العطف وليست معطوفة ❁ واطلق قوم العطف

عليها جاز قوله وإذا عطف على المرفوع المتصل أكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الخافض مثل مررت بك وبزيد انما اكد بمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيد يحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فاما ان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ❁

ويجوز تاكيد المتصل المرفوع

لا لغرض العطف نحو ضربت انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ❁ ولست بنازل الا المت ❁ برحلي او خيالتها الكذوب ❁ او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلا ان قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امراة والحافظوا عورهم بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز دون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم جوزوه اصلا بحيث لا يجوز الا في ضرورة واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله وإذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما لزم ذلك لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ومن ثم لم يجز اذا عطف المضمر على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك ولبس للمجرور ضمير منفصل كما في المرفوع حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشتك انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد

وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان
تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان الشيء نحو جاني غلامك وغلام زيد وابن زيد
غلاما واحدا امسى كابنيهما لم يجز بلى يجوز لو قام قرينة داله على المقصود

فان قلت فانقول يجب اعادة الخافض انقول الجار والمجرور عطف
على الجار والمجرور ام نقول المجرور عطف على المجرور قلت الظاهر المحقق
يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك يقتضي
اذ لا معنى للمضاف الثاني الا من قبله يمكن عطف المضاف على المضاف لمساواة
المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان تكون للباء الثانية فيه معنى
اذ لا يقتضي الباء الاولى من حيث المعنى الا مع اقتضى معنى بين ذلك
اذ يمكن ان تكون استونف معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيناف للباء
الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجلبة لمثل
الغرض الذي اجلب له بين الثانية لعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على
المجرور ههنا كما في مسئلة بين

فاذا تقرر هذا قلنا انه نقول ان
المعطوف مجرور مع تكرير العامل كما نحو وزيد قبل تكريره اعني العامل الاول
لكن وجود الثاني لامر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه
في نحو لا ابا لزيد انه جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى انه جره على العامل المكرر
اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا
اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها
مضطرا كقوله ﴿ فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب ﴾
واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها
اذ الضرورة حاملة ولا خلاف فيها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام
بالجر في قراءة حمزة واجيب بان الباء مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر
لا يعمل مقدرا الا في الاحسان الا في نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل
له ولما ذكرنا ولا يجوز ان تكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان
قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجي والظاهر
انه جره بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب
الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده
بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير
المتصل المرفوع وليس بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس

واعادة

واعادة
الجار اقبح واضعف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع في نحو جاؤني كلهم والابدال
منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير
المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة
الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة
الجار والجواب ان التاكيد والبدل ليسا اجنبيين مستقلين
عن متبوعيهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه
او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما
وبين متبوعهما حرف كما في عطف النسق فلم يستنكر جعل ما هو كالجزء من متبوعه عليها
هو كالجزء من عاملها للتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله
ومتصل به واما عطف النسق فمنفصل من متبوعه لفظا بحرف العطف
ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر
جعل ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله ولتخالف التابع والمتبوع
فان قلت فهلا طرد الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل
بمتبوعها لفظا كما قلت ولم افرد النفس والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل
اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما
يليان العوامل ويقعان غير توكيد نحو طاب نفس فلان وذهب عينه فلو لم يوكد
متصلهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاني نفسه
وهند جاتني نفسها عند عدم الحكم في التوافق مع ان ضميرهما بارز نحو جئتني انت
نفسك وانتم بالمثنى واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله
لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاني كلكم ولا رايت
كلكم ولا مررت بكلكم الا قد استعمل مبتدأ لمعنى اما لان العامل معنوي
كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبته التاخر عن خبر المبتدأ كما ذكرنا في اول الكتاب

هذا وقد اهمل المصنف اختصاص النفس والعين
بعدم تاكيد موكدها بالمنفصل بانهم كرهوا ان يوكدوا الجزء الذي هو كالمستقل قال لان
النفس من الظواهر يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة
يبطل عليه في قاموا مررت بكم بنفسكم فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف
في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا
الرفع وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية
لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف
عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس

بل المراد به ان لا حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف
كما ان اللازم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه
صلة له لزم مثله في المعطوف الضمير في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لكونه
جملة حالا منه او خبرا عنه او صلة لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه
نكرة كمجرور رب وجب ان المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك قلنا اضعف الواهب المائة
الهجان وعبدها في نحو قولك في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما مر في باب
المجرورات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف
عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو
منتف حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف
عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه
مثل المعطوف عليه قلنا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر
الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل
في لا رجل وامراة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئة ولو
لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف
عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف
النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لا رجل
ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى حال المنصوب وهو التنكير
والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على
المشتق نحو زيد قائم ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا
لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل
بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير فيه
او في معموله فالمقصود يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز ان العطف
قيامه مقامه وقوله ومن ثم لم يجز فيما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب
عمرو الا الرفع وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع
كونه مشتقا وجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك
ذاهب عمرو ولان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا مشتقا
والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو

فان قيل يجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت
ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى تكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم
في الاول مقدم على الخبر فجاز عمل ما فيهما بخلافه في الثاني فصار في عطف الجملة

على الجملة مثل لا علم رجل ولا زيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب على عطف
الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم
الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه الجملة مستوفاة قبل فلنرجع اليه وانما جاز مررت
برجل قائم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى
لان المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن الذي
في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع
الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه يستقيم لا قبيحة جاريته
لان الضمير المستكن في قبيحة راجع الى الجارية فكانك قلت لا قبيحة جاريته قوله
وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال
انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فقولك فيغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون
فيه ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق
فاجاب بان هذه فاء السببية لا العطف ولا منافاة في المعطوف هذا الذي
قاله المصنف والذي نقول عندي ان الجملة التي يلزم فيها الضمير كخبر المبتدا
والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى
وتلك المعطوفة حالة بالجملة الاولى تعلق معنوي يكون مضمونها بعد مضمون الاولى
متراخيا او لا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في
اختها التي هي مرتبطة بها وكونها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما في
مسالة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد فجاء زيد فغربت الشمس الذي جاء
فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا
عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع
ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا فتقول الذي
جاء زيد ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا الى
الشمس فقام لا مانع من جميع هذا وهذا كما يعطف على الضمير الرابط في الجملة التي
يلزم فيها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا او يعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة
المذكورة اذ المعطوف المفرد كحكم المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال لان ذلك
المفرد المعطوف صار من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لا يستقل المفرد فلما لم يستقل
للجملة المعطوفة بالقادم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لم تحتج مضمونها
مضمونها صارتا كاجزاء احديهما فاكتفى بالضمير في احديهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة
تعلق معنوي بالمعطوف عليها لم يجز نحو واما اذا كانت الجملة المعطوفة حالا تعلقها

معنويا بالمعطوف عليها كالمعطوفة بالواو فلا يجوز كما جاز مع الفاء وثم فلا تقول
الذي قام وضربت هند زيدا إلا أن تعلق المضمون بالمضمون معنى نحو قولك الذي
قام وضربت هند في تلك الحالة زيد والذي نزول الحالة ولا نزول الآن والذي
يقوم العمة ولا يسهاب لأن الاقتران معلوم من قرينة الحالة وإذا لم يكن مع الواو
قرينة الاقتران لم يجز لأن الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء
وثم تعلق معنوي بين المضمونين وإنما يجيء مع مطلق الواو لأنها لا تدل نصا على اجتماع
مضمون الجملة المعطوفة بها مع مضمون الجملة المعطوف عليها ولا على تعقيبه إياه
ولا على بعده منه لأن الواو لمطلق الجمع كما يجيء في بابه هذا وقولك هند لقيت زيدا
وفي المسألة إذا ذكرت مقام الواو الفاء وثم
أو خلاف فلا يجيزها قوم لأن الاحتياج ليس حاصلا مع الفاء وثم والواو
يحتاج إلى بعده فخله آخر للمعطوف نحو هند لقيت زيدا فأما أنها للتعقيب
والتراخي فيقوم بدون معهما فخله آخر من جنس الأول فيكون رابطها مع الجملة المعدة
جملة أخرى فيبقى الجملة الأولى بلا ضمير عائد على المبتدأ بخلاف الواو فإنها للجمع
فلا يحتاج إلى بعده فخله ولسوء شيء لأن العامل ليس بمقدر في المعطوف كما يجيء في بحث
التوابع ولو سلمنا أيضا جاز على ما ذكرنا لأن الجملة الثانية مع الفاء وثم وإن تعلقا
معنويا بالأولى وأما إن صحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد أكرمت عمرا وأكرمت
إياه فإن قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسألة وإن قصدت الاستئناف امتنعت
الأولى لخلو الجملة المخبر به عن الضمير قوله **وإذا عطف على عاملين مختلفين**
لم يجز خلافا للفراء إلا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم
العطف على عاملين أن تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع
أو متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو إن زيدا ضارب عمرا وبكرا خالدا وهذا
عطف متفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك إن زيدا ضارب غلامه وبكرا
أخوه عطف مختلفي الإعراب ولا تعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا
التفاسير منهم على حذف المضاف وأما عطف المعمولين متفقين كانا أو مختلفين على
معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما
وعمرا قاعدا وأعلم زيد عمرا الحجا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لأن حرف
العطف كالعامل ولا يقوى أن يكون حرف واحد كالعاملين ويقوى أن يكون كعامل يعمل
عملين أو ثلاثة أو أكثر **اعلم أن الأخفش** يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا إلا إذا وقع فصل بين العاطف
والمعطوف المجرور نحو دخل زيد إلى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجوز إجماعا منهم من جوز

العطف على عاملين ومن منع أما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار
وبين المجرور وأما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الأمر كما زعم
المصنف من قوله يجيزه يعني الكوفيين مطلقا فإن كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا
إذا فصل بين العاطف والمجرور وذلك لأن حرف العطف كالعامل في المجرور لما ذكرنا
عليه فكما لا يفصل بين الجار والمجرور لم يفصل بين
العاطف والمجرور فإن ولي المجرور في المسألة المذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو أجازه **الأخفش** على ما نقل عنه **الجزولي وغيره** لأن المانع عنده إنما كان هو الفصل
بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور
وقد زال المانع بإيلاء المجرور للعاطف ولهذا جوز **الأخفش** ما زيد بقائم ولا قاعد
عمرو ومنع **سيبويه** العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن
كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت الحالين وبعثت والجح ذكر لا يجوز إجماعا
أي الاسمين أوليت حرف العطف إذا لا حرسي معمولا بينه وبين العاطف الذي هو
كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وأمس عمرو
أن تقول وأمس بعمرو والفصل بين العاطف والمجرور لا يجوز إجماعا سواء كان الفاصل
ظرفا أو غيره فلا يجوز مررت بزيد وأمس عمرو وإن كان الفاصل ظرفا فالواجب أن تقول
وأمس بعمرو وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلف فيه
منع منه **الكسائي والفراء وأبو علي** في السعة وذلك إذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا
من غير عطف العامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاء
زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال

يعرف أم لا رسم دار معطلا * من العام يغشاه ومن عام أولا
قطار وتارات خريق كأنها * مضلة بو في بعيل تجفل

فإن كان الفاصل أيضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي
عدم جوازه في المجرور نحو جاءني أمس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز
مررت اليوم بزيد وأمس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وأمس خالد قال **أبو علي** إنما قبح
الفصل بين العاطف والمرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف لأن العاطف كالنائب عن العامل
فلا يستحب فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله ولجاز ذلك
عندهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار
ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف وبين المعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله
عمرو إذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول قام زيد والله فقعد عمرو لأنه يكون الجملة إذن جوابا
للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية إذن معطوفة
على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط أيضا نحو أكرم زيدا إن أكرمتني وعمرا وبالظرف نحو

العطف

نحو واطي عمرو بشرط ان لا تكون العاطفة الفا والواو لكونهما على حرف واحد فلا يستقلان بنفي
معطوفيهما ولا ام لان ام العاطفة اى المتصلة يليها ما يليها لهمزة الاستفهام التي قبلها
في الاغلب كما يجي في حروف العطف. **ولنرجع الى العطف على عاملين**
فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف
والمجرور لاعتبار ما ذكرنا من شرط جوازه مطلقا والفرا كما نسب اليه ابو مالك يوافق س ويخالف
الاخفش فيها اى سيبويه والفرا يمنعان الجواز في كل صورة من صور العطف على عاملين نحو قولهم ما كل
سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء وقوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة
اى وللذين واعتذر ابو السراج لها في قوله تعالى واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات
او آيات على القراءتين بان آيات اعيدت توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب
المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو
مذهب س والفرا واما المتأخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة
عمرو مع تقدم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس يستوي اخر الكلام واوله قال
فاذا ابتدئ في المعطوف عليه بالخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز
لاستواء اخر الكلام واوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما **قلت** يلزمه تجويز مثل
قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام
واخره وهو لا يجيزه والمصنف جوزه بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم
المجرور في المعطوف عليه كذلك التركيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا
والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل قال لان الذي ثبت في كلامهم ووجدناه بالاستقراء
العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه
غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة
دون غيرها لم نقس عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان
العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل س والفرا
حتى لا يكون حكما قوله خلافا للفرا يعني ان الفرا يجيزه مطلقا وفي هذه الاحالة
نظر على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اى يجوز مطلقا ويقاس
عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده
مطلقا وان كان بالضابط المذكور. **ولنذكر بقية احكام
العطف فمنها انه قد** يحذف واو العطف مع معطوفه مع
القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد فقلت اشترك عمرو اى اشترك عمرو وزيد قال
تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الاية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن

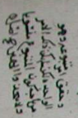
قال

قال انا اصلي ليلا ونهارا في الليل يصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو من دون المعطوف
قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا
لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل السمك او اللبن او التمر اكل سمكا لبنا اى او لبنا وذلك لقيام
قرينة دالة على ان المراد احدها وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال
ما قام زيد بلى وعمرو اى بلى قام زيد وعمرو لان بلى حرف تصديق تدل على المعطوف عليه
الذي هو للصدق المثبت كما يجي في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد
لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون المقدر بلى قام زيد لا عمرو وكذا تقول لمن قال ما قام بكر
نعم لكن زيد اى نعم ما قام بكر لكن زيد اى لكن قام زيد لان نعم مقرر لما سبقها نفيا كان
او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجي في حروف العطف وتقول
لمن قال ما مات الناس بلى حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو او نعم بل عمرو
اى بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرف
التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق
الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجي في حروف العطف وقد يحذف المعطوف
عليه بام قال تعالى ام من هو قانت آناء الليل اى الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقدم
المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا
او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او ولا عمرا زيدا بشرطين ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز
وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة
العاطف فهو كالالة للعمل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها والثاني ان لا يستلزم كون التابع
متقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اى العامل في المتبوع ومن ثم لم يتقدم على
معمول التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون اذن متقدما على العامل
وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف
على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ او مخبرا دخله حرف ناسخ او لا فلا
يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير
الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل
وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو امر الابتداء او
الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخره عن العامل
على المذهبين وشرط ايضا في تقدم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه
مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لما تقدم في باب
الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع
قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها **ومنها** انه كل ضمير راجع الى المعطوف
بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبياء

ونحو والضمير المعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب
والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله
ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا احدهما لان ارضا احدهما ارضا الآخر ونحو زيد وعمرو
قام على حذف المطابق الخبر من الاول اكتفا بخبر الثاني وكذا نحو زيد قام وعمرو على حذف
الخبر من الثاني اكتفا بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وخبره عطفا على
المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت قاما **واما الفاء وثم** فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف
بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من
احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد قام فعمرو قام واما من الثاني
نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام كذلك فالواو لا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اسنادهما
في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير **وهو الحق** نحو زيد
فعمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفا الترتيب حتى يناقض الفا وثم اذ قد يقال
قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سوا فقاما وقام الرجلان مثلان
في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما **وان لم يكن** الضمير في الخبر المذكور
وجب المطابقة اتفاقا نحو جاني زيد فعمرو وحملت لهما وجاني زيد ثم بكر وهما صديقاك
واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة
الضمير معها وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت احدهما لذلك وجب في لا وبل ولكن عن
المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاني وزيد بل عمرو وقام
وزيدا او عمرو ابانك وكذا تقول زيد او هند جاني ولا تقول جاءت اذ المعنى احدهما
جاني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاني اما زيد واما عمرو فاكرمته وان زيدا
ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاني زيد لكن عمرو فاكرمته **وان قصدت**
بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاني مع ابي هما دعوتهما وزيدا او عمرو
جاني ووجدتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين
وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا هذا اما جوهر او عرض او اما عرض لم تقول
وهما متباينان قال الله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس
او بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا
او فقيرا فلا تاتي فان الله اولى بالغنى والفقير معا ولا تستنكر عود ضمير
الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل
او كثيرا في الاباحة جاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين
صار كالواو ولهذا اجاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا غنما او يسرحوه بها واغبرت
السرح **فقال** مع سيان او يسرحوه ويسرحوه ونقول انا بدا
والحق

ضربت ام عمرا او عمرا وهما مستحقان للضرب وما جاني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما
ومنها انه تعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال
تعالى فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله
صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن قال
باته تحشيها بعضب باتر • يقصد في اسوقها وجائر • اي ويجور
ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف
الماضي على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا
الصلوة ونحو ان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يجد زيد
ولا يغضب زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف الجملة على المفرد على الجملة وبالعكس
اذ لا مانع ولا يجوز زيد ابوه كريم وظريف لا سيما اذا كانت الجملة وعاما اخوته لكن عطف
الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها اخذة محلا من الاعراب
فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو برجل
ابوه كريم وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من
تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى انهما يتطابقان تعريفا وتنكيرا
دون البواقي نحو [illegible] اخاف ذي لحيا وهند ابوها كريم وشريفه ليس في الفصيح
نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال
ابن جني وذلك بالواو دون الفا واخواتها لاصالة الواو في العطف **واعلم**
انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو كذلك ولقيت
زيدا او عمرو اي وعمرو كذلك قال
وعض زمان يا ابن مروان لم يدع • من المال الا مسحتا او مجلف
المسحت المذهب والمجلف الماخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى
اي ومثلها لم يدع الا مسحتا اي لم يبق من جوره الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف
واو بمعنى بل اي بل هو مجلف كما في حذف القطع او يكون مجلف مصدرا عطف
على عض كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق قال **التاكيد تابع يقرر
امر المتبوع في النسبة او الشمول** ان يكون مفهوم
المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك
جاني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما
من القوم في جاني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة
في مجموعهم ان التاكيد يقرر ذلك الامر والمعنى اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا
يظن به غيره لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع

انما حمله على حد لوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز **فالغرض**
الذي وضع له التاكيد احد ثلثة اشيا احدها انه يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع
وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان
يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب
زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولا ينفع هاهنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب
زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو
وكذا ان ظن به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا يسمعك وربما يكون بعض التشويش
والمتوجه اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحروف نحو ان
زيدا قائم او في الجمل نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع
من التاكيد في حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره
ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي **والغرض الثالث** ان يدفع المتكلم عن نفسه
ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها
ان يظن به تجوزا في ذكر المتوجه وبما نسب الفعل الى شي مجازا وانت تريد المبالغة لان
عين على ذلك الفعل مسوجه اليه كما يقول قتل زيد وانت تريد ضربه شديدا او
يقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه
حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امراة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل
والثاني ان يظن به السامع تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما نسب الفعل الى الشي والمراد ما يتعلق به لك
المتوجه اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ
المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى
وذلك بالنفس والعين وتصرفاتهما لا غير **والثالث** ان يظن به السامع تجوزا لا
في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المتوجه اليه مع انه يريد النسبة الى
بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته
وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد
قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير
لفظا او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اضافة كونه متبوعا منسوبا اليه
الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اضافة كون ما نسب اليه عاما
لاجزائه شاملا قوله في النسبة او الشمول بيان للامر المراد به صفة الشيء
وشانه كما يقال شانك في العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر ظاهر اي في
باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا اليه وفي باب



كون المتوجه التنبيه عامة شاملة لا فراده فعلى هذا خرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى لا تتخذوا
الهين اثنين انما هو اله واحد فان واحد وان قرر امر المتبوع انما هو اله واحد فان اثنين وواحد وان قررا حقيقة
امر متبوعيهما وهو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا
اليه القول الذي في قوله تعالى ولا تقولوا او لا من باب شمول القول لله هل لهما وكذا في
قوله تعالى نفخة واحدة لا تقرر كون نفخة منسوبا اليها فعلها ولا كون النفخ شاملا لاحاد
النفخة اذ لا احاد لها **وقد اورد المصنف الاعتراض على نفسه** في نفخة واحدة فقال ان لفظ واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب
ان تكون تاكيدا **فاجاب** بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن دلالة تضمن لا مطابقة
لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فالوحدة مدلول هذه اللفظة تضمنا
لا مطابقة **وللقائل ان يقول** ان المدلول بالتضمن بالمطابقة ايضا اعم من المدلول والمدلول بالمطابقة مدلول المتبوع امره لكن بيانه المتبوع
سواء كان ذلك او تضمنا والتزاما **وايضا** اجمعون في قولك جاني الرجال
اجمعون تقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء حيث لم يخرج منه
احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول
اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاني القوم
لان كلاهما لفظ كلا موضوعة للاثنينية التي هي مدلول الرجلان تضمنا وهو مع ذلك تاكيد
فان قلت بل معنى كلاهما في جاني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما
الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب **الخليل**
ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة **قلت** هذا وهم لان التاكيد هو كلا
المضاف ومعناه الاثنان لا هما الذي هو المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين
ومعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين
ضمنا لا مطابقة **واعلم انهم** اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة
الفعل لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال
جماعة ومع قصد نص عدد الجماعة يقول رجال ثلثة او اربعة او خمسة ونحو على هذا
القياس اما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الالفاظ الفعل
اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظ جميع فان الاغلب فيه قطعه عن الاضافة مع
قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى
على ضربين بعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاني زيد وحده
اي منفردا كاحد في المجيء وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه توكيد وهو كلا ومعناه اثنان
كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استعمالا كلا ويستعمل

العوام نحو بالرجال ابتعما واجمعون ومميزاته واخواته مثل كلا لا يلي الا بابعه مضافه
في العقد بن على راي الخليل وربما نصب جمعا وجمع حالا كجا بني القبيله جمعا والعا بالجمع
وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافه ظاهره ويوكد به لكن بيان ابتدئه نحو جاني القوم
باجمعهم بخلاف عينه فانه يوكد به مع التاويد ونه نحو رايته عينه ورايته بعينه واما
جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثه اوجه اما مقطوعا عن الاضافه
كقوله تعالى عسى الله ان يأتيني بهم جميعا اى بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال
المجى وان ابهت ذلك المعنى فقل يأتيني بهم معا لان معناه انه لا يتخلف منهم احدا
احسنحوا في الاتيان اوافترقوا كاجمعين من حيث المعنى سوا واما مضافا غير تاكيد
بليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورايت جميعهم واما مضافا تاكيدا وهو اقل
الثلثه فاوفقها ثلثه مضافه فما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاني القوم ثلثهم
وجاوني ثلثتهم ولا يوكد ثلاثه واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كميه العدد وقبل ذكر
لفظ التاكيد ولا يمكن تاكيدا لخلاف الوصف في نحو جاني رجال ثلثه فمن
هنا انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعه لغير معين العدد وثلثه واربعه فما
فوق المعين العدد وتقول في التاكيد او الحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما و
اجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد
فاذا وصفت بها الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها
واذا وصفت بها التاكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها اعني
انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فقلنا انه لا فرق بين هذه
الالفاظ توكيدا وصفا الا بالنظر الى شمول النسبه فلا تخرج هذه الالفاظ
صفات عن حد التاكيد الا بقولها والشمول والا جعلناها تاكيدا وصفه سواء
قال المصنف يدخل عطف البيان في قولنا تقرير امر المتبوع ويخرج بقولنا
في النسبه او الشمول اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت فهو تحقيق
ما ثبت في اللفظ ودل عليه وليس جميع ما هو عطف بيان مبد لولا بلفظ المتبوع
نحو جاني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلاله للعالم على زيد بل ربما دل ببعض
متبوعاته عليه وذلك مع قله الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر واذا وصفنا
انه ليس هناك من سمي بابي حفص الا اثنان او ثلاثه وان كان المراد بالتقرير التوضيح
فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيا اخر فليس بواضح وينبغي صيانة
الحد عن مثل هذه المحتملات
قوله وهو لفظي ومعنوي فاللفظي
تكرير لفظ الاول مثل جاني زيد زيد ويجري في الالفاظ
كلها والمعنوي بالفاظ مخصوصه وهي نفسه

وعينه

وعينه وكلاهما وكلتا واجمع واكتع وابتع فالاولان يعمان باختلاف
صيغهما وضميرهما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن
والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله و
كلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع جمعا اجمعون جمع
اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبه وهو ما يذكر
من حيث المعنى ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثهم واربعتهم ونحو ذلك
واما لتقرير اصل النسبه وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل عليه واما لتقرير اصل
النسبه وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل عليه النوع مطابقه وذلك بلفظي
النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا
مفرده كانت او جمله او غير ذلك والتكرير اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع
الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل او غير مستقل وكل حرف الا ما
يؤدي معنى الجمله ويحذف معه في الغالب وهي لا ونعم وبلى فان جميعها يصح الوقف
عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتدا
او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك من مجرور بعدها او
باخر نوع منها كالضماير المتصله فانه لا يكرر وحده الا في ضروره الشعر نحو قوله
فلا والله ما يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا شفاء
وقوله
وصاليات ككما يؤثفين
والكاف واللام على حرف والجر مع وجوب اتصالها
بمجرور بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول
معمولا ظاهرا فالمختار عند الثاني بضميره لا بظاهره كقولك ان زيدا قائم في الدار فيهما وان لم يكن
غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم و
الاحسن الفصل بينهما نحو في الدار ان زيدا قائم وان عند الاول معمول ظاهر جاز
عند الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عند ظاهره ايضا
وقد يجوز في تكرير الضمير المتصل وجها اخر غير تكرير العماد وهو ان يكرر منفصلا
فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول
لفظا اذ الضرورة داعيه الى المخالفه لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد ولك نصب
المتصل غير منفصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور
منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فالاصل ان لا يؤكد
الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فتقول رايتك اياك ورايته اياه هو
فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان
كذلك دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فيقع

فيه أكثر ومن ثم لم يقع الفصل إلا بضعفه المرفوع المتصل كما يجي في باب الضمائر ولولا هذا
النظر لكان القياس أن يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المتصل لما بين النصب والجر من الأخوة
كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال **النحاة** إن المنفصل
في ضربتك أنت تأكيد وفي ضربتك إياك بدل وهذا عجيب فإن المعنيين واحد وهو تكرير
الأول بمعناه فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين والفرق بين التأكيد والبدل
معنوي كما يظهر في حد كل منهما وقال **الزمخشري** في مررت بك بك إن الثاني
بدل وهذا أعجب من الأول إذ هو صريح التكرير لفظاً ومعنى فهو تأكيد لا بدل وهذا
مثل قوله في باب المنادى إن الثاني في مثل يا زيد زيد بدل والجميع ذلك تأكيد لفظي **بلى يمكن**
في بدل البعض والاشتمال إبدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو
الرغيف أكلتها إياه والزيدين استحسنتهما إياه كما يجي في باب البدل ولا يجوز إذن
تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول أكلتها هو كما جاز ذلك في التأكيد لأن المقصود في البدل
هو الثاني فكأنه باشره الناصب فلا يجي مرفوعاً ألا ترى أنك تقول في باب النداء يا زيد
أخ فتجعله كالنداء المستقل هذا كله في غير المستقل **وأما المستقل**
فيكرر بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال
فأين إلى أين النجاة ببغلتي • أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس ❁ وقال في الحرف
المستقل ❁ لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي مواثقاً وعهودا ❁ **أو مع فصل**
كقوله ❁ تركها من إبل تركها ❁ وقال تعالى وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن
التكرير إذا ذكرت ما يطلب شيئين أو يطال له ذيل فيكرر المقتضي لبعد ما
ذيل الأول نحو قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فإنه طال المفعول
الأول بصلته **ثم التأكيد اللفظي** على ضربين لأنك إما أن تعيد لفظ الأول
بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد أو بموازنه مع اتفاقهما بالحرف الأخير
ويسمى إتباعاً وهو على ثلاثة أضرب لأنه إما أن يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئاً مريئاً وهو من مرؤ
أو لا يكون له معنى أصلاً بل ضم إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى وإن لم
يكن له في حال الإفراد معنى نحو قوله نحو حسن بسن وقبيح شقيح لا معنى له حال الإفراد
أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر أي استخرجته وقولهم
وقولهم أكتعون أبصعون أبتعون من القسم الثاني أي لا معنى لها مفردة وقيل
من الثالث مشتق من حول كتع أي تام من تبصع العرق أي سال أو من بصع
أي روي أو من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه وعلى الوجهين
يحمل ما قال ابن برهان أن هذه الألفاظ تأكيد لأجمعون لا للمؤكد الأول

فكأنه جعلها إما من القسم الثاني أو من الثالث لأنها بالنسبة إلى
أجمعون نحو حسن بسن أو كخبيث نبيث وباب الإتباع بعضه مبني نحو شغر بغر وحيث بيث كما
في باب المركب ويجب أن يراعى تجانس اللفظ في باب الإتباع ما أمكن ولهذا أبدلوا واو بوص ياء
وأصله حيص بوص **وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف نحو** والله ثم والله وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن
بخلاف التأكيد المعنوي فإنه لا يعطف بعض ألفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز
العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم وأجمعون ولا جاءني القوم كلهم و
أجمعين لأنه إنما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلاً بنفسه مستغنياً
عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيهاً على المدح أو الذم أو الترحم الذي فيه وألفاظ التأكيد
ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى
المدح والذم والترحم فتقطع فلو عطفت أو قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع
الشيء عن نفسه **وأما جواز** العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء وثم فلما في
حروف العطف وقد يفيد بعض الأبدال معنى ألفاظ الشمول فيجري مجرى
التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد الظهر والبطن أو يده ورجله وهو بدل البعض من
الكل في الأصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه مع معنى كله فيجوز
أن يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التأكيد وأفاد الاسمان معنى كله فيجوز أن يكون
ارتفاعهما على البدل وعلى التأكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا
وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم فهذه الثلاثة في الأصل
بدل الاشتمال فجرت مجرى التأكيد لأن المعنى مطرت أماكننا كلها ومطرت أموالنا
كلها ومطرت أوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز أن تكون ارتفا-
عها على التأكيد ولجريها مجرى أجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض
والاشتمال فقيل ضرب الزيدان الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل
والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت أوقاتهم كقولهم
صيد يومان على إسناد الفعل المبني للمفعول إلى الزمان **وقد جاء بعض**
هذه الخمسة منصوباً نحو ضرب زيد ظهره وبطنه إما على أنه مفعول ثان أي على ظهره
وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين أي من قومه أو على الظرف أي في ظهره
وبطنه نحو دخلت البيت وذهبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال
ضرب زيد اليد والرجل وتقول مطرهم ظهراً وبطناً نصب على الظرف أو المفعول
الثاني أو البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذ

قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع واصابه على انه ظرف او مفعول به وتقول
مطرنا مكة الليل والنهار على الظرف وهذه جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعني
نفسه وعينه قوله يعمان اي يتفقان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث
فللواحد المؤنث بتغيير الضمير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغيير
الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما
واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى الكسائي عن بعض العرب
والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في بابه للتثنية وتقول الرجال انفسهم
واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا للمثنى
المذكر وكلتا للمؤنث تقول كلاهما وكلتاهما قوله والباقي اي كله واجمع الى
اخر الصيغ لغير المثنى اي للمفرد والجمعين باختلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم
وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المصنف وباختلافه في الصيغ في البواقي يعني في اجمع
وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء
وللجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون وللجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع
عاقلا كان او غيره ويجوز اجراء ما للواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا على
جمع سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالبساتين
او بالدور كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء لتاويلك اياها بالجماعة ويجوز ايضا
اجراء جميع الجموع الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور او بالدور كلهن جمع
كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع وجوز الاندلسي
في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات
مستشهدا بقول جرير ٭ اقبلن من ثهلان او وادي خيم ٭ على قلاص مثل خيطان السلم ٭
ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات
صفا اي الطوائف الصافات وليس بشيء لان ذلك انما جاز في الخوارج والصافات لكون
واحدهما مؤنث اللفظ لا كونه [؟] اذا كان واحده مذكرا [؟] مؤنث اللفظ كخوارج في جمع
خارجة اي فرقة خارجة وطوائف في جمع طائفة وقوله الصافات جمع لصافة اذ كل
فرقة منهم صافة وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابتعان
ابصعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان وهو غير مسموع
قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او
حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله بخلاف جاء
زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له اجزاء
تمتاز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفرد متصل
الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال

كالشرى

كالشرى والبيع ممنوع اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء بعضه دون
الباقي ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا تقول جاءني العبد كله و
ذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى الحكم بالمجيء بان يجيء بعضه دون البعض
قال فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدين لا يصح افتراقهما بالنظر
الى الاختصام اذ هو لا يكون الا من اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده واجاز
الاخفش نحو اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وهو كان
يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما يحتمل المفرد نحو اشتريت
العبد كله لاحتمال رفع احتمال افتراق الاجزاء حكما ما يحتمل المفرد نحو اشتريت العبد كله
لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتاكيد لا يستتبعه رفع احتمال افتراق الاجزاء حسا
والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر فيسبق الوهم اليه فلذلك حمل المصنف
هذا البحث رفع اول الاحتمالين فلو [؟] اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد

واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال

عن اسناد نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع وبرفع الاحتمال عن ذات
النكرة وانه اي شيء هو اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي
الاحتمال في النسبة فوصف النكرة ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها و [؟] يستثنى
من الحكم المذكور اعني منع تاكيد النكرة شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت
النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلام فنكاحها باطل باطل باطل ومثله
قوله تعالى دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في
نحو قرات الكتاب سورة سورة وقوله وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة
تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول
والمعنى جميعا جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد
المنكر اذا كان معلوم المقدار معرفة كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل
واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك
الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين
واما نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيده واستشهد
الكوفيون لجواز ذلك بقوله ٭ يا ليتني كنت صبيا مرضعا ٭ تحملني الذلفاء حولا اكتعا ٭
وقول الاخر ٭ قد صرت البكرة يوما اجمعا ٭ واما قوله ٭
٭ اولاك بنو خير وشر كليهما ٭ جميعا ومعروف الم ومنكر ٭ فحمل كليهما على البدل
عند اهل البصرة ولحكاية الخلاف خير وشر ليسا موقتين ويجوز ان يحمل كليهما على تاكيد اذا
كان تابعا كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على

لكونها ليس لفظ احدهما تاكيد او المعطوف في حكم المعطوف عليه و في قراءة اما سلطان هو
بدل لكونه معطوفا على البدل و قد يجيء في المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقوله جاني الذي ضربت
نفسه اي بعينها الصفة نحو جاني قوم مررت بهم اجمعين و بعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعلمت
كلهم اجمعين و ذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه في
الصفة وكونه في الصفة اولى منه في خبر المبتدا **و بعضهم** منع منه في المؤكد لان الحذف
للاختصار و التاكيد للتطويل فيتنافيان و قال **هشام** اذا عطفت على شيء يحتاج الى تاكيده
و لعله نظر الى ان العطف غير معتد الى الحكم يغلط فيه و الاولى الجواز نحو ضربت زيد
زيد و عمرو لانك ربما غلطت في نسبة الضرب الى زيد اوربما غلطت في ذكر زيد وانما اردت ضرب
بكر و عطفت بنا على ان المذكور بلا قوله **و اذا اكد المرفوع المتصل**
بالنفس و العين المستقل نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب
العطف قوله **و اكتع و اخواته اتباع لاجمع ولا يتقدم و ذكر بعضهم**
ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم كلا
اجمعين باخواته من اكتعين الى ابصعين من اكتع الى اتبع كما سنذكره من ترتيبها اما تقديم
النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس و معنى فيها فقدم النفس على
صفتها اولى و اما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لما هيتها حقيقة
و لفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء
هالك الا وجهه اي ذاته و اما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا و اتباع المشتق
للجامد اولى اذا كان المشتق على وزن الصفة و هو افعل و ايضا فلان كلا قد تقع
مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا و اما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على
معنى الجمعية المرادة من جميعها و اما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه اظهر
في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام و هذا المعنى خاف فيهما ۝ و انما
نقصد الجمع بين هذه الالفاظ كلها الا حصار على ابلغها سبت و من النفس الى اجمع لا يلزم ان تكون
الاخيرة تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس [illegible] ومشرفانه من دونه كلا ۝
واما اكتع و اخواته فالبصريون على ما حكي الاند لسي عنهم جعلوا النهاية ابصع و
سهرفاته و لم يذكروا اتبع و مشرفاته قال و هذا يدل على قلته و البغداديه
جعلوا النهاية اتبع و اخواته وقالوا اجمع اكتع ابصع اتبع و كذا ذكر الجرمي و
و الزمخشري قدم اتبع على ابصع و نقل **المصنف** و لا ادري ما صحته و
المشهور ابصع بالصاد المهملة و روي بالضاد المعجمة و المشهور انك اذا اردت ذكر
اخوات اجمع وجب ان تبتدا باجمع ثم تجي باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع
ابصع اتبع و لا خلاف انه لا يكون شيء غير اجمع عن احد من اخواته و قال
[illegible] شيت بعد اجمع و القول
التالي

لا يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية و القول
الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض و سمع جاني
القوم اكتعون و سمع ايضا اجمع ابصع و جمع بصع و ايضا جمع تبع و ايضا جمع بتع
تبع لا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس و العين و الكل و اجمع معا وجب الترتيب
المذكور قال **ابن برهان** اذا قلت جاني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون
اتبعون فكلهم تاكيد للقوم و اجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما
قبله و قال غيره الصحيح ان كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية و قال
المبرد و الزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة و اجمعون
على ان السجود منهم في حالة واحدة **وليس بشي** لانك اذا قلت جاني القوم اجمعون
فمعناه الشمول و الاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد وكذا يكون مع تقدم
لفظ كلهم و كانهما ترادف لفظين بمعنى واحد و اي محذور في ذلك مع قصد
المبالغة **قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه**
قوله مقصود بما نسب الى المتبوع خرج التاكيد و الوصف و عطف البيان كما قال
قوله دونه خرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع و المتبوع معا و المقصود
بالنسبة من البدل و المبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله **و لا**
يطرد ما قاله في نحو جاني زيد بل عمرو فان المقصود هو
الثاني دون الاول مع انه عطف نسق **اقول** وانا لم يظهر لي الان فرق
جلي بين بدل الكل من الكل و بين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان
الا البدل كما هو ظاهر كلام **سيبويه** فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة
من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له
ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه و مثله قوله تعالى و انك لتهدي الى صراط
مستقيم صراط الله **قال في البدل ايضا** و ذلك مررت بقوم عبد الله
و زيد و خالد و الرفع جيد اي هم عبد الله و زيد و خالد قال
يا مي ان تفقدي قوما ولدتهم ۝ او تخلسيهم فان الدهر خلاس
عمرو و عبد مناف و الذي عهدت ببطن عرعر ابى الظلم عباس فالوا
و الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان و البيان فرع المبين ولولا المبين لم يؤت به فيكون المقصود هو الاول
و الجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط
و لا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول
ظاهر و انما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر

وانما يكون في ذكره فائدة اذا حصل الوصف في كل واحد من الثلثة صونا للكلام
الفصيح عن اللغو ولاسيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فاجعلوه
غير مقصود بالتبعية مع كونه مسوقا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة تصحح
نسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما
معا لمثنه اشيا ما الاسم فيما يكون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد
رجل صالح او كونا اولها متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون
الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ايش في الاول فانه استغنى الثاني وذلك لان الابهام
اولا والتفسير ثانيا اوقعا وابلغ في النفس للبيان بالمعنى اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة
الحاصلة من رجل حصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس
نحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم نسمي عطف البيان من جملة بدل
الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشي اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر
وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر
منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته ابو حفص الا
اياه واما بان يكون اسمان مطلقا على ذات ثانيهما احادية وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر
من الاول او لا فاذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال
مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاء اخوك زيد تبين اي احد اخوتك هو واذا
من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاني زيد اخوك فاخوك واحد
من جملة من يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاجتماع واما
عند الانفراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب
ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله
في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا واسكر منك اني ليوذيني التحمحم والصهيل
بعد الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك علا بصفته فانك لو حذفت
الاول في جاني زيد العالم لاحتاج الثاني الى تقدير قبله لان الوصف لابد له من موصوف فلذا
قيل ان الثاني في نحو العائذات الطير بدل وفي الطير العائذات صفة بخلاف التاكيد فانه وان كان
جامدا لكن يكون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل
معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم
ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا بمدلوله نفسه بمدلول المتبوع لفظا اي صالحا لان يقوم
مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل بمدلوله نفسه
مدلول المتبوع نحو جاني زيد زيد وجاني زيد نفسه او بعض مدلوله نحو جاني الزيدان
كلاهما والزيدون كلهم منع من اعتباره مستقلا فلذا جاز اعتبار البدل مستقلا مرة
وغير مستقل اخرى فالاول بان يبدل ويا اخانا زيد مبنيا والثاني نحو يا غلام سعد سعيد

معها

معها بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله ۞ انا ابن التارك البكري بشر ۞ بالجر وكذا
المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام سعد وسعيد في البدل
لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له والفائدة في بدل البعض والاشتمال
البيان بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق
بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فقصد بالرغيف ثلث
الرغيف ثم بين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز
ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك تقول اعجبني زيد اذا
اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت
زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجو
هها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الا
بهام اشبه

فالواد الهو للاخر

ان البدل في حكم تكرار العامل ولو سلمنا
ذلك فيما يكون العامل فيه ظاهرا فباي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يكن فيه ولئن
انسى ذلك فيما شرع عطف البيان مع التسليم في البدل فقوا ايضا بينهما
... توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان
... نحو ان التخالف في المعنى عطف بيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى
عندي قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال
وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث
بينه وبينه ملابسة بغيرهما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت
بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في بزيد
اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا ولكن يعرف ان اخاك يدل
على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان
كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء
الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما
اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه
بعض بدل الغلط نحو جاني زيد غلامه او حماره وذهب زيد اخاه ولا شك في
كونها من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع
على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا
له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ما يسطره له فجي الثاني

مخططا الا حمل فالاول مسئلة وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال
الفعل المسند الى المبدل منه على البدل لفعد ونعم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه
وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه اعجبك لحمه ودمه
بالمعنى فيه وكذا اسلب زيد ظاهر في انه اسلب شيء منه وكذا السؤال
عن الشهر في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه الا ان يكون لحكم من احكامه
غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مقيد الا لعلم بذلك الاخدود ما استحقوا
به اللعن لحال فضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لانضجه زيد مفيد غير محتاج
الى شيء اخر ولا نقول في بدل الاشتمال نحو مثل الامير سيافه ذي الوزير وكلاهما شرط
بدل الاشتمال ان لا استغنا وهو من المبدل منه معنى ما سمي النفس مع ذكر الاول بنوع فهمه
على البيان للاجمال الذي فيه وهنا الاول عن مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك سلب الامير
العاقل شيئا فيه وكذا في امثاله ولا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا وبل تحصيل الابدال في الاربعة
انه لا يخلو مدلول الثاني ان يكون مدلول الاول والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون البدل
فيه بعض الاول او لا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند
الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال
والثاني بدل الغلط وهذا الذي سمي بدل الغلط على ثلاثة اقسام احدها بدا وهو ان
تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد
الشعر كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم
بدر شمس كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا
تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا
ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان
وهو ان تعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ولا يجئ
الغلط الصريح ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة
فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى
بدل الغلط الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو
وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما
قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة
من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية اعلم ان البدل والمبدل منه
في الابدال الاربعة يكونان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة
وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر وامثلة الكل من الكل زيد اخيك رجل

اخيك رجل رجل اخيك امثلة البعض زيد راسه رجل راس له زيد راس له رجل راسه امثلة
الاشتمال زيد علمه رجل علم له زيد علم له رجل علمه امثلة الغلط زيد الحمار
رجل حمار زيد حمار رجل الحمار قوله واذا كان اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة
فالنعت بتلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من
الكل وان رويت نكرة بالنصب فالمعنى اذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو
علي في الحجة هو الحق نحو وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس
في المبدل منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل
حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر
انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر اي لا ذي طول
ولا ذي قصر وقوله فلا وابيك خير منك البيت فانه لم تعد النكرة فيهما اذ الاول
لا يكن لانه يكونان بها معا بعد التفسير نحو زيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله
ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل
الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة مستأنفة للبدل وهي بهذا الاعتبار
ايضا ستة عشر فهذه قسمة الابدال باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار
التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران زيد اخيك واذا كانا مضمرين
نحو لقيتهم اياهم اذا تقدم لفظ الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو
جاءني الزيدون اخوتك المظهر من المظهر زيد اخيك والمضمر من المضمر وقد تقدم
لفظ الزيدين واخوتك بعد مرات الزيدين اخوتك لقيتهم اياهم والنحاة يوردون
في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا
كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو
فكذلك هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بعد من زيد اخوك ولو رجع اياه
الى زيد على ما يرى بعض النحاة لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا
كالمضمر من المضمر كما انت تاكيد لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا
والاخ هو زيد فامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت
زيدا يده وقطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا
اياها والنحاة يوردون في مثله نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون
هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ومع ذكرنا جملتين لم يرتفع التكلف
الا لان ... اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال
كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياها والمضمر
من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياها مع بغضهم والمظهر من المضمر زيد
كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابه والمضمر من المضمر كرهته

كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر نحو كرهته الدابة وكذلك كرهته اياها بشرط تقدم ذكر زيد والدابة و
كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة وزيدا كرهته الدابة وبعض سمى بعضهم
بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثانى لكونه كلا له ولكن
للشهرة افردوه بالتسمية بدل البعض ولا بد فى بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظا
هرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى تعرف تعلقهما بالاول وانهما ليسا بدل الغلط
كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود اى منهم وانهم فلا نار الاخدود
وقال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير كقولهم مطرنا السهل والجبل اى مطرنا
ايضا على حذف المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله
لحافى لحاف الضيف والبرد برده ۞ قال ابن الحاجب لا يجوز جانى زيد
الا اى اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد
مضى فى باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الى اخره
اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر
فى بدل البعض ۞ اوعدنى بالسجن والاداهم ۞ رجلى فرجلى شثنة المناسم ۞ وقال فى بدل
الاشتمال ۞ ذرينى ان امرك لن يطاعا ۞ وما الفيتنى حلمى مضاعا ۞ خلاف بدل الكل
من الكل فان غير الاخفش لا يجيز نحو بى المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول
قالوا لان البدل ينبغى ان يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز زيد رجل وافادة
بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهر لان مدلول هذه الثلثة غير مد
لول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين
اعنى المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف لان البدل انقص فى التعريف من المبدل منه
فيكون انقص فى الافادة منه اذ المدلولان واحد وفى الاول زيادة تعريف وجواب
الاخفش منع لغاية البدلية فى بدل الكل كما ذكرنا فى هذا الباب ولو وجب ذلك لكان البدل
تاكيدا لا بدلا وافادة الثانى فى المثالين زيادة فايدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة
ولا يضر نقصان الثانى فى التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل
عاقل فرجح نكرة افادة ما لا يفيد المعرفة وان كان فى المعرفة فايدة التعريف
التى ليست فى التعريف النكرة مع انه هو المقصود والاخفش ...
ومذهبه قوى لان الثانى يفيد ما لم يفده الاول وهو صفة المسكنة والكرم
كون الثانى مشتملا على ما لم يفده الاول وفى المثالين المذكورين وان كان الاول
اعرف فلا يضر نقصان الثانى فى التعريف عن الاول نحو مررت بزيد رجل عاقل
ولا نسلم انه هو المقصود فقط الى ما استند الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى
يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع

للذم واما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا
لانه فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وقال ان
مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو فى افعل امرا ونفعل فى الخطاب
وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك نفعل مقدر من جنس الاول الا ان ضمير
الثانى نفعل موافقا فى المعنى لرافع المتبوع فقولك يعجبنى جمالك اى يعجبنى
ويعجبنى جماله ولعل ذلك استقبا حا لابدال الظاهر مما لا ينطق لا ظاهرا ولا ضميرا
بارزا ۞ واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل
نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليبين انه بدل من متضمن الاستفهام واما
قوله تعالى عم يتساءلون عن النبإ العظيم فهو كانه جواب من الاستفهام وليس
ببدل واحد النحاة فى المبدل منه فقال المبرد انه فى حكم الطرح معنى
بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوايد
البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس فى حكم الطرح معنى الا فى بدل الغلط ولا كلام
ان المبدل منه ليس فى حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال
وايضا بدل الكل اذا كان ضمير الاستغنى عنه نحو ضربت الذى مررت به اخيك او
ملتبسا بضمير كذلك نحو الذى ضربت اخاه زيدا كرم وقد تعتبر الاول فى اللفظ دون
الثانى قال ۞ وكانه لهق السراة كانه ۞ ما حاجبيه معين بسواد ۞ ولم يقل معينان ۞
وقال ۞ ان السيوف غدوها ورواحها ۞ تركت هوازن مثل قرن الاعضب ۞ ولو
كان فى حكم الطرح لفظا لم يغن هو دون الثانى وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثانى راجح
البيان على الاول كقوله تعالى قد كان لكم ~~ايه فى فئتين التقتا فئة تقاتل~~ ومن يفعل ذلك يلق
اثاما يضاعف له العذاب ۞ وكقول الشاعر ۞
ان على الله ان تبايعا ۞ تؤخذ كرها او تجى طايعا ۞ ولولا ان الثانى
بمعنى الاول سوا لكان تاكيد الابدال لا جواز نحو تغنى الضحك ۞ ولا اعرف به شاهدا والذى
يفصل به مذكور ان كان وافيا بما فى المذكور من الاعداد جاز فى التفصيل الاتباع والقطع
كقوله تعالى قد كان لكم اية فى فئتين التقتا فئة تقاتل الاية اى منهم فيه قال الشاعر ۞
وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ۞ واخرى رمى فيها الزمان فشلت ۞ روى
رجل رفعا وجرا وانما يجب القطع نحو مررت برجال قصير فاضل واخر كريم
وقد جاء نصب الوافى وغيره فى البدل ايضا اعنى كما مر فى باب الوصف ۞ واعلم
ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل
ثم بالنسق ثم بالمنسوق ما الاشتباه بالنعت على التاكيد فلما مر فى تعليل قولهم ان النكرة
لا تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت اذا النعت يفيد ما لا يفيده الاول كله ف

التأكيد ولهذا تقدم التأكيد على البدل لانه لان البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول
التأكيد عين مدلول متبوعه واما تقدم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية
الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمعطوف
اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل
اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكري بشر
قوله يوضح متبوعه يخرج التأكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة
لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لان الاول
عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة
خرجت الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما
ذكرنا ويحد بدل الغلط بما يحد به المصنف مطلق البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر
قصته انه اتى اعرابي الى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبر
نقبا فاستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره واستقبل
البطحا وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا
دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له
اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع
فاذا هي نقبا عجفا فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال
انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا
يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم
وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والفرا يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستشهاد لا بهذا
البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد يجوز ابدال الجر وقال لا يجوز في بشر الا
النصب بناء على انه بدل والبدل لا يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي
وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا والتارك ان عديناه الى مفعولين فقوله عليه الطير ثانيهما
والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير
المستتر في عليه وقولهم اعجبني زيد علمه وعمرو جوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف
والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شي من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده
وكذا كرهت من زيد يده اي كرهت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف
مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا
اخر ما تيسر للمراهقة من الاسما والحمد لله المعين على ادراك السول
وبلوغ الغرض المامول

